



شرح ت

بید کلید علی بن عباس الشرنوبی

۱۳۱۲ هـ

تبرک

۱۳۱۲ هـ

ال





[illegible]



احد وستين وسبعمائة ولين المستألفين والتمتع وهذه المطالبات تخص بغيرها من الجملتين وفيه اختلاف بين اربع مجلدات في  
الشمس في هذه مجلدات قبل ذلك بكل شرح الشواهد الكبرى الصغرى والشقوق والقطر وشرح ملحة اوجبان انفس الفقه وفصله وقرآن  
فولم الدليل اعتد فضلا عن ان يكون كذا داهم قراوا تكلم لودى كل منها في طبعه شح بانث شوا شرح المروءة واقام الدليل على صحة الخط  
والذكر في منتهى حجة واطلح الصغرى في التمهيد في مجلدين وبغزلك وكان شافى المذهب في نقل الامام احمد بن حنبل في ثمانية مجلدات  
قال الشيخ رحمه الله انما الرقيم القديم بالقرآن العظيم وعمل ابن النجاشي الكرمي كل امرئ في مال لم يدافع فيه بينه وبين الله الرحمن الرحيم فوالله اني في هذه الكتب  
وهو المختار في كتاب الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو لا يمكن ان لا يبدأ في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر  
وهو حديث حسن او جميل حديث البشارة على الابداء المحققين حيث لا يتبعه شيء وحديث الجحيم على الابداء الاضلاع وهو ما بعد البشارة ولم  
يكن لان حديث البشارة اقوى بكتاب الله والورد على هذا المنوال وانما اسم الى الله قبل من اضافته العلم الى الخاص كحاشم حديد وقبل المضاعف هنا  
مفهم من لا يشاد حسن الاداء وقبل الاسم من انما يحذف في الكلام حذف فضا فقد يره باسم مستحق الله ومثله ذلك انهم اختلفوا في الا  
والسمى هل ما متغابران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقبل لا وهو راي اهل النقل والحق في اختلاف لفظي وذلك ان الاسم  
انما يبدى به للفظ فظهر المسمى وان اردت بذكر الشئ فهو عنه لكنه لم يشترط بهذا المعنى قال الامام الرازي لانا لم نجد شيئا معناه انما هو الاسم  
هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المصنوع وقبل وصف شئ من الاله وقبل اصلها بالسرانية ضرب بمحذف الالف لا خبره  
وادخل الالف في الاسم عليه فظهر لا انه اذا انفتح ما قبله وانضم والحق فلا من منجم بالكر كفضيلا من فضيلة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل اسم  
او بعد تنزيل المنك منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من معد وقبل علم والرحم فقبل من منجم بضم نون كرض من  
مؤخر لكن في الرحمن من المبالغة ما لا يشك في الرحيم فاشفقنا من الرحمة وهي مناجاز عن الانعام قال الامام الرازي افا وصف الله باسمه لا يصح وصفه  
به يحمل على غايته ذلك وملائمة وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لله الوصف بالجميل الاختيار على قصد العظمة والوصف لا يكون الا با  
للسان فيكون مودة خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازا منه وغيرها فيكون متعلفا عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل يبنى  
عن عظمة النعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مودة اللسان والجنان والاركان ومنعطفة النعمة الواصلة الى الشاكر في كل منها اعظم  
واخص من الاخر فيجب في الفضائل حد فظ في افعال القلب والجوارح شكر فظ وفي فعل اللسان ازا والاعظام حمد وشكر والحمد فاضل بشرا  
ببعض النعم من حيث انه منعم على المحامد او غيره والشكر فاضل في العبد جميع ما انعم الله به عليه من الجمع وغيره الى المخلوق لاجله فالشكر اخص  
مطلقا لاختصاصه بخلقه بالبارئ به ولتفديده يكون النعم منعم على الشاكر ولو جوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجمع واحد  
اعتبارا كالسكروا وان كانا اضا لا حقيقة فصدق عليه الحمد امر فيحصل من ذلك سنة افهام حمدان لغوي عري وشكران كك وحمد وشكر لغويان  
وحد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عري وحمد عري وشكر لغوي يشبه لك بادى فوجران النسبة بين المحمد وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي  
من معبود وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين هم مطلق وبين الحمد العري والشكر اللغوي شادوا واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية مواضة  
لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقدير الحمد باعتبار انه اهم نظر الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل  
في اقرابا من قبل وان كان ذكر الله اهم نظر الى ذاته والحمد للاستغفار وقبل الجفر وقبل العمد واللام في الله الملك واللام متخفان وقبل  
للشليل والحق على الاول جميع المحامد ملوكه الله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد الله مثله  
مع ان حمده حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه مطلق الحمد ولا يلزم من المطلق القيام كقول العلم با  
الحلويات رب معناه مال كصفه من رتبة برتبه فوردت وقبل هو في الاصل صفة بمعنى الرتبة وهي تبلغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به  
للبا لانه كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كقرب العاد ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المثال لا يتحقق ما  
بملكها العالمين جميع ما لا يبلغ اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات مع ما لما تكونه عنا على حد ذاته واقفاره الى موجود قديم وانما جميع باعتبار انواع كل  
جنس ما يسمى به ولا يندرج في كل زمان وجميع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العفلاء وفيهم نطق عليهم فاله شارح السراج في قال  
ما لك والحق ان اسم جميع محمول على الجمع لا نه لو كان جندا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم ماسي للشمس والعالمين جندا  
بالعفلاء انتهى والصلوة فضلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الامتناء بشأن المصل عليه وادارة الخيرة والسلام العبة وجمع بينهما اشياء لا تتو  
با انها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا من كراهة افراد احداهما على الآخر ولو خطا الامتنان الاكلان نشان للصلوة والسلام على سبيل  
منها وقوة يودهم في حقهم وسيد وودنه فقبل واصلة سببنا الواو او ياد غنت في الياء ويطلق على الذي يفوق غيره ويرفع قدره عليهم  
وعلى احلهم الله لا يستغفره غضبه وعلى الكرم وعلى الملك خاله التوفيق اذ كان محمد علي منقول من اسم موصول حمد بالتشديد يتصل بالله عليه  
واله بذلك كثره خصاله المحمدي في حال حياته وسو له من اسم لجله فذا العرش محمود وهذا الحمد قائم اي غير المتبين جمع بيني جبر من ما حوز من النبوة  
بفتح النون وسكون الواو والفتحة بمعنى لا ارتفاع وبالله من الشاكر وهو الجبر وامام المؤمنين جمع ممنق وهو الخائف من الله والاعا



المفتحة والمنهج وقد اورد ليل القتر جمع اخر من لغة وهو في الاصل ما خرج وجعل لغيره في الدرم الحقلين جمع حقل من القمح وهو ما خرج في قوله العنبر والدر  
الموضون ببيان مواضع الوضوء من اوجوه والابدع والافدام على طريق الاستثناء وعلى الله وهو اسم جمع لا واحد من لفظه واختلفت في الفه المنقلبة من  
ماء اوخر واو قال الاول سبويه واصلة عنده اهل وقال الثاني الكسائي واصلة عنده اول من الى ابنة الدين بول وبظهر في القولين في النسخة من  
قال اسلة اهل قال في نسخة اهل ومن قال اسلة اول قال في نسخة او بل وكلاهما مسموحان ولكن الاول اشهر واكثر في لفظه منه في مثال الشافعي  
اقول في المتن من قوله هاشم والطلب ابن عبد مناف لانهم اهلوه او ال امر بينهم اليه وقبل غير ذلك وحسب اسم جمع صلب كركب واكتب عطف العقب  
على الال التاميل بعضهم للشملة الصلوة بائنه لجمعين تركب بمعنى مضى الاطاعة والقول صلوة وسلاهما اسم مصدر بن منصوب على المفعول  
الطاعة مضى ان لغويين عالما ونظم منه واثبت في نفس صلوة وسلاهما بدوام اي بقاء رتب التراتب جمع ساء على غير قياس والارضين بفتح الراء  
ولا يجوز ساكنها الا في الشعر قوله انما جنت الارضون اذ قام من بين هذا فخطب فوق احواد منبر وجعلنا بفتح جيم المذكر التام شدة هذا  
بفتح الحزق وقشد بفتح الميم قال في المتن حرف في معنى الشرح بفتح الحاء من الضمير لغير شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في اللفظ  
واما ان يفتل في قول انما جنت الارضون والكي في حاشية هذا الكتاب فلهذا حرف شرط وتفصيل في الفتحا ذكرنا من النصين معا بعد ظرف زمان  
كثير او مكان فليلا في قول في الزمان جاء زيد بعد حرف وفي المكان دار زيد بعد حرف وهو من اصله للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرفع والخالف  
في نصها ففصل قبل الشرط المفك وقبل اما لتباينها في الفصل المقدم وهو من باب يرفع في الاول اما ناشئة عن الفصل معناه لعلنا في الثاني ناشئة  
معنى لعلنا والاصل مما يمكن من توثيق بعد هذا الله منها هنا مبتداء والاسمية لانه مبتداء ويكون شرط والفاء لانه له غالبنا فخير تضمنت ما بعده  
الابتداء والشرط لانه في الفاء والصلوة الاسم مقام المعلوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لانه في الجملة مستوفى بعد  
وملأه نشان بفتح النون ومعنى نشان المعرف بها لانها اللوام والاسم في فاعلها فاعلها محضه او بدلان وبفتح عطف بيان على الله لان عطف البيان  
للتوضيح المستدعي ايها انا والضمير المستدعي هو ما وكلاهما منتهى في الاستحقاق للاختصاص والاهتمام ما يلحق في الرفع بضم الراء وهو المطلب  
ومشتق القلي معناه منها الاعراب المقدم والانشاء هنا الاجراء قال الله تعالى انا انشأنا من انشاء اي اوجدنا من ايجاد او خلقنا من خلقه والخلق  
الاحدام الاقناء والانتقاء ولا يخفى في مقابلة الانشاء بالاحدام من الطباق والصلوة والسلام مجردان بل عطف على هذا الله وتقدم تفسيرهما  
على اشرافا خلق متعلق بالسلام لغزير وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التامع واكرمه معطوف على اشراف المنعوت بالنون من ان يفت  
بمعنى الصفة بالحسن متعلق بالمنعوت خلق بضم النون مع ضم اللام وسكونها والضم شمر وخلق وخلق بضم النون في الاول وفيها في الثاني في الاصل وال  
كانت وب والترب لكن في المنعوت بالهبات والاشكال والصلوات المدركة بالبرص وضم الضموم بالفتوى والاصحاب المدركة بالبصر والمراد هنا  
الجمعة والطبيعة وفيها من البدع الجناس الحرف وهو ان تفتق الكنان في الحروف في مختلفات الهبات وعطف معطوف على الحسن وهو مقتضى  
من قوله انك لخلق عظيم محتمل بدل من اشراف ويجوز ان يكون عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفصيل معنوية فلا حاجة الى البقاء العسكري حيث  
الى انها لفظية نيبة وخليفة وصفة فموت لحد والخليل الذي خلصت بحبته والصفي المختار وعلى الله واصحابه واخراجه واصحابه معطوفة على الشرف  
واحد لاجتماع الال بطول الفصل والاحتجاج صاحب خلافا للجور في نظيره شامدا وشهاد وفي التزليل وقوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل  
الفتوى شامدا والاعراب جمع حرب وحرب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانضاد وكلا المعنيين جاز  
هنا بالاثان فظاهر اما الاول فلفظه ولجده وافتكم غلظة وقوله والذين همدا شداء على الكفار والاعباب جمع حبيب بين الاعراب  
الاعباب نوع من الجناس الاخر فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك فن بالفاء وصحة ذلك على ضرب من الجواز ذلك لان جواب الشرط مستقبل  
وكون الخلاصة بالاصطفا المذكورة ليس مستقبل لا فائدة ان الجواب محذوف والمذكور معوله اتم مقابلة عند حذفه والمفتد فان قال لك ان كتاب  
الخلاصة كذا وكذا واهما اضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الامر الى الاخر كخبر انك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمى الكتاب المخصوص بهذا  
الاسم كذا فذلك سرنا ذات هذه اي من هذه خمسة بهذا الاسم الالفية بالانصبيل من كتاب بالجر بدل من خلاصة المتسوية الى الالف بناء على اشهر  
القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند الموضوعين وقبل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب المراد يعلم العرب منها علم النحو  
المستعمل في التصريف وله حد وموضوع وغاية وقائدة فلهذا علم باصول يعرف بها الحوال ابينة الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لا يفت  
فيه من هوانها الذاتية من حيث الاعراب البناء وغاية الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وقائده من فقه صواب الكلام من خطائه نظم  
بمعنى منظم حيث الكتاب ان نصب الخلاصة ان خفض الامام مجرد ورافضة نظم اليه لعلنا منقطة بالفتوى عالم والبناء فلهذا كيد للمماثلة  
جاء الى الدين ائب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابنه لك نفت اول الطائفت نفت ثمان رحمة الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب في كلامه تعالى  
لا صلح لحدما ان الامام الصلاة نشان بفتح النون وما ذكره بعد فتدعيها والنفت لا يقدم على المنعوت والثاني انه مني اصنع الاسم والفت  
وجبة على الاضطرار لغير الغيب عن الاسم كما سيجري به وهذا قدم اللقب الاسم والجواب عن الاول ان الفت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة الخطا  
فانه يبرر بغيره فيجوز في الجواب بل لا يجوز في المتبوع ثانيا وانما حلت في الجنبه كقوله في جواز العزيم الجنبه في قوله لا يفت







لللغة كالتعريف فوفنا اذ كل منها لفظ ليس مفيد واصل هذا هو الجاهل لعل المتعبر بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الجمع ان دلالة الكلام عظيمة  
لا وضعية فان من عرف معنى يدور على ما ومع زيد قائم اعراي المتعبر به بالضرورة معقود هذا الكلام وهو نسبة الفيل الى زيد وتوالت الكلمات  
سنة اسان فعل واسم فعل وثلاثة اسماء فعل وابعد اسماء وحيلة الاسم وجوابه او الشوا وجوابه فاعلم ان هذا الكلام خبر كان واذا شاء  
من لم يبين حقيقة كنهات المعنى او كما ذكرنا قائم فان الوصف مع مرفوعة المستوفى في حكم الاسم المفرد باسأل اننا الضمير المستوفى لا يرفع مع التثنية والجمع  
بخلاف الفعل مع مرفوعة المستوفى فخطا ما قبل ان يذكرنا قائم ثلاثة اسماء لا اسان فخطا ومن فعل واسم قائم زيد فعل البعد ومنه اي من الثانيين فعل  
واسم استقيم فانه اي لان استقيم مع مرفوعة المستوفى في كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقيم ومنه اي من الثانيين فخطا ما قبل  
ولا يلفظ به واذا وانما فخطا فخطا ومنه لا مورد لهما التثنية على ان مثال لا من تميم لحد خلافا للشارح والمكودي ثانياها انه لا فرق في الثانيين  
بين ان يكون الخبران معكودين او احدهما ثالثا انهما لا فرق في الكلام بين الاختيار والانشاء وانها ان شرط حصولا لفائدة مع الفعل والضمير المتعبر  
يكون الضمير واجبا للاستيفان فخطا ما قبل ان يكون فيه الضمير لا يجرى كلاما على الاصح خلافا للرواية التي جرت في ان مقتضى تشبيهه بغير الناطق  
باستيفان التثنية لان التركيب من مرفوعة اللفظ وبسند في تقدير وجوده لا وجوده بان المراد بالافتقار ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر  
المستوفى الفاعل بالانفصال لا في انما مستوفى عند النطق بما لا يليها من الاضال لستفان الاختلاف مع ولا ليس في الواقع في شرح الملة والكلمة التي  
الاولى انما الكلام منه اسم جدير ان يبدل على الماهية من حيث هو ليس بجمع خلافا لما وقع في الشدة لا يجوز ان يكون ضمير وجمع بغير علة لثانث ولا  
اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافا لك جميعا لانه على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدق على التثنية  
والكثير واستفاد كونه اسم جنس لا انواع التثنية من قولنا انظم واسم فعل ثم حرف الحكم وكونه جمعا من قوله واحده كلمة فخطا لانه ان الكلام مبتدأ  
وما قبله خبر منه فيؤقت علة الكلمة على الانواع التثنية فخطا الكلمة في خبر هذا الكلام فيوجد من فاعل منها بل من نوع واحد فخطا لاجلهم عدل الموضع عن ذلك  
وجعل الاقسام التثنية خبر المبتدأ مخدوع وجعل جملة قوله واحده كلمة خبر ثانياها عن الكلام وقال واحده بذكر الضمير شيئا للناظم ولو قال واحدا  
شيئا لابر خطا فان اسم الجنس لا يجوز فيه الوجهان وفردوه لظن انهما قال الله تعالى انما هو بغير فاعل واويرة وفعل متعدي وهي اي الكلمة جرت  
ثلاث انواع الاسم والفعل والحرف وفعل عن افراد ان كلما البتة حذرا من التثنية بل هي من الاسماء والاضال وقال الضمير الراوي لا يصح ان يكون  
الكلمة جنتا هذه الانواع التثنية لانها لو كانت جنتا لكانا شيئا كل واحد من هذه التثنية بفصل وجودي مع ان الحرف بمنزلة من الاسم  
الفعل بغير مدح وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم بمنزلة انهما من الفعل بغير مدح وهو كون خبره وال على فان معنى التثنية في  
كلامه الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال بل هذه الكلمة لا اذ هي بغير خبر هذا المشترك بين هذه التثنية في بغير انتهى وبغير اسم الجنس  
الى التثنية اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالثناء والناظر في مفرده كطوبى ويا يفرق بينه وبين مفرده بالثناء والثناء في جمع ككاه وكلاه ويا يفرق  
بينه وبين مفرده بيا بالنسبة وهو في المفرود مفرود وودي ونج ونجى فاطلق الموضع اسم الجنس في وارا الاول فخطا بطل على ذلك قوله وخطا  
كونه اسم جنس هو ان يبدل على جملة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يبدل علة لثانث وانه اذا نبدل على لفظه لانه لثانث فخطا في كل نفس مناه في الجمع  
وصاح مع زيادة التاء والاعلى الواحد فخطا ونظيره من لهما الاجناس من المستوفى الضمير المرفوعة لبن ولينة وهي طوية لينة ومن الخطا على  
نق وبنقة ولبق ظيوع غوكاه وكاهه ما يبدل على الجمع بالثناء وعلى الواحد بغير كاهه ولا يفرق في ودي ونجى ما يبدل على الواحد بيا بالنسبة وعلى الجمع بغير  
فتبين ان الضابط المذكور للضم الاول فخطا فخطا ما قبل ان هذا الضابط في الجمع ككاه وكاهه وغيره لا يفرق في ودي ونجى في ودي ونجى  
الناظر عليها لثانث وقد بيننا بما ذكرناه من قبل في تفسير ما هيته الكلام من ان شكلة ان يجمع فيه اللفظ والاقادة وبهذا الضمير فخطا ما قبل  
ان جعل الاقادة اولا شطرا وهما شطرا ومن ان فدا بالالف من كلمتين وبيننا بما هو على شهر وعندهم من اننا قل الجمع ثلثة من الاحاد اي من مجموع  
هذه الامرين شيئين ان بين الكلام والكلمة من النسبة الى راجع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلمة اسم من جهة المعنى خلافا على الضمير كمن زيد  
وعلى غيره اي ضمير المبتدأ كان قائما في واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد الكلام من جهة اللفظ لا طلاقة على المركب  
من كلمتين فاكثروا اخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المبتدأ فهو بغيره كقام ابو كلام لوجود لقادة وكل لوجود افراد التثنية التي هي زيد  
وقام وابعدون الهاء بل الاربعة بالهاء من اوجه وبل ههنا التثنية ابطا لينة ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا وقل الجمع ثلاثة وقام زيد  
كلام لوجود لقادة لا كلمة لعدم التركيب من ثلثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود ثلثة لا كلمة لعدم لقادة وفي كلمة ثلاث منافات لثانث  
ان ذكر هذه النسبة ههنا قال المرفوع في قول الكلام قال البتة الشيخ عز الدين ابن جماعة لا ينفى الذي بينهما حمود وخصوم من جهة  
امور مرفوعة ومارضين وثلاث ما صدقات وعلوه ومعلق وهذا البحث من راجع موضوع الفان انتهى الثانية ان جعل جملة المرفوع في الكلام  
واجبة الى المرفوع جملة المرفوع منه واجبة الى اللفظ وهذا لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول  
الكلمة اسم باعتبار خلافا على اللفظ المبتدأ وغيره واخص باعتبار خلافا على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المناظرين لثانث ان ما صدر  
الاجتماع بغير حد كل واحد منها في خلافا لثانث ان في الموضع ينبغي ان يبين ان هذا الكلام لا يفرق في الثانيين



ما الكلام وما استفاد

فالنحويات مرعبة والقول على اللاحق صان عن اللفظ المفرد والركب الدال على معنى يصح السكون عليه ولا لهذا قال في النظم والقول في فروع من الكلام  
 لا طلاقا على المفرد وغيره ومن الكلام لا طلاقا على المركب من كلمتين فالكلام لا طلاقا على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدره على الكلام والكلام  
 الكلمة وانفرد في مثل كلام زيد فانه ليس كالكلمة المفردة ولا كالكلمة المفردة الثلاثية ولا كالكلمة المفردة الثلاثية لان ثلثان لا يجرى من بعده دون وجوبه لا يجرى من  
 الكلام والكلمة بدون القول وكلاما مجردا وحدها مجرد القول ولا عكس وفيها إجماع الى ان حرف قول النظم والقول عم افضل بفضل اصله من حيث  
 المفرد ضرورة كالحذف من غير وشركي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كلمة المفردات المصغرة والى طلبية  
 كلمة المركبات وكما في المركبات المجازية والى طلبية كاح فانه يدل على الاستدلال لا على طلبية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامي في شرح الفطر والقول  
 خاص بالموضع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات المصغرة وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلمة والكلمة ولا  
 اراد مطلق الدلالة ودخل خروج واللفظ المصغرة فيهم معناه والمهم كدبر فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المراد في شرح  
 الفهميل فضل ان يسمى قوله ويطلق القول لغة ويراد به اللفظ والاعتناء هو قال الشافعي يحمل كذا اي اى له الشاعرة ويطلق الكلام لغة ويراد  
 به المفرد مخوذة من مخوفهم من حيث عند سبويه قاله ابن الناطق في النكت المحاجبة ونقله ابنه عن ابنه الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلام ويراد  
 به الكلام نحو الكلام الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئته مخوفه له كلاً انها كلمة هو قائمها اي ان معاملة من ق  
 وتب انجيون لعل اعل صانها فبما تركت كلمة ومخوفه له اصدي كلمة فالحاشي كلمة لبيد الاكل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريد  
 لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورد لا قليل كما بينهم من قول الناطق وكلمة بها كلام قد يتم لان قد يفعل بشيء بالتفصيل في محقق  
 كاد كره الموضع في باب الامالة ولك ان تقول طلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيراً في نفسه لكنه قبل بالنسبة الى طلاقها على المفرد افضل  
 بمنزلة الاسم عن تسمية الفعل والحرف بخص الامات اشار اليها في النظم بقوله بالبحر والتنوين والنداء والى مسند احد ما البحر وهو في الاصل صد  
 جرو ليس المراد بنوع النظم حرف البحر اي خول حرف البحر كالحذرة صلب النحل في عبادة المفضل حيث قال واراد بالبحر دخول حرفه انتهى كما قال الموضع  
 النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سلكنا في حذف المتضاد فيهم المتضاد اليه معناه بدليل قوله لانه اي حرف البحر قد يدخل في اللفظ على ما ليس  
 باسم على المتقدم والناظر والاصل قد يدخل على ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسم في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا في اللفظ  
 في اللفظ فليست بالمتعجب من ان قلت ودخل حرف البحر وهو من على ان قلت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالناظر اهل اي من فبما لم يلزم  
 به اي البحر الكسرة التي بعد ثما عامل البحر وانما ثبوتها ونسبة الاحداث الى العامل استعانة لانه مجاز مبنية على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار  
 في قوله لم يجد اربابا ان يفتش سواء كان العامل للبحر فمخوذة من زيد ام اضافة مخوفه له زيدا من شعبة مخوذة من زيد الفاضل وهذا هو  
 الثلاثة قد اجتمع في البسطة فاسم مجرد بالحرف والله مجرد بالاضافة والحق في التجميع مجربون بالنسبة للوصف هذا هو الجارى على الالفة  
 والضمير خلافة فانه الموضع في باب الاضافة من هذا الكتاب بحرف الضا اليه بالاضافة واما السبويه في شرح الشذوذ واما اذكر البحر في  
 كاضل جاعة لان النسبة ليست عند العامل واما العامل عامل المبتوع في خبر ايدل وقال في شرح الملح في باب البحر واث كان ينبغي للمؤلف  
 يعني الجاهل ان لا يذكر البحر بالنسبة كما ذكر في باب المرفوعات والمضويات بها يفتي بالنسبة كجاء زيد الفاضل واث زيد الفاضل انتهى في قوله  
 البحر الجاهل وبالنسبة لانها راجعة عند التحقيق الى البحر بالاضافة الى البحر كما قال في شرح الملح لكن قال في شرح الشذوذ وضمها يعني البحر واث  
 ثلثة اشياء مجرد بالحرف ومجرد بالاضافة ومجرد بالنسبة فحمله فيما يراسح مجاز العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نوتت  
 اي دخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصلها في الاخرى بغيره لفظا لا خطا لغويا فكيف خرج بتقدير السكون وبغيره عدم الخط ايضا  
 النون الاولى في ضمن المطبوع وهو الكسبي مع تصنيفه من طغلا قاله في القاموس والنون الاولى في ضمن المرقش لخصها وصلا وثبوتهما خطا  
 وهما ان النون المتحركة ان ثلثان فيها اللام الحاق بمجمر وما بعد ما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذ الحرف  
 لا تنقله الساكنين فهو مخطو او انظر وخرج بغيره في الاخر وبغيره عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا في  
 يخرج بغيره في الاخر في بعضهم شرب ما بالضم والنون فان الميم اول الاسم لا اخره وفي بعضها التنوين لانا نقول النون نحو الالف وهي اخر ش  
 حذف لا لتفاء الساكنين فانه الموضع في الحاشي والمراد بالآخر ما كان اخره في اللفظ المصغرة كزيدا وحكما كيد وخرج بقول لفظا لا خطا النون  
 اللاحقة لآخر القول وسبقا قريبا والنون المصغرة لآخر الاصل اوكيد لهما المصوغة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخرى نحو  
 احد انطلق لثبوته في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديث في هذا التنوين ولا يكون جزء منها ولا اعتدادا لما بينه وبينه بان المراد بالهوى النسبة  
 وخرج بقول غير في كيد نون نحو لستفعا لثبته على تقديره وبه في الخط الفالو فوعها بعد الضمة بخلاف الواضحة بعد الضمة والكسرة فانها  
 تصور نونا فثبت في الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قبل ان الموضع ضرب بالقلم على قوله والخبرين باقون ولخبرين باهتد بعضهم اليه في الاخر  
 وكسرها في الثاني من نسخة تليد الزبلي عند الفرائد عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المصغرة ولا خرج عليها في المعنى وغيره وانواع التنوين  
 الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التعيين والاولى العكس مصدر يمكن لقوله بعد ثبته والوصف يمكن لا يمكن وهي تنوين الامكنة

میں نے اپنے آپ کو بے پروا کر دیا

## الرفع والنصب

روزگار







# باب الكلام واللفظ

جاء بالشون في مكانها في لغة تميم اكثرهم وجهم وكثير من قبيل ما الهجاء ان يكون فلا لانهم يدعون الفواقي على حالها في الزم فترادوا لا يفتون الزم موافقة  
 لابن مالك في شرح الهمزة نظرا الى توجيه ابن جني ومن وافقه فانما يترك الزم موافقة للهمزة نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد تبدل الشونين  
 حروف الاطلاق في غير الفواقي كقوله بعضهم والليل اذا جبر الشون كما ذكره في المعنى فحرف الكاف قد ابدى بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في  
 المعنى الشون الثاني وهو الاصل للفواقي المفيدة اي التي يكون دونها ساكنة ليس حرف فعد والاعاء من المعنى فزيادة على الوزن فهو في البيت كما  
 نحرر بالوزن اوله ومن ثم يسمى بالاسم الاخفش كقوله في الجاهل فلو اوزع ابن الحاجب انما سمى بالالفنة وفنائه الشجر والنجاح وزعم ان  
 الشاعر قد ان غلزل البيت لفظا بانه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضع في هذا الوجه الاخفش والعروضيون وضربهم بغير الظن  
 والتميز بغير ما قبله اكثر من كونه صوابا من ذلك واختاره ابن الحاجب الصريح خلاصا في ما قبله من التوكيد كما ضرب وقال هو شبيه في اصله بالاصل  
 في المعنى قال الموضع سمعت من السويديين في كنه فاعلموا يقول الساكنات في البيت في الوقت هذا خلافا لاجتماع عليه وقد مضى ان الحركة قبله في غلوا  
 ولما تلت شون شون في قانده فقال ابن جني فانما الزم اليه وقد مضى ان شون في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 المسكن الاخر واصل لم وافق قال وهو ظن فسله بهما بالجد في مخروم زيد وقع في شرح القبان هذا الشون انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 ودخل البيت الاول بالبيت الثاني في البيت الاول وهذا الشون يدخل الاسم كقول روية وقام الامام في خاوي الحرق والفعل كقول  
 الحاج من طلال الاخي الفخر والحرف كقوله وهو في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 حد الوزن والمعنى قالت بنات النعم اسلمى انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 المعصية بالزم والتميز على قول احداهما انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 تبدل منه في قوله زيد قال ابن جني في قوله في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 وهو الحق كما قال ابن مالك في الفخمة وبنه ابنه في نكت الحاشية انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 كما زيدت وزن ضيق في التفتيل في الوصل والوقت ووجه التسمية الزيادة في الوقت فلهذا من انواع الشون حقيقة في ثمن الشون مع ال كالحاشية  
 والخبر في الفعل كحاشية في الخبر وفي كقول ابن مالك في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 اقسام الشون في كل واحد من هذا المقدر فلا بد ان على من اطلق من الشون في النظم ان الاسم يرمي الى الشون في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 فلا بد ان عليه في بعضهم سماعا وامانا هما شون الضرورة في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 باصطلاحها وباسمها هو الشون الشاذ كقول بعضهم هو لا وفك حكا ابو زيد وعاشرا وهو شون كقوله في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 اللفظ المسمى به قال ابن جني في قوله في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 وقال واحك ما هنر العلامة الثالثة من علامات الاسم التدا بدل مع كسر النون ومنها وليس المراد به التدا دخول حرف التدا كما هو قول ابن  
 مالك في شرح الهمزة لان التدا قد ياء في الفعل والحرف من حيث المندى انتهى لان باختصاصه قد دخل في اللفظ على ما ليس باسمه فاما ان وصله فلا بد  
 من البيت قومي والثاني نحو الابا اسجد والله في فرائد الكساة فانه يفت على ويبتك باسمه واختلف في توجيه ذلك ففعل بافهامه في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 وبطل التدا والمندى محذوف فغيره باق في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 الكلمة مناداة اي طلبوا افعالها في موضع نحو يا ايها الرجل يا ايها المرأة وباق في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 بمعنى ان يبدى اسندا قال الموضع وهم باعكرمان فيمنع الرواة للكرام الواسع الخلق حكا سيبويه والاخفش صاحب الصالح والفاطمي وبما لا بد ان للقيم  
 الدفن الاصل الشيعي النفس واما هذه الاسماء بالذكور لانها التدا فلم يقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونه مناداة العلامة الرابعة التي هي  
 انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر فاما ال الموصولة فتدخل على الفعل فتصنع اخبارا عند النظم  
 وبعض الكوفيين والخطاطين عند الجوهري قال الشيخ عبد القاسم في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 وجلا من يوصفه هاهنا بمضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم التوضيحي منه ولا الاصل ولا في الراوي والجدول والحكم بفتن الحكم بحكم  
 لخصمان في الامر والنهي بتمام الامة والبناء للمفعول وحكمه في رفع على التباين من الفاعل والتوسيع ودخول على في موضع هو في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 كونه يشبه الوصف في موضع من فاعله ان الشاعر قد يكون ان يقول الموضع قبل وقد سبق في هذا التوضيحي سيبويه ثم انما ليس هو اما ال الاستثناء  
 فتدخل على الفعل الماضي نحو فعلت بمعنى فعلت حكا فظهر العلامة الخامسة الاشارة اليه اي الاسم من قوله يمين الاسم ومعنى الاشارة  
 الى الاسم هو ان تنسب اليهما او كما حصل في الفائدة الثانية وذلك الاشارة كما في نسبة الغنم الى ماء فت وكافة نسبة الايمان الى انما كقوله في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 اما من واستفاد من هذا المثالين في لاف في بيتي في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 خلافا لوصفهم لاف في بيتي الاشارة الى كرام الخطي في البيت الثاني انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر  
 قال في الكافية وان نسبت لاف حكا فاعلم انما هي امانة على الوقت ولا يعلم في الشعر

منهم







باب الكرم والفضل

[illegible]

فمن صل صباغ نحو الجبن  
وليكونا أو صل قصب نحو  
الحسن بن بدنان ليس لهما  
على الأصح بل على صوته  
واز دلت كلمة على الأمر  
الذي هو الطلب

۱۰۰



المنطق على ثبانه ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد وعلى حرفين فخط سواه كان ثابتهما حرفين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كانه من  
ايك التاء من منته فالتاء في حال الكسر شبهة بفجاء البحر مطلقا ولا مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبهة بفجاء البحر والاعطف فانه وفي حال الهم  
شبهة بفجاء البحر في الضم في لغة من هم اليهم اذا التزموا محذوف من ايمن ذكره في شرح الشذوذ في الحروف والمبني على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين  
كنا من منته فالتاء اي فان شبهة بفجاء البحر وما ولا وقال الشاطبي في قوله جئتنا موضوعا على حرفين ثابتهما حرفين وضعنا اولها كالا ولا فان ثبانه  
الاسماء على هذا الوضع غير موجود فخط سواه سبويه والحقون بخلاف ما هو على حرفين واثبت ثابتهما حرفين فلهذا في ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال ولهذا  
بعبته اعترض ابن جني على من اعتمد البناء كقولهم بانها موضوعا على حرفين فاشبهها بمل بل ثم قال في الجملة وضع الحرف المختص بها انما هو اذا كان ثاني الحرفين  
حرفا من حرفين على ما مثل به الناظر في اشارات ابيه هو الخفيف ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فلهذا في قوله بعد ان انتهى ثم استشير  
المرضاة بان جواب اخ على حرفين مع انها معربان فاجاب بقوله وانما العرب بخواب وانما العرب بخواب وانما العرب بخواب وانما العرب بخواب وانما العرب بخواب  
ابو عمرو يدل على قولهم في التثنية ابوان واخوان يرد المحذوف والتثنية في الاشياء الى اصولها فثبت انها موضوعان على ثلاثة احرف اما ابان واخوان  
من جهة فثبته ابان واخوانا بالضم كاشيا فان قيل لم يرد فيها ابان بالضم فثبت انها موضوعان على ثلاثة احرف كنتم وبلغ الجواب ان هذا الشبه مجرول لان اكثر  
الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فليز ان يكون غالب الاسماء الثلاثة مبنيان فان قيل يتعبد بعض الاسماء الثلاثة مبنيان كقوله الجواب ان بناء نحو  
ليس هذا الشبه بل شبهة باني في بناء المفضل النوع الثاني الشبه المتعبد وهو المشار اليه بقول النظم والمعنى في معنى في هذا وضابطه المنطق على حرفين  
ان تضمن الاسم معنى متعبد على حرفين اي في المعاني التي تؤدي بالحرف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه في الاسم حرفا ام لا بوضع الحرف اصله فالاول  
وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كقوله فاشبهها بمل بل ثم قال في الجملة وضع الحرف المختص بها انما هو اذا كان ثاني الحرفين  
المعنى وهو يتعلق الجواب على الشوط بان الشرطية نحو ان ثم ام وتضمن ايضا اسمها ما فلا تغفل شيئا هو في الضرر الله وهو جيتن اي حين اذا استعملت  
اسمها ما شبهة في ناديه المعنى وهو طلب الفهم بغير الاستفهام في طلب التصريح ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان ياتي الشرطية واي الاستفهام  
اشبهها بحرف ومع ذلك ما معربان فاشارة الى جوابه بقوله وانما اعرب اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على فاتها اسم شرط جازم منصوب  
على المفعول به بفضيت وفدت لانها الصلة وما صلة والاجلين معنا اليها وجملة فلا عدوان على جوابها واي الاستفهام منه نحو واي الفريين  
اتق بالامن فاقى اسم استفهام مبنيان ولا يفرق بين معنا اليها واخو خير مبتداء لضعف الشبه فيها بما عارضه من ملازمتها للاضافة الى المفرد في  
بعض المنع ملازمتها بالافراد والمراد ملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى  
ولم يوضع له حرف نحو من اسماء الاشارة للكان فانها متضمنة للمعنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانه كقوله اراك وهذا المعنى  
التي هي الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من جملتها ان تؤدي بالحرف لانه اي معنى الاشارة كالمخاطب الموضوع له الكا  
المساء بكاف الخطاب ومثل التثنية الموضوع له ما المتعبد بها التثنية بالعصر فمعنا لضعف الشبه فيها معنى الاشارة مستحقة للبناء للضمنه اي لفظ  
متعلق بالحرف لكان يستحق الوضع ليدل على الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالمعنى والرجاء الى الخطاب التثنية لكونها بكتفان الاشارة  
في بعض المواضع نحو هذا كقوله في التثنية ها والخطاب الكاف وذكرنا الاشارة بالحرف فكانت اشقى ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و  
لما بعدها وانما العرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنها المعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من جهة على صورة المشي والتثنية  
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفوف من قولين فان من قال بانها معربان قال بتثنية الحقيقة ومن قال بانها مبنيان قال بجوهر على نحو المشي  
والبناء مثبتين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التشكيك واسماء الاشارة ملازمة للتثنية كما ذكره في شرح الشذوذ وفي حالة الرفع  
وضعنا على صيغة المشي المرفوع وفي ما في النصيب البحر وضعنا على صيغة المشي المجرور والمنصوب قوله ولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انما مشيا  
حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا المحبة على صورة المشي يقتضي انما الباسميتين حقيقة كالقول الثاني واذ جمع بينهما كلمة انفع كقوله ما من  
مع عدم تثنيهما وهذا قول ثالث لرافع عليه النوع الثالث شبه الاستعمال وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و  
كتابه على الفعل بلا تاثر وكذا في اقتدار اصله المنطق على حرفين ان يلزم الاسم طريقة من طريق الحروف الدالة على المعاني كان يوجب الاسم  
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه من العوامل في طريقة لفظا وحلا فاما قول زهير ونظم حشا الدرع انت اذا صبت نزال في القوس  
فن الاستشارة الى اللفظ اي فادعيت هذا الكثرة وقوله في ثوبه بالنصب جوابا للمعنى المنصب على المدحول الناشئ عنه الناشئ عنهم من ان الهامل في ذلك  
ولا يؤخذ مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الاضال بالاتفاق كما صرح المصنف في باب الاضافة فلو افترض على نفي الدخول كما فعل في التثنية  
الان لكناه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تاثر الذي لوحظ وجعل الالف في قوله اصلا غير تثنية ما بدا على التباينة والافتقار الى الاضال  
والحذف عن الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كتابا بفتح الكاف وافتقار اصله لاسم ما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يقول بلا تاثر  
لا يحصل له فان تغديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا حال اشهر ما ورد المصدر الناشئ عنه فلهذا لان بناءه عن الفعل ما  
في بعض التراكم كما صرحوا بخلاف اسم الفعل فان بناءه عن الفعل مناصلة في المجرىات ونزلت منزلة المناصلة في المنقولات وهذا هو



باب المرحوم

[illegible]











ذلك لا بد موضع لا ينفك الترتيب فخذت بعض الترتيب وبنى من ذلك ان يبنى على حرف واحد  
 قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوثة في ذلك سواء وبشرط في الاضافة ان تكون لغز الياء الدالة على التكلم  
 سواء في ذلك الظاهر المتكلم مع غيره وضمير الخطاب ضمير الغائب فلو كان كانت الاضافة للياء المذكورة اعرب هذه الاسماء بالحركات  
 المقدمة فالاحوال الثلثة هي الاصح فالوضع هو احدى صورتين فاقم مرفوع على الابتداء وعلاوة رفعه مقدمة على الخاء منع من ظهورها اشتغال  
 الآخر بالحركة المناسبة وهرت بدل منه او عطفاً ان عليه جملة هو اوضح من لسانه خبره وما يحمل الرفع والنصب على هذا الذي اذنع وتضمن فحة  
 فاقم يحمل ان يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحمل ان يكون مرفوعاً على الخبر ان وما يحمل الوجة الثلاثة اني املك ان انفسى واخى فاقم يحمل  
 ان يكون مرفوعاً وان يكون منصوباً وان يكون مجزئاً فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفاً على الضمير المستتر في املاك ذكره الرخصة في اخره  
 الموضع بان املاك لا يرفع الظرف فلا يعطف على مرفوعه ظاهر جوابه انه يغفر في التابع ما لا يغفر في المنبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المفضل  
 الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه المستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفاً على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والمقدّم واخى لا  
 يملك ان انفسى فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المقولات ونصبه من جهة احدها ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً  
 على نفي خبره من جهة واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المجرودة باضافة نفس الياء وهذه الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجادو  
 استغنى عن اشترط التنكير والافراد المقابل للثنية ولجميع بقا الاصل حيث افترض على قوله وشروط الاعراب ان يضمن لا للياء الكونية ذكرها كك ودحا  
 افرادها ملازمة للاضافة لغز الياء من اسماء الاجناس الظاهر غير المتعاقبة الى اشترط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشترط لتفصيل  
 ما ليس بجمل واذا كانت ذو موصولة بمعنى اللفظ واخرها لزمها الواو في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على المستكون وقد اعرب بالحرف الثلاثة  
 رضاء ونسباً وبترا كقولك وهو منظورين جميع الغرض فما كرام موسون واهلهم تحبون ذي عندهم كفاً كفاً هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معرباً  
 ودوا خبره بالياء على البناء واذا ابتداء اعرابها في بحر فلنا برفي الرفع والنصب قيد ابن الصايغ ذلك بحالة البحر لا بحمل السماع واذا ارفق ارفق الميم  
 اعرب بالحركات الثلثة سواء افراداً او ضميراً ولا يخصص حيث الميم في الحالة الاضافة بالفتحة نحو صبيح طان في البحر فحذفه خلافاً للفتحة في قوله  
 قوله لمخوف ثم الصائم الميم عند الله من رفع المسك **فصل** في الانصاف في الامور اذا استعمل مضاعفاً التفضيل في حذف اللام منه وهي الواو وال  
 ذلك لاشارة بقوله والمنصوح هذا الاخر احسن فغير بالحركات الثلثة على الميم في النون فنقول هذا منك ورايت منك ونظرت اليه منك  
 ومنه اي من المنصوح المنى الحديث وهو قوله من نرى بغيره لجاهلية فاعضوه بغيره ولا تكونوا قال الموضع في شرح شواهد ابن المناظم ترمي  
 بمشاة مفتوحة فبين جملة مفتوحة فراء مشاة اي من انشئت انتم هو الذي يقول القائل يخرج الناس معدي الغشاة في الباطل فاعضوه بغيره  
 مفتوحة ومن جملة مفتوحة فراء مشاة اي قولوا له اعرض عن من ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا يجيبوه الى الغشاة  
 الا رواه اي تشك بذكر ابيك الله انشئت اليه عساه ان يفعل فاما نحن فلا نجيبك ولا تكونوا اي لا تذكروا وكتابة الذكر وهو لمن بل اذكر والذكر  
 الذكر وهو الاخر وتكونوا بفتح الناء وسكون الكاف بعد ما نون والشاهد قوله بغيره اي اذا استعمله منصوباً اي محذوف اللام بالحركة وهي اوضح  
 من ان يبنى بغيره اي اذا استعمل الميم غير مضاعفاً كان الاجماع معاً منصوباً فنقول هذا من ورايت من ورايت الى من وهو اسم بكنية بغير اسماء  
 الاجناس كجبل فرس وغيرها وقبل عما يستفيع الضمير بذكره وقبل عن الفرج خاصة فالة الموضع في شرح الفطر ويجوز انقص وهو حذف اللام والاخر  
 بالحركات بضعفت في ذنب الاخ والحم وهو المراد بقول النظم وفي اب واليه يندرج فقول هذا اليك ولحك وحك ورايت اليك ولحك وحك  
 ومررت اليك ولحك وحك ومنه اي من المنصوح قوله وهو ربيعة مبدع على بن حاتم الطائي بابه اقلدي على في الكرم ومن يشا بابه فاطم فابه  
 الاول مجرود بالكسرة واليه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مفقود من المثل السابق من اشبه بابه فاطم واختلفت معنى في الظلم في المثل قبل  
 فاطم وضع الشبه موضعاً وقبل فاطم ابو حنين وضع ربيعة موضعاً اي بابه الشبه وقبل الصواب فاطم اي اتم حيث لم يزل يبدل مجي الولد  
 من ابيه بابه فالة اللحن ومن مطلق المنصوح من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في النسبة اي فتيبة الابن الاخ المنصوحين  
 اليك واخان قال الفراء ابن جاء على لغة من قال هذا اليك قال الموضع في الحواش كذا في اس اخان انهم فظلموا في الموضع اما بن خطوا واخان معقلم  
 واذا جاء اخان فاسا فبين ان يكون همان كذلك ولما اذنت عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى بن بن هذا ابوك واباك وابك فمن قال اليك  
 او اباك فالة النسبة ابوان ومن قال هذا اليك فالة النسبة ابان والاب والاخ ولعمري من اول من تضمن وهو المراد بقول النظم ونصراً  
 من تضمن اشهر وهذا الموضع من ما الى من لان الاكثر في من ان يعود الى جميع القلة وما يعكس ذلك والمراد بقصص من ان يلزم اخر من الالف  
 عن لام من في الاحوال الثلاثة فغير بالحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو الفتح فالة الجوهري وقبل ربيعة ان اباه واما اباه فالة الجوهري  
 فالتبعا انشد ابن جني وغيره واباه الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحمل ان يكون منصوباً بالالف فانه في الفتح  
 ويحمل ان يكون معصوماً منصوباً بفتحة مقدرة على الالف الشاهدة اباهما الثاني انه مرفوع في الفتح لا في النصب فانه في النصب  
 مقدرة على الالف والآخر بابله وقول بعضهم وهو ابو حش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناساً من شبيح في قار فشرهون وهم قاتلون



أخبره هل لك في فار فيه طلباء علمنا نصب منها وانطلق حتى كان على فم القار ثم وضعه القار فقال ضربا يا اخش فقال بعضهم يا اخش لبطل فقال له اخش  
مكروه لئلا لا يبطل فضا هذا مثلا بنسب ان يحمل على البس من شانه قبل اول من قاله عرب العاص لما عزم عليه معوية بن جهم الى مبارزة على فلبس الثياب  
فأله ومكروه لئلا لا يبطل فاعرض منه وذكر الاخ لا يستعطف فاحال كسده مؤخر فرفع بضعة مقددة على الالف وبطل مصطفى بلا على مكروه ومكروه  
مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكروه مبتداء وخالك فاشيا من الفاعل سدا مسددا خبر لعدم اعتدائه على النفي بالاستفهام عند جهم والبصريين  
اجابة الاخفش والكوفيين كاستجابا وقولهم بجر وهم العرب للرافع اما فانه يستدعي ان يقول الرجل حمل لان بضعة الموث هي بضعة المذكور بباردة شاة  
الثابت فلما انضمت الاء نقل الارب من الالف اليها فظهر لا يها حرف صحيح والمذكور على اصله في هذا الارب في غير نظير ذلك في وفاء وحال  
ما ذكره نبعنا لاصل ان الاسماء الستة على تلك الاحكام ما قبله واحدة وهو ذو معنى صاحب الفم فيزيم وما فيه لسان وهو لمن فان فيه النفس لانها  
وما فيه ثلث لغات وهو الارب الاخ ولهم فان فيهن الامام والفرض والنقص **الباب الثاني** من ابواب النباية بلبس المشق وهو في الاصل المعطوف  
من ثبوت الورد اذا عطفت وفي الاصطلاح ما وضع لاشين واغنى عن المعطوفين ما وضع خبر ولا شين فصل اول مخرج لما وضع لاقول كجلان للثا  
او اكثر كصنوان واغنى عن المعطوفين فصل ثان مخرج لثوكل او كلنا واشين واثنين وشفع وزج وفي الثاني اسم للتبئين ودخل فيه نحو القمير للشمس  
والفر قال الموضع في شرح اللحن والاداء ان القوم يسمون هذا النوع مشق لعدم ذكرهم فيها حمل على المشق ولا يثنى اليه صريح المرادى بانه ملحق بالمشق في  
فهي اية ثبته المفردة المذكور اسما كان او وصفا كالزبدان السلطان والموت كل نحو الهندان المسلمين وثبته الجمع المكسر كالجبالان وثبته اسم الجمع  
كالركبان وثبته اسم الجنس كالثمنا وشوتا لالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الين في اول احواله وهو الرفع واخرها ما بال المعرفة عوض عن تعريف  
العلبية الداهية عند اذنة الثبته في اصله العلية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويحذف وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسورا  
بعد ما والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المشق مع قوله وتختلف الياء في جميعها بالالف جراد نصبا بعد فتح فذالت وقدم الجرح على النصيب لان الجرح اصل  
والنصيب محمول عليه وذات الجرح الى ان المشق مبنو بشرط كل ما يثنى عند الاكثر ثمانية شرط واحد لها الا افراد فلا يثنى المشق ولا الجمع على  
حده ولا الجمع الا لا نظير له في الاحاد الثاني الارب فلا يثنى المبنى وما عجز ان وان والذيان واللسان فصنع موضوعه للثنى ولبس مشاة حبيفة  
على الاصح عند جهم والبصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى التركيب ثمانية افعافا ولا مخرج على الاصح واما التركيب فاشيا من الاعلام فثبته ثبته  
المشتق ثبته المشتاق اليه الرابع الشكر فلا يثنى العلم باقتبال عليه بل يكره يثنى الخامس انما في الفضا واما نحو الابوان للادب الام فن ياب الغلب  
الساكن انما في الفضا فلا يثنى المشركة ولا الضعيفة والمجاز واما قولهم العلم احد السابن فساد السابن ان لا يستغنى بثنى غيره عن ثبته فلا يثنى  
لانهم استغنى بثنى غيره عن ثبته فاما الواسيا ولم يقولوا سواء وان لا يستغنى بثنى غيره عن ثبته فلا يثنى اجمع وجمعا استغناء بكلا  
وكلنا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس القمر والشمس والقمر في باب الجواز فاستثوي هذه الشرط فهو مشق حبيفة  
بمعرب بالالف ضا وبالباء جراد نصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعرب بحركات مقددة على الالف ومنهم  
من يلزمه الالف ثما ويعرب بحركات ظاهرة على النون لجرا المشق محريا لمفرد قاله المرادى في شرح الفهمل والمثنى المحقق حملوا عليه في الارب  
لحرف اربعة افعال اقصر عليها في النظم اشين واثنين في لغة المجازيين وثبته في لغة التماميين مطلقا سواء اوردوا او كبا مع العشرة او اضيفا  
الى الثمرا ومضموم ويمنع اضافتها الى ضمير ثبته فلا يثنى جاء الرجلان اثناهما والمران اثناهما لان ضمير الثبته نصح الاشين فاضافة الاتين  
اليه يضافه الين الى نفسه قاله الوضع في شرح اللحن وكلا وكلنا بشرط ان يكونا مضامين الى المضمون يقول جاشن الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما  
والمران كليهما ورايت الرجلين كليهما والمران كليهما فان اضيفا الى ظاهر لزمها الالف في الاحوال الثلاثة وكانا مضمومين بحركات مقددة على الالف  
لجرا المضمون يقول جاشن كلا الرجلين وكلنا المران ورايت كلا الرجلين وكلنا المران في هذا الف كلاهما  
عصو الف كلاهما كالنقل في وزن كلا فاعل كين والهاء قبل من واو قبلها ناء في كلا وقبل عن ياء قبلها ياء في المشته عند سبويه اذا سمي بها ووزن  
كلا فاعل كذا في كلا لثابت والهاء بدل عن لام الكلمة هي اواو وهو اختيار ابن جني واوله وهو اختيار ابو علي في التفرقة بين الاضما والظاهر  
الاضافة الى مضموم اللغة المشهورة وهي في اصطلاح الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقا فان احدهما الارب بالجر وفقط وهي لغة  
كثيرة والثاني الارب بالجر كانت خطوه في لغة طحاها الفرو بلحق بالمشق ايضا ما سمي منه كزبدان على فرفع بالالف ويحذف وينصب بالياء  
ويجوز في هذا النوع ان يجر محريا على ان يجر بالالف لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف النون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله لا ياد بار الحق  
بالسبب وهو اسم موضع نقل من ثبته السبع **الباب الثالث** باب جمع المذكور السالم وهو الجمع المذكور على مجازين كالزبدان من الاسماء والمسلمون  
من الصفات والى المثال مع الجار في هذا الاله اول احواله وهو مخرج خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو والمضموم ما قبلها لفظا غويا الزبدان او نقدر بغير  
وانتم الاهلون ويحذف وينصب بالياء المكسورا قبلها لفظا غويا وليت الزبدان ومريت بالزبدان او نقدر اخوات المصطفين وانهم عندنا من المصطفين  
والى هذا الاشارة في قوله وارفع بواو وبها الجر وانصب بالجمع عامر وعذب وانما فتح ما قبل ياء المشق وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المشق  
اكثر من الجمع فحق بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نونا المشق كسرت على اصل الفتحة الساكنين فلم يجمع من كسرها وكسرها لئلا

جمع على كسر ياء

وثنائها والمران كلاهما

جمع على كسر ياء



مع  
هذا الجمع

الباء فواو من فعل كثرين وبينها باء ثم عكسوا ذلك في الجمع لجعل القوي من المشق والجمع وليست له اللفظ فنهض كل واحد منهما باء بين ضمة وكسرة فانه ابو البقاء  
في شرح لم يزد في كل ما جمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة شروط احدهما الظرف في الثانية فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء غولمة ولا من المتعاقبات  
علاوة بقدر اللام لئلا يجمع فيها علامتا الثانية والثالثة ولو حذفنا الماء النعير بالجر منها وقبل الثانية بالياء اخرها من الثانية بالالف كجاء  
وجاء علي بن جليل فانها يجمعان هذا الجمع بحذف الفصولية وطلب المدونة واو افعال الجبلون والجرادون الشرط الثاني ان يكون لمدونة مناسبة بينهما فلا  
يجمع هذا الجمع علم الموت نحو زبيب ولا صفة الموت نحو حايض لئلا يجمع مع المذكورين الموت فلو كان يجوز يجمع علم المذكورين يجمع هذا الجمع علم البحر  
ولو كان يجوز يجمع علم الموت اشنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون له اقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالاعفلاء فلا يجمع هذا  
الجمع نحو واشق على الكلب وسابن صفة الفرس لعدم الفعل فلو كان واشق على الرجل وسابن صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذا الشرط واجازة في الاسم والصفة  
ثم بشرط في افراد كل منهما غير الاخر ان يكون افعالا لان هذا الجمع يحجر العلية الزائدة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجا فلا  
يجمع المركب الاستثنائي نحو برق تحرم علنا انما قال لان المحكي لا يغير ولا المرنج نحو معد كركب ونحو سيبويه على الاصح فمما تشبهها بالحكم في التركيب قبل  
يجوز مطلقا وقبل ان يتم بوجه جاز ولا فلا وعلى الجواز في الضمير بوجه فمما من يلحق العلامة باخوة فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويروى بوجه  
وسكت عن المركب الاستثنائي فانه يجمع اول المتضامتين ويقتل الثاني فيقول فمما زيد علما علما موزيد وفلامني بدو عن الكوفيين اجازة جمعها فمما قبل  
غلام الزيد بن غلام الزيد بن بكر الدال فيها ودخل في قوله علما اما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يجمع في جملة جملون واما بصفة يجمع جمعها بالالف  
والياء وهي التي قبل الاء المقصود بها معنى الثانية فلا يجمع علامة ونسابة لان الاء فيها التاكيد المبالة لا لفصل معنى او صفة لا قبل الاء  
ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي قبل الاء المذكورة نحو قائم من الجرد ومذنب من المرنج فيقول قائم ومذنب والصفة التي تدل على التفضيل  
عنوان فصل هذه الصفات الثلاثة يجمع هذا الجمع بالالف الاء في قائم ومذنبون وافضلون كقوله قائمات ومذنبات ففضلها انما  
يجمع هذا الجمع نحو جرح بمعنى جرح وصبور بمعنى صابر وسكران وسكران ولا يجمع الاء ولا تدل على تفضيل لان جرح وصبور ما يشترط في المذكور  
والموت وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يجمع جرحون وصبورون وسكرانون واحمران كما لا يجمع جارات وصبورات وسكرانات وحمراء  
فلو جعلت اعلما جاز لجمعنا فصل وهو اعلما هذا الجمع المذكور السالم اربعة انواع اعرب بالحروف وليست مع فهمي بجهلها في النظم بقوله  
وبعشر وثاوية الخ والاهلونا الروعالمون علقونا وارضون شذ والتسونا وابير ففقه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسما مجموع وهي ابو  
بمعنى صاحب الجمع ذو معنى صاحب قبل جمع ذو معنى غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم يفتح اللام وليس يقال له لان العالم عام في العفلاء وغيرهم  
والعالمون مختص بالاعفلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو عام فالذين بالالف والكسرة يجمع هنا وفيه كسرة لان جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا  
في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف اختلف العفلاء وغيرهم وهو ظاهر الجرمي وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العفلاء  
فظاوم الانس الجرمي الملائكة وعشرون وابير وهو ساو العنق الى النعير وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرا وذو  
مؤني ثلثين ليلة وانما هاتين قمت قيات زياتين لئلا فليث فيهم الفسنة الاختين عاقتا فاطمات ستين منكن ذواتا وهما ستون ذواتا  
فاخذواهم ثمانين ليلة ان هذا الصبي شيخ ويشعون فجاء النوع الثاني جمع تكبير يفتح في بناء الواحد واعرب بالحروف وهي بنون جمع  
ابن وفاس جمع السلائق بنون كقوله في النشبة ابان ولكن خالف في تفتيته لعله نصر يفتيه اذ في حذف الهرة واخرون بكسر الهرة  
وحكى يونس فيها ويفتح الحاء الملهة وتشديد الراء جمع حرة يفتح الحاء ارض ذات حجارة سود يحرق كانهما الحرف بالناو واصلاها الحرة كانهما  
من قول الجرمي كانه جمع حرة وعلى هذا الشكل المثالان لان بنون جمع باعنيا اصله وهو ابن واخرون جمع باعنيا اصله وهو امر قصاد من جمع  
السلائق بلا تكبير وبما بان ذلك الاصل فذلك وصافيا منسبا وارضون يفتح الراء جمع ارض يكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يوزن في مقام  
الاستعظام كقوله رجلا لارضون اذ قام من بني سدون خطيب غوي احواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة ويسنون بكسر السين جمع سنيها  
اسم للعام ولاها واواوها القوم سنوا وسنوا وابير الجاري على سنه وضابطه مستغنى من قوله فان هذا الجمع مقطر في كل اسم ثلاثي حذف  
لامه وهو من عناء الاء الثانية ولا يكسر تكسيرا يعرب بالحركات عوضه وعضين واصلا عضه عضه من العض وهو الكذب والبهتان  
وفي الحديث لا بعضه بعضكم بعضا وقبل اصلها عضون من قولهم عضبه عضبه فعضبه اذا فقهه ومنه قول دوبر وابن من الله بالمعق اي الفرق  
فصل الاول لامها او بدل له نصير هاعل عضبه وعلى الثاني واو بدل له جميعا على عضوا فكل من النصير والجمع يوزن الشيء الى اصله وحرة  
وعربي فالهزة بكسر العين الملهة وفتح الزاي اصلها عربي خلاها بالاء وهي الفرق من الناس والفرق الفرق المختلفة لان كل فرقة تفرق الى  
فرقة فتسمى لية الاخرى وثبة وشين والشيعة الاء الثلاثة وفتح الباء الموحدة لجماعة واسلمها شيوي قبل شي من ثبوت اوجبت فلاها  
على الاول واو على الثاني باء واما الشية التي هي وسط السون فليست ما مضى على الصريح لانها عذوة العين لا الاء من ثابث يثوب اذا  
وجع وقبل بل هي عذوة اللام ايضا من ثبوت فصل الاول لا يجمع بالراء والنون ويجمع على الثاني بما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة  
انواع مفروق الفاء مؤنثة ومكسورة نحو عضه وعرة ومضمونها مؤنثة فاكان مفروق الفاء كثر فلو في الجمع نحو سيني وما كان



مايس المغرب والمشرق

## ملفوظات



وقد اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فانما النمل يجتمع ما يجمع تحت الارض لياكله ايام الشتاء ولا يخفى بكسر الخاء ما يجمع من النمل من اجزاء  
بعضهم الى البعض بجري سببين وباب سببين وان لم يكن صلاحيهما على سببين في لزوم الياء والحركات على النون متونة فالباصل لغة في موضع من موضع  
لغة في موضع حكماء منهم الغراء ولا شغل النون للاضافة قال احدوا ولا على بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن على ابي ابراهيم من سببين الرواية سببين بالياء  
والاعراب على النون وقال احمد بن عبد الله الطبري وحاشي من نجد فان سببته لعين بنا شبيها وشيبتنا مرة الرواية سببته باثبات النون ولم  
تسقط للاضافة وعلاوة نصبه لغتة لا الياء والاعمال فان سببه بجذف النون للاضافة وهذه لغة في موضع من موضع المعنى اللام بالحركات على كذا  
مع لزوم الياء لانها لغتة عليهم ولان النون فامتصت الهمزة لكان الهمزة موجودة كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه  
وقوله وحاشي من معناه ان كان في من نجد وهو من خطاب الواحد بلغة الاثنين على عادتهم وشيبتا لكسر الشين جميع اشياء هو حال من الجري بالياء ومرة  
حال من مضى شبيبتنا وبعضهم اى الخاء بطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون متونة في جميع المذكور وفي كل محل عليه لان باب  
الياء اوسع من باب الواو وهو عام في قولنا النظم وهو يعنى باب سببين عند قوم بطرد ويجتزع عليه ما قوله ربى عزدي في طلال لابر النون ضايبين لغتة  
الرواية ضايبين باثبات النون مع الاضافة الى الغياض يدل على ان ضايبين معرب بالفتحة على النون كما كسر لا بالياء والاحذف النون للاضافة  
وبل ضايب الغياض لغة بان جعل ان يكون ضايبين ضايب الغياض فحذف الباء لانه هو ضايب لانه المبدل منه وهو ضايبين عليه لغة في  
ويجوز ان يكون الاصل ضايبين نفس الغياض فحذف المضاف وبقي الغياض الباء على حاله ويجوز ان يكون الغياض منصوبا بضايبين والاصل الغياض  
بياء النسبة في الجمع ثم حذفت الحاء البائين واسكن الياء الباقية وعزدي بن بفتح العين والراء المهملة بين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سبب سبب  
الشديد لغوى في الطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحاء المحنة والهيئة الجميلة والغياض بكسر الغاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم  
والخشب اللبد ونحوها وقد نطقت على ما يتخذ من البناء وقوله وهو يعنى وماذا ينبغي الشعراء منى وقد جاوزت حكا الاربعين الرواية بكسر النون  
على انها كسر اعراب به قال الاخفش الاضمر على بن سليمان ولم يفرق بين العفود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر جعل اعراب في اخره كما يفعل في  
فتيان وقال الاعلم يوسف الشنفرى وهو في السنين والعفود امثلة منقى المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعفود فهو شبه بالواحد المذكور في  
بحر كسر من المسلمين ونحوه ولا دليل لما في هذا البيت لجواز ان يكون كسر النون فيه كسر بناء ضرورة كما ستجاء وبذلك صرح ابن جني في فصل  
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الخى بها المشار اليها في النظم بولد ونون مجموع وما به النون فافتح وقل من بكسر نطق ونون ماثى والمثنى به  
بعكس فا لا استعملوه فانتبه ولما كان المثنى بفتح على الجمع فذمة الموضع عليه فقال نون المثنى ما حمل عليه مكسورة بعد الالف الياء على  
الغاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابا ارقمى الفدان فانوم لان لغة العيتان بضم النون والفدان بكسر الغاف واجما  
الذال المشددة جمع قد وهو البرغوث بضم الباء وضمها بعد الياء لغة لئلا يسهل حكاها الغراء كقوله وهو صديق ثور وقل ابو خالد  
قطاء على احوالين استغلت عشبة فاهى الاله ونقيب والرواية بفتح النون من احوالين تشبه لغوى بفتح الهاء وسكون الحاء المهملة  
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو تخفيف المثنى لحذفه وفيه ان الادب الاخوذى الراعى المسمى للرعاية الصبا  
لما ولي واراد بها هنا جناحى قطاة بصفتها بالتحفة وفاعل استغلت ضمير القطاة وعشبة نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة  
او نقتل في الجوع على جناحين فابشاهما الراى لها الاله ونقيب عنه وقبل لا يخفى فتح النون بالياء اى مع الياء بل يكون بعدها وبعد  
الالف لغة في لزوم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجود والعيتان ومنه من اشبهها بظبياننا الشدة ابن عصفور  
وغیرها بفتح النون في العيتان اثنتي عشرة واما ظبياننا بفتح الظاء المعجمة وسكون الواو بالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبه ظبي  
خلافه للهوى وقبل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو رجل من بني ظبيته هلك منذ اكثر من مائة سنة وظكلم الموضع ان الغنم  
يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين فانها محمولة على المثنى ولم افق على من يصرح في ذلك احد عليه ولا على  
شاهد اسند اليه ونون الجمع التام المذكور ما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للتحفة لان الجمع اقل من المثنى والكسوة بفتح الشين لغة كقوله  
وهو يركب لا يصح خلافه الجوى عوف الجوى بنى ابيه وانكرنا عافى لحن الرواية بكسر النون من حزين وهو جمع لحن ففتح الحاء بمعنى مغاير وجفر  
وبنوا سبب ولا تشبه بن ربوع والرعاف بفتح الزاى بالعين المهملة وبالنون فيل الغاء جمع زعفة بكسر الزاى والنون وهو الغصير واراد به  
الادوية الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو يعنى وماذا ينبغي الشعراء منى وقد جاوزت حكا الاربعين بكسر النون وفقد ما فيه واختلف  
داى بن مالك فتارة حكم عليه بانه محجور بالكسوة وتارة بانه محجور بالياء وكسر النون على لغة ونابغة الموضع هنا فاستشهد به ولا على الا  
بالكسوة وثابتا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم الجائز الباب الرابع من ابواب النباهة الجمع بالفاء  
وتاء من بابين ولا فرق بين ان يكون معنى هذا الجمع مثنى بالمعنى فظ كعداات وعداات او بالياء والمعنى فيها كعداات ومساكنات او  
بالياء دون المعنى كالحايات وخمرات او بالالف المعصورة كجلبات او المدودة كعمرادات او يكون مستاء مذكرا كاصطبلات ولا فرق  
بين ان يكون سلبت فيه ثبته واحد كضفة وخضات او ثبته كسيرة ومجدات وجلبات ومجرادات فالاولى من حيث

مرجع  
في  
الاجازة  
في  
العلم



ما المِعْرُوفُ بِمِثْلِي

[illegible]

**بالفخر**

عليه السلام



جواب

[illegible]

میں نے







والمعنى  
في  
الكتاب

اصل ضبط الحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعنى الاول وعليه جرح النظم فقال واذا فعل لغزته الفاء واو او اياه فاعلم ان  
انويه غير لغزته وايدى ضبط كبد عوي ثم قال والرفع فيها انو ونظم الغنة تحتها الواو اياه في الفعل وهو النسب عليه النظم بقوله وايدى ضبط  
كبد عوي وفي اياه في الاسم وهو النسب عليه النظم بقوله ونسب ظهر عنوان الغاضي ان يري ان يفرق والرفع المبره اسم من اجل امره واو او  
فيلهاضه هذا باب التكرار والمعرفة وما في الاصل اسم مستدكره وعرفته فقلنا وسمى بها الاسم المنكرو والاسم المعرف الاسم  
خبريان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تضاعف في دلالتها الى مرتبة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي الجدة عبارة عما شاع في جنس  
او مفرد الاول كجبل فانه موضوع لما كان جبرانا فاعلم ان التكرار بالالفاء كل ما وجد من هذا الجنس واحد هذا الاسم ضايق عليه والثاني كمن فانه موضوع  
لما كان كوكبا نهارا بانفسه ظهوره وجود البليل فاعلم ان تصديق كل منعه كما ان رجلا كان وانما تختلف لك من جهة عدم وجود اخره في الخارج ولو  
وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كرتد وعرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكل من قام قوله فكانه لسان يرفا وشاع  
شهور قوله وجوههم كانها افعال فان العرب بنسب اليها التثنية باعتبار الالام واللبالي وان كانت جنسها واحدة يقولون شمس هذا اليوم لغزته  
امر من هذه اللبلة اكثر من راس من لبلة اول هذا الشهر بالخاصة عبارة عن موضع واحد مما يقبل ال المؤثرة للتعريف كجبل لحيون مذ كرافل  
وقر لحيون مذ كرافل ودار ثوبت خبر لحيون وكتاب المذكور لحيون وهذا الامثلة الاربعة يقبل ال المؤثرة للتعريف فقول الرجل والفرس  
والدار والكتاب والنعى الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موضع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف بخلاف ما يقع في موضع  
الميم بمعنى انسان وما بمعنى شئ في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن يبيع ثيابك فذكر من وما تكرار لان ذي نفس التكرار  
ومن وما يتنا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا يقبل ال ولكنها واقعة موضع ما يقبل ال اما ذواتها واقعة موضع صالح  
يقبل ال المؤثرة للتعريف فقول الصاحب لبنت ابيه موصولة لانه قد تنوس فيه معناه الاصل يجب الاستعانة بطائفة من قبل الجواب ولذلك لا يحل  
لا نقول مررت برجل صاحب اخوه عر فاذا قاله الشاطبي باب البنداء واما من فانه نكرة موصوفة واقعة موضع انسان وانسان يقبل ال فقولنا  
واما فانه نكرة موصوفة واقعة موضع شئ وشئ يقبل ال فقول النبي من العاقل وما لعنهم وكل اذا استعملوا في الشر والاستعانة فاعلم  
في الشر كل انسان وكل شئ وفي الاستعانة اي انسان واي شئ فانسان وشئ يقبلان ال فالله الشاطبي ثم قال وكل انك كيف ظنهما وانسان وقع  
قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وعلى اي حال انتم في ذهبين كذا الى ان من وما الاستعانة متبين معرفتان وكل مخصوصه  
حالكونه متوقفا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موضع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فقول السكون بناء على ان التثنية والتعريف  
في اسم الفعل راجعا الى المعنى المستدكر بواسطة او بلا واسطة وذهب الجوهري الى ان اسماء الافعال واقعة موضع الافعال انفسها كك ونحو احد وبار  
وعزيب كنسج من الاسماء الملازمة للتثنية فانه تكرار ولا يقبل ال ولكنها واقعة موضع ما يقبل ال وهو مثلا رجل اوى وساكن او فذلك قاله الشاطبي  
وانكر التكرار شئ موجود ثم حدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فلهذا عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبة والضرب الثلاثة  
معرفة والاصح ان الضربين اشار لناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موضع ما قد ذكرنا خبره معرفة وهي الغرض لانها تحتاج في دلالتها الى مرتبة  
وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كان قد علم وهو عبارة عن موضعين احدهما ما لا يقبل ال في التثنية بطلع الغمرة سماغا قاله شارح اللباب والآخر ما  
ولا يقع موضع ما يقبلها مخزوب وعرو فاما قوله باعدام الغمر عن اسرها حرا بل يوجب على ضرورها ضرورة والنعى الثاني ما يقبل ال ولكنها  
غير مؤثرة للتعريف هو حادث وعبارته فان ال الداخلة عليها خبر مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلية وانما دخلت عليها للملح الاصل لها  
وهو التثنية وفي بعض النسخ للملح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون خبر وصفك انسان فانه في الاصل اسم عن الدم بالبال المملة و  
الميم وظاهر كل ان هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم يدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تذكيرها لتكون ال مشعره  
باسماها من لصفة فدخلها عليها كدخولها على المائم والقاصد وبابيه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف  
فقد برز الوجه الصفة صفة التعريف مشكلا واجاب عن هذا اصلها انها المؤثرة بغيرها بما لم يمكن فيه تعريف فغيره يظهر بالناقل واقسام  
المعارف سبعة احدها التعريف بضم الميم الاولى وفيه التثنية حاضر واقاب كذا وهم والثاني العلم المذكور وثبت كذا وهذا الثالث  
الاشارة كذا للذكر وفي التثنية والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالبعد الذي الصلة لا بالملفوظة كذا او مقدرة كمن اوبى الا  
كأن كذا المذكور والى التثنية والخامس في الادوات المذكور والمؤث كالمراة والغلام والسادس المضاف اصنافه خمسة واحد منها اي  
لغيره معناه كان او صيحا كابن وغلالي والسابع المزيدي على قول كرم وذو وهند وابني والغلام والذي المتأخر المنكر المضمون خبر  
لمعنى بناء على ان تعريفه بالصفة لا يعرف بغيره منى قال في التسهيل واخرها ضمير المتكلم ضمير الخطاب ثم العلم ثم ضمير القائل بالعلم  
عن ايهام معنى ان يفتله اسم واحد معرفة او نكرة ثم التثنية والمنادي اي ابناء مرتبة واحدة لان تعريفها بالصفة حده ثم الموصول  
وذو الاداة بمعنى ايهام في مرتبة واحدة لان تعريفها بالبعد الذي الصلة لا بالملفوظة كذا او مقدرة كمن اوبى الا  
المختار الى الضمير مرتبة الضمير والتعريف والتثنية المضاف الى المختار في مرتبة المضاف الى المختار في مرتبة العلم ومنه المبرر الى

النظم

ان الحرف











باب النكر والمعرفة

[illegible]

وإحدى الحجج القوية

الكتاب

## المناقضات



جمع اخيه بكبر الحرق و  
سكون الحاء المهملة  
مبتدأ

منقول



والضابط

الفصل نحو ما في هذا العلم به **فصل** في معنى ضم الفعل بحرف الواو العرب انباء التكم من الضمائر المشتركة بين محل الضمب المحض فيضيب واحد  
من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتختص واحد من اثنين حرف واسم وهذه القواعد على فم من ما يمتنع معه نون الوفاة وما لم يمتنع فالثالثة نون الوفاة  
على اربعة احوال وجوب مجاز بنسب او جمان الثبوت وجمان الزيادة فان ضيها فعل واسم فعل اوليت وجب قبلها نون الوفاة لتقوى الفعل او شبهة من  
تظير ما لا يدخله وهو كالمشبه بالجر ولتقوى ما يقع على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل نحو دعاني في الماضي ويكرمني في  
المضارع واعطوني في الامر هذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما يزيد بين الفعلية والحرفية فام القوم ملازمة وماعدا في وماعدا في بنونا الوفاة  
ان قد تفتح ايضا لان قد تفتح حرف جر وما زائدة اسقطت النون وتفتح الفعلية هو الرابع فثبتت النون قال عمل النداء ماعدا في فاني بكل  
النداء وهو مبدئي موع والنداء جمع ندان وهو نداء الرجل في الشرب يخرج على النيابة عن الفاعل بيل وموع بفتح اللام بمعنى مغري جبران والمفعول  
النداء ملازم لاجازة الى غير ذلك انا فلا امل فاني مغري بكل ما بهواه نديج وتقول في المختلف فيه بين الاسمب والفعلية والاصح الفعلية ما افترقه  
الى قول الله وما احسن ان افشيت الله وجواب الشوط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية  
والحرفية والاصح الفعلية فام القوم ليس في بعضهم وقد بلغ ان انما يهدده عليه جمل البسحق كما سبب من بعض العرب ضلبي اسم فعل بمعنى  
الامر وجلا مفعول به وليس فعل ماض واسم مشتق منه عاب على رجل وباء المتكلم خبره اي يلزم رجلا غفري وهذا مبني على جواز انشاء الغائب هو شاذ  
لانه ليس به بفعل وضع الامر بل بفعل مفعول بل ان لم يمتنع مفعول بلا فاما ان اسما الافعال لا تكون ناشئة عن فعل مفعول مجزئ النون  
لا تكون ناشئة عن فعل مفعول مجزئ الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان يوجب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنه  
هو قول البصري وهو مبني على ان اصل في النجيب فعل ماض واما يجوز الكوفي ما احسن محذوف نون الوفاة سماها كماله شرح الكافية فبني على قوله  
ان احسن ونحو في الوزن من افعال النجيب اسم بدل بل بضمير ومع ما اعتبته ودد بان الضمير فيه شاذ واما يجوز بعضهم ليس محذوف نون الوفاة  
من ليس مجزئ فلا يقول عليه واما قوله وهو دية صدمت قومي كمد يد الطير اذ ذهب القوم الكرام ليس غير نون ضرورة اشار اليها الناطم بقوله  
وليس قد نظم والسبب كالمعد يقال معد يد الذي او معد الذي والطير فيخرج الطاء المهملة وسكون الياء المشددة تحت وفي اخره سين مهملة الك  
الكثير وليس فعل ماض واسم مشتق منه وجوبا مابعد على البعض المفعول من القوم وباء المتكلم المفصلة بغيره وما ذكره من لزوم نون الوفاة في الفعل  
هو ما اشار اليه الناطم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وفاة واما نحو تاروني ونحاجوني بضمير النون في فرائد نافع فالصحيح عند  
سبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوفاة واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذوها الجازم والنائب التوالي الامثال في نحو تاروني  
ولغير ذلك نحو قوله ابشع لست وينيقي تداكي لان نون الرفع ناشئة عن الضمة والضمه محذوف تخفيفا فزائدة اي عرو وباء كرم في نون الرفع تفضل  
الرفع على الاصل وقبل المحذوف نون الوفاة وجرم به الموضع في مشددة واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد والبيهقي اكثر المتكلمين  
واسندوا له باوجه احدهما ان نون الوفاة حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولي بالمحذوف وثانيها ان نون الرفع ملازمة الاعراب فالحفاظ عليها  
اولى وثالثها ان نون الرفع عامل فلوحذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع مكانه واما اسم الفعل المندرج على النظم نحو ذاك في وتراكني بكرا لكاف فيها  
وعلى كوفي بعضها فالاول بمعنى ادرك قطع الحفرة والثاني بمعنى تركي والثالث بمعنى الرضى يوصل الحفرة فيها واما ثبت المشار اليها بقول النظم  
وليتني فشا فتقوا بالبتني قد مت بحرفي واما وجب النون مع لبث لغوة شبهها بالفعل لكونها تنبيه بمعنى الابتداء ولا تعلق ما قبلها بما قبلها  
واما قوله وهو دية بن نون ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله في سفره وما قال بجبرام الراهب شيئا  
فما لبتي في امانا كان ذاكر ولجت فكنت اهلهم ولو جابا باسقاط نون الوفاة من ليس ضرورة عند سبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوفاة  
وقال الفرزدق يجوز اخذنا بالبتني باثبات النون وليتي بجذوها واليه اشار الناطم بقوله وليس ندرا وان نصيبها العمل المشار اليه النظم بقوله في  
لعل اعكس فالمحذوف نون الوفاة نحو لعل ابلغ الاستبابة اكثر من الاثبات لها كقوله وهو صدق بن عاتم الطائي وقبل حطاب بن عفر خولا  
الا وهو التمثيل في طلب امره عذابه عن انقائه ماله اذ بنى جوامدات هنرا لعلني ارى ما تزين او يجيلا محذولا والمعنى اذ بنى جوامدات لاجل الهزلة  
او يجيلا محذولا لعلني ارى ما تزين وحاصله ان اتفاق المال لا يثبت الكرم لمزله ولا اما كد يجلد البصل في الدنيا واثبات النون  
فاحسن هو اكثر من حذفها في ليس غلط ابن الناطم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سبويه كالتقدم وجعل لعل ضرورة  
مع انه نادرا بل كثير كالتقدم وهو في الاول تابع لا يمتنع قوله وليس ندرا ومخالفة الثانية في قوله ومع لعل اعكس واما كان الاكثر في لعل الجذر  
لانها شبهة مجزئة مجزئة فليكون ما بعدها ما قبلها كالمفعول في ذلك فليكن فعل مجزئ فليكن فانها شبهة بالفعل في تغييره معنى الابتداء  
وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصيبها بغيره اخوات لبث ولعل واليه اشار في النظم بقوله وكن غفرا في الباقيات وهي ان المكسرة  
وان المضبوطة طكن وكانت فالوجهان على التواء فالاثبات نظر الى شبهها بالافعال المشددة في عمل الرفع والنصب المحذوف كراهية جعل  
الامثال فلما عارض النون كانا اخطا واستوى الامر ان كقوله وهو قيس بن الملوخ والى على ليل لزاود انني على ان فيما بينت اسند بها  
قال مع ان بنون الوفاة ثانيا وجردها منها اولها وازاود بنان وهو بنو اي ثم راء متغوص من فربت عليه زائدة اذ اعتبت عليه والمعنى











اور فیضانِ عالمی اسلام



# باب العلم

ما منع كما اذا كان الاسم مفردا بال كالحادث فلهذا كان لللفظ صفة الاصل مقرونا بال كعادون الرشيد وهذا المبدأ الاول الى الثاني فلو كان  
البرزخ ووجهه ان الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والاحتجاج وهو الصحيح والاشباع اقبل الاضافة اكثر وجهه هو البصريين بوجوب هذا الوجه وهو  
الاضافة وجوب الاضافة بوجه النظر من جهة اعتبار التامع اما الصنعة فلا فالواضحة الاول الى الثاني لان اضافة الشيء الى نفسه بيان للملك  
ان الاسم واللفظ هما متماثلان واحدا فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللام باطل فاللزم مثله لوجوب عبارة المتضايفين كما  
السامع من العرب فهو قولهم لرجل فخم العبد بن ابي جبر ولعبد هيمان هذا عبيد بنان بغير اضافة والافعال والعبد بنان بالباء واجيب عن الاول بان من اضافة  
الشيء الى الاسم فهو جائز بعد ذكره بالاضافة جائز مع هذا الاسم وانما اول الاول المسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعنى والاضافة اليه المسمى  
انما هو المسمى فان ان يفصلا الثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بان من اجل ان يكون جاء على لغة من يلزم الشيء الالف نظرا الى وجوب الاضافة في المفرد  
وجواز الاشباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف جانا والاشباع المذكور وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة باي مثله  
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشرك في الالزام فان كان جوابا لغيره فهو جوابا للموجب **فصل** في العلم بالجنس المخصوص وذكر اول الباب اسم بعين  
مستاه بغير هذا بعين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة المخصوصة وبذلك يفارقه العلم بالجنس بقوله في عينه بغير ذي الاداة الجنسية اسما  
اخر من الجاه وهو اشارة من تعالى فيكون في عينه بغير جنس منزلة قولك الاسد اجزا من اشياء الاله الاسد والعلب بغير جنس لانه هذا العلم اذ كل منهما اسم  
جنس بقوله في عينه بغير ذي الاداة المخصوصة هذا اسما مفعلا فيكون في عينه بغير جنس المستفاد من اشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مفعلا  
في الاسد هذا التعريف المستفاد من اشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشرا الى واحد بعينه وانت تقول بغير جنس فاجاب بان اصل  
الوضع على علم الجنس فاذا اشترى اليه فاما في خبر ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء الاسد بعينه قال سيبويه اذ اهلك هذا ابو جابر  
فاما يريد هذا الاسد الذي سمع باسمه وعرفت اشباهه ولا يريد ان تشير الى نوع فذكره بعينه كونه وكنهك اذ انت هذا النوع كل واحد  
من امته له هذا الاسم انفق في هذا العلم بالجنس بغير العلم بالجنس من جهة الاحكام اللفظية فانه يمنع من دخول اللفظ في الاسماء كالاقبال  
الزبد ويمنع من الاضافة فلا يقال اسامكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيها الشباع في المشكك لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين  
على معرف واحد ذلك ما هو في الشباع ويمنع من التميز وهو التثنية فلا يجزى الكثرة ولا يكون اذا كان ذا سبب لزم مع العلم بالاشياء في اللفظ  
في اسائه وشالدة وكذا في الاشارة في جنابان وكون الفعل في بنات وبر على ضرب من الكمال وان ادى بالمد وهو مؤن كربة الرابضة فون  
العلب دون الكلب فيه شبهة من الذئب شبهة من الشلب طربل الخالجا لاظهار صباه يشبه صباح الصبي اشارة الى الكمال الذي هو ان ذلك في  
الفعل في المشا اليه فقط والعلم هو مجموع المشا والمشا اليه قلنا اجب عنه بان الاعلام بالجنس بالاضافة يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان في  
صحة قاله انما منى بمنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسائه مفترس بل المفترس وبعبارة وبان في الحال عنه بلا مستوعفهما كما تقدم في المثالين الثاني  
وهما اسائه اجزا من شالدة وهذا اسائه مفعلا وبشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يخص به واحد دون اخر كما ان النكرة مفعول  
كل فظهر من كلامه ان علم الجنس مراد في الحق لا علم الجنس المعروف بالجنسية ولا من الافرن بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما  
من جهة التعريف وهو في هذا المعنى الاسد معامل النكرة واسائه معامل المعرفة ذلك على افتراض مدلولها والالزام الحكم بما لا يفسد  
على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في ذهن لطابق بها شخصيا وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللوح واللفظ  
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسائه والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعومها تطبق على كل فرد من افرادها  
والحاصل ان اسد الموضوع للصفة الذهنية من حيث هو من غير اعتبار مدلولها واسائه موضوع للصفة باعتبار خصوصها الذهني الذي هو  
نوع الشخص اسع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولفظ ذلك مستفاد من قول النظم ووضعوا لبعض الجناس علم كمال الاشخاص  
وهو **فصل** في علم الجنس ثلاثة انواع احدها هو الغالب لا سيما في الاول في الموضوع كالتابع جمع سبع وهو ما له ثاب والمشتراك جمع حشر  
متعادلا لان في التبع كاسائه للاسد وكنية ابو جابر وشالدة للعلب كنية ابو الحسن وابي جادة للذئب واسمه شالدة والمشتراك جمع حشر  
عرب كنية للفرس واسمه شيبو والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ادم عرب للفرس وهكذا شالدة للعلب النوع الثاني احسان تولد  
كبان بن بيان بفتح اوها وتشديد الباء المشددة تحت الجيم واليمين وهي الذات والقب من غير ادم كطابرين طابرين لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي  
الحكم لابن سيدة ما ادى اي هي بنه هو معناه اي مخلوق هو وهو من اساء الاضداد لان الجبروت مستصعب خفية لاهنه بعينه وقيل هان بن  
بيان اسنان اولين لادم عليه السلام ويقال ايضا يعرف صليق بن علي بن فضل بن فضل ولقي المصاة بفتح الميم والاضا المجه للفرس وابو الدغفاء  
بفتح الدال المهله وسكون القين المجه وفتح الفاء ممدود للامم لان العرب اذا حضوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولدها فغاروا في شيا لا  
له ولا ذنب في الحق كلها ما لا تطبق ولا يكون قال الموضع في حاشي التمهيد كان العرب جعل هان بن بيان ادم الثور بعينه واما الدغفاء  
لفرنهم عندهم بمنزلة ما لا تولد النوع الثالث امور مضمونة كسما على التسميم بعينه التثنية بنصب كبا بنصب مائة ثم استعملوه مكان بنصب  
بدلا من اللفظ بالفعل والعنى برأه الله من السور قاله ابن ابياد ورجل ملان منه الاضافة الى الموضوع في الجامع الصغير وكبان بفتح الكاف

هذا العلم بالجنس

كنية

والدغفاء

وكن



وسكون الباء اخر حرف بالفتح على الهمزة على التثنية بفتح النون المعجمة وعلى قوله اذا ما دعوها كانت كقولهم الا انما دعوها من شياهم المرو وقال  
 جزع المنهج والليل على انهم هم الفصح بفتح الفاء والفتحة بكسر الهمزة وتشديد اللام وهو الواحد وهو الالف النون حاصل فلا بد من حصول  
 العلية وقيل بفتح الباء المشددة تحت والسين الهمزة وكسر الهمزة على التثنية بفتح النون المعجمة بكسرها فقلت اعكش حتى يتا لعنا بفتح عا فالت عا ما  
 وقابله وقيل بفتح الفاء والهمزة وكسر الهمزة على التثنية بفتح النون المعجمة بكسرها فقلت اعكش حتى يتا لعنا بفتح عا فالت عا ما  
 في قول النابتة انا انما خطبتنا بيننا فقلت بفتح النون المعجمة بكسرها فقلت اعكش حتى يتا لعنا بفتح عا فالت عا ما  
**هذا باب في اسماء الاشياء** وهو كل اسم دل على شيء في اشارة اليه والشار اليه اما واحد او اثنان او جملة وهذه ثلثة اقسام  
 وكل واحد منها اما ذكر او مؤنث هذه سنة تحصيل من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه السنة اما في المسافة او بعد ما فيها  
 اثنين في سنة وعلى اقلها التوسط بصير ثمانية عشر فامث من ضرب ثلثة في سنة والخطاب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا واثنين  
 مذكرا او مؤنثين او جماعة ذكورا او انا ثا فلهذه سنة تتفرع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب السنة بصير ثمانية عشر في سنة  
 فالجمع مائة وثمانية فلكل فرد المذكور في الفريد منه ذاب الالف الساكنة وفاء بهن في مكسورة بعد الالف وذات بهاء مكسورة بعد الهاء المكسورة  
 وفاء بهاء مضمومة قال هذا في الفريد من فريد في كف فم ملحد مصوب ورو بكر الهاء وضمها وفي كتاب ابن الحسن لم يسم انما كسر الهاء فيها  
 للضرورة فلا صل فيها اذا والفة اصلية عند التثنية لان اذالة حلا في الكوفيين وهو ثلاثة الاصل حذف لام على الاصح لا عينه وبعده فمضو  
 لا ساكنة على الاصح والمفرد المؤنث في الفريد من خمسة مبدوءة بالذال وخمس مبدوءة بالباء وهي في في بكسر واو هما وسكون ايهما و  
 وتسمى بالاشباع الكسرة وهذه بالاختلاس وهو لفظ آخر كسر الهاء والاسراع بها لا تترك الاشباع وهذه ونها بالاسكان للهاء وذات وناه  
 بضم ناء من في ان قال الموضع في الحواشي التسهيل في الاشارة ذوالنائه الثابت وهي انا في امر او نحو ما فيه ناء الفوق وليس بصفة ونا بالالف  
 وللشئ في ان في التذكير وتان في الثابت بالالف فيها ما رغا وذن في نون بالياء فيها جرد وضبا ونون هذان بالالف تشديد نون ان  
 لساكن ان مؤل وناو به اما على حذف اسم ان ضمير لسان على حذان بك زيد ملحق واللام داخله على مبداء محذوف في الاصل انه هذان لهما  
 سحران او على ان ان محذوف ثم وهي لا فعل شيئا لانها حرف مضد في فلا اسم لها ولا خبر او على ان جاء على لغة ختم فانه لا يقبلون الف المشددة في جاني  
 النسب والجاء على ان الالف الموجودة الف المفرد والفتحة المشددة حذف لاجتماع الالفين والفتحة لا تغلب يا او على ان جري على اول احواله وهو في  
 كلمة اثنان قبل التذكير على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى لا الايجابية كما يقولون الكوفيين او على ان مبني لدلالة على محذوف الاشارة واختاره ابن  
 الحاجب في التذكير والثابت والاولا حاكما لكونه محذورا عند المجازين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصود احد اهل نجد من بني تميم في قبر  
 وبعينه واسد ذكر ذلك الفراء في لغات الفراء ولم يخصصهم كما قاله المصنف في حواشي التسهيل ومن خطه فقلت والاكثر حيث للعقلاء وبطل بحسب  
 لغز العقلاء كقوله وهو يرب عطينه فم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد اولئك الايام فاشار بالاشارة الى الام وهو لا يفعل ودم امر من دم بدم  
 ويجوز في جملة كسر على اصل النفاة الساكنين والفتح للتحقيق والضم للاشباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير  
 مقضاين الظرف ويجوز في المقدر كانه بعد مفارقة منزلة اللوا واللوا محذوف وضم للضرورة والعيش متعلق بالعطف على المنازل والاباء  
 عطف على اولئك او نعت له والخطاب بالاشارة مذكور لا يخفى في ذلك من الزيادة على قول النظم بل المقصود مذكرا في قوله في ناعلى الاثنى فضر  
 وذان ثان للشئ المرتفع وفي قوله ذين بن اذكر قطع وباول اشراج مطلقا والمداول **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان فريدا واذا كان  
 المشار اليه بعد الحصة كاف حقه لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذا الكاف تصرف تصرف الكاف لاسمها قالوا ليس بين لها احوال الخطابين  
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والثابت كما بين بها لو كانت اسما فتفتح للخطاب كسر الخطابة وبصل بها علامة التثنية والجمع فيقول قال  
 في الود واكافا وذا كن ومن ضم الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في الثابت ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها  
 علامة تثنية ولا جمع وبجملها قوله في ذلك بوعظية في البقرة وقوله في ذلك خبر لكم في المجازلة ولك مع الحاق الكاف ان من قبلها لا اما بالفتحة  
 البعد هذه اللام اصلها التكوين كانه في ذلك وكسر في ذلك لا لقله الساكنين او فراق بينهما وبين لام الجري في نحو ذلك بفتح اللام والمذكور اشيا  
 الناطم بغيره ولك البعد لفظا بالكاف حرفا دون لام او مع الالف التثنية مطلقا من غير تعديد بلفظة وواحدة وسواء في ذلك تثنى المذكور والمؤنث  
 والالف الجمع لفظا من مبداء وهم المجازون وفي لغة بعض من قسره وهم الغيبون والافنا سبقه هاء التثنية بالفتحة مجوزة والى الاستثناء الاخير  
 اشارة لناظم بقوله واللام ان قدمت هاء متعديا ونونهم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مشي ولا في جمع حكاة الفراء عنهم وتثنية الجمع بلفظة  
 من هذه لغير ان لغة من يفتح غير الفهمين كقوله في بفتح واد فانهم ياتون باللام قال شمرهم اولك قومي لم يكونوا اثنان وهل يعط الضليل  
 الا اولك والاشابة بضم الهمزة والسين المعجمة والباء الواحدة واحدة الاشارة فيهم الا خلاط من الناس في الضليل بكسر الهمزة وتشديد اللام  
 الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة الغريبيان فرب وبسك لا غير في لغة الناطم وخالف في شج اللين في المشار اليه بالفتحة في  
 او مؤنثها او بعد ما خلفه المذكور في الفريد ذاك للتوسط وذلك للبعد ولشأنه فان للفريد ذاك في خلفه في التوسط وذلك

ثو عشر مصل في  
 ل  
 بعد من مضمون



# باب الألف

بتشديد الباء للجمعة ولا يمد بقصر الفرب وأولها الفرب للوسط وأولها بالمد للبعد واللفظ المؤنث زوى في الفرب تبت بالوسط وذلك  
 ولشأنه أن الفرب نونك للوسط بالتحذف نونك بالفتحة للبعد والجمعة أول الفرب أول للوسط وأولها للبعد انتهى وقد يجوز في الأصل  
 بالفتحة للبعد وبالضم للبعد المعنى فالأول سبابة في البعد عن الفرب نحو ذلك الكتاب الثاني سبابة بالواحد والاشئين أو بالجمع فالأول نحو قوله  
 ذلك أي بين الفارب والبرك والثاني كقول لبيد ولقد ستمت من لبيد وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا يوجب الاثنين أو الجماعة على الواحد  
**فصل** ويشار إلى المكان القريب بلفظين بهما مجرورة عنهما النيب أو بهما مفروقة بهما النيب نحو أوهما فاعدون ويشار للبعد بالعام  
 بهما مجرورة عنهما النيب أو بهما مفروقة بهما النيب من غير لام أو هاتك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسرة أو هاتك بفتح الهاء وفيه  
 النون وأصلها من ثلاث نونات ابتدأت الثالثة الفاكهة الاستعارة أو هاتك بضم الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالمعنى قبلها وكسر الهاء أو هاتك  
 فالله الشجر أو هاتك الزينة هاتك ومن هاتك بهاتك الثمان والاثمان هاتك بفتح الهاء والنون المشددة وسكون الناء وهي هنا المفتوحة  
 الهاء وفيه عليها الناء الساكنة فالنفسا كان حذفت الهاء لا لئلا الساكنين وقد كسر هاتك أو بهما بفتح الناء المشددة وتشديد الهاء وبفتح  
 الفتح للتخفيف لا تكسر أصل الفاء الساكنين لا شغلا لكره مع التخفيف نحو أو هاتك من الآخرين وهي ملازمة للظرف فلا يخرج عنها إلا حاله  
 شبهة بها نحو حيث من ثم لأن الظرف ليجار والمجرور إخوان وأما قوله ثم إذا رأت ثم رأت فم طرف مكان لرب المصدة على مطلقا على الضواب  
 وإذا قلنا بذهب الجوهرة المراد به فصار إلى المكان القريب بهما وإلى المتوسط بهما وإلى البعد بهما لك وإخوانه وعندنا أنظم من بيان أشيا  
 البها بقوله بهما أو بهما أشيا إلى المكان وبه الكاف صلا في البعد أو بهما أو بهما لك انظر وهذا **باب الموصولة**  
 وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء غيره إذا جعله من عام وفي الاصطلاح ضربان موصول حرقى وموصول اسمي فالموصول الحرقى كل حرف ولو  
 مع صلته بالمصدر والموصولة إلى واحد وهو ستة أن الفتحة الهزلة المشددة النون ويوصل بحلة اسمية وتؤويل مع موصولة بمصدر فان كان خبرها  
 مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً أول بالكون وإن كان ظرفاً أو مجروراً أو لا الاستفراغ صم الفعل في النصرف ويجوز حكم الاسم فيها  
 فاله في المعنى وحكم المخففة من المثقلة وحكم المشددة في ذلك وأن بفتح الهزلة وسكون النون وهي انصبة للفتحة وتوصل بفعل منصرف ماضيا  
 أو مضيا أو انصبا على الأصح وما المصدرية ويوصل بفعل منصرف غير امر ومجولة اسمية لمصدر مجهول فإله الموضع في الجواشي في المصدرية  
 ويوصل بمضارع مفروقة بلام التعليل لفظا أو مقاديرا أو المصدرية ويوصل بفعل منصرف غير امر في ذلك على وجه حكماء الفارس في السبل في أمان  
 عن يونس وأنه جبل منه ذلك التوكيد بشرائه فإله الموضع في الجواشي ومن وضع الدلالة على ذلك قول أبي حنبل الجحجحي بالبيت من يمنع المصروف منه حيث  
 بدو في رجاله مراصنة والبيت زنى رجال مثل يائهم قوت بقوت ووسع كالك وسعوا وعلى القول بغيره فقال لا ينبغي خلاف في اسمية التي أورد  
 وصيغ الموضع باباه مثال أن بالشدة بخلاف لركبهم إذا أنزلنا أي أنزلنا أو مثال أن بالتخفيف في أن تصوموا لخيركم أي صومكم خير لكم ومثالها بابا  
 نوا يوم الحساب أي جنبانهم إياه ومثال أن كيدا يكون على المؤمن من حرج أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال أن يوتيه أحدكم أو يعثر العشرة  
 أي التعبدية مثال أن المصدرية مضممة كالذي خاضوا أي كتحققهم والمانع يدعي لنا الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو الأصل بالحقن في ذلك  
 خاضوا وحذفت الموصولة العابدان أو الأصل بالجمع الذي خاضوا فقال الله بأعيا لفظ الجمع وقال خاضوا بأعيا معناه أو أنه أوقع الله على الجمع كقوله  
 أن الله حانت بغير ما فهم هم النعم كل القوم بأم خالدا وان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الآخر كما فإله الموضع في شرح البحر والمو  
 الاسم كل اسم فخر إلى الأصل بحلة خبرية أو ظرفا أو مجرورا ماضيا أو وصف حرج والى العابد أو خلفه فإله الموضع في شذوذه وهو ضربان نقص في  
 معناه لا يتجاوز إلى غيره ومشارك بين متماثلة بلفظ واحد فالنصر ثمانية هاتك منها الذي المفرد المذكور للعالم بكسر اللام وهو من يقوم بالعمل  
 وعبره بالبحر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكور نحو ذلك جاء بالصدق وقصر العالم نحو هذا  
 بومك الذي كنتم تعدون والمفرد المؤنث التي العاقلة وغيرها فالأول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولهم من  
 قبلهم التي كانوا عليها فوقع التي على القيلة وهي غير عاقلة ولك في باء الله والتي وجهان الاثبات والحذف ضلي الاثبات تكون أما مخففة  
 فتكون ساكنة وأما شديدة فتكون أما مكسورة أو جارية بجوه الأعراب على الحذف فيكون الحرف الذي قبلها أما مكسورة أو جارية قبل الحذف  
 وأما ساكنة فحذفه خسران في الذي التي وتشتبه بها اللذان واللتان بالالف رضا والذين واللتين بالباء المفتوح ما قبلها جازا  
 ونصباً بقول جاشي اللذان فاما واللتان فاما واللتين فاما ومريت بالذين فاما واللتين فاما وتشتبه بها  
 مجزئة الباء على غير العباس وكان العباس في تثنيةها وتثنية ذواتا السابغين في حيث الإشارة أن يقال في تثنية اللذان اللذان بالباء  
 الباء مخففة وفي تثنية التي اللتان بالباء مخففة وفي تثنية ذواتان بقلب الألف وفي تثنية اثنتان بقلب الألف كما ثبتت  
 في تثنية الفاضل من العرب المنفوس الفاضل بالباء وكما يقال في تثنية ضي من العرب المنفوس فبيان بقلب الألف ولكنهم فروا في  
 بين تثنية الميق كاللذان وتثنية العرب كالفاضل في فتح ذوات الحرف الآخر وهو الباء من اللذان والتي والالف من ذواتا وابعوه في الفاضل  
 فمروا بين العرب المبنية في التثنية كالفروا بينهما في التصغير إذ قالوا في تصغير الذي التي وذواتا اللذان واللتان فمروا فمروا فمروا

وإنما



الاول وهو اللام الاول من اللذان والذال من تيا على فحة اللام كان قبل الضمير وزاد والفاء في الاخر في اللفاظ عوضا عن ضمير الضمير  
التي تكون في اول المصروف من العرب من يقول اللذان والذال بضم اللام فيضج الضمير بين الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبعا للنظم من ان اللذان اللذان  
ثنية الذي التي مخالف لقول النظم في شرح الفهم ان العرب استغنت عن ثنية اللذان بالياء واللت كلت عن ثنية الذي الذي بالياء فان العرب لم  
تغنىما انتهى على تقدير تسليم ما هنا فلا يخفى حذف الاخر بثنية المبني بل قد يجد في الاخر في ثنية العرب نحو عاشوا وخفت ثنية عاشوا و  
خفنا حكاية الغرض عن العرب وحيث في الموصول واسم الاشارة فجهو العرب تخفف النون فيهما وبهم وليس يشددون النون فيهما عوضا من المحذف  
عنها وهو الباء في الذي والالف في ذواتنا اونا كذا للفرق بين ثنية المبني والمربط المحصل بحذف الباء والالف في التشديد والنون في النقص اشارة  
النظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملالة والنون من ذين وتبين شدة الباء ونقص بذاتك قصدا ولا يخفى ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون  
فيها وفي جاني البحر والنصب خلافا للبصريين في عدم ان التشديد محصور بحالة الرفع لانه في السبع وبنا ان الذين احتكا ابتدى في ثنية بالتشديد فيهما  
وفي جاني النصب في الذين والبحر هاتين كما في حالة الرفع والذال بانها منكم فذاتك بهاتين بالتشديد فيهما فيجوز احدهما ومنه الاخر تحكم ويلحق  
بتركيبا جمعون وبعض بني سبعة محذوفون نون اللذان والذال في حالة الرفع فنفس الموصول لطوله بالعلة لكونها كالشيء الواحد قال الفرزدق انك  
ان في اللذان فلا الملوك فكما الاخلالا اراد اللذان محذوف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالخبر وكليها الضمير اليه في قوله وهو كليب  
بريوع وتحيى بالثنية وهما هذيل بن صبرة الثعلبي وهذيل بن عمران الاصفر كان اخاه لاهم والاخلال جمع غل وهو حديث العنبر من الاستاذ وخبرهم واداد  
الفرزدق بن ذلك لا يخفى على جريه فان من بني كليب بن عتبة فلا الملوك وخلصا الاسارى من غلامهم وقال الاخلال ما اللذان ولدت بهم لبيل فخرهم  
صهم اراد اللذان محذوف النون وهو مرفوع على الخبرية للبداء وهما وعيم فيبلة وصميم عينة اخر والمضيها المراتب ان اللذان لولد منها ثم لبيل ثم  
خالص ولقب هذا الشاعر بالاخلال لكبر ذنبه واسم عبات بن عوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان والذال لعدم الالباس ولا  
يجوز ذلك المحذف في نون ذن وان للالباس بالمفرد وعدم الطول وتخص نون الموصول ثلاث اثباتا المحذف والتشديد في نون  
الاشارة لثبات الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا ونحوه اي غير العاقل قليلا الا على وزن اسلى وبكسب خبر وادفاله الموضع في شرح  
اللمح مفصلا اصل الاشهر كقوله رابن بن حي لا يجدون على حدان الدهر ان يفلت قد يجد كقوله في الله للثم الا لا كانهم مشوا اجا العين يوم ضلها  
وهي هذين البيتين للعاقل ومن فوجها غير العاقل قوله به يفتقر للوصول اباننا الى مدين علينا والزمان ودين والذين بالياء مطلقا في الاخر  
الثلة وهي مبينة وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذكاء فلم يجز على من مجموع الممكنة بخلاف المشوق فانه جازع  
سفر المشاة الممكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذين بالواو وفعلا ورايت الذين وموت بالذين بالياء جوازا وصحبا وهي جند مبرزة لان شجر  
عازضه لجمع وهو من خصائص الاسماء وهولته هذيل وعميل بالضمير فيهما والثلث قال شاعرهم عن الذين صبحوا الصباها يوم الفضل عازده  
ملحاحا فخر مبداء والذين خبره والتخيل بضمير نخل بالنون والحاء الجمة موضع بالشام وقارة مغول لاجله وهو اسم مصدر اغار والغيار اغارة  
والملاح بكسر الميم في الصحابة نام مطرو وجمع المؤنث اللاتي واللات بانها ثبات الباء فيهما وقد تحذف باؤها اجزاء بالكثرة فقال اللات واللات  
والى هذه التماثية اشارة لناظم بقوله موصول الاسماء التي الانثى التي والباء اذا ما ثنينا لانتث بل بالياء وله العلامة جمع الذي الاولى الذين  
وبعضهم بالواو وضما مطلقا باللات واللات التي قد جمعا وقد يتقاضى الى اللات فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون لبلى قيس بن الملوخ محي حيا طيب  
ام من قبلها وحلت مكانا لا يكسر على من قبل فادفع الاولى مكان اللات اي جبال اللات بدل بل عود ضمير المؤنث عليها وقال وجل من بني سلمة فاباؤ  
بأمن منه علينا اللات قد مهدوا الحجو فادفع اللات مكان الاى بدل بل عود ضمير جمع الذكر عليها والى معنى الذين والذين اشهرها فلذلك عد  
الموضع وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس ابوا الذين الذين اصلحوا شائنا وجعلوا اجودهم لنا كالمهد باكثر امثنا ناعلينا من هذا المذبح والى  
تقارضا ما اشار لناظم بقوله واللات كالذين نزوا وفعلا والموصول اشتركت سنة من يفتح الميم وما وائى بفتح الهاء وتشديد الباء وال واذموا  
وذكروا لناظم على غير هذا الزيد فقال ومن ما والى شاعر ما ذكر وهكذا وعند طي فذمهم مثل ما ذا اي كما وكل من هاكلهم بحصة فاما من  
فانها تكون في اصل الموضع للعالم بكسر اللام نحو ومن غيرة فلم يكن ابى تكون لغيرة اي غير العالم على سبيل التفضل في ثلاث مسائل احدها  
ان يترك ما وضعت عليه من غير العالم منزلة اي منزلة العالم نحو قوله ومن اصل من يدعون ومن الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن  
احنف اسرا الفطاهل من يبين جناحه لعل الى من قد هويتا طير فوقع من على سر الفطاهل وهو غير عاقل وقوله وهو اسرا الفطاهل من يبين جناحه  
الاعم صباخا بهما الطلل البالي وهل بمن مكان العصر لانه فوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انهم حذف منه  
الالف والنون تخفيفا وصباخا منصوبا على المظرفة ومن عادة نجات المرتبة الصباخ عم صباخا وفي المسامح مساء فكانهم قالوا انهم الله صباخا  
ومسائلك وبعثت بغير حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل بمن والعصر ضمير بمن معناه العصر بفتح العين وسكون  
الصا الزمان ويجمع الفعلة على عصر وفي الكثرة على عصر والمخالي عنه فدهاء الاصنام في قوله بهم ومن دون الله من لا يستجيب له ونذله الفطاهل  
في قوله اسرا الفطاهل من يبين جناحه ونذله اسرا الفطاهل في قوله انهما الطلل البالي سوغ ذلك وهو مرفوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة على

لوم







عليها حرف تعريف على صحة المفعول وليست ال داخله على اسمي المفعول وموصولا بها خلافا لما ذكر في احد قوليه ومن وافقه وبرهانهما لا  
تؤل بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد اطلع المنير ببر والضمير يعود ال على الاسماء واجاب الماذن عن الثاني بان الضمير يعود على موصولة  
وردد بان حذف الموصول مظان لا تحذف في غيرها الاضروبه وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لما حسن الاختش وهو ثلث قول الماذن وجهها ان  
الموامل خطاها نحو جله الضاب كما خطاها مع الجاد نحو جاد الرجل وهي مع الجاد معرفة انفا فاقول مع المشق بك فيجاء بالفرق بينهما مع المشق  
على الفعل فتدبر الان المشق في تقديم الفعل على الجاد خبر وال معرفة لا يعود عليها خبر وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف في  
على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا مشق فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاختش بالترادف في  
ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما في خاصة على ذلك مستغما من قول النظم وهكذا وعند على قد شمر في المشهور عنهم بناؤها على كون ال ولو وقد انحر  
بالحرف الثالث اعرابه ويعني صاحب خضاب الصانع ذلك بحال الجرافة المسمى كقوله وهو منقول من معنى النفسى فاما كرم من غير ان لغتهم تحسب  
من ذى عندهم ما كان لها في رواية بابا وهو لا يقع في جنس كتابه الحبيب هو مشكل فان سبيل البناء قائم ولم يبارضه مخاض وال مشهور عنهم لغير اقوالها  
وان وضعت على شئ اجمع وتذكرها وان وضعت على مؤنث كقوله وهو من شأن الرجل الطائي فان الماء لبي وجك وبني ذوحفرت ودعوطيت  
فان بدو معرفة مذكورة مع انها واضحة على البئر وهي مؤنثة ويجعل انما على معنى الغليب هو مذكر والحرف معروف والحق من طوب البئر اذا بينها بالبحر  
وقد ثبوت وتلقى وتجمع عند بعض على فقوله المذكور وفلام وفي المؤنث ذات فامت وفي مشق المذكور فاما وفي مشق المؤنث ذواتا فاما وتجمع  
المذكور ذواتا فاما وفي جمع المؤنث ذوات فمن حكاية ابن الفرج في الاصول عن جميع لغة على الاطلاق وبوجه ابن مصنف في المغرب وانفع في ثبوت ذلك الحكم  
على الاطلاق ابن مالك في شرح الفهمل فقال والطلاق ابن عصفور القول بثنيتها وجهها قال الشاطبي المردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة  
ولما كون ذواتي وتجمع وتؤنث عند بعض على هو ثابت انتهى قال الفراء في لغات الفراء ورد قالوا هذان ذواتي وهؤلاء ذواتي ويجعل في حكاية  
الذات ويزنون الماء على كل حال وفي ثنيتها هاتان وذاتان حرف وفي جمعها هؤلاء وذلك حرف انتهى ابن السراج وابن عصفور وابن مالك  
كلهم حكوا عن بعض على ذات المفردة وذلك لجمعها مضمومين على انهما موصولان مستغلان مراد فان للذي الاول قال في الفهمل وقد يرد في اللام  
فان وذوات مضمومين مطلقا وقال في النظم وكالتى ايضاهم ذات وموضع اللام في ذوات كقوله وهو يعمل من بني على كمال الفراء في لغات الفراء  
اعرابا من على يعمل ويعمل بالفضل هو فضلك الله به والكرامة ذات اكرم الله به في ذات على الضم وتقبل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف  
الالف فتكت الهاء والفضل متعلق بمحذوف اي اسئلكم بالفضل او بغيره والكرامة بالخفض معطوف على الفضل كما في بئر الى قوله نعم والله فضل بئسكم  
على بعض في الردف فانه الموضع في الحاشي وقوله وهو روي بوجهها من بني موارق ذوات بئسكم بئسها التي في ذات على الضم والهاء في جميعها للزوت  
المذكورة في بيت قبله والابن يندم الهاء المشاء تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واحلى اداة توكيد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت  
الفاء جمع في الفلة على انون فداها الواو على النون فصا انون ثم قلبت الواو باء فصا ابن وجمع ابن على ابان والوارق جمع ما رقة من في السهم  
شبه النوق بالتهام في سورة ميثها وسابن من السون بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعربها بالحركات اعربيات وذوات بمعنى صالحة وحكاية  
حكى الاول ابو جليل في الارشاف وحكى الثاني ابو جعفر في النحاس الجليل واذ اعربا بونا لعدم الاضافة فقول جاثني ذات فامت ورايت ذواتا  
ومريت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التثنية وتقول جاثني ذوات فمن بالرفع والتثنية ورايت ذوات فمن ومريت بذوات فمن بالكسر والتثنية  
جران نصبا قاله الموضع في الحاشي واما فاشترط موصوليها ثلثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو  
من ذا الذي جاء ذا الثاني والمفرد لا يصلح ان يكون صفة لغيره والامر الثاني ان لا تكون ذاملغاة والفاوهما على وجهين احدهما حكمي والاخر  
حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالفاء بنذرهما مركبة مع ملق فوماذا صنعت فيصير انما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب  
على المفعولية بصيغة التثنية باني ثي صنعت كما قد رهاك اي مركبة مع ما الاثمة في محل جر من قال السائل عن شئ مما اذا شئت والمفرد  
عن اي شئ شئت فان ثبت الالف من التوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب لولا ذلك لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها  
جاو حذف الفها لظرفها نحو ثم يثا تلو فقاينها الاستفهامية والموصولة نحو ما يقولون وحذف الاستفهامية بحذف الالف للظرف  
وصحفت الموصولة من حذف التوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالفاء المحض ما ذكره بقوله وهو الالفاء عند  
الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو قد رهاك اي مركبة مع ما الاثمة بين ما ومخولها فكانت قلت ما صنعت والبصريون لا يجهزون وبادء شئ من الاسماء  
وسكت عن الفاء ذامع من المنع الى البقاء وتختلف غيرهما ان يكون من ذامركين وخصوصا في ذلك بما وذا لان ما اكثر ايها ما محض الجمل  
مع غيرها اكثر واحد يكون لك اظهر لغيرها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون فاذائدة ومن مفعولا في نحو ذاضربت وذاكلام  
ان يجوز ان يكون من ذامركين في الالف المعنى وهو قول النظم ومثل ما اذا بعد ما استفهام او من ذا الذي في الكلام والامر الثالث ان يثبت  
استفهام بما يوافق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلامها للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما يوافق في المعانيها من الاسماء  
بخلاف من خالفها لا ابهام فيها الاختصاصها بمن يعمل فلا يجانسه بينهما وكلا التعليلين ضعيف الاول فلان في بعض ادوات الاستفهام

المفرد



# في الموصولات

كل قول لا بهام فلا ضرورة للاحاق من دونها واما الثاني فلان ما يخصه بالابن كالتنوين فخصه بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة من يعقل  
 والرجوع في ذلك الى التامع وكلاهما مجموع فالاول كقول السيد بن ربيعة الصامري الا ان لا ان المراد ما لا يعقل انما هو في عموم ضلال وبطلان انشده  
 سبويه فامسده وهذا اسم موصول خبره وجمله يحاول صلته والعابد محذوف ويجادل بطلبه فيصيح النون وسكون الحاء الملهة اصله المدة والو  
 يقال فحق فلان خبره فامات والمراد به هنا التذوق المعنى الا ان لا ان المراد ما لا يعقل بطلبه ويجادل بطلبه فيصيح النون وسكون الحاء الملهة اصله المدة والو  
 في وفائهم فحق ضلال وباطل والاشك في قوله وهو انه بن عبد الله كذا قال ابن مالك او امسده بن ابي الصلت كذا قال ابن ابي عمير الا ان قلبي لك انظروا  
 حزين فمن فاني في خبرنا انشده ابن مالك فمن ابتدء وهذا اسم موصول خبره وجمله يحاول صلته والعابد محذوف ويجادل بطلبه فيصيح النون وسكون الحاء الملهة اصله المدة والو  
 بشرط في موصولة فامز ولا ما الاستفهامية والحق في قوله وهو بن عبد الله بن مفرج المحمدي عن ابن العباد وعليك امانة امنيت وهذا المحمدي طلب في قوله  
 المحمدي ان هذا اسم موصول مبتداء ولم تقدم عليه ما ولا من ويجادل بطلبه فيصيح النون وسكون الحاء الملهة اصله المدة والو  
 معش الجبرية ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هذه التسمية لا تدخل على الموصول وهو مبتداء وطلب خبره وهي جملة اسمية ويجادل حال  
 من فاض طلب في الاستفهامية معندة على ما لها وقتد به وهذا المطلب محمول لك وعدم يفتح المعنى والدال وبالسبب المملات اسم صوت لجر البطل وعنا  
 هو بن باد بن ابي سفيان وكان بن عبد الله بن مفرج المحمدي عن ابن العباد وعليك امانة امنيت وهذا المحمدي طلب في قوله  
 فلما خرج قدمت له بيلة فركبها ففترت فقال عدس ما عليك امانة البيت وامانة بكر المحمدي في امر ولا تخف من الاشارة بذلك عند الكوفي  
 بل جميع اسما الاشارة يجوز ان يسمي عمل عندهم موصولات نحو وما لك يمينك بامو قالوا ان تلك موصولة ويهينك صلته اي ما التي يهينك  
 عندنا ان يمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحمول بالالف واللام مخوفه لمراد انت البيت اكرم اهله وافضل من اخوانه بالاضطرار  
 كانه قال انت الله اكرم اهله فاكم صلته البيت ومنها الاسم ايضا مخوفه لمراد ادمه بالعلياء فالسند فاما لعلته صلته لادمية ومنها النكوة او  
 بعد ما جملة نحو هذا رجل ضربته عندهم صلته لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو جعفر النكت المحمدي في الاشارة والله اعلم  
**فصل في تفرقة الموصولات** الاسمية من كانت او مشرقة الى صلة بصلها لانها توضح لا يتم معناها الا بصلية متاخرة عنها الزوما لان الجملة  
 من كمال الموصول ومنزلة منزلة خبره المتأخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معها عليها لان خبرها واما نحو وكانوا في الزاهد بن  
 معلق محذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين في الزاهد بن ونحو الموصولة الاسمية من الموصولات المحرفية بان الاسم لا بد لها من صلة متقدمة  
 على غيرها مطابقة لها في الافراد والتذكير وفروعها بخلاف المحرفية فان صلتها لا تفسد في غنى ما قبل ان قول النائم وكلها تلزم بعد ما صلتها على غير  
 مشتملة على الموصولات الاسمية والمحرفية وهذا الضمير يبي العابد لعودة الى الموصول ثم الموصولة ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة اللفظ  
 لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مغاير للفظ المذكور او ابدى خبر ذلك مخوف وماضى العابد وجان مراعاة اللفظ وهو لاكثر نحو ونهيم من  
 يتبع اليك ومراعاة المعنى نحو ونهيم من يتبعون اليك ما يحصل من مطابقة اللفظ ليس من شأنك ولا تفل من سالك اوقع نحو من هم حواء  
 امك خبر مراعاة المعنى وما لم يفسد المعنى سابق فيضار مراعاة كقوله وان من النون من هو وضعت في رايض فليها ونسوح وقد خالف الغنم في ان  
 الاسم الظاهر غير ذلك في دحمة القاطع الاصل في دحمة ونسوح التي اضنا لحيها والصلة اما جملة فانه اسمية وفعلية وتكون  
 ان تكون خبرية وهي الجملة للضد في النكت في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة له وصف العطف بالجملة نحو جاء الرجل الذي  
 ظم ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول اليهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول  
 من انما يضمنون الصلة الا في مقام التوبيخ والتعظيم وهو التعظيم فيمن اهلها لذلك فالله يورث كجاء الله فام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك  
 عهد في شخص فام ابوه والمبهم نحو ضمتهم من الهم اي اجمع ما غشيتهم اي اجمع ضمتهم ام عظيم والرجوع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصله معهود  
 نحو وانقول لك ان الله عليه وان اريد به بغير فصله كك نحو كئيل الذي يعق وان اريد به التعظيم اليه صلته نحو فادخل الى عبده ما اوحى ولا  
 يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما دارن لفظها معناها كعبتك فلا يقال جاء العبد الذي بعثك فاصدا انشاء السبع ولا جملة طلبية  
 وهي ما دارن وجود معناها في وجود لفظها امر كانت او نهيا كاضرب ولا تضرب فلا تقول جاء الله اضرب ولا تضرب لان كلاما من الانشاء والطلبية  
 خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الصل بالتهيئة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الله ما احسنه لما في التعجب  
 من الابهام المتأني للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم من لم يظلم وقيل لا  
 استثناء فيها اما التهيئة فلا انها انشائية نظرا الى الحالة الاستثنائية ولما التهيئة فلان الوصل انما هو جملة الجواب مخبرية وجملة القسم انما هي  
 بها الجهر والتاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستثناة كقوله فاما فلان جاء الله لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان خبره استعمالا كن من غير تقدم مستثناة  
 ولست اعمالي من غير تقدم معناه واجاز الكافي الوصل بالامر والنهي لما تاتي بالاداء بما لفظه خبر نحو جاء الله يعقر الله وصاحب الاضاح بنهم  
 وبشر هشام يبيت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلثة الاول والثاني فيهما الظرف الكافي والجار والمجرور والثالث  
 والمراد بالثام هما ما بهما يجر ذكره ما يعلق هو خبر نحو جاء الله عندك وجاء الله في الدار وتعلمها باسنة محذوف وجوبا وبذلك اشبهها بجملة

الضمير

الخطوة







# في الموصولات

حذف العايد المتعبر ان يكون متبعا للربط فلا كان غير متعبر ان يجر حذفه نحو جاء الحق اكبر منه في اوه فان العايد احدهما لا يبين قال ابن عصفور وغيره  
 الموضع في الموضع وفيه نظر فانه لو كان العايد احدهما لا يبين من غير ان يجر حذفه شرط الفعل ان يكون تاما فلا يجر حذف في غير جملته ان كان  
 في هذا الموضع والوصف نحو قوله ما الله موليك خصل فاحذفه في غير موضع ولا ضرر مما وصل اسم في موضع رفع على الابتداء وحذف خبره  
 والله موليك صلة ما والعايد المحذوف منصوب بالوصف المتعبر ان لا يكون له فعل في الموضع فحذفه لان لا يجر حذفه في موضع  
 الياء المتصلة وحذف ما منصوب من المضمير عند الياءين والاضمار عند الفريين وانما حذف متصلا من قوله وما رزقناهم بنقون والاول  
 ورفقناهم اياه لان قد يجر متصلا بلام منه اتصال المضمير في الموضع الرئيسي وهو قبل ويجوز ان جاء الله انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان و  
 كان المشددين لا يجر حذف الاشد وذو اني بمشاليين احدهما لا يبين معنى الجملة وهو ان والثاني ما يجرها وهو كان والله انا الضار به لان الوصف صلة  
 الاكث اللام واسمها ان حذفت والضمير ان كان مذكورا بدل على اسمها انتفا فاحذف الضمير فان هذا الخبر وهم يصعد الضمير على اسمها  
 وانما هو ما يدل على ان كافيته العطف او العايد الى ان انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف فاحذفه ان العايد المنصوب بالوصف المرفوع بالان  
 عايد على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا على ان يخرج ان الضمير يجر حذفه لما تقدم من التعليل وحذف قوله ما المستقر هو  
 محذوف طائفة ولو لم يجر حذفه لكان حذف العايد الى ان المنصوب بالوصف ما تافيه والمستقر بالسبب الملهة والغاي والزمي معنى الحذف اسم بالجر  
 خبر ما ان كانت جازية وانما بالبناء للفعل بناء مشاء بحيث جاء به في قوله فدر المعنى المستقر هو محذوف طائفة ولو قد رده صنفه من  
 الكدد وحذف منصوب الفعل كثر لان الاصل في العمل الفعل فحذفه في قوله فدر المعنى المستقر هو محذوف طائفة ولو قد رده صنفه من  
 بكاد يجمع من السراج قال ابن السراج اجازوه على رفع وقال المبرد في جدار على هذا فحذف قول الناطم وحذف صندم كثر مجمل في عايد متصل ان  
 بفعل او وصف فتوى بين منصوب الفعل والوصف كثر حذف ويجوز حذف العايد الجرد بالاضافة ان كان الحذف الجار والعايد وصفا ناصبا  
 للعايد فتدبر بان كان اسم فاعل مفعول او الاستقبال غير ما في خلاف ذلك في قوله فاقض ما انت فاقض والاصل فاقض الله انت فاقضه فحذف  
 العايد على موصول اسمي قال الموضع في الموضع ما هذه مجمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاء لك او مده قضاء لك بدليل انما تقضي هذه الجمل  
 انه في كنهنا حاول شرح قول النظم كذا في حذف ما بوضف خضا كانت فاقض بعد من فاقض بخلاف جاء الله فاقض اياه لان الحذف الجار والعايد الجرد  
 بوصف اياه الله انا امض بانه لان الحذف وصفا من وهو لا يعمل على الاصح ويجوز ان جاء الله انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجر  
 حذفه من لان ليس منصوبا فتدبر او يجر حذف العايد الجرد بالجر ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالوصول مجرورا بمثل  
 ذلك المحرف لفظا ومعنى او معنى فقط وانفقا فيها متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نونا واتحادا مادة لان الضمير  
 عايد من الموصول او الموصوف فلا بد ان يكون الجار لها متعبرا في المعنى والمتعلق فاحذف الجار والمجرور كانه الكلام ما يدل عليه ما وذلك  
 مفعول النظم كذا في الموصول الجرد بشرط ما يشترط في الموصول وهو ما يجر ومن المنبعضية وهي متعلقة بشرب فلها والعايد الجرد  
 مجرور من المنبعضية وهي متعلقة بشربين والتقدير يجر بشربين الذين يشربون منه فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا وخوف قوله وهو كسر  
 بوزن هير لا تكتفي الى الامر في ركن البناء يصح حينئذ نظرها في الموصوف بالوصول وهو الامر مجرور بالي الحذفية وهي متعلقة بركن  
 والعايد الجرد مجرور بالي الحذفية وهي متعلقة بركن والتقدير لا تكتفي الى الامر في ركنها فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 الموصوف بالوصول مقام الموصول لانه في نفسه في المعنى وبصرف الهملا بوزن ينصرف للمعية ووزن الفعل وهو وبسبب من جملة حكم  
 الحذف الموصوف كونه غير متعلق بالامر في ركنها فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 وفيه نظر لانه لا يعلم نوع الحذف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادا معنى هو فاصدع بما تومر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف  
 في هذه طائفة فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 اقشده اياه في حذوفه وهو حاتم بن عدي الطائي ومن جدد مجرور على قومي واقي الدهر في حذوفه فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 خبره وهي موصولة عند الطائين واقشده على الدهر جملة لم يجر حذف صلتها والعايد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلوله  
 الموصول وما او قد عايد عليه الضمير الجرد في قول المجتبي اليوم الذي جئت فيه وفيه وجمله بعضهم متغاضا بخلاف غير الزمان فانه لا يجر  
 في الجار وهذا ظاهر ان فلنا بان حذف الفعل على المندرج كما يقول بسبب ما اذا قلنا انه على المندرج كما يقول جلا لا يجر فلا يكون فلنا  
 لان ما حذف في اولها الضمير منصوبا على المفعول به نون متغاضا فانه قال واقي الدهر في حذوفه فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 بالفعل كثر كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله في ذلك بشرط عايد اي به فحذف الجار والوا الضمير ثانيا من ضمير جرد فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 الركن في البديع الى ان الله في الاية موصولة حرفي وحذف وشدا به قوله وهو جمل من بني سعدان وان لسان في شدة بشربها وهو على  
 من صفة علم اقشده الفارس وشدة بضم الشين الجمة السمل لثمنه وهو مبتدأ في الاول لقوله على لثمنه فاقض المحرفان لفظا ومعنى متعلقا  
 وعلى من شرب علم لانه لا يجر حذفه والعلم المحظوظ وجمله صفة الله صفة من الجرد على العايد على من محذوف مجرور على وهي متعلقة

عالمه قريب الموضع في حذوفه  
 هذا الكتاب هو هو  
 لان العايد منصوب ليس  
 عايد على في هذا الموضع  
 حتى يدل على اجتماعهما

ما هو

حلت في الذي

لفظ



والله اعلم  
بالحق

۴۵۹



## الموضوعات

[illegible]

۱۵۱

اومصفر



فانما

الاختلاف او اضافته فمما لا يعرف التبدل والاضافة لا يماسان في هذه كاشارة الى انهما يتناولان في ذاتهما او يضافان الى  
بأحد موحدة فيلزم من غير ذلك عيبان بعين مملوءة وبالعشرون فليكن انما المشاء الفوقانية وسكون الفين الجهر وكس اللام وفي اخره باء موحدة فيلزم  
صحت باسم اسما فليكن بابل وقد عرفت ان هذه في خبر ذلك المذكور من التبدل والاضافة وهذا معنى قول النظم وفي خبر ما قد عرفت سمع من كلام  
هذا معترف طالما احكام ابن الاعراب ويعرف بفعل بمعنى فاعل واشتقاقه من عاى يعوف كانه عاى كواكب من الجهر وهو زان يكون واسم اولاد  
لانهم يقولون الذين يخطبوا في العيون ويعرف عنها الكونية بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركة حكاية سبويه  
الحال في النصيب بوضع فتاوى في الجهر في جملته ان في الاشهر وسائر الايام للشرع فاذ ان كانت ثبات تكرار النصيب هذا الجهر وان اسما الايام احكام  
نزهت منها الصفة فدخلت عليها الالكاحات ثم غلبت فصارت كالذين ان هذا باب المبتدأ والخبر ولم يجد النظم المبتدأ  
بل اكتفى به بالمثل فقال مبتدأ زيد وعاد وخبر وحده الموضع بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلة مجرد عن العوامل اللغوية او بمنزلة خبر  
الجهر مخبر عنه او وصف فليكن في خبره خبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح مخبر عن مبتدأ السامع عدم ايمان الله تعالى ومحمد نبي الله  
هذا الاشتغال العظيم والافعال الاحياء وبهذا الوجهان نظما ابو البقاء والذي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان الفعل  
مخبر عن خبره وان قصروا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في اول مومكم وخبره خبركم والمصدر المنسبك من الفعل نحو مواظبتهم فليكن  
لم لا يفتقد به فانذره بمبتدأ وهو في اول المصدر ولم لا يفتقد به معطوف عليه وسواء خبر مقدم والمصدر انذارك وعدمه سواء عليه ومحل الخبر  
بجزء اثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على الفعل والكثير ومع الفاعل في خبره وسواء خبر مقدم والمصدر انذارك وعدمه سواء عليه ومحل الخبر  
وسواء خبر الان ما في خبر الاستفهام لا يفتقد به عليه تجيب ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث الخبر والمصدر المنسبك من الفعل  
المفتقد معان مخبر عن المصدر خبر من ان تراه فسمع مبتدأ وهو في اول ما عك وبهذا ان معذرة والذات خبر من ان تسمع شوقا  
تراه قاله الموضع في شرح الشذور والفرق بين هذا والاول قبله ان السبك في هذا شاذ في الكلام على مطر لانه لا سبك بين وجوده وعدمه  
مطر في باب الفورية شاذ في خبرها والخبر عن العوامل اللغوية كما سلك الصريح والمماثل به والذي بمنزلة الخبر عن العوامل اللغوية ما دخل عليه حرف  
واذا وشبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو سبكت وهم لا في ذلك من الوصف خبره فخالق وحسبك مبتدأ وان كانا خبرا  
من والباء ان الذين لان وجود الخبر انما لا يكون له وجود ومنه اي من المبتدأ الجهر مخبر عن مبتدأ سبويه قوله من بابكم المفتون فانكم مبتدأ والباء  
والكسرة زائدة فيه والمفتون خبره ولم يفتقر لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاختصاص بالعكس المفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر  
وبابكم خبر مقدم والباء بمعنى لا تفتدوا والمفتون على الاول بابكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بابكم اي المجنون في ايكم ومنه عند بعضهم  
ابن عصفور قوله ومن لم يستطع ضل به الضم فالضم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقبل عليه اسم ضل وفاضله ستر  
فيه والضم مفعول به والباء زائدة في المفعول وجه الاول ان اخره الغائب اذا كان عليه اذا كان اسم فعل يكون تابعا للزمر والشيء الواحد لا يكون  
مقام شيئين مختلفين ليجوز ما لام الامر والفعل ودد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب المراد هنا الخاطبة اما جازي الضم فاشياء على لفظ امر  
الافعال الخاطبة المعنى قاله ابو اسحق الجرجاني فندد على مفرق بن عصفور والثاني هو الاول يشبه المزدخر لعل ابي الفوارس منك فوسب ونحوت  
يجل صالح لغيبه فخر فاعل ودد في موضع رفع بالابتداء لان لعل وتب اشبهما حرفي الزائدة كونهما لا يسلطان شيئا والوصف بذنا اول لم يفتد  
والمفعول في الصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوخ فاقام الزيدان وما مضى اليه ستر او هل حسن الوجها وما استخرج من بدل الكل منه في غير ما  
لم يشر اليه والكل بمنزلة الوصف لان الفعل هو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي ان يفعل فاعل يترك  
مسك الخبر وسلكه بابك وخرج بقوله خبر عنه او وصف نحو زان من اسما الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل  
لا محل له من الاعراب هو الاصح وخرج بقوله رافع لكفني عواما ثم ابواه فند فان الموضع بالوصف وهو ابواه خبر مكنية في حصول الفائدة مع قطع  
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلة خبر شرط مقدم ففي الاستفهام عليها  
وهل في ذلك شرط في الفعل او في الاكثاء بالفاصل عن خبرهما الثاني قاله في التقى والتقى فليكن التقى خبر والتقى فاعل بالتقى فليكن  
فانه خليل ما وافق بهما انما اذا لم يكونا في محل من اقالع فانافه وواف مبتدأ وانما فاعل سدد خبره ودد على التقى وابن الحاجب  
شرطان يكون الموضع ظاهرا قاله الموضع في شرح الشذور وجوابا للمراد بالظهور عند الاستشهاد والتقى فليكن فاقام الزيدان فاقام اسم  
والزيدان فاعل بقاء سدد خبرا قاله ابن عسقلان والتقى بالاسم نحو غير فاقام الزيدان خبر مبتدأ وفاقام مضاف اليه والزيدان فاعل بقاء سدد  
سدد خبر غير لان المعنى فاقام الزيدان فليكن فاقام معاملة فاقام قاله ابن عسقلان ايضا والفتوح المصنوعة التقى الصريح نحو فاقام الزيدان لانه  
قوة فوالك ما فاقام الا الزيدان والاستفهام بطل الاستفهام بالحرف وبلاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله فاقام من سلمى فواظنا ان  
يظنوا انجب عيش من فطنا فطنا مبتدأ من فطن بالمكان افا قام به وقوم سلمى فاعل سدد خبرا التقى السهر والاستفهام بالاسم نحو  
كيف جالس امران وانما لا يجعل الموضع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما فاقام مضاهرا الى ذلك انما



# باب المبتدأ والخبر

ملف 2  
لا 2

يقوله قول مبتدأ والثاني فاعل في اساذان ومن وكاستفهام النفي واذا المبتدأ على الوصف ٢٤ وكاستفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاختصاص والكون  
في اجازتهم وفيه مبتدأ من غير ان ينفذ نفي واستفهام ولا حجة لهم في قول بعض المطالبين جبري بنوكب فلا تلت طعنا مما لا يوجب الطعن في خلافنا  
لناظم في شرح الفهمل وابنه في شرح النظم يجوز كون الوصف وهو خبر خبر مبتدأ مؤخر وانما صح الاختيار به اي تخيير مع كونه مفردا  
عن الجمع وهو بنوكب لا يجر على وزن ضبل وضبل على وزن المبتدأ كصهيل والمصدر خبر عن المفعول والشيء والجمع فاعطى حكم ما هو على ذنبه فهو على  
حد والملازمة بعد ذلك ظهور وجوب كسر اللام وسكون الهاء حتى لا يزداد ان قلت اذ اجوز الاختصاص كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي الاستفهام  
فاستوعب الابتداء به وهو نكرة قلت على المرفوع بعده وسنجا ان العمل من جملة الموقوفات فان قلت العمل شرط بالاحتماد وقد تخلف هنا قلت الاختصاص لا يشترط  
في عمل الوصف اعتمادا على شيء كالحكاية المسبلة عند ابي موقفة الاختصاص والكوفيين اشار لناظم بقوله وقد يجوز نحو فاقترأوا لولا الرشد واذا رفع الوصف  
بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتداء به وجوب الخبر به وجوز الامر به وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده نصبت ابتداء به نحو اقامت اخواتك  
فقام مبتدأ واخواتك فاعلة مبتدأ خبر ولا يجوز ان يكون اخواتك مبتدأ مؤخر او قائم خبرا مفردا لانه لا يجزى عن المثنى بالمفرد وان طابعتا اي طابعتا  
الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع نصبت خبر به نحو اقامت اخواتك واقامتون اخواتك بالثاء الفوقانية وقيام الزيدون فالوصف  
فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا لانه لا يجزى عن الوصف اذ ارفع ظاهر ان كان  
حكم الفعل في لزوم الافراد على اللفظة القصوى ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع التكسير نص عليها الشاطبية وان طابعت اي الوصف ما بعده في الافراد  
تذكر او تانبثا الصلابة اي لا ابتداء به والخبر به على السواء نحو اقامت اخواتك واقامت اخواتك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لانه لا يجزى  
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر او الوصف خبرا مفردا فان دمج الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف خبر به  
فلما انفرد الاصلان شافطوا الى هذا التفصيل اشار لناظم بقوله والثاني مبتدأ او الوصف خبر ان في سوي الافراد طبعا استفادوا بقتل  
المبتدأ بالابتداء وهو الخبر وعمل الحوامل اللفظية للاستدلال برفع الخبر بالمبتدأ عند سبويه واليه ذهب لناظم فقال ورفضوا مبتدأ بالابتداء لكان  
رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفضه به وان كان جائدا لان اصل العمل للطلب بالمبتدأ طابعا  
للمخبر حيث كونه محكوما بالطلب لانما كان فعل الشرح لما كان طالبا للطلب على ما فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان الابتداء  
قد يرفع الفاعل نحو اقامت اخواتك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شبيهين لم يكن احدهما تابعا للآخر ولجبت بالجملة مختلفة لان طلبه للفاعل  
من حيث كون الفاعل محكوما عليه بطلبه للمخبر حيث كونه محكوما به لا ارتفاعا بالابتداء وهو قول ابن السراج وفتح ابو البقاء وخبر من قال بان  
الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مفضل لها فهو كالفعل لما عمل في المفعول ولا ارتفاعا بهما اي بالابتداء والمبتدأ وخبر من قال بان الابتداء  
حامل ضعيف فعوى بالابتداء كما قوى حرف الشوط فيغلبه خبر على جميعا في الخبر عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين ومن الكوفيين  
انها اي المبتدأ والخبر ايضا فرفع كل منهما الآخر وجمعه ان كل واحد منهما منفرد في الآخر فكان كل منهما عاملا في صلابة كما ان الشوطي عاملا في الفعل  
بعدها وهو عامل فيهما في نحو اقامت اخواتك فلو كان هذا الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلورفع  
الاخر بزيد لكان رافعا لنفسه وبما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شبيهين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنويين لفظي  
على مجهول واحد لا يبعد واما الرابع فلان العمل بالثبوت والموثوق به من الموثوق به فلو لم يكن الثبوت الواحد فواضعيفا من وجه واحد اذ كان ثبوت  
فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واخر بقوله للاستدلال لاحد ادمه حرة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا استقامة فيها فليست  
واشياء لا تفي في اثنان من استقامة الثبوت في اول احواله **فصل** والخبر هو الخبر الذي حصلته به او بمعلومة الفائدة النامة مع مبتدأ خبر الوصف  
المذكورة قوله او وصف افع لمكتفي به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قائم زيد قائم وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع  
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيما العقيق وخرج بقوله خبر الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو زيدان من قولك  
اقامت الزيدان قائم وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ خبر الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا  
سند خبر وسلم لحد بعد ذلك للخبر خبرا في قول النظم والخبر خبر المم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف هو اما مفعول وهو الخبر  
جملة فبشمل المثنى والجمع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثبوت سبعين منها كل منها لها فصاحبه  
في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك انظر لناظم عليها فقال ومفردا بان وباني جملة والمفرد اما لاجل وهو المرفوع في الفعل  
الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستحسان كزيد فانه لا يدل على معنى في المال زبادة وكاسدا اذا اراد به شجاع على راي فانه وان كان في  
الاستحسان مفعول الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجاع وكساح فانه وان كان شعرا بمعنى شجاع لكن لا يجزى القياس الاستحسان  
بل بسبب القياس الاصل وذلك المعنى في الاستحسان فكل من زيد واستحسانه من قبل الجواب فلا يجزى خبر المبتدأ بخبر هذا  
زيد وهذا استدلال صاحب الفهرست في ثبوتها خبره يعود على الابتداء والى ذلك اشار لناظم بقوله والمفرد اما لاجل فادع الا ان اول الجاهل  
بالمثنى فيجعل خبر المبتدأ مؤخر بذا استدلالا اذ اراد به شجاع عند جمهور البصريين فان اراد به التشبيه على افتما الكاف وانما نفس الاستدلال



فلا يصلح ضمير المبتدأ عند حذف الكسائي من الكوفيين والروائي من البصريين ومن وافقهما الى ان الجاء محذوف من المبتدأ مطسوا اوله بشئ لا واما  
 مشق وهو الشرح في الفعل الموقوف في المادة بالنظر الى العباس الاستطاعة فانه وال على معنى قام واذا اخبر عن مبتدأ فيتحذف ضميره والى  
 اشار لنا في قوله وان اشق فهو وضمير مستكن يجوز بدقائه والزبدان قائمان والزبدون قائمون وهذا قائم والمبتدأ قائمان والمبتدأ  
 قائمات فان خبر في ذلك كله محذوف ضمير عائد على المبتدأ والافق قائمان والواو في قائمون حرفان لان على التثنية والجمع كافة الرجال والزبد  
 الان رفع المشق الاسم الظاهر يجوز بدقائه او رفع الضمير ليارز يجوز بدقائه فانه لا يصلح ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلم ان ضمير المبتدأ  
 المحذوف يقع الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير مرفوع في المعنى سواء البس كحال نحو غلام زيد ضارب هو فاعلم ان وصفه  
 المعنى زيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المفعول في قدرى الوصف هو ضارب على الغلام لفظا لا معنى  
 فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضارب لزم السامع ان الغلام يحذف الالف لانه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فيجاء به ضمير الفاعل فيضا  
 لهذا الالف فان كانت الهاء لزيد فذكرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير لانه ليس كحال نحو غلام هند ضارب يه  
 فتا التائب في ضاربته نكاح على ان الوصف في الضمير كان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصر الزمرا لابرار مطلقا طرأ للباب في  
 على ذلك البناء فقال وابرز مطلقا حيث تلا ما ليس بمعناه المحض والاكوف في انما يلزم لابرار عندا لا لباس خاصة بمسكا بنحو قوله فوي ذرى  
 المجد انوها وقد علمت بكنه ذلك حدان ومخطان وجه التمسك بران فوي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وابانها خبر ذرى المجد وذرى المجد  
 وخبره خبر فوي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على فوي مستتر في بانوها فذكرى الوصف هو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى  
 لفوي لانهم هم البانون ولهم خبر بانوها لان البس مامون فان التذكير مبني على انية ولو بوزن لعل في اللغة الفصحى بانها هم لان  
 حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جملة الظاهر فيكون الوصف مفعولا كالفعل اذا استند الى جمع وعلى لغة اكلوني البرغوث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال  
 ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف من الوصف المذكور والتقدير بانوها والذرى جمع ندوة وندوة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع  
 بان اسم فاعل من بنى بني والاصل بانون اه آه افاضون وحذف النون للزيادة وقال الصبي من البون بضم الباء وهو الفضل والمنيز يقال ابنة  
 ببنو وببنية التبعي من انتهى من اراة حجة فقلية ما ضربة فالضمير هو الواد في بانوها اذ ليس في فاعله خبره حتى يبرز وان اراد الوصف من بانون  
 او ببنين فقياسه بان في خبره بعد الالف لا من خبر الفعل والجمع بانون لا بانون ولجمله اما نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ  
 والى ذلك اشار لنا في قوله وان تكن اياه معنى كفى بما خول هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جمله خبره وهو ضمير المعنى  
 لانها مفعولة والمفسر عن المفسر لان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المثل عنه فخير مفعول وهو الله واخذ خبره خبر او بدل ونحو فاذا ه  
 شاخته ايضا الذين كفروا اذا قدر هي ضمير مفعول فوي مبتدأ وشاخته خبر مقدم وايضا الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجمله ايضا الذين كفروا في  
 موضع رفع خبر هي ضميرها في المعنى فاذا الفصح ايضا الذين كفروا وشاخته فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير ايضا كما قال الفراء او كما  
 وتقدم مع خبر على المبتدأ والاصل فاذا ايضا الذين كفروا هي شاخته كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطق الله حسي قطعي مبتدأ والله  
 حسي مبتدأ وخبره جملة خبر نطق وهو مفعول المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسي والله فلا يحتاج الى رابط والتعقيب ان مثل هذا البس  
 الانبيا بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر في الجنة فانه الدامينة والمرادى ما غيره اي غير المبتدأ في المعنى  
 فلا بد من احوالها على معنى المبتدأ التي هي مفعولة والى ذلك اشار في قوله انما هو في جملة حاوية معنى الله سبقت له ذلك بان يشتمل على اسم  
 بمعناه اي معنى المبتدأ وهو اي الاسم الشاملة لطلب الجاء اما ضميره اي ضمير المبتدأ ما لكون الضمير مذكورا وهو الاصل يجوز بدقائه فام ابوه  
 خبر عن بدو الربط بينهما الهاء او مقدر او هو ما يجوز او هو مفعول الاول نحو الحسن مؤن بدوهم فالضمير مبتدأ اول ومؤن مبتدأ ثان وسوغ الابتداء  
 به الوصف المحذوف اي مؤن منه وبدوهم خبر المبتدأ الثاني وهو خبر خبر المبتدأ الاول والرابطين هما الضمير المحذوف عن المقدر والثاني نحو قوله  
 ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كانه سون المحذوف لكل مبتدأ وجمله وعد الله الحسنى مفعول الخبر والمفعول خبر المبتدأ والرابطين هما الضمير  
 المحذوف المصوب بوجه على انه مفعول الاول اي وعد الله او اتاده اليه اي الى المبتدأ فهو لباس التثنية ذلك خبر اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا انبيا  
 للباس لباس مبتدأ والثبوي محذوف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو خبر خبر الاول والرابطين هما الاشارة الى المبتدأ وخبر خبر الخبر المبتدأ  
 يكون المبتدأ موصولا او موصولا لاشارة البعيدة بوجه قوله نعم ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه وعطف  
 بيان عليه لانفتخا لافا الفارس من خبر لان الفتخ لا يكون اعرف من المنقوش كما قال الحوفي فيخرج مفعول قال لا تخشوا فخرهما اي غير الضمير والاشارة  
 وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يستكون بالكتاب لا يبرونهمها والاموال الصلوة انا لا نضع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجمله يستكون بالكتاب  
 صائبة الذين وجمله والاموال الصلوة معطوفة على الصلوة وجمله انا لا نضع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابطين هما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين  
 هم الذين يستكون بالكتاب المعطوفة بفتح كون الذين مبتدأ بل محذوف بالمطوف على الذين يتفنون وليس سلم فالربط العموم لان المصلحين اعم من الذين  
 الذين محذوف في الجملة قبله ولله والتقدير ما جردون فانه في المعنى او قلنا الجملة على اسم بلفظه اي بلفظه المبتدأ ومعناه نحو ما افتر ما الحاقة فلما

بنوا ذوى

شاخته



# المبتدأ والخبر

الاول مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ فان والحافزة الاخيرة خبرها الاستفهامية وما خبرها حافزة الاولى والرابطة بينهما الحافزة المبتدأ بلفظه و  
 معناه لو كشف الغم على اسم استفهام او من المبتدأ خبره مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابطة بينهما العمود الذي في الرجل الشامل لزيد وتحتو  
 قوله وهو الملامح بن ميثاء الالبث شعري هل الى ام ميمر سبيل فلما التصير خبرها فالتصير مبتدأ وفيها متعلق به ولا تافيه وصبر اسمها خبر ميمر هل الى  
 الفتح والخبر محذوف تقديره في جملة لا يميل خبر المبتدأ والرابطة بينهما العمود الذي في اسم لان النكرة النقية تفيد العموم والمعلوم من هذا الرجل  
 الضمير لا خبر اما الاشارة فلا تارة لا يقال زيد هذا وان زيدون خرج اولئك وام احادة المبتدأ بمعناه وقد تقدم رده واما احادة المبتدأ بلفظه و  
 معناه قد خسر سبيل من يخطو خطوه وهو محض موصوفين موضعين احدهما اما العبد فزيد عبيد ثانياً بها حيث ضدا المولى والمظلم بخلافه ما صافره قاله  
 الشاطبي واما العموم فلا تارة لا يجوز زيد ما من الناس وزيد نعم الرجال وهذا من النساء واما قاله الصبي فزيد الصبي من ابيها اما العبد فزيد وصبر خبر  
 من ذكر المبتدأ بلفظه ومعناه فليس العموم مراداً اذا المراد ان لا يصير له عنها لانه لا يجوز له من كل شيء قاله في المغني **فصل** ويتبع الخبر ظرفاً نحو واذا  
 اسفل منكم وخبره واذا نحو الخبر لله وشروطها ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويشترط ان يحذف جواباً ثم قبل الخبر  
 فعل الظرف والجورود وحدها والمحقق لذلك ثمة من مفعولها المبتدأ وقبلها مفعولها والمعلق خبر من الخبر واختاره الرضوي السيد عبد  
 والصحاح عند الموضع تبعاً لطائفة ان الخبر في الحقيقة مفعولها المحذوف لهما ولا مع مفعولها واختار في تقديره فقال لا يخفى والقاسم في الخبر  
 تقديره كان واستغنى عن ان المحذوف عامل التصديق لفظ الظرف وحمل الجورود والاصل في العامل ان يكون فعلاً والتصحيح عند جمهور البصريين  
 ان تقديره كان واستغنى عن ان المحذوف هو خبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسماً مفرداً مذكراً في الفرتين استند الى اصل  
 صحيح وجعل الاسم برفع الظرف الجورود في موضع لا يصلح للفعل نحو املة الدار فزيد اذ الميمر في اشارة لان اما لا تفصل من انهاء الجملة او جملة  
 دون جوابه لان اذا التماسه لا يليها الاضمار وقال الموضع في المغني عنك انه لا يرفع تقديره اسماً ولا فعلاً بل يجب ان يرفع اليه  
 يرتد قولنا نظم واخبروا بطرفه ويجوز ان يكون معنى كان واستغنى عن هب الكوفيين وابنا طاهر وخروفي انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن ابي عمير  
 وخروفي التماساً للمبتدأ ونعم ان يرفع الخبر اذا كان هبة نحو زيد اخوك وبنيته اذا كان خبره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لها مفعول هو  
 كونها مفعولاً للمبتدأ قاله في المغني لا يجوز على هذا القولين على القول بان لها مفعولاً محذوفاً لا يصح ان الضمير الذي كان فيه تنقل من المبتدأ  
 الظرف الجورود وسكن فيها كقولك وهو جميل زعيد الله فان بك جثمانى بارضى لو لم كان فؤادى عندك الذي ارجع وجه الدلالة من ان اجمع رفع  
 لا يصلح ان يكون تركباً لقواري ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستغناء لان التوكيد والمحو متنافيان ولا اسم ان على محله  
 الرفع على الابتداء لان الطالب للحصل فذلك يدخل في السامع واذا بطلت هذه الاقسام ضيق ان يكون توكيداً للضمير المنقلب الى الظرف هو المطلوب  
 ولا يشكل الفصل بالاجنب وهو الدهر فانه جاز في الضرورة وقبل لا خبر الظرف الجورود مطلقاً تقدم او تاخر فان الضمير عند مع المعلق ونعم ابن  
 خروفي ان الخبر اذا كان ظرفاً او مجروراً لا يرفع عند سبويه والفرق الا اذا تاخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا يرفع فيه واستدل على ذلك  
 بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يوكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر وان يقول انما امتنع جواز الانواع  
 للفصل بالاجنب ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التفسير ويجوز ان كان عن اسماء الذوات والمعلق نحو زيد خلفك والخبر اما لك ولا خبر  
 بالزمان لان اسماء المفعول اذا كان احد في خبر متبوعه هو الضمير اليوم والفرق ان كان الحديث منتمياً لامتنع الاختيار عنه فلا يقال طلوع القمر  
 يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا خبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات خبرها فلا بد لكل حدث من زمان  
 يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على التواتر فلا فائدة في الاختيار بالزمان منها فان حصلت فائدة جاز الاختيار بالزمان في اسماء  
 الذوات وتفصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً اما بالاضافة نحو خرجت شهر كذا فزيد مبتدأ وهو عام لصلح الجب في نفسه لفظ  
 منكلم او لا يخفى عن تكلم دون حرفي شهر كذا خبره وهو خاص بالاعتناء به واما بالوصف نحو في زمان طيب اما نحو نحن الورد في اثار بفتح الحزة وثبت  
 الباء في خبر وفي المانع من انصرف العلم به والجملة لانه شهر روي واليوم نحو واللبلة الهلال بنصب اليوم واللبلة فالتاويل فيها واجب تقديره مشتت  
 كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في اباد اليوم شرب جر واللبلة روية الهلال فالاختلاف الحقيقة انما هو عن اسم المفعول عن اسم الذات والفضل  
 بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافهم النظم فقال ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وان بعد فاعبراً والتصحيح  
 مطلقاً وما ورد من ذلك يقول **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يبتدأ غالباً الا ان حصلت فائدة كان خبر عنها  
 مخفوضاً ما يصلح للاختصاصه مطلقاً نفساً مخفوضاً ظرفاً ومجروراً يبدل من مخفوض عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له يدخل في التوسيع والخبر  
 ان المبتدأ بالبنكرة عن ان خبر عنها بطرف مخفوض والتقديم انما هو لرفع الباء خبرها بالصفة صريح بذلك في المغني فالظرف نحو ولد بنتا فزيد  
 والجورود نحو على اجسامهم فشاوه فزيد وفساوه مبتدأان وهما نكرتان وتوقع الابتداء بهما الاختصاص بهما بطرف ومخفوضين باضافتهما  
 الى ما يصلح للاختصاص وهو الضمير والفرق ان اشارة النظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم يفتد كعند زيد بن مرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز  
 جعل فاعلاً فذلك الاختصاص والتقديم هما ولا يجوز عند جعل مال لخدم اختصاصاً بما يصلح للاختصاصه او كان يتلو فنيا فهو ما جعل قائم ومثله

التاسع

النتي



شواهد

النظم بقوله فاعل لما جعل وجعل مبتدأ وان وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك يحصل الفائدة لان النكرة في سبب النفي ثم وادعيت كان  
مدلول النكرة جميع افراد الجفر فاشبهت العرف بال لا سنفرا فيه او تنزل اسفها لانا نحو المع الله ومثله في النظم بقوله وهل في منكم فانه في مبتدأ  
وسوغ الابتداء بهما وقوله في حيز الاستفهام وبذلك يحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبهت العرف بال  
وقال ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومه ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الجملة المعالة لما نحو اجعل في الدار لمراة او تكون موصوفة سواء ذكر  
او الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من شرك ضد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت فثبت في العرف  
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الامة انما هو معنى العموم وخبر المبتدأ ومثله النظم بقوله وجعل من الكرام عندنا اوحدة الصفة  
وذكر الموصوف نحو المصونان بددهم نحو وطائفة فداهم فاعلم انهم في نون وطائفة مبتدأ وان وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة  
عند ذوقه اي نون منه وطائفة من غير ذكر دليل بقسوط الامة منكم وفيه على ابن مالك حيث مثل الامة للفرق بولوا لحال كما قال في المعنى اوصفت  
الموصوف وذكرنا الصفة كالحديث سواء ولو دعي من حيث بناء عقيهم سواء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوفين حذفوا امر الاسماء  
فحذفنا الموصوف واقيمت صفته مقامه ولو وصفت ثانيا لامة وخبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر عجمي وصدقته وبنو عجمي  
صدقته فامر وبنو عجمي مبتدأ وسوغ الابتداء بهما كونها عاملة في محل الخبر وبعد ما لانها مصدران والمصدر يعمل على ضله ومثله النظم في  
الخبر من النكرة عاملة النكرة المضافة لان المضافا عامل في المضاف اليه كالحديث خمس صلوات كتبها الله على النبي فاشبهت مبتدأ وسوغ الابتداء  
كونها عاملة في المضاف اليه ومثله النظم بقوله وعمل بربزبن ولا يذوق هذه الموشاة من مراعاة معنى صحيح مفصولة والورد على الطرف في الخبر فاشبهت الناس دهم  
وقال الدار بجعل وعلى المعنى لاجازة طوطى وعلى الاستفهام هل امر على الارض وعلى الموصوف بجعل ذكر واضح وعلى العمل شيئا لما نافع وغلام انما موجود  
فهذه كلها الانصاف لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشغلة على الموصوفات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما  
اشبهها في المعنى فيقاس على الدار ما زيد وعلى اجسام غدا وهو ضد لظلمه رجل وعلى المعنى الله عز وجل في الدار وعلى ما رجل في الدار  
هو قوله لولا اصطبار لا ودي كل نفي مقته لما استغلت مطايا من اللظن وعلى لعبد مؤمن خير من غير مؤمن في الدار بالنصير وعلى العامة بالنصير  
العامة بالرفع نحو فاعلم ان زيدان عند من لا يشترط الاحتماد وانما اقيمت عليهما الشبهة لجملة وهو ضد لظلمه رجل في الطرف والخبر في التقديم الاختصاص  
بالصغير ولشبه اسم الاستفهام وهو كمال اسم المقرون بحرف وهو الله ولشبه نالي لولا وهو اصطباتا بالنفي وهو رجل في ما رجل وكشبه  
المصغر وهو رجل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان الصغير وصف في المعنى الصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لفت تشريحية هو اخبر  
قول النظم ولينفس الى قبل ولم يذكر مسوغ الاختصاص بالنكرة خبر المبتدأ شيئا للنظم ومن ذلك النوع بالنسبة قوله نعم انتم قوم تفتنون ذكرا والموضع  
في شرح بان سقا فصل وللغير لثمة حال لا احد بها الناحر وهو الاصل والى ذلك اشار النظم بطوله والاصل في الاختصاص ان تخرى الامم المبتدأ  
محكوم عليه فحذف التقديم ليحقق بغيره فيكون خبر الناحر لانه محكوم به كقوله فاقم ويجب تاليف الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباسا بالابتداء  
وفلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص لا فريضة بمنزلة احد ما على الاخر فالمعرفتان مخوزيد اخوك فان كلا من هذين الخبرين  
صالح لان خبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الفرض فاذا عرفنا السامع زيد ابنيته واسمه ولا يعرف انصافا بانه اخو الخاطب اردت ان تعرفه  
قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرفنا خاله ولا يعرف على النصبين باسمه ولدت ان ابنيته عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك  
ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقبل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقبل ان كان لهما ما اشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القام زيد  
وقبل ان كان احدهما عرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم باي ابتداء مقدم نحو الله ربنا قال في المعنى والنكرتان  
المتساويتان نحو افضل منك افضل في فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان خبر عنه بالآخر لاجل في الخبر ويصير فاذا جعلت افضل منك  
مبتدأ وافضل من غيره امينع تقديم الخبر لانه لا يثبت المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار النظم بقوله فاسمع من يشكوا الخبران  
عرفا ونكراتهما في بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول مخوزيد رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية  
على النكرة الموصوفة بالابتداء ثمة تقدمت وان خوت والثاني نحو ابو يوسف اوجيفته فان القرينة المعنوية وهي التشبيه بحقيق قاضية بان  
ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او ناخر وقوله بنو ابينا شتا وبنات ابنا بنو ابنا الرجال لا باعد فان قرينة  
التشبيه بحقيق قاضية بان بنى ابنا مشبهون بالابناء فنو ابنا مبتدأ وخبر بنو ابنا مقدم والمعنى بنو ابنا مثل بنينا هذا على حقيقة  
التشبيه بضعف ان يكون على عكس التشبيه للمباينة لان ذلك نادر الوقوع بخلاف الاصل اللهم لان بضعف المقام المباينة فلا شامد فيه  
ح وبناتنا مبتدأ اول بنو من مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو خبر خبر الاول والا باعد فشا الرجال المسئلة الثانية ما يصح  
تاليف الخبر ان يخاف التباسا بالابتداء بالفاصل اذا تقدم الخبر وكان ضللا مستندا الى ضمير المبتدأ المستند مخوزيد فقام ابو يعقوب فلو قد كان الخبر  
وميل قام ابو يعقوب زيد لا ليس المبتدأ بالفاصل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة مخوزيد قائم او كان ضللا لظاهر الخبر يابذا فالاول مخوزيد قام ابو  
والثاني مخوزيد قائم على اللغة النقص فلا يبين فيجوز تقديمه فقوله قائم زيد وقام ابو زيد وقاما اخوك وهذا التفسير لا بد منه

في قوله



الْمُسْتَبْدَاءُ وَالْخَيْرُ

[illegible]



وجب التقديم المسئلة الثانية ما يجنبه تقديم الخبر ان يقتصر المبتدأ بالافعال نحو ما لنا الا اشاع احدا فلنا خبر مقدم واشباع احدا مبتدأ مؤخر او  
 يقتصر بالامتنع نحو انما عندك زيد عندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محذوف والمفعول عندك لا يزيد وشمل لك قول النظم وخبر المحذوف مقدم  
 ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرة بنفسه نحو ان زيد او غيره اما استفدا عليه نحو لثام زيد او مثله اخره وذلك اذا كان الخبر مضافا الى  
 المبتدأ بنحو صيغة اتي يوم سفل فزيد خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفل مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا بسبب  
 التصدير الى اية ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض معلق الخبر كقوله شام على قلوب افاضها فافضلها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم لا يجوز  
 تاخيره مثلا يعود اليها المفعلة باضالها على قلوب هي مخرقة في الرتبة لانها بعض معلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستفهام والجار والمجرور  
 معلق به ومعلق الخبر يثبت التاخير فيجوز الضمير على مخرقة في الرتبة وكذا اذا عاده على مضاف الخبر نحو قول الشاعر وهو مضاف الى النصيبين بلج  
 الاكبر وهو عبد اسود ليس من وان لا نصيب الا صفر مني الميمك مخاطبة امراة اهابك لجلال الامالك فاما على وان لا عين جديها فلا خبر مقدم وبها  
 مبتدأ مؤخر لا يجوز تقديمه على الخبر لانه لا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو مخرقة في الرتبة ونفسها بعض الخبر مجاز او انما الخبر المضاف لا خبر  
 وقول الخطيب الشيرازي ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاده عليه ضمير مجاز عنه مبتدأ خبر  
 ويجوز بعض النسخ لانه الثالث جواز التقديم والتاخير وذلك فيما تقدم وجبها كذا زيد قائم فيخرج تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع  
 والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقديم اذا ضرر **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جاز وقد  
 يجب حذف ما علم منها واما حذف المبتدأ جواز فتخرج عن ما انا فيه من اساء فاعلموا ويقال كيف يد فقول في الجواب دنت بكسر النون فلنفسه  
 وعليها ودنت اختيارا المبتدأ وحذفه جواز العلم بها والتقدير فعله لنفسه واسائه عليها وهو دنت اي رخصت من العشق وطرفي العلم بها ان علم  
 واسائه مصداق ما خوذ ان من ضلها السابق ودخل الفاء على ما لا يصلح ان يكون في رتبة دالة على حذفه وان الضمير عنه يثبت معلوم من المبادئ  
 عليه التوال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف بد قل دنت فزيد استغنى عنه اعرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه خبر  
 مطلق عن شئ غير محدد مدح نحو الحمد لله بعد او قم نحو اموز بانه من ابله عدو المؤمنين او نحم خور ربك بعدك المسكين برفع الحمد وصدق  
 المسكين على انها انبأ المبتدأ وحذفه وجوبا والتقدير هو بعد المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانه لما ضلوا هذه الامور  
 الى النصيب لزموا اختيارا النصيب على انهم قصدوا انشاء المدح والذم او التزم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا النصيب لزموا الاختيار والى ذلك  
 في وجوب حذفه مجرى النصيب جاز بقوله الحمد مدح اه من ان يكون النش لا يصلح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كما ظاهرا  
 الناصب واختاره او اخبر عنه بمصداق اي بالمصداق لا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصداق والمراد انهم تلفظوا بالمصداق عوضا عن تلفظهم  
 بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اتي بك ههنا اذ ونباه انت بالحي عارف فسمع وخبر ان مبتدأ خبر محذوف وجوبا والتقدير اري  
 حنان ولم يسمع وطاعة واصل هذه المصادر النصيب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جى بها بدل لامل للفظ باضالها ولكمهم قصدوا التثنية  
 والادوام فوضوها وجعلوها اخبارا عن مبتدأ محذوف وجوبا لملح للرفع على النصيب وقيل قالت ستر جابدا على المرأة المعهودة والمنوع الحسن  
 البك اي شئ جلد بك ههنا لك فانه ام معرفه بالحي انما قالت ذلك خوفا من انكار الحي فقبلوا واخبر عنه بتخصيصهم في افادة المدح او بشئ افادة  
 الذم مؤخر المختص عنهما اي عن نعم وبشر نعم الرجل زيد وبشر الرجل عمرو اذ قلنا اي زيد وعمرو خبر مبتدأ محذوف وجوبا كان سامعا سمع  
 نعم الرجل او بشر الرجل فقال عن المختصين بالمدح والذم من هو قبل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدر مبتدأ خبر وجوبا بالجملة فبها او محذوف على اي  
 ابر صفتها بالماض فيه فان كان المختصين مقدما على نعم وبشر نحو زيد نعم الرجل وعمرو بشر الرجل اي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبر  
 والرابط بينهما العزم الكافي الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا فوله من انت زيد بالرفع فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورا  
 وهذا التقدير اولي من تقدير سبويه كلا ملك زيد لان انما لا يخبر عنها بالذات لان زيد ليس بكلام لعدم تركيبه واجيبا عنه من باب اطلاق الكلام  
 على المفرد وهو جاز لانه كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصنا ذكر زيد وهو ليس املا لذكره قبل لفظ انت بل  
 يروي برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت ذكر زيد ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكور لك لكون  
 المقتضى في الرفع من لفظ المقتضى في النصيب التزم حذف الرفع كما التزم حذف الناصب في سبويه واذا ذلك تنظيم زيد والجلال ونحذف الخبر  
 واذا لاه ومن حذف المبتدأ وجوبا فوله في في لا تقتضي في نوح خبر مبتدأ محذوف وجوبا استجوابا لضم مبدء اتي في ميثاق او عهد ذكر  
 ابو علي ولما حذف الخبر جواز افتخار جيت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبر محذوف جوازا اي جاز لان اذا التفتاينة لشعره المحض ونحو احكامها  
 دائم وظلها افاضها مبتدأ وخبر محذوف جوازا لانه ما قبله عليه اي كذا كانم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبر محذوف جوازا  
 لانه لا خبر من عليه اي عندك واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من يد كما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندك فتقول الخبر خبرا  
 قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندك درهم لاعلى ضعف لا جواب في ان يسلك في السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ  
 فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل جندت وعم لان تاخير يعم الوصفية وذلك ما مون فيها هو جواب فلم يعد عن الا



# باب المبتدأ والخبر

بلا سبب انتهى فان قلت اذا حذف الخبر من الخبر فاستوفى الابداء بل هم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفة اي الخبر وجوابا في اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونه مطلقا والمبتدأ واضح بعد لولا الاستعانة والمراد بالكون الوجوه والاطلاق عدم التقييد بامر فاند على الوجوه واضمح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر يكون مطلقا لا زيد لا كرسلك فالأكرام منتهى لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي كونه لا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لبعض زائد على وجود المبتدأ فالخبر يكون مقيدا بالاحتيا وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونه مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي الرفع على امتناع الوجود والمدلول على امتناع الجواب المدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرسلك لم يثبت فان وجود زيد منتهى من الأكرام فصيح لم يحدف لتعيق الحذف واما وجوب قيد الجواب سده وطوله فله والى ذلك اشار ان اعظم بقوله وحذف لولا غا لباحذف الخبر فلو كان الخبر كونه مقيدا بمعنى زائد على الوجوه وجب كونه ان حذفت ليله كقولك لولا زيد سالنا ما سلم من الفعل فزيد مبتدأ وسالنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيتها فذلك وجب كونه وفي الحديث خطا بالعائشة لولا انك حدثتني عهد بكفرتي نبت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المعنى بلفظ لولا قولك حدثتني عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقولك مبتدأ وحديث خبره وهو كون مقيد بالحدثه وجازا الوجهان وهذا ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه فلو لا انما زيد جوه ما سلم فجو خبر ايضا وهو كون مقيد بالجماعة والمبتدأ دال عليها انما شان الناصر ان يجر من خبره ومنه قول ابى عمير احمد بن عبد الله سليمان النوفلي المعري في وصف السيف بن سبب الرعيه كل غضب فلول الغد يمسكه كسالا فمسكه خبر الغد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه انما شان غدا السيف صاكه ويذكر بغيره بعد ومضاه بسبب والوعب ضم الراء وكون العين المملة الخوف على يذيق كل غضب بقوله وهو يعين جملة مفتوحة فضا مخرجة ساكنة نحو وهو السيف الفاطم واليخبر بكسر العين الجمة غلاف السيف الاسالة ايجاد السبلا والماء في مسكه عائدة على كل غضب قال الموضع في شرح الشاهد والمعنى ان هذا السيف يفرج منه الشئ فلول ان اغماها منسكها بالسالك لذ وبانها من خبرها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الروافى وابى الشجر والشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبيا وقال الجمهور لا يذكر خبر بعد لولا اصلا ابتداء عندهم على انه لا يكون الا كونه مطلقا وجوبا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدأ فقال في لولا زيد سالنا ما سلم لولا مسالة زيد بابا اي موجودة ويقال في لولا انما زيد جوه ما سلم لولا احتيا انما زيد بابا اي موجودة ونحو المعري في قوله فلول الغد يمسكه قال الموضع في المعنى وليس معنى الخبر محذوف لا محال بقدر مسكه بدل اشمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان فادفع الفعل او بقدر مسكه جملة من خبره انتهى في احوال الارل نظر فقال الموضع نفسه شرح شواهد ابن الناطق في الدش ولا فله سبب من لان كانت واعترض عليه بقوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه قلت وبهذا ينظر في خط المصنف قوله ويجعل ان يخرج على حذف ان الناصبه للاسم الواضحة الخبر والاصل فلول ان الغد يمسكه فحذف وادفع الاسم بعد ما انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه جالا لان الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى فلول في الموضع في المعنى عن الاختصار واوه وقالوا الحديث المتقدم مركبا على لا باللفظ قال ابن ابي الربيع له اوه الرواية يعني هذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حدثتني قومك لولا ان فوق حدثتني قومك يعني هذا وهو ذلك نقله عنه المراد في شرح النظم وما ذكره الموضع من ان الاسم المرفوع بعد لولا ابتداء هو الصريح عند البصريين وفيه شبه الكوفيين الى انه فاعل بفعل محذوف قبل هو مرفوع بل ولا وسببا المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم وبهم منه القسم قبل ذكر القسم عليه فلول في المعنى من غير الرجل بكسر الهمزة اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم راديا بهجوه اي جوتك لا فعل وانما الله بفتح الحرف وضم الميم من البني وهو البركة اي بركة الله لا فعل في قوله وانما الله مبتدأ ان حذف خبرها وجوبا اي اسمك فسمى وانما الله يميني وانما واجب حذف لست جواب القسم مسددة فان قلت عهد الله لا فعل جاز انما خبره محذوف لعدم الصراحة في القسم ببلان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غير نحو عهد الله بحبا الوفاء به ولا يفهم منه القسم لا بذكر القسم عليه وضم ابن عصفور انه يجوز في نحو اسمك لا فعل ان يفيد لفظي فيكون من حذف المبتدأ والاول اول لانه اذا ما حذف بين ان يكون من المصدر والاول او من الاعجاز والاول من الجمل على الاوثر اوه لانها هي محل الخبر فاليا لان دخول اللام على شئ واحد لفظا ونقلا والاول من جعلها داخله في اللفظ على شئ في المقدر على شئ اخر والى هذه المسئلة اشار الناطم بقوله وفي ضم من في استقراء المسئلة الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواهي نفع للعبه فلول رجل وصيته بالعتا الخبر وهو امر في سبب من ذلك لان صاحبها يصيب بذكر والى ذلك اشار الناطم بقوله وبعد او صيته مفهوم مع كشل كل صانع ومانع فكل مبتدأ وصانع من حيثها البه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مفروان وانما حذف الدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والافتران وانما واجب حذف لتمام الواو مقام مع ولو جاز مع كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واددت الاختيار بانهما جاز حذفة اي خبرهما انما اذا على ان السامع يفهم من اقتضائه على ذكر المتعاطفين من الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التخصيص على المعية قال الفرزدق في المون الذي اثبت المعنى فكل امرؤ والموت بالثقتا فان ذكر الخبر وهو بلفظا وبلفظ المعنى المملة بفرق وما ذكره الموضع وهو قول جمهور البصريين وضم الكوفيين والاختصاص ان يجوز كل رجل مضمة مستقر من خبره بغير لان معناه مع ضمة وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ امام مصدره كما عا ملا

وجله

ايضا



فاسم مفسر كبر المفسر بالتعريف بالتعريف في حال نفس الخبر لا يصح كونها اي حال خبر اخر المبدء المذكور في هذا فاما مفسر مبدء وهو  
 مصدر مضاف الى عامله وفعل مفعوله وفاما حال من خبر مفسر زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبر اخر في لان الخبر وصف في المعنى والضم لا يوصف  
 لضم فلا يقال ضرب قائم واما مصدر المفعول لا يجوز ان يكون مبدءا او ان يكون مبدءا على راي بعض الكوفيين او يكون المبدء اسم تفضيل مضاف الى المصدر  
 المذكور نحو اكثر شربا لتوفى ملتونا فاكتر اسم تفضيل مبدء مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر خبر ذي حال لا يصح كونها خبر اخر او مضافا الى خبر  
 قول بالمصدر المؤكد نحو لخطيبا يكون الا برقا فاطم اسم تفضيل مبدء مضاف الى قول بالمصدر وهو ما والفعل اي لخطيبا يكون الامير قائما وكبر  
 ذلك كلف في الامثلة السابقة مقتضاها ان كان ان اراد الماضي او اذا كان ان اراد المستقبل عند سبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرفا وتاما  
 متعلقا بظرف والتقدير حاصل اذا كان اذا كان فيما صل خبر واذا واذا ظرف للخبر مضاف الى ان النان وفاعله ما مستتر فيها عايد على مفعول المصدر  
 وفاما ملتونا حال لان خبر المفسر في كان وانما الخبر مضاف الى ان النان وفاعله ما مستتر فيها عايد على مفعول المصدر  
 والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موصلة كالحديث اعرابا يكون العبد من بيه وهو ساجد قال ابن الناطم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال  
 عند الاختصاص والحداد الناطم في التسهيل لفظة المحذوف مع محذوف الخبر في خبر ذي زيدا فاما خبر بيه قائما وفي اكثر شربا لسوق ملتونا شربا ملتونا  
 وفي لخطيبا يكون الامير قائما فاما المصدر الثاني هو الخبر فاعلة محذوف والهاء مضافا اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل خفا  
 من الاول غير مفسر عند سبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وايضا معلوم وهو لا يجوز عندهم ولا في تقدير الظرف بناسج حال قال ابن  
 عصفور وانما مع الحال ان يبدى خبرا خبرا بنسبة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين خبر زيد فاما خبر بيه قائما وفي اكثر شربا لسوق ملتونا شربا ملتونا  
 الخبر وكل منهما على معنى والظرف يبدى خبرا خبرا بنسبة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين خبر زيد فاما خبر بيه قائما وفي اكثر شربا لسوق ملتونا شربا ملتونا  
 عن الخبر والتعريف ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مستد كما شبه عليه الناطم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الخبر في خبر بيه قائما وفي اكثر شربا لسوق ملتونا شربا ملتونا  
 صلا في اسم مفسر خبر ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان حال لا يبدى خبرا خبرا بنسبة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين خبر زيد فاما خبر بيه قائما وفي اكثر شربا لسوق ملتونا شربا ملتونا  
 من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو خبر في فلا يفيد عن خبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كاملا وكونه  
 فاعلا في المعنى فوهم زيد صاحب الحال المبدء في شرح التسهيل واكثر بقوله لا يصح كونها خبر اخر المبدء عما اذا حصل به فانه لا يجوز خبر ذي زيدا  
 شديدا بالنصب لصاحبه الحال الخبرية فالرفع لشديده وجب لانه وصف للضرب لا زيد وقبل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اعداد ومثله  
 ضابته ان يكون زيدا كما في زيد من بينه وشديدهم لرجل حكوه عليهم واجاز واسم حكمت مستقلا بضم الميم وفتح السين المهملة وشديدهم لرجل  
 في اخر طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس فيهم اصل الخبرية للغير ولو كانت نصبة على الماينة والخبر محذوف اي حكمت لك مثبتا اي نفاذ او  
 شديدهم من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الخبرية والثاني ان حال ليست من خبر مفعول المصدر وانما صاحب الحال خبر المصدر المستقر بالخبر  
 ولا يصح ان يكون الحال من المكاف المضاف اليها حكمت لان الذات لا توصف بالتفوق واشد منه فرائز على كرم الله وجهه ونحو عصبة بالنصب انتفا  
 المصدر بالكلية ففصبه حال من خبر الخبر والتقدير ونحو نجمع عصبة **فصل** في الرفع جواز نشد الخبر لفظا ومعنى لمبدء واحد لان الخبر كالمشت  
 فيوز بعده والى ذلك اشار الناطم بقوله والخبر باثنين او اكثر اخر واحد سواء انتفا افراد او جملة او اخلافا فالاول يجوز بد شاعر اي ناظم  
 كاتب اي ناثر يعني ان ينظم الكلام وينثره والثاني يجوز بد فام حكمت والثالث يجوز فام حكمت وعكسه والمانع لجواز التقدير كابر عصفور يدعى  
 تقدير هو الثاني من الخبرين او يدعى انه اي المبدء جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاحتياج بكل منهما على انفراد لوجود التعدد لفظا ومعنى في ذلك  
 ابن عصفور في الفرق شرح الجمل وليس من تعدد الخبر لوجود ما ذكره ابن الناطم في شرح النظم من قوله وهو ظرف على ما قبل بد لا بد خبرا بمرحلي واخرى على ما فاما  
 بل من تعدد الخبر لمبدء مشد في نفسه حقيقة لان بد لا في قوة مبدء بل لكل منهما خبر جدير ولا ان الضمير ان العطف ليس بالتعدد وقول ابينة  
 التسهيل بعطف وخبر عطف منه عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناطم ايضا من خوف قولهم الرومان حلوا مض بل من تعدد الخبر لفظا  
 لا مضى لانها لا يجمع خبر واحد في مضابطه ان يكون الخبرية مشدلا على طرف من كل من خبرين لا عليها ماما الا ترى ان المترادف لهما ولا نام المحوثة في  
 بينهما ولهذا اي لا اجل كونها في معنى خبر واحد يمنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرومان حلوا مض ولا  
 لقادس في احد قوله ويمنع ايضا ان توسط المبدء بينهما وان ينفرد ما على المبدء على الاصح فيها عند اكثرين فالذي المبدء فلا يقال حلوا لروما  
 حاضر ولا حلوا مض الرومان وليس الثاني بد لا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لا مشاع وصف الشيء بما فصبه ونقل عن الاخفش جواز كونه صفا  
 الاول على مفعول هو صفة والصفة توصف انزل منزلة الجاد نحو رث بالاضاب لعاقل ودق بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو مع هذا  
 لوصف الضمير وهو جازر بلا خلاف فالمرح في شرح بانه سغا ولا خبر مبدء محذوف لان المراد منه جميع الطبعين وهل في كل منهما ضمير ولا ضمير فيها  
 اوفى الثاني خطأ احوال اخبار ارجحها اولها وصاحب المبدء ثابتهما والثاني وظهر ثمة الخلاف في عملها او عمل احدهما في خبر هذا البشاطل  
 حاضر زمانه فان قلنا لا يصل الاول ضمير يقتضي وضع زمانه بالثاني وان قلنا انه يصل فيوزان يكون من باب التنازع في السبق المرفوع على القول بوليه  
 من يبدى الخبر ما ذكره ابن الناطم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صمهم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف الاول على ما قبله والاصل والذين كذبوا











# باب افعال النسخ

على عس وخر عس لا يتقدم عليها اتفاقا ولا جاع بينهما الجود واخرج الخبر من قدام البصريين والفرق بين ابن بهان والفرق بين ابن عصفور من  
 المتأخرين بقوله لا يوم بانهم ليس مصر وقاعهم وثغر الجحش ان يوم بانهم معول لمصر فاوقد تقدم على ليس واسمها خبر مستثنى فيها يهود على هذا  
 ومصر وقاعهم وتقدم المعول لا يصح الا بجمع تقدم عامل فلا ان خبر مصر وقاعهم تقدم على ليس المجاز تقدم معول عليها والحب  
 بالمنع وسند ما تقدم وعلى تقدير تسليمه بان المعول ظرف متبع فبه لا يتبع غيره او بان يوم معول المحذوف تقدم به يوم فيوم بانهم  
 وليس مصر وقاعهم حاله مؤكدة او متناظرة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبقي على الفتح لضافته الى جملة بانهم وليس مصر وقاعهم واذا نفي  
 الفعل بما التاخره جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما وافق الفصل المتفق مطلقا سواء كان النفي شرطية العمل ام لا نحو ما قالنا كان زيد  
 زيد وينبغي التقدم على نفي ما عند البصريين والفرق من كونهم لا يفرقون ذلك اشار الناطم بقوله كذلك سبق خبرها النافية ولما  
 بقية الكوفيين بناء على انها لا تنفي التصديق على احوالها وخبر ان كذا من الكوفيين المنع بغير زوال واخرها لان نفيها الجواب بدليل انه لا  
 ما زال زيدا الا انما كان لا يجوز كان زيدا الا انما و قد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعسم الفراء المنع في جميع حرف  
 النفي وبقية قوله وهو المعطوف الفرعي وخرج النفي الخبر ان يثبت على السنخ الا ان زيدا تقدم معول خبر على النافية والاصل لا يزال خبرا  
 وخرج من الرجل والنفي الشاب يقال في مقوفى بالضم والسنخ هنا المراد خبر مقول بزيد مع انك اذا ثبت الشاب بزيد خبرا كلما زاد غيره في الخبر  
 وما يستعمل ان يكون ظرفه مضافا به و قد بان بعد ما شبهها في اللفظ بما التاخره وخرج نفي النفي ويجعل ان تكون دائمة وان شرطية وجوابها محذوف  
**فصل** ويجوز بانفاق ان يلى هذه الاضال معول خبرها ان كان المعول ظرفا او جارا او مجرورا للتوسع نحو كان عندك او المجد زيد عندك  
 والاصل كان زيدا منك عندك او في المجد تقدم معول خبر كان على اسمها قوله ما والى ذلك اشار الناطم بقوله ولا يلى العامل معول الخبر  
 الا اذا ظرفا الى او حرف جر فان لم يكن المعول احدا من الجمهور البصريين بمنفوق مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجتنابها والكوفيين  
 يجوزون مطلقا لان معول في معنى معولها وفصل ابن السراج والقاسم من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فاجازوه ان تقدم الخبر مع  
 كان طعامك كذا زيد لان المعول من كمال الخبر وكما جزم منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيدا كذا اذ لا يفصل بين الفعل ومفعوله  
 باجتناب يفصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المراد في شرح الشهاب والشيخ الكوفيون الفائلون بالجاز مطلقا بقوله وهو  
 الفروق قنافة هذا جوز حول يومهم بما كان عليهم عطية عودا وجزم تقدمه ان اياهم معول عود وهو خبر كان فقد ولي كان معول خبرها وليس  
 ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافة هذا لئلا المجزى جمع ففقد ضم الفاء وخبرها خبر مبتداء محذوف اي هم فنافذ وهذا جزم هدايج بنشد الدال في  
 فافز جزم من المجرى وهو شبه الشيخ وعطية اي جزم واداد الفروق بهذا البيت هو مطر بروسههم بالنافية في مشبههم بالليل وطوى  
 ذكر المشبه فهو من الاستعانة بالكتابة وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اتمام الاسم في كان حاله كونه مراد به الشان  
 وعلى هذا افضل الناطم فقال ومضمرة الشان اسم الزان وقع موهما استنباطه واضع وراجعا الى ما الموصولة وعليه ففقد مبتداء وعود خبرا ولما  
 معول الخبر تقدم على المبتداء وتقدم معول الخبر الفعل على المبتداء جاز عند البصريين وقبل التقدم ضرورة وهذا الصريح الاخر وهو صدى  
 الضرورة متعين في قوله بانك فواو في ان الحان سالية فالعشر ان حمل عشر من الحبيب فلا يجوز دعوى زيادة باث ولا اتمام اسمها مراد به الشان  
 لظهور نص الخبر هو سالية لان ضمير الشان لا يجزى بمفعولهم بالبند للمضول بمعنى ففقد لا يبين دعوى الضرورة فليجوز ان يكون فواو في نافية  
 سقطت حرف النداء ومعول الخبر محذوف اي سالية لك **فصل** قد يستعمل هذه ثمانية استغنية عن غيرها من نصوصها هذا هو الصحيح عند  
 ابن مالك واليه اشار الناطم بقوله وذو مقام ما رفع بكيفية شبهة الموضع وهو مخالف لذهب بعبويه واكثر البصريين من ان معنى لهما كذا لهما على  
 لحدث والزمان وكذا الخلال في تسمية ما ينصب الخبر افعالا كسرى فاضا على الاول كونه لم يكن مفعولا وعلى قول الاكبرين كونه سلبا للمكان  
 على لحدث وبغير الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهبه الاكبرين بشوا وجه مذكورة في شرحه على الشهاب واذا استعملت ثمانية  
 كانت بمعنى ضل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان قد عسواى ان حصل قد عسواى واسم مفعول دخل في المساء واسم مفعول دخل في الصباح فلو كان  
 الله حين شروق وجهي قصيوناى حين دخلون في المساء وحين دخلون في الصباح ودام بمعنى في نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض في  
 ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو انزل بلا عرس قول عمر امار رسول الله صلى الله عليه واله فدايات بمعنى عرسها وقوله وهو امر الفقيهين عباس  
 بالنون وقا قال ابن زيد لا ابن حجر اكن خلافا من زعمه وبات وبات له ليلة كلبلة نفا لمار الارمد اى عرس والمار بالعين المملة اسم  
 من العور وهو الذي في العين نفا لمار الارمد وابل الارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالضم اى نزل بهم ليللا  
 قتل مفعولم واسم مفعول اليوم بالرفع اى لم ظلموا ونفى مفعول في النفي نحو انصبنا اى دخلنا في النفي وصنا بمعنى انقل نحو صا الامر اليك  
 اى انقل وبعثني نحو الا ان الله لم يسل الامور اى نزع وبعثني ذهب نحو واذا قال موسى لعنبة لا ابرج اى اذهب فانك بمعنى انقل فلو كانت  
 انما فانتقل اى انقل وتكون هذه الاضال الثلاثة لسان اخر غير ما ذكر جميع افعال هذا الباب استعملت ثمانية ونافضة الاضال فانها انما  
 النفس ولم تستعمل بالاحصاء وهي في زوال فليس وما هو خلاف ذلك بول ذلك اشار الناطم بقوله والنقص في وليس زال بانماضي

الاضال







# ما في الفصحى

يقول على حد سواء قال لبيد ابن الصامح لان في كل منها الاقوى والاضعف ففي نصيبها قوة نصيب الاول وضعف نصيب الثاني وفي دفعها قوة دفع الثاني وضعف  
 دفع الاول فتشاوروا وقال ابن عصفور رضيها احسن من نصيبها ومثال ان غير التوجيه فوهم انطق بحق وان سخرها الحنا اي وان كنت مستخيرا ومثال لو  
 قوله لبعض اصحابه التمر لو خاتمنا من جديد اي التمر شيئا ولو كان ما نلناه خاتما وقوله لا با من الدهر وبني ولو ملكا جنوده ضا في ضا السهل والهيل  
 اي لو كان صاحب البعوض كما جنوده كثيرة وفوهم الاحتفا ولو من اوفيه رد على اي حبان حيث شط ان لا يكون ما بعدوا على ما قبلها ولا اعم فان الملك  
 اعلى ما قبله والتمر اعلى من الحشفة تقول في اذا كان ما بعدوا من دجا قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل بسبب من فوهم الاطعام ولو من فان الطعا  
 اعم من التمر وجوز بسبب فيه الوضوح فيكون عندنا مخرجه فيكون خبرها وبني اسمها وبقي المحذف المذكور وهو محذف كان واسمها بدي  
 ان ولو الشريطة من قوله من ادشولا قال الله تعالى فدره سبب من لد ان كانت شولا بفتح الشين الحجة وسكون الواو والفصح والتون جمع شائلة على غير  
 ما سمي هي التونا التي جنب لونها وارفع ضرها وادشولا من تنالها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلاها في الناقه فتشول بذنبها اللعاج ولا لونها  
 اصلا وجعلها شولا كرا كع وكع والانه مصدر انك الشاقة اذا تلاها ولدها اي من ذم كونه شولا ولم يندره من لد كانت لانه لا يرى ضاقة لذات الحي  
 لعل فله في المنع عن افرم لابن الزمان واعترض على سبب في نفسه ان فخرهم حذف بعض الاسم وبقي بعضه بل نص سبب في باب الاستثناء على ان  
 المحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه نقدر معنى نقدر اعرب لزم منه ان ما فرقه وقع فيه الوجه الثاني ان محذف كان مع خبرها وبقي الاسم وهو ضعيف  
 ولهذا ضعفه لوزن وان خبر برضها الوجه الثالث ان محذف وحدها وبقي اسمها وخبرها وكذا ذلك بعد ان المصدرية الواضحة في موضع المفعول  
 في كل موضع اريد به فعل ففعل بضم ف مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله لعله لم يندره عليه واصلة انطلقت لان  
 كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها الجواب عنها على انطلقت لانطلقت عند ابائنا اولادها نام عند النحويين فصلا لان كنت  
 منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصلا ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان كذلك الاختصار فانفضل الضمير الذي هو  
 هو اسم كان فصلا ان انت منطلقا ثم زدت ما للنحويين من كان فصلا ان ما انت ثم ادعت التون من ان في اليمن من ما للتقارب في المخرج فصلا اما انت  
 والمخ لك اشار الناظم بقوله وبعد ان نفوسها ارتكبت قد محذف متعلق بحار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس البخراشة  
 اما انت فان قومي لم ناكلهم الضيع اي لان كنت فانفردت فخرت ثم حذفت فخرت وهو متعلق بحار لان وما بعدها واباخرشة منادى منه سقط  
 حرف النداء وهو بضم الخاء المحجمة وحكى كسرهما وبراء مهله وشين معجمة كسبه شاعر مشهور اسمه خفاف بجاء معجمة مضمومة وقائين خفيفتين بينهما الف  
 التفرقة بين التون والفاء الواضحة والاضح على وزن المضارع السنين الجديدة وفيه نون لانه اوهم انه يريد الجوان المعروف وشرح بقوله لم ناكلهم وقوله  
 عن الشدة التي يحصل من جديبا السنة شبيها بالاكل فهو استعارة تبيينه ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسخى بالاول فهو مسجبة والاول  
 سبب في فاشبه الشوا والجزء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المنوخة هنا شريطة ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور  
 عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر وقيل ابو الفتح عن علي ان ما الخافه عن كان عاملة في الجزئين حمل ما خلفه وجهه ان ما لما تاب  
 في اللفظ ثابت في النمل وزعم انه مذهب سبب في قول حذفت كان وهذا بدوي في اي بدوي ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي اذ كان قومي  
 الجماعة كاللحم ان محمل سبب في او اذ ان كان قومي مع الجماعة فحذفت كان النامة وابقى فعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه وان اصله  
 كان المحذوف والوجه انكسر الراء وبالجاء المهمله سجع من خلود ليس في شيب بخذ الركض الشديد وبمثل بفتح الناء منصوب وهي منصوبة في موضع النحيل  
 وبمثل بفتح الهم الاولي بمعنى مفعول مطلق والوجه الرابع ان محذفت كان مع معولها جيبا وذلك بعد ان الشريطة في قولهم افضل هذا اما لا اي ان  
 كنت لا تفعل غيره فاعترض من كان واسمها وادعت نون ان فيها التقارب محرجها ولا هي الناقية للغير وهو يفعل وجواب الشط محذوف لدلالة ما قبله عليه  
 نقدره فافعله قال الجار بردي يقول اخرج فاذا اشبع فقول اما لا تفعل كما ذكره في بعض شرح الفصل وهو يدل على ان الهزة من اتمام كسوة وقال بعض  
 شراح الشافية اما لا تفعل الهزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افضل هذا اي لان كنت فحذفت اللام ثم حذفت كان فصلا الضمير المتصل منضما  
 ونبت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقيل النون مما وادعت الهم انتهى كلام الجار بردي بحباب الالة وهو عجيب فان ضرورة الضمير المتصل منضما  
 انه هو في اما انت لا في اما لة لا ولحذف هذا ترجيد الذي قبله واجب فيما قبلها الجار بردي قال الخضر في حكي الكوفيين انه يقال لا ثبات الامير فانه جابر  
 فقول النانبة وان اي وان كان جابرا فحذفت كان مع معولها من غير نقوض وعليه قوله فالت ثبات الهم باسلي وان كان ضمير امعاء قالت وان اي  
 ان كان ضمير امعاء ولا يجوز هذا المحذوف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور الخفية بكان ان لام مضاعفها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا  
 وصلا لا وضاعف على ذلك ابن عروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضاعف كما يخبر محذوف نون وهو حذف ما التزم وفي ذلك بشرط كونه مجزوا  
 بالسكون حال كونه ضمير متصل الضمير في لا متصل بيا كن معزول كالبعضا وان لك حذفت مضاعفها اصلها الكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجر  
 والاول لا لبقاء الساكنين والنون للتحقيق وفي ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف ما تكون له حاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لا شفا  
 الجزم فيها لان الاول مرفوع والثاني منصوب بخلاف فتكونوا من بعده فتواصل حين لان جزم محذوف النون بالعطف على غير الجزم في جواب الامر واما لم  
 محذوف نون يكون فمن لا فاعرك في الاولين بحركة الاعراب في الثالث بحركة النانبة فتعاصبت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

في من كونهما  
 بالوجه  
 سبب من  
 شولا







# في شرح التكميل

الحال

على الفتح انتهى مثل ما انكم تظنون ولقد قطع بينكم في قرائن من جهة ما مع استحقاق الوضع على التبع في الاولى والفاعلية في الثانية والى ينظر  
 لثلاثتهم ان ذلك خاص بلقطة مثل وقبل مثلهم حال لان اضافته لا يقيد التعريف وهو في الاصل ثبت لشيء ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب  
 وتبريداء ونحوه فزوت مقدم على الابتداء لثلاثتهم تقدم الحال على عاملها الظرف وهو منع وانادى في الوجود بشر مثلهم اي ماثلهم فالمراد  
 وقد بان حذف عامل الحال اذ كان منصوبا منع فالمراد في الحق جعل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثلهم بشر فالمراد في الحقيقة وقبل مثلهم  
 زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثلهم بشر فالمراد في الحقيقة وقبل مثلهم زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثلهم بشر فالمراد في الحقيقة وقبل مثلهم  
 وقال ابن قتيبة هم بن غالب يعني ابا ذر اس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تسمية بالفرزدق فقال ابن اديب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدا منها فرزقة  
 ولقب به لانه كان يجمع الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لقطعه وضربه قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه حد في وجهه  
 ثم روي عنه في وجهه جميعا وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناطق اعمال ليس اعلم ما دون مع بقا النفي وتثبت في كل علم الشرط الرابع ان لا ينفذ  
 معول خبره على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاج بر الحث العليل وقالوا فيها للنازل من في وما كل من في من انا عارف والاصل ما انا عارف  
 كل من في في كل منصوب على المفعول به عارف يقال له قيت ما عند فلان بقصد به الزاء اي طلبت حتى عرفت والنازل مفعول فيه وذلك ان من انا عارف  
 لما اجمع مجرور في الجمع ثم قدما فاضل عنها فقالوا فيها في منازل الحج من في فقال انا لا اعرف كل من في من في استلذه عنها الا ان كان المعول ظرفا  
 او جارا ومجرورا فيكون العمل للوضع فيها كقوله باهت حرم لذوان كنت امنا فاكل حين من نوالى مواليا والاصل فاضل نوالى مواليا كل حين فانا فيه  
 من نوالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناطق بقوله وسبح من جوارى وظرف كما بان من مضيا اجاز العلماء و  
 الاصل ما انت مضيا وفيه انما لم يرد اليك احد من الامم لا يجزى من العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها على ليس قليل جدا عند الجاهل من اليه  
 ذهب بسببه وطائفة من البصريين وهذا لا يخفى والمبرور في مصدره على الاعمال بشرطه الشرط السابق في عمل ما ماضيا الشرط الاول وهو ان لا  
 يفتن اسمها بان الزائدة وبشرط ان يكون المعول ان يركب نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناطق بقوله في التكرات اعلمت كل امرئ لا ما قول الناطق  
 ولا انا باخبا سواها ولا في جميعا من لينا وقول الناطق فلا لهما مكسوبا ولا المال باخبا من النوايد فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سبويه ما نهد قائما ولا  
 لغوه فاعدا قلت لا عمل للزائدة في الاسم والاسمان ثابعا المعول ما والغالب في لان يكون خبرها محذوف فاقول بل يوزن ذلك لقوله وهو سبب في ذلك  
 جد طرفة من البصر من صدر من خبرها فانما بن قيس لا يربح فربح اسم لا خبرها محذوف اي لا يربح لي والصحيح جواز ذكره اي خبر كقوله تغزلت بشيعة الاخرى لينا  
 ولا وزع ما مضى اليه واقفا فمضى فعل امر من التميز وهي النسبة ومعناه صبر ولا نافية للجنس هنا وهي عامله عمل البصر وبما ظن كثير ان لا العاملة على ليس  
 كون الزائدة الموحدة وليس كما فيه عليه المنقوص شي اسمها على الارض ظرف مستقر صفة لشي او نحو متعلق بيا فابا وبها خبر لا والاول اولى وكلتا القول  
 فيها بنى والنون المابتدا والواو الحافظة واما الشرط الشرط الاول وهو ان لا يفتن اسمها بان لان ان الزائد بعد الاصل فلا حاجة لاشراط ذلك فيها  
 واما لا انت فاعمالها لا النافية ثم يثبت عليها الا انما لثابت للفظه او للبا لفظه في معناها اولها وضمت بنى الجبان وزائدة التاء هنا الحسن بها  
 ثم وزيد لان لا عمل على ليس متصل بها التاء ومن ثم لا يفتن بالاحول على ان قال صاحب الكافي لا في فرع لا ولا فرع ليس ليس فرع ضرب فتع المنة الزا  
 وهي كلسان عند الجاهل لا النافية وتاء التانيث وحرك لا لبقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطيرة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء  
 الزائدة في اول الحين وقبل كلمة واحدة وهي فعل ماضى هذا هو ماضى يبيت بمعنى يفتن اسمها التفتى وهي ليس بكسر اليااء قلبت الياء الفا وايدلت  
 السين اذ كما قال ابن ابي الربيع قولان حكاهما في النقي عملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تفتل شيئا وان ولها من فروع فتبدل  
 حذف خبره او منصوبه فقول افضل محذوف هذا احد قولى الاخفش وعنه ايضا انها فعل على ان فتصحب الاسم وتضع الخبر ومذهب الجمهور انها فعل على ليس فتضع  
 الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معولها اسم في زمان وحذف احداهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولا في حين مناصر ينصب حين على  
 ان خبرها واسمها محذوف وهي من ليس مناصر بمعنى فرادى ليس حين حين فرادى من القليل قراءة بعضهم وهو على نحو عمر في الشواذ ولا في حين مناصر  
 برفع حين على ان اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين حين فرادى حينهم وكان النصارى ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة  
 لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس مرفوع ليس لا يحذف هذا فرع نصرفوا فيه ما ليس في اصله وفي في اسم ولا في حين مناصر ينصب حين فرغم القراء  
 ان لا تفتل ح فاجار الاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومن ذلك فحصل في حين ثلث قراء اما المرفوع والنصب ينصب وفي المرفوع ثلثة اقوال  
 اما على الابتداء او على الاسمية للاث ان كانت عامله على ليس او على الخبرية لها ان كانت عامله على ان وفي النسب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للاث ان  
 كانت عامله على ان او على الخبرية لها ان كانت عامله على ليس او على ان مفعول فعل محذوف تقديره لا ارى حين مناصر وفي النقص وجه واحد وعلى كل  
 حال لا تفتل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما للاث في شجره على واما قوله وهو شمر ذل للشئ لفتى عليك اللفظة من خائف يعني جوارى  
 حين لا تفتل جبر فارتفع خبر على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجرد وقبله تقديره او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لا تفتل  
 لا جبر على الابتداء او يحصل جبر على الفاعلية ولا تفتل لعدم دخولها على الزمان وجبر الجبر اسم فاعل من اجار ومثله في افعال لاث قوله وهو  
 الاضحية يكون لاث هيا ذكرى جيرة او من جاء بها بطائفت الاهوال اذ الابتداء ههنا ذكرى بمعنى الرأ مصدرة ذكرى وليس هو برمان ونحوه



بفتح الميم ونشد بالنون وهو من فعله للكان والزمان أي لم يزل هذا المكان والزمان ذكرى جيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغرة وفعل  
 مكبر وهو يفت عمودين بزم بن كبرن وأبل فبل هو امرأة فائل هذا البيت دامن عطف على مفرد أي جيرة تذكر أو من جاء منها بطائفت الأهل والطائفة  
 التي بطون البلب واللبس هنا الخيال المذكور في النعم وكانه راء وهو غصيق قطع من ذلك والأهل جمع قول وهو خوف وأما أن النافذة فاعلمها فاعلمها  
 عند ابن مالك وقال غيره أنه أكثر من عمل الأهل الصالحة العين الجملة والياء المشددة تحت وهي مأخوذة من الجدة والياء ما واء معكرو  
 ما واء الأهل والنسبة إليها على وعلو على غير ما س كذا في الصحاح واختلفت في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح  
 إلى جواز وذهب القراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فقل السهل الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد  
 ذلك القياس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة وسمع ذلك من أهل المالكية يقول بعضهم إن أحد خبر من أحد الأبا العافية وإن ذلك ناضك ولا ضار لك  
 فأنما هي إنا فأنما وكثيره سعيد بن جبير أن الذين دعون من دين الله عباد أمثالكم يسكون نونان ونصبها وأخرجها بعضهم على أنها المنفذة  
 من المنفذة وأنها تنصب لغيره مثل أن راسنا السدا وجملة التواتر القرائن أن ثباتها هو يخرج على شاذ وقول الشاعران هو سؤلها على أحد الأ  
 على ضعف الجائز إن شاء الكسائي شاهد على إعمال أن عمل ليس **فصل** وتزاد الياء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو ليس الله بكاف  
 عبده وما الله بما قل في ذلك عند البصريين لرفع نونم الأثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين تأكيد النفي لولا ليس بدوام  
 رد لأن زيد القام قاله بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية فامو ليس زيداً فإن الياء لا تدخل هنا لأن مصوب ليس الاستثنائية كصوب الأ  
 فكما لا نقول ما زيد إلا بقام لا نقول فامو ليس زيداً وكذا زيد الياء في خبر ليس زيداً اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر كقوله خبر ليس زيداً أو جزم  
 نصبه ليس وقوله وليس عجباً بأن النون تنصب ببعض الذي في يدي وهذا من التزيك فالق في المنع وتزاد الياء بقله في خبر لا وفي الخبر الثاني من قول كل  
 ناسخ منقوله وهو سؤلها فارب مخاطب النبي صلى الله عليه وآله وكذا في شفعاء يوم لا ذو شفاعه بمن في لا عن سواد بن قارب فادخل الياء في من  
 وهو خبر لا وفي لا بفتح القاء هو مخطط الذي يكون في شئ النواة وهو مفعول مطلق أي بمن اعتناء ما كاحد الوجهين في لا يظنون في لا والمضارع كقوله  
 شفاعه معنيها عن شفعاء فقام الظاهر مقام المضمي وكقول بعض العرب لا خبر خبر بعد الناء فزاد الياء في خبر لا السيرة إذا جعل الياء بمعنى قاله  
 ابن مالك وقوله وهو عروب بن رافى الأدي وأن مدث لا يترك إلى الزاد أن ياعلمهم إذا جتمع النون لجعل فزاد الياء في عجلهم وهو خبر أكن ولجس  
 بتقديم الجعل المشبه المفعول الثاني في الجمع وهو شدة الحصر على الأكل والجعل ينعى على التنصبل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني أخي والجعل ينعى  
 ويغني فلا دعاني لم يجز في بفتح فزاد الياء في فعد وهو المفعول الثاني لوجود العند بضم الفاء ويسكون العين ومن الدال الأول وفيها الضمير  
 وتزاد الياء بند وفي خبر ذلك كخبر أن المكسورة ولكن ليست في قوله وهو العند الكنت فان شاء عنها حقيق لا تلافها فانك ما أحدثت بالجر  
 فزاد الياء في الجرب هو خبر أن وبناء من النأي وهو البعد والها في عناء عائدة على أم جندب المذكور في قوله ولا حليلي لم يزل على أم جندب لتنضم  
 حباثا القواد المعذب وحقيقه بكسر الحاء الملهة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقيق لا تلافها فزاد الياء في بناء قاله الموضع في شرح الشوا  
 والجرب بكسر الراء من الجيرة وفي قوله ولكن أجز الوصلت بهين وهل ينكر العرف في الناس أجز فزاد الياء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو وصلت شرط  
 من شرطه بن اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول قبلت والاصل ولكن أجز هين أو وصلت أصبه وفي قوله وهو الفزد في يمجور يراو كلبا  
 ومعه ويرمهم بأشبان لأن البناء اثبات الخبر كما أن بني فزاد يرمون بأشبان الأبل يقول إذا اقلوا عليها وأفرقت الألبسة العيش الذي يذاد فزاد  
 الياء في أم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو غشله والذ يذغت العيش وأقلوا بالقاف والراء سكنت وذلك ومعنى ليت  
 يقول الكلبى إذا رضع على الأمان وسكنت له الألبسة هذا العيش الذي يذاد ويرى لأبل أخو عيش الذي يذاد وعليه تكون الياء زائدة في الخبر  
 الماخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شرح النجمل قال الكسائي ما في هل استنفاها ما وجدوا وشطا ولما رأوا يضا ونفرا ويعنى قد ووافضرت أن  
 في زيادة الياء على خبر ليس وما ولا وكان المنقبة فقال وبعد ما وليس جرب الياء خبر وبعد لا وتقر كان قد يجر وأما دخلت فخرن المنقبة في أوله بوا أن الله  
 الذي خلق السموات والأرض ولم يبع خلقهم من عباده لما كان أوله بوا أن الله في معنى وليس الله بقادر بدليل أن جاء مصر حابة موضع آخر قوله فلا  
 أوله بوا أن الله الذي خلق السموات والأرض بقادر فالتقى متناول لها مع ما في خبرها فليست من التوارد وهو نظير ما إجازة أن جاء من قولك ما خلفت  
 أن أحد أبنائهم لما كان مفعول ليس في قوله أحد أبنائهم هذا باب في باب في خبرها فليست من التوارد وهو نظير ما إجازة أن جاء من قولك ما خلفت  
 كمنه في الكلام كله وكمنه في باب في خبرها فليست من التوارد وهو نظير ما إجازة أن جاء من قولك ما خلفت كمنه في الكلام كله وكمنه في باب في خبرها  
 على فرب الخبر للسمي باسمها وهو ثلث كاد وكتب بفتح الراء وكسها واوشك وما وضع للدلالة على رجائه أي جاء المتكلم في خبر الاستقبال فيكون  
 إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثه ابنه عصى جرى بفتح الحاء والراء المهملة بن من عليها ابن طريف في كتاب الأفعال وانكها أبو جابر  
 مع أنه ذكرها في الحصة وأخلاق بنيها معية وفان والنوع الثالث ما وضع للدلالة على شروع فيه أي على شروع السمي باسمها في خبرها وهو كثير وإنما  
 مبهم إلى اثنين وعشرين فعلا ومنه اثنا عشر مطلق بفتح الفاء وكسها وطبق بكسر الموحدة وجعل وصب وعلق وهامل وأخذ وقام وجميع  
 أفعال هذا الباب يعمل على أن من رفع الاسم ونصب الخبر لا أن خبر من يجب كونه جملة ليؤيد الحكم إلى مضمونها ويشد به شبهة مفعول من جملة بعد كلام

وهي الاختصاص

أرفع وأفرق بالفتحة

أفعال



ما أفك المقتضا

[illegible]







# باب في الفاعل

ومكانة كماله

والجاء بكسر الهمزة وبالجيم اسم موضع وجبت مفعول مطلق وهو من جنس من جنس وكره لاجازته وانشد عليه قوله صديق خفافا لغير اذا  
 كان بغيره فاذا ذهب الى المكارم فاجعل فاعلا باسم فاعل من كبريا النافضة واسم مستزف وبخره محذوف واوشك وعليه فاعل النافضة فقال وذلك  
 موشكا كقولك وهو كبير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وشددت واوشك العواذ فاعل من اوشك وشددت ومشتاع اذا  
 جاوز وغاضه يغني ثم ضم مجتنبين جازية لم البين بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن والعواذ من الهملة عوائق الدهر والصواب  
 ان اللوا في البيت الاول كابد بالياء الموصلة من المكابدة والعل وهو اسم الفاعل غير جاز على الفعل لان صلة كابد وقباس اسم الفاعل جازي عليه مكابدا  
 كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كشره فلا دليل للناسم فيه وقد ثبت عن الموضع انه رجع لقول الناسم لفرقان في شرح التوامد  
 الكبرى والظاهر انشد الناسم وقد كانت مدة طلح الفاعل وذكر ذلك في موضع اخر لا يصح ان يصح من معنى الصواب ان كان في البيت  
 الثاني اسم فاعل كبريا لانه في نحو قوله كبريا الشاء اذا فرغ بهذا جزم الجوهري واصلة كابد بغير يوم اي قريب يوم وقائه وكبريا استعما لان  
 نافضة وقائه والناثرة فاصره ومفعلة فاعله كبريا الشاء وغولم وكل وان قريب فهو كان في المفعلة بنحو قوله كبريا الشاء اذا صنفه على  
 المبتدأ واستعمل مفعلة لا شين وهما مطلق وكاد على الاضطر طغوا كغفوا عن قال طغى الفاعل فان قياسه المفعول فحققا بفتح شين كغفوا عن  
 قال طغى بالكسر فان قياسه الفعل بفتح شين وقالوا كادوا كفال قولا ومكانا كفال لا وكبدا بقلب الواو باء وفي جواسين اي اولو السندري  
 حكاية ايشاك مصل او شك فانه الموضع الجواشي فصل مختص عسى اخلو او شك من بين افعال هذا الباب يجوز ان تستأمن الى ان يفعل  
 حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون نانه وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلو او شك قد ورد عسى ان يفعل عن ان فقد نحو وعسى ان تكوا  
 شتا وهو خبركم وعسى ان تجوا شتا وهو شركم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احد من اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتأخر  
 عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز فاعله من خبره ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى عن  
 الخبر فتكون نانه وهذا لغة اهل الجاز وجاز فاعله من خبره مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فتكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل مستغنى  
 عن خبره فتكون نانه وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناسم بقوله ويرد عسى ارفع مضمرا بها اذا اسم فاعله اذكر او يظهر ان هذا هو المقدر  
 في حال التانيث والتثنية ولجميع المذكور الموثق فقول على تقدير الاختلاف عسى من عند عسى ان تفعل فاعله مبتدأ وعسى فعل مضارع واسمها ضمير  
 مستزف فيها يعود على هند وان تفعل موضع نصب خبر عسى وهو لا هاء في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزبدان عسا ان يقوموا فالزبدان مبتدأ  
 وعسى فعل مضارع والالف المصلة بها اسمها وان يقوموا خبرها وجلة عسى ومولها خبر المبتدأ والزبدان عسا ان يقوموا كك وتقول على تقدير  
 اخلو من الضمير في عسى هند عسا ان تفعل والزبدان عسا ان يقوموا والهندات عسا ان يقوموا فتقدم عسى على الخبر في  
 امثلة لجميع وهي تارة وان والفعل بعد هاء في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مرفوعة في موضع رفع على خبرية المبتدأ فاعله اخلو من الضمير  
 هو الاضطر وبجاء التنزيل قال الله تعالى لا يخبرهم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسا ان يكون خيرا منهم والفرع الثاني انه اذا  
 اقدم من ان والفعل لغير عنها اسم هو المسند اليه المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجاء السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه المعنى وعلى هذا يكون  
 مبتدأ مؤخر الاخر وجاز ايضا وجاز ان احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المرفوز بان ان بعد ما بالان الضمير العائد الى الاسم المتأخر فيكون الفعل  
 مسند الى ذلك الاسم المتأخر ويكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر فتكون نانه والثاني انه يجوز ان يقدم في ذلك الفعل متحلا بضمير  
 ذلك الاسم المتأخر فيكون الاسم المتأخر مرفوعا عسى يكون ان والفعل في موضع نصب على خبرية المعنى مقدم على اسمها فتكون نافضة ومنع التثنية  
 هذا الوجه الثاني لصنف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبر وابو عبد السيرة وابو على الفارسي وظهر ان الالف في بعض الجا  
 التانيث والتثنية ولجميع المذكور الموثق فقول على وجه الاختلاف في الفعل المرفوز بان عسا ان يقوموا الخوا فاعله اسم مستزف وان يقوموا  
 نصب خبر عسى مقدم على اسمها وعسا ان يقوموا الخوا فاعله اسم مستزف وان يقوموا خبرها وعسا ان يقوموا فاعله اسم مستزف وان يقوموا  
 خبرها وعسا ان يقوموا فاعله اسم مستزف وان يقوموا خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لا  
 بالنسب بالاستئناس الى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاختلاف في الفعل عسا ان يقوموا الخوا وعسا ان يقوموا  
 وعسا ان يقوموا فاعله اسم المستزف في هذه الامثلة فاعل يقوم وظلم وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر  
 في الامثلة الثلاثة الاولى فاعله مستزف لانه مستند الى ظاهره مستزف ان الاضطر في حده وفي المثال الاخر توثق تطلع وتذكر لانه اسند الى ظاهره مستزف  
 التانيث مستزف ان يجوز تانيثه وتذكره لا يقال اذا تأخر المسند اليه المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يشان فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التانيث  
 فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد ومشتا ان الشارح لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغير مستزف يجوز كسر بين عسى في لغة من قال هو من كذا  
 شئ من شئ خلا لا يعبد في هذا الكسر وليس ذلك يجوز مطلقا اسنادا الى ظاهره مضمرا خلا فالقاضي في اجازته الكسر مطلقا في غير ذلك  
 البين كمن يبدل بغيره بان يسند الى ضمير يسكن فاعله الفعل فيمثل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او انا نحو صبت بالحركات الثلاث والتاء  
 وصبتا وصبتن وصبتن وصبتن وصبتا بفتح البين وكسرها في جميع وبها في في السبع قال الله تعالى هل عسى ان كتب عليكم القتال هل عسى



برای توضیح بیشتر

ان قولهم فراهها ناع بالكره نسبة اليه وغربا بالغنى وهو المختار لجراية على الفاس وهو عدم الاختلاف مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسرة لانه اللغة الشائعة  
والى ذلك اشار الناظم بقوله والغنى والكره لانه السبغ من غرسه وانتفا الغنى ذكر **هذا باب الاحرف الثمانية قبل الاخر**  
نظر الى ان هذا العمل المفضل وبالثمانية لا يدخل ان المفتوحة وعسى ولا الشبرية وعبر سبويه بالجر وف التمهيد لان المفتوحة وقع الكسرة عند الدخول على  
المبتداء والخبر فنصب المبتداء انتفاقا بشرط ان يكون مذكورا وغربا لاجب الابدال والتقدير ويبنى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون  
طلبيا ويبنى خبرها فلو كان المبتداء محذورا فاعلم ان الله المحمد يرفع المحمد على الخبر مبتداء محذوف او لاجب الابدال كما بين او لاجب التفسير فمخبرها ان خبر  
كاتب وكلمة نصيبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضر به وابن زيد لم يرفع هذه الاحرف لان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان ابن  
الماء والعشبة طاله اوجيتا وذهب الكوفون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو رفع مما كان رفعا قبل دخولن وهو المبتداء ولكل من  
الفرعين جهة فجهة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان لتأنيده في لزوم دخولن على المبتداء والخبر والاستثناء بهما فعلم عليها معكوثا ليكون  
المبتداء والخبر معن كقول قدم وفاعل اخر نفيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معصوما لما جاز ان يليها ويبنى  
على هذا الخلاف خلاف مجواز العطف بالرفع قبل عي الخبر ونجا فاحرف الاول والثاني ان الكسرة وان المفتوحة وهما التوكيد النسبية بين الخبرين  
ونفى الشك عنها ونفى الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والترديد فيها والانتكار لهما فان كان الخطاب للمبا بالنسبة فمما لم يرد توكيد النسبة وان كان  
مرتدا فيها فمما لنفى الشك عنها وان كان منكرا لهما فمما لنفى الانكار لهما فالتوكيد لنفى الشك مسخر ونفى الانكار واجب لغيرها الاول  
احرف الثالث لكن وهو الاستدراك وهو نصب الكلام برفع ما يؤم بثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قائلها بانه صاحب البسط  
فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فبهم ذلك انه كريم لان من شمة الشجاع الكرم فقول كنه مجمل وقول ما زيد شجاع فبهم انه ليس  
بكريم فقول كنه كريم ولكونه الاستدراك لا بد ان يقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما سدها اما ان يكون نفيها لما قبلها من هذا الخبر او نكر هذا  
او عند له نحو ما هذا استوكنه ايضا وخلافا له نحو ما قام زيد لكن عمر فاقم فاما في الاول والثاني جازان با  
الاتفاق والثالث جاز على الاصح والرابع منسوخ بالاتفاق فالابواب في النكت الحث والثاني وهو التاكيد نحو قولك لوجانن زيد اكرمه فهذا يدل  
على امتناع الجواز لو اذ ادخلت على مثبت بنفسه واذا اوردت توكيد كنه لم يجر فالكوت بلكن ما افادته لومل الامتناع وهي بسطة على الاصح  
ذهب الكوفون الى انها مركبة من لا وان والكافة اثنى بينهما لا للنسبة وحذف الحرف تخفيفا واحرف الرابع كان يتشد بالنون وهو للتنبيه التوكيد  
بفتح الكاف نكت للنسبة نحو كان زيد السدا ومار ما تخبره ارفع من الاسم واخفض منه ضمة تشبيه وتوكيد بكان لانه مركب من الكاف المقبلة  
للتشبيه وان المقبلة للتوكيد والاصل ان زيد السدا والكاف على الابدال على ولا الكلام على التشبيه من اول هذه وحذف  
ضمه وان وصار كلمة واحدة ولهذا الاشتغال الكاف في قول وقبل النقدم والتركيب كانت متعلقة بحروف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه لا كالكوفيين  
خلافا للكوفيين ولا يخجلهم في قوله فاصبح بطن مكة مشقرا كلنا الارض ليس بها هاشم لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هاشم حقيقة بل هو  
فيها مدفون ولا للفظ فيها اذا كان خبرها فضلا او ظرفا او صفة من صفة اسمائها نحو كان زيد اقصدا وبقيت اوقى الدار وعندك او فاصد خلافا لآل  
السبد ولا للتقريب نحو كانك بالدينار ولو تكن خلافا لآل الحسن الانصاري لا للنفي نحو كانك والعلية اي امانت والعلية خلافا للفقاري  
والحرف الخامس لب وهو اللقي وهو طلب الاطع فيه وما فيه عسرا فالاول نحو قول الطلعة في السرب الشبا تاند فان نحو الشبا الاطع فيه لا  
صاد والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال يجر به لبك ما لا فاج منه فان حصل المال لم يكن كوفي عسرا وينسحب لبك خذ ايحي فان غدا ولجب الحي  
الحاصل ان النفي يكون المنسوخ والممكن ولا يكون في الواجب الحرف السادس لعل وهو اللزوم وعبر عنه قوم بالترجمة البني المحب نحو لعل المحببت قادم  
ومن عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشتقاق في البني المكروه نحو فلعلك يا بني نفسك او فائل نفسك والمعنى اشفق على نفسك  
ان نقلها محسرة على فانك من سلام قومك فانه في الكشف فوقع المحبب بضم زحيا ووقع المكروه بضم شقا فافا ولا يكون النوع الا في الممكن وانما  
فول فرعون لعل ابلغ الاسباب اسباب التماثل فعمل منه وافتك فالى المعنى والاشتقاق لغة لوصف فقال اشفتك على معنى خفت عليه واشفتك منه  
بمعنى خفت منه وحذره قال الاخشى والكسائي وثاني لعل للتعليل نحو ما قال الاخشى يقول الرجل لصاحبه ارفع عملك لعلنا استغنى واعمل  
عملك لعلك ناخذ اجره اي لنغنى ولناخذ انفسه ومنه اي من التعليل لعله يندكر او ليندكر فانه في المعنى ومن لم يثبت في لك بجملة على الرجا  
وبصرفه للخطابين اي ذهبا على رجائكما التهور قال الكوفون وثاني لعل للاستفهام قال في المنقوع لهذا على جها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث  
بعد ذلك امرا وما يند بك لعله يركى انفسه وعلى هذا فالنقد برك لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يند بك بركى والمعنى لا تدري جواب الله  
يحدث وما يند بك جوابا بركى قاله فيربا الوضع في حاشيته وهذا ان العنبان لا يثبت بها البصريون وقبيل بالنص غير مجزئ اسمها وكسرها الا  
وحذف لامها الاولى وثانيها قال شاعرهم لعل في القوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجرعاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب  
وخالفه في ذلك في المعنى فقال انفسه واعلم ان مجزئ لعل في موضع رفع بالابتداء لنقل لعل منزلة الجار الزايد نحو محسبك درهم يجامع ما بينه وبين  
عدم الخلق بعامل وهو قوله فرب خبر ذلك المبتداء والحرف السابع عسى لغة بالنصير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشتغال فخلت لعل عليها



# حروف المشبهة بالفعل

كلما حلت الحرف على صيغة افعال ان في خبرها كالحديث لعل بضمك ان يكون الخبر مجيء من بعض وشرط اسم ان يكون متبعا بالانساب ومتكلم او مخطوب كقوله وقول  
 العود المحرك وكان يروي مجيئه بصيغتها من يكون وسبلة الى عيناها فقلت عساها ان كانا وعساها تشكو فاني عموها فاصوبها فالحاء المتصلة  
 اسمها نازكاس خبره وقوله وهو من بن طان الخاوي كان سببا فتزوج امرأة من الخواص فقبل فيها فقال لودها من مذهبها فقلت هي عليه وانك من  
 مذهب اهل السنة وفي غرضنا معنى اما اولها لعل وانما الثاني اسم عسوي خبره محذوف وقوله اخرا يا ابنت علكا عساها فالكاف اسمه وخبره  
 محذوف وما ذكره الموضع من ان الضمير المنصوب ليس هو اسم وهو في موضع نصب فاصد خبره هو مذهب يسيو به وذهب اليه والفاء موصولة الى ان الضمير خبره  
 منده ما وما بعده اسمها مؤخر او دونهما بامر من احد ما اذا وقع الى كون خبر عسوي لهما مقدر وهو ضرورة لو شاء بعدا والثاني ان من قال عساها فظن ان الضمير  
 على فعل منصوب ومن مرفوعة ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سبب ولا يري ان عسوي التي نصب اليها حرف فهو نظير ان ما الاوان ولدا وذا هذا لا ينشئ  
 الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على ان اسمها وما بعده خبرها وان وضع المنصوب موضع الرفع ويرد ذلك عساها ان كانا نازكاس برفع نازكاس وهو اي عسوي  
 اي من اذا نصب اليهم رددع الخبر حرف كمثل الاولين حمل الفعل على الحرف وقال السبكي في كتابه في نقل السبكي في القول بغيره عن سبب  
 خلافا للجمهور في اطلاق القول بغيره سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وقلبت اطلاق القول بغيره والحاصل في عسوي ثلثة افعال فعل  
 مطلقا وحرف مطلقا المنصوب ان عمل عمل الحرف والافضل حمل الحرف على ما عسوي المنصرفة فانها فعل بالثاني ومعناها اشتدقا  
 على لولا الحياء وان راسي في صيغة المشبهة باسم الفاعل او قد اشدد والحرف الثاني لا التافهة للجنس في باب معنوها بعد هذا وهذا لا  
 التامية لا يقدم خبر من عطف مطلقا من غير اشتداء ولو كان ظرفا او جارا او مجرورا لكانت بغيره من ولا يوسط خبر من بينهن وبين اسمائهن لان النون  
 بذهب صيغة ما ارادوه من تقديم المنصوب والخبر الرفع ومن عاده منهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي على الشيء لم تترك قلبه  
 لغيره فيقول لان كان الحرف العامل غير عسوي لان شرط عملها اتصال اسمائها والا ان كان الحرف ظرفا او مجرورا فيكون في وسطه فالظرف نحو ان لبيبا انكا  
 فلهذا خبر مقدم وانكا لاسمها مؤخر والخبر في ذلك حصة فالخبر خبر مقدم وعبره اسمها مؤخر وقد يجب في الوسط نحو ان عند مندها وان  
 في الدار ما لكها وان غفر في الوسط بالظرف والخبر في الوسط فيها اكثر مما لا يلزم من يجوزهم في الوسط يجوزهم التقديم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من يجوز  
 الاسهل يجوز خبره بخلاف العكس الى جواز الوسط بالظرف على هذه الاشياء في قوله وادع ذا الترتيب لافي ذلك كلبت فيها او مناضر اليك ولا يلزم  
 الاحرف معول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في وسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** في تعيين ان المكسورة هي الاصل عند الجمهور حيث لا يكون  
 ان ابتدا المصدرة ما وسد مولى بها وتعين ان المفتوحة هي الرفع حيث يجب ذلك واليه اشار الناظم بقوله وهو ان افصح الصدرة ما  
 وفي نحو ذلك اكسر ويجوز ان التثنية اي ويجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاحتياط وان وما سدا المصدرة ما وسد مولى بها وهذه فالاول هو  
 وهو تبين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان ابتدا المصدرة ما وسد مولى بها وهي ان تقع في الابتداء حقة نحو انا انزلناه اذ لو كانت  
 لكانت مبتداء بلا خبر لان المفتوحة في اوابل مفرد والمفردة لا ينفصل به الكلام وفي لينة متعلق بانزلناه لا بالاستفراغ وحكما ومنه اي من الابتداء المحكي  
 الا ان وليا الله لان الواو بعد الا الاستفهامية والفتحة كما وقع في ثلثة حيث تجوز حيث ان زيدا جالس ولا يذبح حيثك اذ ان زيدا جالس  
 لان حيث واذا لاضافان الى الجمل وقع ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او ثلثة لموصول اسمي او حرفي نحو وانما من الكثرة ما ان مضاعفة لثو فسا  
 موصول اسمي وجب كسر ان بعدها الوضو في صدر الصلة وصله الموصول خبرا لحيث تكون جملة بخلاف الواقعة في حوال الصلة نحو جاء الله محمدا  
 انه فاضل فانه يجب فهمها فانها مع معمولها مبتداء تقدم خبره في الظرف قبله والمبتداء وخبره صلة الله وانما وجب كسرها في نحو عيسى الذي  
 ابوه انه مطلق مع انها واضافة حوال الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلة في هذا المجرى على تبيينه بعد ويجوز ان يكون لا افضل ما ان جازا مكانه بفتح ان  
 لوضعها في حوال الصلة فقدر اذا التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراما كان فليست في التقدير ثلثة للموصول لانها فاضل بفعل محذوف الجملة  
 الفعل صلة ما الموصول الحرفي والظرف والمفعول اضله من شئت حراما كان وجر ابيك لهما الممثلة وبالراء جبل على ثلثة اسماء من مكة على راسها الذي  
 من قال الفاضل عياض عباد وبغض وبؤث وبذ كرضي الشكر يعرف على المانث يمنع والتذكير بارادة الموضع والمانث بارادة البقعة او تقع حوالا  
 قسم ليريد كرضله اذ كرماء اللام فالاول نحوهم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو فتمت ان زيدا فانما لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او  
 تقع محكية بالقول نحو قال في عبد الله لان المحكي القول لا يكون لاجل اوما يؤدي معناها فان وضعت بعد القول خبر محكية ففتحت نحو لخصتك بالقول  
 انك فاضل ونحو انزل ان زيدا فاضل فانها في الاول التعليل الى انك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن او تقع حالا مفروضة بالواو ولا  
 فالاول نحو انما انزلت من ربك من بينك بلحق وان خبرها من المؤمنين كما هو من جملة ان ومعملها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيدا نارا  
 ولم يقع ان فيها وان كان الاصل في الحال لا فلام لان المفتوحة ماولة بمصدر معرفة وشرط الحال التفكير واما او ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم  
 لياكلون الطعام فانما كسر ان لاجل اللام لا لوقوعها حال الا على ان ابن الخطيب قال في الكتاب بغيره كسر ان بعد لا نحو ما يجنبني فيه الا انه يقول ان انهم  
 او يقع صفة لاسم عين نحو من ردت رجل انه فاضل لان الفتح يرد الى وصف اسماء الاحيان بالصفات وهي لا توصف بها الا بناويل وذلك مفتوح على  
 بخلاف الواقعة في حوال الصلة فانها تقع مع مرفوع من اجل عتد انه فاضل فان الوصف الجملة لا بالاصد او تقع بعد ما عمل معقول فيها باللام الابتداء

ولا



نحو والله يعلم انك لرسوله واقتضاه ان المناقضة كذا يكون لانها لو كانت لزم شلطة العالم عليها ولام الابدان له اصدار الكلام يمنع ما قبله من العمل  
فما بعد هذه اللام وان كانت منافية في اللفظ فربما التقديم على ان وانما انقرب لئلا يدخل حرف فيكون على مثله ولم يؤخر ان القول بالاعمال وانما  
فقط في خبر علم ان زيد القليل لان اللام ليست للابدان لدخولها على الفعل الماضي شيئا انها لا تدخل عليه لامع فظاهرة او مقدره او تقع خبر لمن  
اسم ذات خبره منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يجزى عن اسماء الذات لا بناويل وذلك يمنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هلكوا  
والصابئين والنضائي والنجوي والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجاء ان ومعلومها خبر ان الذين امنوا ولم يعطف عليه هي اسماء ذات قبل ويجزى  
عليه الواضحة بعد كلا نحو كذا ان الانسان بطيخ والمؤمن خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ذلك ليس بعقاب والواضحة بعد نحو الابدان منسوخ من زيد  
من انهم لا يرجون والناجيه لشي من ذلك نحو ان زيد فاضل وان عمر فاضل فانها في ذلك واجبة الكسر والنون ان في ذلك كلمة ابدان في قوله فاضل  
في قوله ولا ان تقع في الابدان وافضل لناظم على شدة موضع فقال فاكسر في الابدان وفيه صلة وحيث ان لم يكن محالة او حكيت بالقول او حكيت  
على مال وكسر وان بعد فعل على باللام والثاني وهو تعبير ان المقنونة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يبدل المصدر سدا وسد معولها وهي  
ان تقع فاعلة نحو اوله يكفر انما انزلنا او انزلنا او تقع مفعولة نحو كنه بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي شركتم بخلاف المحكية بالقول فانها  
واجبة الكسر كالقدم او تقع ناشئة عن الفاعل نحو قل اوحي الى انك اسمع نثر اسمع نثر اسمع مبداه في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن ابانه انك ترى الخوف  
اي في تلك الارض من ابانه هذا هو مذهب الجليل قال المطر في اسم احدنا المرفوع بعد الظرف فاعل عند سبويه وان لم يبعد الظرف على شيء ومنه ومن  
ابانه انك ترى الارض من ابانه هذا هو مذهب الجليل قال المطر في اسم احدنا المرفوع بعد الظرف فاعل عند سبويه وان لم يبعد الظرف على شيء ومنه ومن  
تكونه اخله في اول جملة مستقلة واذا وضعت مبداه تكون مع معولها في اول جملة مرفوعة على الابدان يحتاج الى خبر ومنه عند سبويه فلو لا ان كان  
من السجدين ثم قبل لا يحتاج الى خبر لشمال صلتها على السند والسند اليه وبطل خبره حذف والتقدير بولوا كونه من السجدين موجود وذهب الجوز  
والزجاج والكوفون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير بولوا لا تثبت ان كان من السجدين موجود وذهب الجوز والزجاج والكوفون الى انها فاعل بفعل  
محذوف والتقدير بولوا لا تثبت ان كان من السجدين على خلاف في دولانهم صبروا قالوا في المعنى او تقع خبر عن اسم معنى خبر قول ولاصاق عليه اي على اسم المعنى  
خبرها او خبران نحو اعتقادي انه فاضل فبعض فبعضها لا خبر اعتقادي وهو اسم معنى خبر قول ولاصاق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصح على الا  
وانما حلت لسا المصدر سدا وسد معولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدا ذلك ولا يجوز كسرهما على ان تكون مع معولها جملة خبرها من  
اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبداه الذي هو اعتقادي لا خبر ما غروشا عليه فهو يعود على خبره فيبقى الجملة بلا رابط بخلاف قول انه  
فاضل فيجب كسرهما لانها اذا وضعت خبرا عن قول ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا اصدت مكانة لفظها كانت فعل المبداه في المعنى والتقدير بولوا في هذا اللفظ  
لا غير ما اذا ارد ان جملة ان منصوبة ببول كانت من نية المبداه يحتاج الى خبر ولا يصح فيها انما المعنى لان القول لا يجزى عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد  
زيد انه حق فيجب كسرهما ايضا لان خبرها وهو حق صاق على اعتقادي لا مانع من وقوع جملة ان ومعلومها خبر اعتقادي لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح  
فبعضها لا يربط بغيره فان يكون اعتقاده حقا وذلك لا يبعد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبداه وسكت عن القسم الرابع وهو  
ان يقع خبر عن قول وخبرها صاق عليه نحو قول اني اظن اني اذا كانت تكسر مع احد ما فيها اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان  
المجرور بالحرف لا يكون الا مقروا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو اني اظن اني اذا كانت تكسر مع احد ما فيها اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان  
نظركم لان المجرور بالاضافة لا افراد اذا الركن المتناظر فبعض الجملة فان كان لك كسر كما تقدم في جث واذا وقع نافية لشي من ذلك وهي اما  
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذا ذكر وانتم في الغنم عليكم وفي فضلكم فاني فضلكم معطوف على ضمني وهو مفعول به والمعنى اذكر  
نفسه وتفضل لي او مبداه من شيء من ذلك نحو واذا بعد الله احد الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل شمال من احد والتقدير ارحمنا الطائفتين كذا  
لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسران وفبعضها باعتبار اختلافين وذلك  
في مواضع شدة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله ثم من عمل منكم سوء يجره الله الى النار فويل له من النار وانما الله هو الحق لان  
الجزء جملة نامة على معنى فهو غفور رحيم وانفتح على تقدير ان ومعلومها مبداه خبره محذوف او خبر مبداه محذوف على معنى الغفران والوجه او حقا  
او فالحاصل الغفران والوجه واذا دار الامر بين حذف احد الخبرين فحذف المبداه اولى لانه للمعروف في الجملة الجزاءية كما قال الله عز وجل وان من الله لشر فوس  
اي فهو يوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهوى والبغية فتقول فجان كذا اذا هم عليك بغية  
والغرض من الانبان بها الدلالة على ان ما بعد ما يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المقابلة كقوله وكنت ارى نيدا كاجل سيدا اذا انما هي المقابلة  
والله انم الله سبويه ولم يفرم الى احد وارى بضم الحرف بمعنى اظن فيعتك الى اثنين وهما نيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انما يروى بكسر الهمزة  
فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد الغنا فالجملة المذكورة بناها وانفتح على معنى الاخر الى فاذا الهوى اي حاصلة على جعلها مبداه حذف خبره  
كما شوا اخرجت فاذا الاسد اي حاضره عيب قوم الى ان انا من الخبر فيلهذا الحذف والله انم جمع خبره بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحظوم وقيل  
مضغة تحت الادن والمعنى كنت اظن سبانه فلما نظرت الى فناء ولما نرى شين في عوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسر من الظن



حرف المشقة والفعل

وقصر مدني المذكور ان الفاعل موضع الضم واللام موضع النكر الثالث ان تقع في موضع التثنية نحو انه هو الراجح من قولها انما كان قبل  
 ندوه نحو الراجح قرأتها وانكسلا بالضم على تقدير كمال العلة او لا نه حرف الجواز ادخل على ان لفظا او قلنا انضمت من غير انها وضل على اولي و  
 فوالباقي من السبعة بالضم على انه ضليل مستأنف يباقي فهو في المعنى جواب سؤال مفرد تضمنه ما قبله وكانها ما قالوا انما كان من قبل ندوه قبل فلم  
 لمضام ذلك فقالوا انه هو الراجح وهو ضليل على مثل تقدير كلامهم ان ملوكك ممكن بكم ان على انه ضليل مستأنف ومثل في جواز الوجهين في ذلك  
 ان الحمد والثناء لك بكم ان وفيها فالضمة على تقدير كلام العلة والكم على انه ضليل مستأنف وهو صحيح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وكثير  
 الجمل في مقام التعليل مطلوب قاله الموضع في شرح بانته متا والكم اختارنا الى جهة والضم اختارنا في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد ضل ولم لا  
 ثم بعد ما اكوله وهو مودبة او تخلفي يربك على الابد بالاء انصب في كبر ان وفيها فالكم على جواب القسم والضم والضم في وجوبه واختاره ايضا  
 والضم عند الكهان والبناء بين وواجبه اريد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر مفعول لفعل القسم وهو تخلفي باسقاط الخافض  
 على هذا البنية جواب القسم لانها مفرد وجوب القسم لا يكون اذا امتنع ان يكون جواب القسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لانها اذا لا  
 في الجواب ان يكون مذكورا لا محذورا ولو انتم الفصل في الضم وذكر كرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر ضل القسم ضل القسم لاجتماع امرين  
 والله ان في هذا الضم او قام وحلفت ان زيد القام ومثل يربك امر الكوفيين جواز الوجهين اذا ضمير الفعل لم تذكر اللام نحو والله ان زيد قائم وانهم  
 يضلون الضم في هذا المثال على كبر وان ابا عبد الله الطوال منهم نجيبة وهذا لا يندفع في دعوى الاجماع السابقة عن امرين فان الكوفيين ومنهم من  
 لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخاص ان تقع خبر عن قول وعجز عنها بقول والفاعل للفعل شخص واحد هو قول في احمد الله بنصح ان وكسرها اذا  
 قلت فالقول على جهة من الضم في قول جملته اذا كبرت فهو معنى الفعل اي مفعول في احمد الله في الموضع في جوايب على التسهيل ومن خطه  
 قلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهو مستغنى عن العابد لانها نفس البنية في المعنى على حد قوله ثم دعوى فيهما استحسانك اللهم قاله الموضع  
 في شرح الشذوذ ولو انتم في قول الاول فقلت وجوبا مفعول في احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير على احمد الله وهذا مبنى على انحصار  
 العمل في الجواز لا في غير الخاص من العام الا اذا ادعى انحصار في موصوف في زيد لان المحول لا يكون اخص من الموضع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون انتم  
 كالانسان حيوان او ساويا كالانسان فاطم ولا يجوز كسرها لعدم العابد على البنية وبين ذلك فافضل اعتقاد زيد لم يخفى ولما سمع بينهما ان خبر فيها  
 بصدد على البنية الا ان يقال باستغنائها عن العابد لكونها نفس البنية في المعنى فيشكل الفرق ولو انتم في قول الثاني وجد القولان ولكن  
 اختلف الفاعل لما كبرت وجوبا مفعول الاول نحو قول في قول من فالقول بمعنى القول ببنده وجملة في قول من خبره وهي نفس المعنى فلا يجمع الربط  
 ولا يجمع الضم لان الايمان لا يخرج عنه من القول لا خلافا في مودبة فان الايمان مودبة لجان والقول مودبة للثاني والثاني قول ان زيد احمد الله فامر  
 على امر مودبة ولا يجمع الضم لثاني المعنى فلا يجمع ان يقال قول جملته ببنده لان عدم بدو غير قائم بالتمكيم فكيف ببنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس  
 ان يقع بعد ولو مسبوقة بغير صلاح للعطف عليه نحو ان لك ان الجميع فيها ولا تعري وانك لا تظن فيها ولا تضفي في رافع وابوبكر بالكرم وانك  
 لا تظن اما على الاستئناف فتكون جملة متقطعة ما قبلها والى العطف على جملة ان الاولى وهي ان لا يجمع وجوبها فلا يحمل لهما من الاعراب في  
 الباقي من السبعة بالضم على ان لا يجمع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجميع وعدم الظن واخره بقوله صلاح للعطف عليه  
 من نحو قول في قول ما لا وان عروفا ادخل فان ما لا مفرد غير صالح للعطف عليه ولا يجمع ان يقال ان لا لا ادخل عروفا فيجب كبر ان الموضع السابع ان تقع  
 بعد من حيث هي ثم تارة يسمي كسرها وان يجب فتحها وليس المراد جواز الضم والكم في محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتداء فيكون من زيد  
 حتى انهم لا يجوزون لان في الابتداء شبهة منزلة الا الاستفهام فيكون ان بعدها ويختص الضم بالجواز والمحافظة نحو عرفت امورك حتى قال  
 فاضل في شرح هذا المثال ضلح لان تكون جاز ولا تكون عاطفة وان فيها مشقة فان قدت حتى جاز فان موضع جربها وان قدت المحافظة  
 فان في موضع نصبها والتقدير على امر عرفت امورك الى فضلك وعلى انصبها امورك وضلك ما فيها في الجواز ادخل الجواز عليها اما  
 ضمها الى نصبها فليظن ان القول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهزة وتختص الميم نحو اما انك فاضل فالكم على انها اي اما حروا فيفتا  
 فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفهام فيكون ان بعدها والضم على انها مركبة من هذه الاستفهام وما العلة بمعنى شي وصار ابتداء  
 بمعنى حيا بتقديم الهزة على ما على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضع في الحاشية وهو قبل فالحزة الاستفهام وملة على نصبها نظرية كما انصب  
 عليها حلفه قوله احنا ان خبرنا استقلوا فتبينوا وبنيتهم فربن تقديره افي حق وقد جاء مصروفا يعني كقولها في جو واساني اهاكر وان وصلها  
 في موضع رفع على الابتداء عند سبويه ليجوز في قولها في قوله ومن لباية انك ترى الارض شائعة وعلى الفاعل عند المجر ولين ذلك قوله ابو  
 جبا الموضع التاسع ان تقع بعد لجرم والفاعل الضم نحو لجرم ان الله يعلم فالضم عند سبويه على معنى ان جرم فعل ماض منناه وجبان ولما  
 فاعل اي وجبان الله يعلم ولا صلة زائدة للوكيد ووجه الفراء بان لا تزداد في اول الكلام وعلة في المعنى ان زيادة الشيء بقدر احد وكونه في  
 الكلام حينئذ لا اعتناء به وجوابه الجواب به الفارس عن القول بزيادة لا في القسم من ان الفزان كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل و  
 جرم عند سبويه بمعنى ولا رد لما قبلها والوضف على لا وان ما بعد ما في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سبويه حكاية المعنى في

فوقهم انما كانوا فيهم انا واليا  
واسلوا فلان في حاله  
فيهم خرافة في امر الكيف  
ومصدق جدا فاعطى فعله  
عند البرية والكلمة

والنور



وانما عند الفراء على ان لا يجرم مركبه من حرف في اسم بمنزلة لا رجل في التركيب معناه ما بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن اوفى بعد ما مقدرة الى لا بد من الله  
 يعلم ولا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن الكثير عن الفراء ان لا يجرم بمنزلة حقا واسل جرم من لا يجرم بمنزلة لا كسر على احكام الفراء عن العرب من ان بعضهم  
 ينزلها منزلة اليقين فيقول لا يجرم لا يثبتك ولا يجرم لا يثبتك وانما كسر على احكام الفراء عن العرب من ان بعضهم  
 بعد ما جزم من مع ثلوثا بجزءه وذات بطر في نحو قول الفراء ان احد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيد الفاعل وتسمى اللام  
 المخلوطة بالفتحة والفاء وينونهم يقولون دخلت في الفاء وفتحة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيد الفاعل لان زيدا فاعلم  
 فكروا فتشاع الكلام مجزئين مؤكداين فدخلوا اللام دون ان لا يثبت مقدم معولها عليها وانما لا يثبت ان اصل ان زيد فاعلم لانها تدخل على مبتدأ  
 الكلام بين العامل والاعمال فالقنى وانما دخلت اللام بعد ان لا تهاشبهه للفهم التاكيد قاله سيبويه ومبني لام الابتداء لانها تدخل على مبتدأ  
 وتدخل على خبره بعد ان المكسورة على رتبة شيئا احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونها غير اسم ولا اسم وكونه مثبتا وكونه غير ما ضم في مثل المعزود  
 نحو ان يلقى سمع الدعاء والجملة المبدوءة بالمتضاع نحو وان ذلك لعلم ويجازى ويجزى والظرف اذا لم يندرج تحتها ما ضمها نحو وانك تعلم خلق عظيم وان  
 زيدا عندك اما اذا فدا ما ضمها في مبتدأ لم تدخل عليها اللام لان معول الفعل الماضي لا يدخل عليه اللام خلافا للاختصاص في شيئا والجملة الاسمية لا  
 فله نحو وانا لنفخ في الصور مثبت وليس ضم في فصل خلافا للجملة لانها لا تدخل على مقدم الخبر بخلاف نحو ان الله لا ينظلم الناس شيئا لنفي الخبر  
 ومثله قوله وهو يوم يرام برضا الله حادث العكلى واعلم ان شيئا وترك الامشابهان ولا سواء من وجهين لا دخول اللام على الخبر المنفى وتعلق الفعل  
 عن اجل حيث كثر ان وكان الغياض ان لا تعلق لان الخبر المنفى ليس بالماضي اللام وسوق ذلك كما قبل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمغنى انفسهم  
 على الناس وركب لسانا بين ولا في بين من سواء وكان جهة ان يقول للاسواء ولا مشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بعض  
 المساواة فلذلك صح وقوع خبر اخر اثنين وبخلاف نحو ان الله اضطر لان الخبر باض وانما دخلت اللام على الخبر المنفى لانه شبه المبتدأ وعلى الفعل  
 المضاع لشبهه بالاسم وعلى الظرف صديقه لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر لم يدخل الخبر في مقدم لثلاثه في حرف التوكيد  
 ولا اذا كان منبئا لثلاثه في غير ما قبله فيقولون ولما لا دخل الباقى عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاختصاص والفراء ومن  
 تبعهما ابن مالك ان زيدا لثم الرجل ما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لثمى ان يقوم ما دل على الزمان وانتقل الى الاشياء لان الفعل  
 الجماد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول والثاني والثالث والراجح واجاز الجوهري ان زيدا لثمى ان يقوم ما دل على الزمان وانتقل الى الاشياء لان الفعل  
 من الحال والمضارع شبهه بالاسم مشابها لما يشابهه وليس جواز ذلك خصوصا في مقدم اللام للفهم لا لابتداء خلافا لصاحب الترتيب  
 بالراء وهو خطاب المارء بنو حيث فيه الجمع دخول لام الابتداء على فدا وعلى ان هذه اللام الدخلة عليها لام جواب القسم والمقدّر ان زيدا  
 والله مقدم ووافقه على ذلك محمد بن سعد القرني بغير حجة مقنونة وذات ما كنه وتون مكسورة واما نحو ان زيدا الفاعل بدون قد ظاهره  
 حتى انهم يضم الغنم الجمل لان الزمان ان البصر والكوفى انقطاعا عنهما ان قدرت اللام لا لابتداء لا للفهم والذى يحفظه نحو وهو  
 المنفردة المخوف ان لا تخش من البصرين وهما ما الضرب من الكوفيين اجازاهما على اختلاف ومنعها الجوهري وقالوا انما هي لام القسم في مثل  
 مثل القلب فثبت هزة ان كملت ان زيدا الفاعل والصواب عند الكشاف وهما ان كسرته هي كلام المغننة لانه لم يذكر فيها لا تخش بل ذكر بده  
 الكشاف وبشرط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط ثانيا ولا على الجواب خلافا لابن الانبارى الثاني ما تدخل عليه  
 اللام معمول الخبر لانه من ثمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا فندرج على الخبر وكونه غير حال وكونه خبرا على اللام نحو ان زيدا امر واخطاب وقد  
 تدخل على خبره على ما اذهه دون معول نحو انهم بهم يومئذ يخبر وقد تدخل عليها ما حكي الكسائي والفراء من كلام العرب اني ليجزى الله لصلح  
 وذلك قليل اجاز المبرد ومنه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على خبر اذا دخلت على الاسم المتأخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس الدار  
 لتأخر المعول ولا لام الابتداء لطلب الصواب امكن وبخلاف ان زيدا راكبا متطلق لان المعول حال ولم يمع دخول اللام عليه نص الاثر على مقدمه  
 فباس دخولها على المعول والظرف جواز وفوق ابن ولادينه وبين الظرفين حال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى  
 وان في بينه وبين المعول ان المعول قد يربو عن الفاعل فيصير علة واذ تقدم على عامله صا مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا الطيبا  
 ما كثر وبخلاف ان زيدا امر واخطاب لان الخبر غير صالح اللام لكونه فضلا ما ضمها خلافا للاختصاص من البصرين والفراء من الكوفيين فهدى المسئلة الا  
 وجهان اما ان المانع انما هو ان لا يكون خبرا فاما المعول فاسم ووجه المانع ان دخول اللام على المعول في المعول فاعلم فكيف يخرج من  
 خبر اصل قال الموضع في نحو ان ينفخ في الصور بخلاف ان زيدا المعامل قد اكل فان خطا بايتمع دخول اللام على فدا وبعد ما قول عند قول لا تخش  
 والفراء بدليل اجازة البصرين زيدا امر وضرب وزيدا جملة فرب مع قول لا يثبتم الخبر اذا كان فضلا فاجازوا تقديم المعول وان لا يجزى واستدبر  
 العامل لان المانع من تقديم العامل الانبساط وذلك معنى خاسر بدون المعول فكذلك هنا انتهى الثالث ما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط  
 واحد وهو ان يتأخر ما ضم الخبر نحو ان في ذلك لعمري او عن معوله اي الخبر اذا كان المعول ظرفا نحو ان عندك زيدا مقيم او جارا او مجرورا نحو ان الدار  
 زيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معول خبرا على اسمها اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا منه ان ضمير في اول باب في فاعل لا يجوز ان يكون



# حرف المشبه بالفعل

ان بك فبدأ وان عند ذلك جاء السور قال واجازته بعضهم الرابع مما دخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين علما لا وسبعا على ما نادى به  
المعنى من جعل عند البكرين لانه يفصل بين الخبر والفتحة اما دخلت اللام لانه مفول الخبر فعدوزم السامع كون الخبر باقيا فنزل منزلة الخبر الاول من الخبر  
وقال ابن مسعود لانه اسمان في المعنى ذلك بلا شرط ولا التفات الخبر بعد خبره مع الخبر فهو القام فحل ان الاصل زيدا هو القام فذلك قال ابن مسعود  
وسطره الفصل ان يوسط بين البسطة والخبر او ما احصله البسطة والخبر فحرفان هذا هو الفصل في هذا اذا لم يرب هو الداخل على اللام مبتدأ فاما  
اعرب مبتدأ وما بعده خبر ولما لم يجران فلا يكون خبره فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسوة  
على اربعة اشياء اشبه اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن متبعا ولا مانعا منصرفا مجردا من قد والفتح لك اشار لناظم بقوله بعد  
ذات الكسر الخبر لانه مبتدأ متعلق بوزر ولا تلي اللام ما قد متبعا ولا من الاضال ما كثر بها وقد لا يجمع قد كان ذا لغيره على الكسر مستقفا وانما  
الاسم واللام لاشارة بقوله واسما على مثل الخبر فاما المتوسطان فهما عمل الخبر ضمير الفصل واليها اشار بقوله ونصب الماسط على الخبر الفصل  
ونفصل ما هو فيه الزايد هذه الحروف المنفردة الاخرى فان ما لا انفصل بها ونفصل بين وان ولكن وكان وليت ولعل فتكفيها عن العمل فاما دخلت  
عليه من العمل الاسمية ونهت عنها للدخول على العمل الفعلية فاله في المعنى ونسبها الكافة عمل النصب والنصب على كل شيء فصل ههنا فنال ان وان نحو  
قل انما ارجو الى انما الحكم الواحد فان في الاولى كسرة ومدخولها جملة ضليقة وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كاتبا فان في  
الموت ومثال لعل قوله لعل الضاءات لك لنا انما ارجو انما لعل في قوله ولكننا اسمي بعد مثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم فالباء لكم ولكننا  
بعضي متوقف يكون فاما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن وبعضى صلها وجملة فتكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة  
شبهه باسم شرط في الابهام والعموم فذلك دخلت الفاء في الخبر كما ندخل في الجواب عن عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف ليس  
يجتد والمعد ثباتها وانما اهلك هذه الحروف لوزال اختصاصها بالابتغى على اختصاصها بالاجمال الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع فاما  
الفرق في فاتها اجازة الباقام زيد ويجوز انما اسقطها بالاصل فمثل يجوز انما اجازة على لغونها وقد روي بها قوله وهو انما  
الذي بين فالت لا لانهما هذا الجاه لنا الى حاشنا او نصفه فقدر يروي برفع الجاه ونصبه فالرفع على الابهام والنصب على الاحتياط وليس فيه ردة على  
القائل بوجوب الاعمال لان سبويه اجازة في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسمية وهذا الخبر مبتدأ محذوف والجاه فذلك هذا والخبر ليس  
الفتحة وليت لانه هو هذا الجاه لنا وحذف صد الصلة لطلوها بالفتحة وقبل هذا البيت ولهم كحكم فناء التي انظرنا الى حمام سراج وارادنا  
وبعد فحسبه فانفوه كما ذكرنا شعا ونسبها له تنقص ولم نرد فحلت مائة ثمانها واسم حسبه في ذلك العمل والمعنى ان حكما كفتاة التي هي  
نوعا الهامة بل وكانت تبصر من ميراثه ايام ونسبها انها كانت لها فتاة ثم مر بها سرب من الغطاء بين جيلين فنالت لبس الحمام لبسها اسمية ونسبها  
فله ثم الحمام مبه فظروا فاذا الفطاء قد وقع في شبكة صبا فصدوه فاذا هو سرب سنون فطاء ونسبها ثلث فثلثون فطاء فاذا ضم ذلك الى قطا  
كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراج وشرع بمحل اوله الابهام والاهمال وبصفة الافراد وهو ولد والفتحة بفتح ثلثة والميم الماء القليل  
وحسبه من الحشا وهو الحد ونقد الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب بدارواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمنع من ان ذلك المسمى  
في الجواب مطلقا اى في بنية لغونها الاربعه وهي ان المفتوحة وكان وعل ولكن وقوامع السماع ذهب الى ذلك سبويه والاقطع اوسيع القياس على  
ما منع انما مطلقا في بنية اخوانها الاربعه اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والخشري وابن مالك اوسيع القياس على كل ضبط لانها اقرب  
الى البيت حتى قال بعضهم في قرأته من قرأ فاطلع ان لعل منعت عن البيت ذهب الى ذلك الفراء اوسيع فيها اى في لعل في كانت لغوها من لبس لان الكسرة  
معها صا غير ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار لناظم بقوله ووصل بابي الحروف بمطل اجالها وقد يوجب العمل  
**فصل** يعطف على اسماء هذه الحروف بالنصب فيلحق الخبر بعده كقوله وهو روي ان الربيع الجوز والخريف ابا العباس والصوفيا ضطفت الخبر  
بالنصب على الربيع قبل عن الخبر وهو ابا العباس وعطف الصوفيا جميع صيف على الربيع بالنصب بعد الجوز والخريف والجوز بفتح الجيم وسكون الواو وبالذال المطر  
الفرز يروي الجوز بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف الصوف اطراهن والمراد بابي العباس السفاح اول اخلفاء  
من بني العباس هذا من عكس التشبيه لانه لا تشبه به بالامطار الواقعة في الربيع والخريف في الصيف حقيقة التشبيه ان يقول ان يدي  
ابي العباس الربيع والخريف الصوف يعطف بالرفع على اسماء هذه الحروف بشرط ان يستكمال الخبر وكونا العامل ان وان ولكن بما لا ينز  
معنى الجملة نحو ان الظهريين من المشركين قد سولت ضطفت وسولت على جملة بعد استكمال الخبر وهو يروي وقوله من بك لا ينبغي ابوه وان فان لنا  
الام التشبيه والاب ضطفت لابل على عمل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما ضطفت في الغشامى نحو قوله والكوى على الطب الباصلى والخال ضطفت  
انما على عمل عن بعد استكمال الخبر وهو الطب ههنا قول النظم وجائز رفعت معطوفا على منصوبان بعد ان استكمال والخفت بان ولكن وان و  
الرفع بالمعطف على عمل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود الخبر اى الطالب لذلك المحل والمحققون البصريين وهم الذين لا يشترطون  
ذلك مجموع على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالمعطف على عمل الاسم بل على انه مبتدأ محذوف خبره لانه لا خبر لنا سماع عليه فهو معطوف جملة على جملة والتقدير  
وهو يروي ولنا الاب انهم والخال الطالب لاصل وعلى انه مرفوع بالمعطف على خبر الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو معطوف مرفوع على



مفرد فهو معطوف على الضمير المستتر في قوله هو ورسوله لوجود الفصل الجار والمجرور هو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في قوله  
 الفصل بالصفة والموصوف والمحال معطوف على الضمير المستتر في الضمير الجار والمجرور الفصل بالصفة الهية لان رفع ذلك ونحوه بالمعطوف على محل الاسم مثل عطفت  
 امرأة على محل رجل في ذلك ملحقا من محل ولا امرأه بالرفع لان الرفع محل الفعل وهو جاش وهو بان ولا يمنع من امل في محل رجل المحرر لان ذلك  
 الزائد وجوده كذا وجوده والرفع محل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والفاعل للفتن بطل على التام  
 المعنى فان بطل اذا كان هذا من عطفت ايجل او من المعطوف على الضمير عند المحققين فادبه اشتراط استكمال الخبر وكونا العامل ان وان او لكن عندم فقلت متبا  
 اشتراطهم الاول اذا كان من عطفت ايجل فلتلا بلم تقدم المعطوف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من عطفت على الضمير فلتلا بلم تقدم المعطوف على  
 عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطفت ايجل فلتلا بلم عطفت الخبر على الالتقاء واذا كان من عطفت على الضمير فلم يفتخر جوابا شاف ولم يشترط الاكتمال  
 والابتداء الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر بمسكنا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصائبون ضطفت الصائبون بالرفع على محل الذين امنوا قبل  
 استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الآخر وبقرآنهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فطفت ملائكته بالرفع على محل الجلاله قبل استكمال  
 الخبر وهو يصلون وبقرآنهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فطفت ملائكته بالرفع على محل الجلاله قبل استكمال  
 وقبار بها القريب ضطفت قبار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو القريب وقبار بقاف مضوعة وباء مشددة تخفية مشددة اسم فرس عند الخطيب  
 واسم جمل عند زيد وضمير بها المدينة وقوله وهو شرب خاتم بالحاء والراء الجنتين والافاضلوا انا وانتم بقاء ما بيننا وبينكم فطفت انتم وهو  
 ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمشارك لغوي قبل استكمال الخبر واما ان كان ظاهرا لا استدلال للكتبة والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته  
 يصلون استدراك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء ان لا يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع ففاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصبه على المعطوف لا شرط  
 وانظر مقدم من الخبر والاصل ولكن اشترط الفراء ففاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والنصب بقاء اعراب اخذ من الفعل واعترضه حاشيه  
 فقال المعروف عن الفراء انه بشرط بناء الاسم فلا بد من ذلك الاسم المفصول بالفتحة او بدخول الن في نقل المؤلف انتم فخير ان كان الاسم مبتدئا  
 كذا بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا والذين هادوا والصائبون ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من مخالفة  
 المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلامة انه غير ان الفتحة وزيد متبا برفع زيد لعدم الضائفة اللفظية فان اعراب الاسم في من معطوفين  
 معطوفين لما فيه من اجتماع عاملين على محمول واحد مما لا بد لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتداء وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد بلان  
 محمول واحد اذ لا يمنع ولا ينافي ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرفع الخبر عند ما ياب ان هو رافعة باب الابتداء الا انه مشكل اما على القول  
 بالترافع وهو ان يجوز ان يكون في فلان المبتداء فذال بدخول الناسخ واملحظ القول بان رافعة الابتداء في ايبان او كما نقله الشاطبي عنهم فلا بد بلان  
 ان يكون الخبر سلكا فاد عليه علملان من جهة واحد وما الابتداء والمبتداء فاضرابا منه ومما فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها  
 المانود من البصير من على التقديم والتأخير فيكون من من خبر ان وخبر الصائبون محذوف اي والصائبون والنصاي كك والاصل والله اعلم ان  
 الذين امنوا والذين هادوا من من بالله واليوم الآخر والصائبون والنصاي من من بالله واليوم الآخر وعلى تقدير حذف من الاول لدلالة الثاني عليه  
 فيكون من من خبر الصائبون وجان محذوف فالدلالة لا خبر المبتداء عليه كقوله خطيب على طاقنا انا وان لم يوجها بالهوى فنان حذف خبر ان لدلالة الخبر المبتداء  
 عليه والتقدير فنان نفت اي مرضي واثنا فنان والنسبة الاول جود لان المحذوف من الثاني لدلالة الاول اذ في من العكس فانه الموضع في شرح الشذور و  
 بتعين الوجه الاول وهو التقديم والتأخير في قوله فاني وقبار بها القريب والاصل فاني اخبر فاني غريب ولا ينافي فيه الوجه الثاني وهو حذف  
 من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتداء الا ان قدرت ذاتها مثله في قوله لم اطلب ليعرف شهرته على احد الوجهين المتقدمين فيصير جند  
 الخبر الثاني وجب التقديم فاني غريب وقبار بها القريب بتعين الوجه الثالث وهو حذف من الاول في قوله فاني ان الله وملائكته بالرفع والمقدّم  
 ان الله يصل ملائكته يصلون ولا ينافي فيه الوجه الاول وهو التقديم والتأخير لاجل الواو يصلون لانها الجملة المشتركة والله واحد لا  
 شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثله في قال ربنا ربنا فاني اجد الوجهين متبا في الوجه الاول ايضا  
 وجب التقديم ان اقتضوا ولا ينافي فيه يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معني املا في التو  
 الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرخصة المحذوفة بمعنى الاستعفاء فلم يبطا بقاء واما على الوجه الثاني فلي العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى  
 الاستعفاء المحذوفة بمعنى الرخصة فلم يبطا بقاء ايضا قلت اجاب عن هذا المعنى فقال الصواب اعتك ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو المعطوف ثم المعطوف  
 بالفتحة الله في الرخصة والى الملائكة الاستعفاء والى الادميين وعلم بعضهم لبعض انتهى موضع اختلاف حيث يجب ان كون الخبر للاسمين جميعا  
 نحو انك وزيد ايتا واما امتحان زيد وعمر في الدار فاجابها لان الثاني قاله الموضع في شرح بابت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء  
 الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن متمسكا بقوله وهو التجاع بالفتح وانما ليس في بلد ليس بها انفس ضطفت فانت بكسر الهمزة على  
 محل اسم ليس وهو يا المتكلم وليس اسم امرأه وليس ضمير مرفوع وشرح بشد بها الراء والبناء للفعل على ان انت مبتداء حذف خبره وان الاصل  
 وانت معي في الجنة من البلد الخبر اليه موصولة بن اسم ليس وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر قوله في بلد هذا الخبر يربط بين مالك وهو على يد واوله فان



# حروف التثنية والفعل

أكثر الفوائد على امتناع تقديم الحال المنصبة بالظرف وهو من نض على ذلك ففأية باب الحال ونذكر نحو عبد مستقر في حجر وشجرة الموضع بقوله يجوز بقوله  
نوسط الحال بين المنجزة والمنجزية النادرة والغلب لا يفاسر عليه ما وبعده من قول بعضهم أن الأصل أنا وأنت فأنما مبتدأ وأنت معطوف عليه  
وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد مخدفة أنا انتهى **فصل** تخفيف ان المكسورة لثقلها بالانضمام في كثير ما لها الزوال اختصا بها نحو وان  
كل ما يجمع إليها محضرون في فرائد من خفف لما قبله من الهمزة واللام لا الابداء وما زائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون من ضمير وجميع على المعنى ويجوز أن  
على قللة استعصا بالاصل واليه يشير قول الناطم وخفف ان فعل العمل نحو وان كلاً لما ليس بهم تلك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير يخففون ان ولما قالوا  
مخففة من المثقلة وكذا اسمها واللام في ما لا الابداء وما موصولة الخبران وليوفيهما جواب عن محذوف جملة القسم وجواب صلة ما والمقدّمون كلاً  
للذين والله يوفيهما وفيما مائة موصوفة وجملة القسم وجواب يردت مستأصفاً والمقدّمون وان كلاً لخلق موفى عمله وتلزم لام الابداء بعد  
ان المكسورة المخففة المهملة وان لك اشار والناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما قبلها حال كون اللام قارعة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لسانم يخفف  
ان ورفعه زيد فلولا اللام لنهزم ان ان نافية وان المعنى ما زيد غائم فلما جئ باللام ارفع التوهم وهذه اللام قد نعتي عنها فربية لفظية بان يكون الخبر نفي  
نحو ان زيد لم يمت يوم يصبح ذلك اللام كما قاله الناطم لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابداء كما تقدم أو فربية معنوية كان يكون الكلام سبوقاً لثبوت  
والمدح كقوله وهو لطراح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن ابي ابي الضمير من مالك وان مالك كانت كرم المعادن ولو قال كانت باللام لجاز ولكن استغنى  
عنها لكونه في مقام المدح ويؤثر النفي هنا مستعجاباً بجمع اب كفضا جهم فاض من اب اذا امتنع والضمير انظم وما لك اسم فبيلة ولذلك قال كانت  
صرفها من اجاد المعنى وان لك اشار والناظم بقوله وربما استغنى عن ان بدا ما ناطق اراده معتمد وان وان ان المكسورة المخففة من المثقلة فعل فشرطه  
ان يكون ناسخاً وبما اختلف شرط الناسخ كونه خبراً في مخرج بذلك ليس خبر من مخرج بذلك زال وانها وانها كانا خبراً في مخرج بذلك مادام ولا  
فوق في الناسخ بين الماضي المضارع الا انه كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو وان بكاد الذين كبروا ليزيولك باصنام وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه ان  
المضارع كونه ماضياً ناسخاً نحو وان كانت كبيرة وان كبرت اربعين وان وجدنا اكثرهم لغاسقين ونصل اللام على الخبر الثاني من قول الناسخ اما  
دخول ان على الناسخ فانها كانت مخففة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خفف شبهها بالالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من الناسخ مثلاً  
تعارف محملها الكلبة لا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مضارعاً موقفاً عليها ان الخبر ان من كبر ان بعد دخولها واما دخول اللام في الخبر الثاني  
من قول الناسخ فكان دخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد فلما انقضاء ان زيد لغائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة  
شبهت به لفظاً ومعنى ففقدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها على ما يشابهها ويفاسر على التوهم اتفاقاً في سبب جمهور البصريين دخولها على الناسخ  
ونذكر عند غيرهم كونه ماضياً غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بما ذكره ثبت زيد العدوية ابنه عم عمر بن الخطاب مخاطب عمر بن موزة قال ان زيد بن العزم  
شلت يمينك ان فلتك لسل احلت عليك حقوبة المعتد فادخلت ان المخففة على فلتك وهو فعل مضارع غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو فصح من  
اجاب ومعناه الدعاء وحلت جيت ولا يفاسر عليه اي على ان فلتك لسل ان قام لا ما قبله من فلتك فالاختصاص فانه اجاب كما قال في المعنى زادها  
والكوفيين وهو يومهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلون المخففة على موقام وضد ذلك مخالفاً لقاعدة انهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة  
ويجوزون لورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام اجابية بمنزلة الافعال في المعنوية بحث اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمنزلة الاوان  
فيلها نافية انتهى ما ورد في ذلك قراءة ابن سعد قال ان لبثتم لنفيل اجكاهم الاختصاص في معانيه وقول امرأة من العرب التي يخلف به ان جاء مخاطباً  
فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه ماضياً ولا ناسخاً بان يكون مضارعاً غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان ترينك لنفسك ان تشبك  
لكنه لا يفاسر عليه اتفاقاً ولما حصل ان اللام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب كرها وجوب زكها وجواز الاخرين فالاول نحو ان بدل لغائمه بالاجاب  
حيث لا فربية والثاني نحو ان زيد لم يمت يوم والثالث نحو ان زيد فائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابداء قال بسبب وبه الاختصاص واكثر  
البغداديين وقد فسار سوي ابن جني وابن ابي العاصم وابن ابي الربيع الى انها اقربها اجلبت للفرق وجميعهم انها دخلت على البسبب والاصل ولا  
ولجنا الى الخبر المفضل في عنوان فلتك لسل واجيب بان الفصل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد وهما حالان محل الخبر الاول والثاني بل ان والفعل كجاء  
الثاني فان فلتك لسل بمنزلة ان قبلك لسل ثم ان كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الثاني الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على موقام  
فاصل كان او مفعولاً ظاهر كان او ضميراً منفصلاً كما مر فان لجمع الفاعل والمفعول فعلى السابقين ما لم يكن ضميراً منفصلاً فان تقدم فعله  
الغلوب نحو قوله هلنا اركنت لموقنا فان قلنا اللام لا الابداء كسرنا وان قلنا لام اخرى اجلبت للفرق ففتحت والى دخولها على الفعل مطلقاً  
ما اشار به في قوله والفعل ان لم يكن ناسخاً فلا تلبس خالياً بان ذي موصلا **فصل** تخفيف ان المخففة فينبغي العمل بحوايلها في مفضضا  
وهو اعادة في الجملة الاصلية لانها اكثر مشابهة للفعل في المكسورة ولكن يجب ان اسمها كونه مضمراً عند ابن مالك محذوفاً لا ظاهراً سواء كان للشان  
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المنوطة ففقدت اعمالها في المضمرة لثقلها في الاخرى عن الاصغف في حسب ابن الحاجب انه لا يكون الا  
للشان واما قوله وهو الشخص المسمى جوياحت عمري الكلب بانك ربيع وغيت مريع وانك تكون هناك الثما لا ضرورة من وجهين عند ابن الحاجب  
كونه غير خبر للشان وكونه مذكراً وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكراً والربيع ربيعاً ربيعاً مشهور وربيعة الارض في ربيع المشهور شهران

وضعه

المقدّم

معناها



بعد صفه وبيع الاثنيه ربحان اولها ما بان فيه التور والكماء والثاني ما تورد فيه التور والكماء ربحان الاثنيه والاعيش الكلاء والمطر والربح اما بفتح  
 الهم ان جعلت الغيب اسم الكلاء اي خصه بامامتها ان جعل اسم المطر يقال ربح الوادي وامرعة المطر والثاني كبر المشقة الغيبات خبر تكون ويجب  
 فخرها ان يكون جملة لا شئ لها على المسند والسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية وضمه فلهما جامدا واد  
 لم يجمع لفواصل من الفواصل الاثنيه اما مع الاسميه فلا تخرج بعد ان باسم وغير كلجي بما بعد المشقة العاملة ولما الفصل الجاد فهو كالاسم والاسم غير  
 محتاج الى فصل فكان ما اشبهه واما الدعاء فشيء بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي في الاسميه نحو وادعوه بهم ان الحمد لله رب العالمين و  
 الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس الاثنا الاماسي والفعلية التي فعلها دعاء اما بفتح يوان بورك منغ الناد ومن حولها او بشيخوخة  
 ان غضبه الله عليها فواء من خفت ان وكسر الفاء في غير السبع وهذا موقوف على جواز نصب خبره الشان الجملة الاثنيه وهو الصحيح وهو الفصل  
 ويجب الفصل في خبره من يكون عوضا ما حد فوا من ان وهو لعمرك النون والاسم او لا يلبس بان الصدرية ولما كان التعقيب الفصل اكثر مما هو مالمع الاسم  
 وما اشبهه عوض مع الفعل المنصرف ولو عوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بعد لانها تفرق الماضي من الحال فهو يعلم ان قد صدقنا او تنفيس  
 نحو لم ان سبكون او نفى بلا اولن او لم يخط مثال لا يجوز وجوب ان لا تكون فتنة في فرائضه من ضم نون تكون وحسب ان لا قام زيد ومثال ان نحو  
 ان لم يبدل عليه احد ومثال لو اوجب الله اربى احد ولو نحو ان لو استقاموا ان لو نشاء لصبتاهم وهو كسر والحاصل ان الفصل اما مثبتا واما منفي  
 وكل منهما انما امراد مضاع فالثبت ان كان ما ضمنا ففصله حرفا للتعقيب والمنفي ان كان ما ضمنا ففصله لا  
 وان كان مضاعا ففصله ان او لا ولا واما الوافيه في الامتناع شبهة بالنافي فلذا جاء على الماضي والمضارع كما مثله او يندركه اي الفصل بواحد  
 منها كقوله علموا ان يوتون فجادوا قبل ان يستلوا باعظم سؤل والعباس علموا ان سيقولون وسؤل بمعنى سؤل كقوله تعالى ولقد اثبت سؤل وك  
 يذكر في الفواصل الاقليل من الخوارج هذا شرح قول الناطم وان تحفت ان فاسمها استكن ونحو اجل جملة من بعد ان وان يكن ضللا ولم يكن دعا وله  
 يكن بغيره مستعاضا لاحسن الفصل بعد ان نفى او قبل فكري وقرول ابن الناطم ان الفصل بها اي بول قبل دم بفتح الهاء اي غلطه على اسم  
 كان الموضع وقع له الفتح التي فيها وادعوا بفضلت بول فاعرض عليها والافالذي قاله ابن الناطم في شرح النظم في غالب النسخ ما مضى واكثر النسخين لم يذكر  
 الفصل بين ان المنقضة والفصل بول والى ذلك اشار الناطم بقوله وقبل فكري وهو من الفصل الموضع فليظهر فصله وتختفت ان فبقى ايضا اعمالها  
 استعملها بالاصل لكن يجوز ثبوت اسمها واخر خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناطم بقوله وتختفت ان ايضا فزوى منصوبها وثابتا ان  
 كقوله وهو روية كان وروية رما خلب فزويدي وهاه من الرتبة اسم كان وشاه بكر الرازي خبرها وهو مفرد لا مشق وجمع الصيغة ان مشى فافتر  
 والمرثا الجبل والطلب بضم نحاء الجيم اللفظ لا الوجود وقال غيره المطلب البئر البعده الفعر وقوله وهو باغت بالباء الموحدة فالجيم المشقة ابن صبرم  
 بالصبر المشكري قاله النحاس وقال السجستاني هو ارفم برعلياء وقال صاحب النسخ هو علي بن ارفم المشكري يذكر امراته ومدها ورواها فافترابوجه  
 مضمم كان ظنية مطلق والى اسم بروي ارفع ظنية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظنية وروى بالنصب لظنية على انها اسم كان  
 على حذف الخبر اي كان مكانها ظنية وروى بالجر لظنية على ان الاصل لظنية ون يثبت ان بينهما اي بين الكاف مجردا وعلين فجلة مطلق وصفة لظنية  
 والموافاء الاثنيان والمضمم بضم الميم وفتح الفاء بالسبب المملة مع التشديد المسن من الاسم وهو حسن يقال فلان فسيم الجبر ومضمم الوجه اوجسه  
 ومطوي فيناول وعده بالي لضمه معنى مثل والوارق اسم فاعل من رد في الشير في مثل اور في اي شاذ وورق وروى بفتح السلم والنظم الحسن واليهجه  
 والسلم بضم السين شجر العفشا لشوك واذل حذف الاسم وكان خبر جملة اسمية لم يجمع لفواصل كما تقدم بغيره في ان المنقضة كقوله ووجه مشق اللون  
 كان ثوبه حقان فثوبه حقان مبتداء وخبره موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره  
 مشق الخبر والضم على الاول رب جبر يلج لونه وثا بصلحه كخبره في الاستدانة وان كانتا جملة فعلية فصلت به في المضاع المنفي وقد في الماضي  
 المثبت الاول نحو كان لم ينف بالاسم في الثاني نحو قوله لا يهولك اصطلاح لظي امر بحدودها كان قد لما فصلت بين كان والمابعد والاول الخبر  
 يقال ما لا يهولك او افرجه واطي امر بحدودها والاصطلاح من اصطلاح النار فثبت بها والحد من حد وهو ما ينفذ منه والواض من الامام  
 وهو النزل يقال له بامر اي نزل وتختفت لكن فتمل وجوابا لزال اختصاصها بالجملة الاسميه ولشبان لفظها لفظ الفصل بموقوم فقلهم ولكن الله  
 قلهم وعن يونس والاختش جواز الاعمال بها شاعل ان ولم يجمع عن امر بحدودها زيد لكن عرفا فم نصب عمرو وعاد عن يونس انه كي فيها العمل  
 في ذابرة لا صرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص **هذا باب في العاملة عمل ان المشددة** وهي لا تنبئ في دون خبرها من  
 حروف المنفي وحرف التنبيه ان تصدق على الناقبة كانت ما كانت لان كل من برأته فقد نفت عنه شئ ولكنهم خصصوها باللام في قوله ان  
 التنبيه يمكن من خبرها وهو ما بالنصب وتنفي الناقبة للجنس وفردت بياب لطل الكلام عليها قال ابو البقاء انما العمل لا عمل ان لما شاعها لها  
 من اربعة اوجه احدها ان كلاهما اندخل على الجملة الاسميه الثاني ان كلاهما لا تكيد فلا تكيد المنفي وان لا تكيد الاثبات الثالث ان لا تنقضة  
 ان والثنى عمل على منقضة كالجمل على نظيره الرابع ان كلاهما العمل الكلام ويكون لا عمولا على ان في العمل انقطعت وجهها عن ان في امور شها  
 ان اسم لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يقدم

من النسخ  
 بالاعمال عمل



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

## الموضوع







لا اله الا الله

في خبرها في موضع رفع فالرفع مبتدأ معطوف على مبتدأه والرفع في قوله خبر عن خبرها فيكون الكلام جملة واحدة منصوبة وخبرها فاعلم ان يجوز ان يصدره ان يرفع  
 لكل واحد من الخبرين لا حول موجودنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة واحدة وعلى مذهب غير سبويه القائل بان لا المنفوخ اسمها عامله في الخبر كما  
 قلت في الاصلية اسمها خبرها فيكون الخبران مبتدأ والخبر واحد في ذلك الخبر يكون مرفوعا بلا افعال في الثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيكون  
 ان يرفع اسم واحد على واحد كما في ان زيدا وان عمرا فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 ان يرفع على الاصل فيكون الخبران خبرا فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 لا الثانية تكرر للاول وما بعدها معطوف فان قدرت الاول جملة والثانية عامله على الخبر وبالعكس فليخبر خبرا واحدا وخبر الاخرى محذوف كما في قوله  
 في خبرها فاعلم ان لا يكون خبر عن خبرها فيكون الخبران خبرا فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 لا حول ولا قوة فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 سبويه يجوز ان يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 يجوز ان يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 ان يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 منصرفون وهو اسعفها لان نصب الاسم مع وجوده لا يضر في الخبرين حتى قال ابن الدماغي في قوله خضعت بونش جماعة من الفتيان بالضرورة  
 كسبون السادة في الخبر المرفوع وجعل الخبر على خبرها في قوله لا اري قوة وهو عند غيرهم على تقديره لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب  
 بالعطف على محل اسم الاول عند ابن مالك وعند غيره على النظام لا لانها اطر في البناء اسمها على الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة التي  
 واما الخبر فلا يجوز عند سبويه ان يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 مرفوع بلا الاول لان الناصبة اسمها عامله في الخبرين كما يقول غيره فيكون الخبران خبرا فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 على حاله عند غيره يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 لان ما بعد الاول يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على البناء والرفع على البناء على البناء فاعلم ان لا يرفع خبر واحد ويجوز ان يرفع خبر واحد ان يرفع لكل منهما خبرا على حاله واما رفعها فوجه  
 النصب في ضرب من هذه الاربعة في الثلاثة الاول بل ثبت اثني عشر وكلها حادثة الاثني وهما رفع الاول على الالف او على الاعمال على اي نصب  
 وانها ما بين الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وهذا اذا عطف وكبرت لا فان عطف ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا على ان  
 وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لامع اسمها وامنح الفتح لعدم ذكره كقولهم وهو رجل من فروع صناديد جديج من  
 بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اية ابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالجمل في قوله تاروا بروي وابنا بالنصب يجوز ان يرفع ولا يجوز ان يرفع  
 واما حكاية الاختلاف لرجل وامرأة بالفتح بلا شوب فاشادة والاصل ولا امرأه تحذف لا وبني البناء بحال على نية كما قالوا ولا يفتن اسمها على نية  
 كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطفان لا يشكروا احكاما لهما للفتحة في الفصل انتهى **فصل** واذا وصفت المنكر المبتدأ بمجرع معطوف  
 بوصف متصل مفت مغرور جاز في الوصف المفرد فتح على ان يركب معها اي مع النكرة قبل فتح وصفا الوصف الموصو كالثني الواحد ثم دخل عليها الا  
 مثل الاثني عشر عننا وقبل علم البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب اليه البناء لغنمه معنى من فصارا كأنها معا فمنا معنى من وجب  
 ان يرفع على لفظ الموصو لانه اشبه العرب قبل فتحة فتحة العرب حذف تنوينه للشاكلة وجاز نصبه مراعاة محل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب  
 بلا وقال الشاطبي ان نصب الجمل على لفظ النكرة وان كان مبني لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اسلمها وجاز نصبه مراعاة  
 محلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشي واحد فتكونا على حالها بالرفع وجعلوا الفتحة للجرع كما عكسوا في الفتحة المفردة  
 بلا نحو ريت رجلا ظريف ولا كرهه قال الوني جعل حرفا انتهى مع الاسم الموصوفه صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فاما هذا من امثلة التحليل  
 فيجوز فيه لا رجل ظريف فيجوز فيه لا رجل ظريف بصفة لا رجل ظريف بصفة ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجلان ظريفين وظريفون  
 يستحق فيها لفظ المفتوح والنصب ولا ههنا ظريفان لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في الفتحة بين المشتق كمر والجماد المنفرد بمشتق  
 ومنه لا ماء بارد اعندنا فيجوز فيه الثاني الفتح على ان يركب مع الاول والنصب الرفع على ما مر وضعت الجمال لا في شاع في شرح المفتول  
 كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع ان جماد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البديل انتهى وجوابه ان جماد  
 في جملة صفة لا لانه لا وصف بارقا صفا لاول فاعلم ان المطلق والمقيد ولا يرفع بصفة لانه لا يوصف لاسم الجماد اذا وصف كرهت رجل رجل عاقل  
 والقول بان توكيد لفظي او بديل خطأ لان الماء الثاني لما وصفت بغيره بغيره من كونه مراد فالاول فلا يصح كونه توكيد ولا يلائم  
 لعدم مساواة الاول وان جعلنا بارقا صفا لاول والماء الثاني بديل من الاول لانه مع ذلك تقدم البديل على المفتوح وهو منفتح وقال  
 ابو جنى وتكرر النكرة هنا نونية للفتحة كما جاءت نونية للمحال في قوله ثم فيها يفرق كل احكام امر من عندنا واعرضه الموضوع في موضعين  
 انما جى الجماد نونية للمحال يجري على منوع اذ كان ذلك من المشتقات وهذا قوله يذكر السابغ ليجري في ذلك بالاضافة على ماء الاول



فائدة هذا التوطئة انه قد افترق في النعت نحو لا رجل في حياضه عندنا او قد افترق في المنع نحو غلام سفلر في اعندنا او قد افترق في  
فان كان بين النعت والمنع فاصل نحو لا رجل في الدار فربما ولا ماء عندنا ماء باردا او قد افترق في التركيب فربما لا يكون ما زاد على  
كل من وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى اللفظ المنعوت كان معربا والى محله مبتدأ فال ابن خروف المحل على الموضع في هذا التباين  
في المعرب المبني لان الموضع لا يبداء انتهى الى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومعرفة انما المبني على فافتح وانصبين او ارفع مثله ونسب على وجه  
المعرفة لا ينصب او ارفع افسد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا تشبه النعت المنصوف في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار  
والناظم عكس ذلك فشبّه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المنصوف فقال والعطف ان لم يكرر لا احكاما له بالنعت في الفصل الثاني وصنع الموضع  
اعند من جهة التقسيم وانصب بقوله وكما في البديل الصالح لعل لا وهو المنكر والعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرأة ووضعا  
والبديل الصالح لعل لا نحو لا احد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ولا يجوز ان يفصح في المعطوف والبديل لوجود الفاصل في العطف  
معرفة وفي البديل بما له لان البديل على نيته تكرار العاقل فان لم يصلح البديلة اى فعل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لامع اسمها  
ويشبع النصب بالنظر الى محل اسمها لانها لا تفعل في معرفة نحو لا احد زيد وعمر فربما فزيد وعمر بديل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف  
الذي لا يصلح لعل لا نحو لا امرأة فيها ولا نبد لان لا اجنبية لا تفعل في معرفة قال ابو حبان ومن قال رب شاه ومخلطها قال لا فزيد ولا العباس ولا رجل  
عندنا ولا اخاه فالرسم البسيط وجهه انهم يخفون في الشرائع لا يفتقر الى الاوائل وسكت الموضع عن الياء والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا  
يتبعان تكرار وسببا فخر فيهما فصل واذا دخلت هزة الاستفهام على النافية الجعس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع المعرفة حكما ابدا واما  
من عمل في اللفظ نحو الاغلام سفر اخر بنصب غلام لا غير من تركيب نحو لا رجل في الدار يفصح رجل لا غير وتكرار نحو لا رجوع والاحياء بالاصح اجنبية ثم نارة  
تكون محرفان بافتين على معنيهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو فبين من الملح على ما قبل الاصل على  
لم لها جلد اذا لاقى الذئب فاما امثالي والمعرب ليس شري اذا لاقى امثالي ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبا ثابت لم يلم لها بجلد وثبت نحو  
عن الموت بما ذكر قبله لها واذا دخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبغاء المحرفين على معنيهما فليلحق فيهم ابو علي الشلوين انه  
ضربا من كلام العرب ودعى الخو والى اجازة اياه ونحو فوصف في كلامهم على فله كقولهم في المثل اقلنا من البصر والفا من كبر الفاق بالاضافة التهمة  
والعبر يفصح المعين الهمزة المحررة والشلوين لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعده واوه بين الباء والوحدة والهاء ولا مضمومة وقد تفصح قايمة الهمزة  
وقاية بلاء بها اى بالهمزة ولا التوبيخ والانتكار كقوله الارعوا لم قلت شبيبة واذنت بمشيتهم من فالحرف فيفتح وارهوا مصدر اعوى  
اولئك من الذين يستعملون كثيرا في ترك ما يستحسن يقال ارموه لان عن الغيب اى انكف عنه وقلت ادبرت وذهبت والشبيبة الشبا قال في  
الطول والشبيبة لصيغة بناء عن كون التهجئة زمان تكون خزانة الغيرة مشبوبة اى قوية مشتعلة انتهى وهو اخذ من كلام الاطباء واذنت  
والشبيبة الشب واد وقال الاحملي المشبب قول الرجل في هذا الشبب من الرجا والشبيبة ميم بياض الشعر والحرف كبر السن وكون المحرفين براء بها  
هو الغالب في الاستعمال واخر من الدما من ضال علم ان الحيد للانتكار التوبيخ هو المعرفة وحدها لا يجوز الا والنفي المقابل بان على حاله ففي البيت  
الاحياء امثايت والتوبيخ ضلطة على ذلك مع فهم فان كل منهما يفيد ما اخبر واجاب الثمن بان المراد ان المعرفة تفيد الانتكار والتوبيخ وكلمة لا تفيد  
النفي فجميع الانتقاد الانتكار والتوبيخ على النفي وقاية بلاء بها النفي كقوله الاعر على استطاع رجوعه فربما اثبات بد الفعلان والعلامة ويراد بفتح  
الباء المشاة تحت وسكون الراء والهمزة باء موحدة قبلها همزة بمعنى صلح منصوب في جواب النفي فاعلة ضمير العزم واثبات بمثلثة بعد المعرفة الاولى  
اى فحدث وبد الفعلان في استعجابا الكناية واستعجابا لشيء استعجابا للفعلان بد الشبيبة ميم بياض الشعر والحرف كبر السن وكون المحرفين براء بها  
النفي كثير واختلف في الهمزة في بعضها خبر ومراعاة محملها مع اسمها والناثا والاعتماد على سببها والتحليل ان الهمزة ملاصقة بها معنوية  
والفعل في هي خبر لا انفي فلا خبر لها كما ان نحو لا خبر له وبمثلة لبت فلا يجوز مراعاة محملها مع اسمها ولا الفاها اذا تكررت كما ان لبت كك لان لبت  
لا تركيب مع اسمها ولا تكرر فلتفي ولا تفل الاعتدال في الالف خاصة فيمن ان كان معرفة وبعبارة نصبا ان كان مضيا او شبهة وخالفها الماذن  
والكبر فخلاها كما في معرفة من معرفة الاستفهام عند ما كبر ما لها معرفة من تركيب نصبت خبر والغاء وانباع للفظ اسمها او محله واستدلالا  
لبت السابق وجبة الدلالة منه ان استطاع ما خبر لا ولا ما صفة لاسمها مراعاة محملها مع اسمها لالحل اسمها فقط والانصب عليها فمعرفة  
مرفوع بمسطاع على التباين على الفاعل فاللام احد الاخرين اما شوبت الخبر ومراعاة محملها مع اسمها وانما ما كان نحو المذموم وادبانه لا دليل له في  
البيت الا استدلاله لا ينعين كون مستطاع خبرا لا لا او صفة لاسمها وجودة فاعلا على حذف مضافا اى فاعل مستطاع بل يجوز كون  
مسطاع خبر مضافا وجودة بعده مؤخر او محلة من المبدأ في خبره فثابتة لم ومعرفة الاولى على هذا طرفة هذا الاحمال سقط منه الاستدلال  
ولما فرغ من الكلام على الامة انما افادها وهي اشار اليها في العظم بقوله واعط لامع فهو استفهام ما تشفى دون الاستفهام شرع في الاستدلال  
على ما صنع بكلمة للافتتاح في الاستدلال وقال في مرة الاستدلال والاستفهام قد حل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا فاعل شيئا مالا لاسم نحو لا  
ان لو لم يبق الا حرف علة والفتحة نحو الاربم بايها لم ليس مصدر فافهم فالادخال على ليس فغيره لان يوم منصوب بمصدر فافهم من الخبر

طالع



# باب افعال الفعلة

والاصل الالبس صروفها هم يوم باتهم وتروى الالهة بسكون الراء وتخصيصه بجاء مهله وضمان مجتهد فيختصا بالجملة الفعلية لغيره ولا يعلل  
شبا والعرضه نحو الالمحزون ان يغفر الله لكم والتخصيصه نحو الاتقانون فوما نكثوا اليهم وانما الخفضا بالفتحة لانها للطلب لان العرض طلب  
ودفع والتخصيص طلب بحث وانما وجه ومضمون الفعلية لمراد محدد فيعلق الطلب به بخلاف الالهة فانها للثبوت وعدم الحركة قال ابن جني  
في شرح المفصل حروف التخصيص معناه الامراء اذ وقع بعدها المضارع والتزج اذ وقع بعدها الماضي كمثل ذلك واذ جعل الخبر سواء قلنا ان خبر لا م خبر  
المبتدأ وجب كره الجمل به نحو لا احد غير الله عز وجل واذا علم من شيئا او خبره فمخبره كثر نحو لا فوت اي لم قالوا لا خبر اي علينا ولود كرجاء عند  
المجانين والى ذلك اشار الناطم بقوله وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر المارح مسقطا لغيره وحذف الخبر المعلوم بالثبوت والتعجبون والطائون هذا  
نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن غيرهم انهم لا يظهرون خبرا فوعا ويظهرون الجرد والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو جمان واكثر لم يجره  
المجانين مع لا نحو لا اله الا الله تعالى في الجود ونحو ذلك قال الرخشي في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف  
وان الاصل لله المبتدأ وخبره كقول من مطلق ثم جي باداة المحصور وغدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما كان كالمبتدأ معمله فلا جمل في الدار ويكون الله  
مبتدأ مؤخر والآخر مقدم على هذا يخرج نظائر نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا في الاصل نقله الموضح عنه وقال بعده فليس وقد يرجع قوله بان فيه  
سلالة من موهي الحذف وهو على الابدال ما لا يجل على المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاجماع النكرة بالعرفه وعز العلم بالخبر وذلك على  
قول من جعل المرفوع خبر انتهى **هذا باب افعال الدخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتصبيها**  
مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب فن ليس صلاهما المبتدأ والخبر بل هما المفعول اعلى واسند بل غنيت زيد عمرا  
لا على حجة التشبيه وانت لا تزد ذلك مع ظننت وليجب يلحق وان المراد ظننت زيدا وعمرا فبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه  
بالحال مستلذا بوجوه حمله وظرفا وجارا ومجرورا وعوضا بوجوه معرفه ومضمر او جارا وابانه لايم الكلام بدونه افعال هذا الباب وتوابع احد افعال  
القول في انما قبل هذا ذلك لان معانيها فائمه بالغالب ليس كل فلي نصب مفعولين بل الفعلي ناشه اقسام ما لا يتعدك بنفسه نحو فكري وكذا وتفكره وما  
يتعدك لواحد بنفسه نحو عرفته بدلي وتمام المسئلة وما يتعدك لاثنين بنفسه وهو المراد هنا والبدل اشار الناطم بقوله انصب فعل الطلب جزئي ابتدا  
اعني اني حال قلت جذا ظن جيت نعمت مع قد جوي دوى وجعل للذكر عطف ومبطل وينقسم هذا القسم الى قسمين اثنين اقسام احدهما ما يتعدك  
في الخبرين اوهو اربعة وجدوا في علم بمعنى علم ودوى قال الله تعالى مجده عند الله هو خير فاما المصلاية بمفعول الاول وخبر مفعول الثاني  
ضمير فضيل لاجل امر الاعراب انما شاع في وجد العلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم القوا اليهم ضالين فاباتهم مفعول اول و  
ضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو يا بنينا علم شفاء النفس فمعهدها فبان بلطف في الخيل والمكر ففعل امر مجيء علم وشفاء النفس مفعول اول  
وقد عدوها مفعول الثاني والاكثرون وقع علم هذا على ان المشددة وصلتها فمعهده مفعولين لاشارة صلتهما على السند والسند اليه  
كقوله وهو زهير بن ابى سلمى يضم السين ففعلت تعلم ان الصبد غمر وان لا تضربه فانك فائمه فان يفتح الحزوه وتشد بدا تون حرف موصو والصبد  
خبرها مقدم وغمر بكسر التين المجهول وتشد بدا الراء المهمله اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مفعول تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في ضميرها  
عائدة على الوصب فيما قبله والهاء في فائمه عائدة على الصبد وقد يكون ضمير مفعول الماضي قال يعقوب بن علي ان زيدا خارج بمعنى علي وقال الخرد  
الوفى العهد بالمرء فاغبط فان اغبطا بالوفاء حميد ودين معنى للفعول والهاء مفعول الاول في موضع رفع على التانيية عن الفاعل والوفى مفعول الثاني  
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالضم على التشبيه بالمفعول ببولي على الاضافة وعمر منادى برغم محذوف الاء وفاغبط جوارح الخ  
معد اي ان زيدا فاغبط من الغبطة وهو ان يمتي مثل حال المضبوط من غير ان يريد زيدا الهاعنة فان اردت زيدا لها كان حسدا والاكثرون في دوى هذا ان يتعدك  
بالباء نحو ديت برنيد فاذا دخلت عليه الحزف تعدى لاخر بنفسه نحو ولا تدركهم به وضمر الخاطين مفعول الاول والمجرور بالباء مفعول الثاني والضم  
الثاني ما يتعدك في الخبرين اوهو خمسة جمل ومجرور وحذف رعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انا فاما الملائكة مفعول الاول وانا انا  
مفعول الثاني ونحو قوله وهو يميم بن ابى مغبل وقيل ابوسنبل الاعراب وكنا اجوا ايعر واخافته حتى الميت بن ابى مالمات فابا عمر ومفعول الاول  
واخافته مفعول الثاني والملمات جمع مله بمعنى النازلة فاعل الميت بمعنى فقلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاف لا تشد والمولى شريك  
في التقى وكما المولى شريك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب مفعول الاول وشريك مفعول الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو  
ابن همام السلولي فقلت اجري ابا خالد والافني امره ها لكافاء المتكلم مفعول الاول وامر مفعول الثاني وما لكافض امره والاقلة في هذا  
وقوعه على ان وصلتها كلمة المسئلة للمحاربة فالفرض هب ابا ان كان حمارا ونحو قوله وهو امر ابنه الحق واسم اوس وعشني شجنا واستنبح انما  
الشبح من يدك ببناء فاء المتكلم مفعول الاول وشجنا مفعول الثاني ويدك ببناء يدج في الشيء وجار ويدا والاكثرون في زعم هذا وقوعه على ان  
يتخفف النون او ان يثبت بها وصلتها وافراد الضمير مثل هذا اضم من ثبته وهو واي البصريين والتثنية واي الكوفيين فالاول نحو  
زعم الذين كفروا ان ان يعجزوا والثاني نحو قوله وهو كبر غرم وقد زعمت اني يغيب بربها ومن الذي لا يغيب وغرم منادى برغم والضم  
الثالث ما يربو بالوجهين والغالب كونه للقبين وهو اثنان وهما اي علم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه يعبدون زيدا فربا الاول للرجحان والثاني

باب افعال الفعلة  
في باب فن ليس صلاهما المبتدأ والخبر بل هما المفعول اعلى واسند بل غنيت زيد عمرا  
قائمة لابقان بديهي



للبقين وكقولهم نعم فاعلم انه لا اله الا الله وقوله ثم فان علمهم من مؤنثات الاولى للبقين والثانية للرجال والاسم الرابع ما يرد بهما اي بالوجهين والغالب  
 كونه للرجال ومثله نكل بحسب حال فالرجحان كقولهم ظننتك ان شئت لظني المحرّب لبا ضررت فممن كان عنها معروفا فالكاف مفعول الاول وصاحبها  
 مفعول الثاني وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولفظي المحرّب بالفاعل وجوبا لشرط محذوف والضمير بالعين المملة الاخرام والحين يقال عرو في المحرّب  
 اذا حين وقال الخليل عرو عرج في المحرّب واحد والمعنى ظننتك صاحبها المحرّب اذا اوفدت ناراها فانتهت فممن كان منه قرا والبقين نحو قوله ثم بظنون  
 انهم بلا فواتيقهم اي يتيقنون ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو من احب الحرا الكلايد وكنا حسبنا كل بضياء شجرة عشيبة لا فينا جذام وجهل  
 فكل مفعول الاول وشجرة مفعول الثاني وعشيبة منصوب على الظرفية وجذام وجهل فممن كان منه قرا والبقين نحو قوله ثم بظنون  
 لبدا لعمري حسب النقي والجود خير تجارة وباحا اذا ما المرء اصبغ ثاقلا فالنقي مفعول والجود معطوف عليه وخير مفعول الثاني ولم يثن لانه  
 اسم تفضيل واسم التفضيل اذا انصب لزيد الافراد والتذكير وباحا بالباء الموحدة والحاء المملة بمنزلة واذا شوطيه وما زائدة والمرء مرفوع بفضل الخ  
 بفسر اصبغ وثاقلا بمعنى ثقالا خيرا اصبغ المحذوف والمعنى شئت النقي والجود خير تجارة وباحا اذا اصبغ المرء ثقبلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل  
 لان الابدان تختار الاول فاذ امان صاحبها نصيبه كالجارات والرجحان في خال كقوله لخالك ان لم تنفض الطرف ذاهوي بسوءك مالا  
 بسطاع من الوجد خال كسر الخاء والعباس فممن كان عنها معروفا والكاف مفعول الاول وذاهوي مفعول الثاني وان لم تنفض الطرف شرط وجوابه محذوف وجمله  
 بسوءك بمعنى يكلفك نعت وكو فاعله ضمير مستتر يعود على ذاهوي هو لما يرد من الصفة الى الموصوف وما لا بسطاع في موضع المفعول الثاني ليدل  
 ومن الوجد بيان لما والبقين فيها نحو قوله ما خلفني نلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم هو الام انشد خلف الامر من الكوفين وباء التكلم مفعول  
 وضما مفعول الثاني وهو يفتح الضاء المجرى وكرايم وبالنون الزم المبتلى في نسخة طلبا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح و  
 الى لفاكر اشفقت نلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلفني معترض بين الثاني وهو ما والمعنى هو نلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو الثاني  
 وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجان فاعله على الصفة المشبهة لانه ظرف محو بضم الحاء المملة والميم وتشديدا لاداء الشدة والتقدير  
 خلفت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق فممن كان عنها معروفا اشان الاول ترد علم بمعنى عرف وزد ظن بمعنى اهتم والباء اشارة لاناظم بقوله لعمري  
 وظن ضمير متعلق بالاولى وورد في معنى من الراي الى المذهب ردحها بمعنى قصد فبعد من هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فظن واما  
 نحو والله اخرجكم من بطون ايمانكم لا تغفلون شيئا ولا تفرقون شيئا وثانيها نحو وما هو على انصب بظنين بالظاء المشالة اي عنيهم وثالثها يقول راي  
 ابو حنيفة حل كذا وراي الشافعي منه اي صلي حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمة ورايها نحو جوت بيت الله اي اوتيته وفضة وورد  
 وجد بمعنى جزا وحقد فلا بعد بيان فيقال وجد بعد اذن احد وبخلاف المصدر فمصدر وجد بمعنى جزا وبعد مصدر وجد بمعنى  
 حقد موحده وثاني هذا الاصل المحذوف وبقيته افعال الباب لعمري فليست فلا تنفك المفعولين فثاني علم للعلماء بضم العين كعلم الرجل اذا كان  
 الشفة العليا وثاني راي بمعنى اجبر نحو راي زيد اي اصرته وبمعنى اشار نحو راي زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو راي الصديق اي ضربته  
 وثاني بمعنى غلب الحجة نحو راي زيد اي غلبته الحجة وبمعنى رد نحو راي السائل اذا رددته وبمعنى سأل نحو راي الابل اي سألها وبمعنى كم وبمعنى  
 حفظ نحو راي احد شيئا اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو راي بكر اي اقام بها وبمعنى نجل يقال حجبا بالراء اي نجل به وبمعنى وقف كقوله فمن يكفن ابنا  
 حجبا اي وقف ثاني وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وثاني عذ بمعنى حجب بفتح السين نحو  
 صرث المال اي حجبته بحسب بضم السين في المضاع وثاني نعم بمعنى كفل نحو نعمت زيدا اي كفلته وضمته وفي التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث  
 الزعيم غارم وبمعنى اس بالهمزة وركب نحو زعم زيد اذا راس منه زعيم القوم فلان اي راسهم وبمعنى قال كقول ابى زيد الطائي بالهف نفسي ان كان الله  
 زعموا حقا وما ذابوا القوم فلهي اي ان كان الله فلو حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع  
 فاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم اي طمع في غير طمع وثاني راي بمعنى خلع نحو راي الذئب الصبي اذا خدعه  
 واستغنى منه ليعتريه وثاني حسب بمعنى امر لونه وايض يقال حسب الرجل اذا امر لونه وايض كالبصر وثاني خال النجيب يقال خال الرجل بكر واعجب فيه  
 وبمعنى ظلم بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلم اي غمز في مشبه غير ذلك قاله الموضح واما الحجة رزعتها لانها لا يشبهها اولنا افعال القلوب والنيب  
 الثاني من التغييب بين العرب الحفوار اي الحلبه براء الحلبه في التفتك لاشين بجامع ارداء الحسن الباطن كقوله ثم اني ارا في اصغرهم قاري علفني  
 ضمير بين منسلين لسمي واحد واحد مفاعل وثانيها مفعول اول وجمله اعصرهم المفعول الثاني وكقوله وهو من احب الحرا الكلايد وكنا حسبنا كل بضياء شجرة عشيبة لا فينا جذام وجهل  
 لثام قراهم في منابرهم رفقش حتى اذا ما نجاني الليل وانخرل انحرالا فمهم مفعول اول ورفقش بضم الراء وكسرهما مفعول ثان والرفقة الجماعه  
 ينزلون جملة ويحلون جملة وبمعنى رفقش لا ينفق في بعضهم ببعض والرويا صاحبته بدليل قوله اذا ما نجاني الليل وانخرل انحرالا اي انظر  
 وانقطع والى هذا اشار لاناظم بقوله ولراي الرويا انهم ما علموا طالب مفعولين من قبل انني وذهب بعضهم الى ان راي الحلبه لا ضم مفعولين  
 وان ثاني المنصوبين حال وورد في موضع معرفه كاهنا واعترض بان الرفقة ارفع له وهم الخاطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالأختافه محذوف  
 قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفه لما هنا وراي الحلبه لا يشبهها الغاء ولا تعلق خلافا لالشاطي ومصدرها الرويا نحو قوله ثم هذا



ما افعلوا الفلوق

[illegible]







## ما فضل العترة

### والثالث

المشايخ

الحقبة الثانية

فخرها و اما که گفتند و  
ایا عین فتح و نصیبها  
و اما الف و یقضي الحله  
من قضاها فلا یقضی ان نصیب  
جزئیها مفعول بر این  
بقضها من غیره و عطا  
مر



نحو انك زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاستنساخ الى ضمير الخطاب بشرط في المضاعف استنساخ الخطاب لان الاحمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا  
 من من نفسه فلا يجوز له ان يستنسخ المستند الى ضمير منكم ولا غائب فلا نقل قول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا منطلقا لما مر ولو قال واستنساخ الخطاب  
 وسوى السجرات الى اخره كان ابن السكيت بشرط في زمن المضاعف كونه لا فاعلة النظم في شرح السهيل وقد يقول وهو عربي بل يبيح بيعة اما الرجل  
 فدون بعد فتن يقول الداد ونجعتا انشد سبويه بنصيب الداد على انها مفعول اول ونجعتا مفعول ثان قال ابو حنيفة وفيه رد على من شرط الاحمال  
 لان له بغيره غير شرط في حال ان الداد نجعتا واجاب به بل استغنى عن وقوع ظنه لا ظنه في حال انتهى هذا سبق على ان موقوف المفعول والحق ان موقوف  
 لمجتمعا لا لنقول وفيه نظر لان نقول على هذا يكون عاملا لعدم اعتاده على استنساخ الا على قول من شرط لا اعتنا عليه  
 بشرط كونه مضاعفا للخطاب فخط على احكام ابن الجني في شرح السهيل وفيه نظر في المضاعف المستند الى ضمير الخطاب كونه واضاف بعد  
 استنساخهم بحرف باسم سمع الكافي من العرب انقول للمبتدأ مفعولا مفعول اول والمبتدأ مفعول ثان على المتقدم والناظر وقال عمرو بن معاذ  
 كرا المدحج على ان نقول الريح يتغلغل عاتق اذا انزل اطن اذ انجل كرت ضلام جارد مجرور ورجار على والجري وما الاستنساخ منه ولكن خذنا انما الدخول  
 الجار عليها والريح بالنصب مفعول اول وجلة يتغلغل عاتق موضع المفعول الثاني والظن بضم العين يقال ظن بظن اذا كان بالريح وفيه نظر بظن  
 بالفتح اذا كان في النسخ في الموضعين داخل على فعل محذوف بضم المذكر على قوله نعم اذا التما انشئت والمنعذير اذا لم يكن انما الظن  
 واذا كرت الجمل كرت قال سبويه والافش من البصرين بشرط في الاستنساخ والمضاعف عند جهو العرب كونها متصلة من غير جاز بينهما فلو قلت  
 انت نقول زيدا منطلقا فالحكاية واجبه وخولقا قال ابو حنيفة وخالفها الكوفون وسائر البصريين فجازوا والنصب لم يندوا بالضمير فاصلا  
 ووجه قولهم بان الاستنساخ بطلب الفعل وانت فاعل فعل ضمير ذلك الفعل ارفع على الاسمين فنصبها وورد بان الحكم انما هو المذكور واما  
 المضاعف فلا عمل له الا في الاسم المنفصل عنه خاصة والعمل فيها عاده لهذا الظاهر وهو ان ينصب بالاستنساخ نفعه الموضع في شرح السهيل ولم يبقه  
 ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قد رت الضمير وهو انت فاعلا محذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز انما فاعلا  
 واغتر الجبيع الفصل بين الاستنساخ والفعل بظرف زمان او مكان او مجرور او مفعول القول مفعولا كان واحدا او غيرهما والحق لك اشارتنا الى النظم  
 ونكتل بصل نقول ان ولي استنساخه ولم ينصب بغير ظرف او ظرفا وعمل وان يعضي فصلت بجل الفصل بالظرف الزمانى كقوله اقبل بجد نقول  
 الدار جامعة شمل لهم نقول البعد محموبا فالهزة للاستنساخ وتبديع الباء ظرف زمان وتبديع الباء مضى اليه وبينها جاس محرف في الدار  
 مفعول اول لنقول وجامعة مفعول الثاني وشمل مفعول جامعة والبعد مفعول اول لنقول الثاني ومحموبا مفعول اخر فاعل نقول منين والاد  
 منها مفعول من الاستنساخ بالظرف والثاني متصل بالاستنساخ بام والفصل بالظرف المكاني كقوله عندك نقول زيدا جاسا والفصل بالجري  
 كقوله في الدار نقول زيدا مفعول الفصل بالمفعول محذوف وهو الكسب زيدا لاستدراجها لان نقول بنى لوى لم يربك شام مضى اليها فصل بين  
 الاستنساخ والمضاعف بمفعول الثاني والاصل انقول بنى لوى محذوف لوى مفعول الاول والمراد بهم قرين ولجها لجمع الجاهل والمجاهل هو الله  
 بظهر الجمل من نفسه وليس بجاهل والمعنى انظر بنى لوى جها لا ام مظهر من الجمل حتى استعملوا اهل البصر على اعماله وقد مر على بنى مضر مع فضلهم عليهم  
 والفصل بالحال كقوله استنساخا نقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في بنى الناظر قال السهيل وبشرط ان ينفذ المضاعف ان لا ينفذ باللام كما نقول  
 لزيد عرو منطلق بضمها قال لانك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا تولا سمعها لان الظن من افعال القلب كونه بدلا عليه احوالها  
 مع استنساخ كلام العرب بغيره المرادى بغيره في شرح السهيل واقره وتجزى الحكاية مع استنساخ الشرط مخوم نقول ان ابوصم الاية بالثناء المشا  
 فون وكسر في قراءة الخطاب للآخرين وابر عام وحفص وروي على نقول الريح على حكاية واذا عمل القول عمل ظن فعل مجرى مجرى في العمل اضمار  
 في العمل والمضاعف ما ذهب اليه وان لا يعمل على ظن حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمة وغيرها وذهب بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يضمن  
 معناه كقوله قالت وكنت رجلا اضبطنا هذا امر الله استرنا فليس المعنى على ظنت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضيا فقال هذا امر الله  
 لانها استنفذت الضميمة من مخفى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف وحنان صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا يجوز في حال ان يكون هذا  
 مبتدأ واسرائيل على تقدير مضى اي مخ اسرائيل من حذف المضى الذي هو مجرى المضى اليه على جره لانه غير منصرف للعلية والجملة لانه لا ينفذ في العمل  
 واذا جرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الاتقاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول اسمي واحدا قال في النهاية ثم بحث الشاطبي  
 ولا بعد مجرى القولين السابقين فمن قال انه مجرى مجرى في المعنى العمل قال يجوز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع ظنه فغفها ولم يره مقتضا  
**هذا باب في نصب جمل ثلثا بالانصبة** لا من مفاعيل ولم يفل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضنا المبتدأ المصنفة ظلية في قوله  
 قال ابو حنيفة نقلا عن شيخه ابن الفارس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلا لانه مفعولا اسم للفظ ومفعول اخر فاعلة الموضع في الموضع وهي اهل وارى  
 اللذان كان اصلها قبل دخول هذه النقل عليها علم ولى المبتدأ بان لاثنين وانما افترض عليها ما رويها مع السماع واما بغيره اخواتها وهي ظنت و  
 اخواتها فتم من نقلها بالهزة كثير من البصريين وفيه نظر واذلك على السماع ومنعوا ان يقال ظنت زيدا عروا فانما لانه لم ينفذ عن امره بل زيدا عليه  
 ابتداء لانه واجازه قوم منهم طريقا للبار في ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناه من ثباتا بشددا الموحدة واثباتا ونجرت بشددا الموحدة



# في اعلاولى

والجرح حدث بشد بدال نحو ذلك برهم الله اعلاهم حشر اوى واليه منقول اول والله فاعل واعلاهم مفعولان وحشر  
مفعول ثالث فالله انشترى وهو مفعول على ان الاعمال لا تحسم فلا بد ان يكون البصر في موضع في حواشي هذا قول المعتزلة ولما اهل السنة فاعتقدت  
ان الاعمال تحسم ونوزن حقيقته فيرى على بصيرة وحشر احوال والمعتزلة يقولون عليه وحشر مفعول ثالث والله اجازته ممكن عندنا فانهم اذا بصروها  
حشرت فدل على حكاك والله مفعولان من منع عندهم انه في الحق بذلك راي لم يلبس به ما عاينوا به فيكم الله في سالكه فلبسوا ولو ابريكم كثيرا انفسهم  
فالكاف فيها مفعول اول وهم مفعولان وقليل في الاول وكثير مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الجنيح حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلاثة  
الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زفرة والسفاهة كاسهم يا بهت الى غراب الاشفاقا لاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزفرة مفعول  
ثاني وجمله بهت الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس نبئت فبنا وراي له كان عمو اخيرا اهل البيت فالباء مفعول الاول وقبها  
الثاني وخبر الثالث ومعنى لم ابله لجره وقول العوام ابن عقبة ابن كعب زهير وخبر سوداء الغيم مريضه فابلت من اهل مصر عمو ما قاله المفسر الاول  
وسوداء الثاني ومريضه الثالث والغيم بالفتح المجرى موضع وفيل رجل من بني كلاب ما طيلت اذا خربت دفقا رباب بعكث يوما ان شود في الثالث الكثرة  
مفعول اول وباء المتكلم الثاني ودفقا الثالث والذئب المجرى وقول الحارث بن خلف البشكري او منكم ما استلون فزحذثوه له عينا الوفاق الفهر  
المرفوع مفعول اول والذئب مفعول ثان ولجمله بعده مفعول ثالث والفضل يجمع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الى انهم  
يقولون الى ثلثة راي على عدوا اذا صار ارض اعلاهم قال وكاري المسابن نبتا اخبرا حدثت انباك خبرا وقال الناظم في شرح الشهاب ان اول  
من ذلك معنى من نصيبنا ولخواتمة ثلثة ان يجل الثاني منها على نزع الحافظ كل اية المجرى وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مفعول عليه وكما في  
سبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كون جملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلاسة من المضمين الله هو خلاف الأصل  
ويجوز عند الاكثر حذف المفعول الاول استثناء عنه كما طيلت كبشك سميت ولا تذكر من علمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت بدا ولا تذكر من علمته  
لان الفائدة لا تدم في الاستثناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاختصاص بالعلم به او مجرد اعلام الشخص المذكور وهذا قول ابى العباس ولبي بكر  
وابن كيتا وخطاب ابى الربيع وابن مالك والاكثر في ذهب سبويه وابن البارش وابن طاهر ابن خروف ابن عصفور انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار  
عليه كفاعل علم وهو فاس قول لا خفس لا بد من ثلثة وزعم السليبي انه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه اما حذفنا الثلثة لجهالة فقال ابن  
الصواب حذفنا الثلثة لدليل وضرة وان لم يجر في باب فاعل المحذوف لغرض دليل وذلك لان قولك علمت وتعلمت لا فائدة له لان الانشا لا يجر غالبا فاعلم  
او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه اسمى للثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد الفعل من جواز حذف احد ما الخطا اى لدليل ومنع ذلك انما اى لغير  
دليل ومن لا لقاء والتعليق ما كان فاعل الفعل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما المفعول علمت مطلقا للثاني والثالث ايضا حفظا خلافا لمن منع لائفا  
والتعليق مط سواه كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو اولى على السليبي ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعه في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجعفي فانه  
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول المساواة في الحكم لباب علم الصبر ببناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصوفي المفسر  
لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معلوما ملغى في حالة واحدة وذلك منافض وقال خطابه التوسيع لا يفتى علم ولخواتمة لان سبويه  
لا يفتى في مبداء ونسب لبقاء الاول غير مرتبط فان بينهما للمفعول ووسطهما والآخر بها جاز ذلك اذ ليس لباح المتصونين ينعقد منها مبداء وخبر  
له نوزنهما شيئا ولما من الادلة على الالفاء في المبني للفاعل من انشترى قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاخبار فالبركة مبداء ومع الاخبار خبر واعلم  
ملغاة لوسطها مبنية للفاعل من المبداء وخبره ومن انظر قوله وانت اراى الله امع عاصم واراى منكفى واسم واهب فانت مبداء وامنع خبره واراى  
ملغاة لوسطها مبنية للفاعل من المبداء وخبره ولما على التعليق من انشترى القصب فاعلم به نبئت كم اذا من قديم كل منى انكم لفي خلق جديد فكم مفعول  
وجمله انكم لفي خلق جديد في محل نصب حدث مبداء للمفعول الثاني والثالث والفعل معلوم عن جملة اسرها باللام ولذلك كثر ان وذا شرطية وها  
محدوف مدلول عليه بجديد والمقدّر اذا من قديم محدودون وجمله الشرط وجوابه معترض بين المفعول الاول وما سده مبداء للمفعولين ولا يصح ان يكون  
جملة ان وما بعدهما جواب الشرط لان حرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مفعولان بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله اعد  
فقد نبئت انك للذي سخرى بالاسم فستعد او تشفى في هذا ركب الراء اسم فعل عجزه اعد ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والفاء نائب الفاعل في  
المفعول الاول وجمله انك للذي في موضع نصب فستعد مفعولان والفعل معلوم عنها باللام ولذلك كثر ان قال ابن مالك في النظم وفيه  
كانت اوى علم مفعولين من ذامى تبصرون وعلم المرافقة المتكلم كل منهما الواحد فعدا بالهمزة لاشين نحو ارباب زيدا الهلال اى بصيرة اياه وان  
زيدا الخبر اى عرفه اياه قال الله فمن بعد ما انكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يركبهم اذا التفتت في عينكم فلبسوا فلبسوا  
حال للمفعول ثالث وهذا المفعولان حكمهما حكم مفعول كسرة المحذوف هما او لاحدا ما لدليل وضرة وفي كون الثاني منها لا يكون جملة والى ذلك  
اشارة الناظم بقوله وان عددا بالواحد فلا يشين به توصلا والثاني منها كانا التوسيع وجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول لا في الحكم غير  
زيدة قولك علمت زيدا الحكم كما ان التوسيع يزيد في قولك كسوت زيدا او بافتقوله في هذا الاول علمت الخبر وارباب الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي  
حذف الثاني علمت زيدا وارباب كسوت زيدا وفي حذفها ما علمت زيدا كما تقول كسوت وفي منع الالفاء والتعليق في المفعول



مقالها ليس أصلها المبتدأ والخبر بل وجه نظره موضعين أحدهما ان علم بمفعول عن انما حفظ نقلها الى اثنين بالضمير كذا بالضمير فهو علم ادم الاسماء  
والوضع الثاني ان رأى البصر به سمع نقلها بالاسم فهم من الفصل الثاني نحو رب انى كيف يحى الموتى فادى فعل دما وباء التكلم مفعوله الاول  
كيف يحى الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاسم فهم بكيف هذا النظر لاجل بيان وقد يجاب عن الاول  
بالترام جواز نقل المتكلم لو كان بالضمير فبما سأل المتكلم لاشين كما فيس هو البسبب بداجبة على كونهم وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها الى  
اشين فانه قال واما السماع في المتكلم فكثير وفكر امثلة بها علم الشيء واحسنه بابه اى عرفته بابه هذا ضربه من حفظ القول بانه يحفظ نقلها بالضمير  
لا بالهزة ومن حفظه على من لم يحفظ فلا حاجة الى عوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بالادعاء ان الرواية في ادى كيف يحى الموتى  
عليه لا بصر به كما قال الجوزي في الرزاليك كيف قد اطل الرواية روية الغالب هذا ومخرجها مخرج روية العين ويجوز في مثل هذا مع الرواية ولا يجوز  
مع العلم انتهى كوفي سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا من التعليل في ثوب بل جملة كيف يحى الموتى في اولى صدق منصوب على المفعول به والتقدير  
ادى كيف يحى الموتى كما قال الكوفون وابن مالك في ونبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير ونبين لكم كيف فعلنا بهم على اننا لانعلم امتناع  
التعليل عن المفعول الثاني ونايب كما يجوز ان نقول ادى كيف شئت كما نقول ادى كيف فعل لان سؤال عن مفعول به فله بحشا وادى مسطورا  
مع حفظ النظر الثاني وصح عموم قول النظم والثاني انهما كانا في كل حكم وذاتنا **هذا باب الفاعل** الفاعل لغة من  
الفعل واصطلاحه اسم صريح ظاهر ومضمر يادى او مستتر او ما في ذنبه اى الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامدا ويا في ذنبه اى الفعل مقدم له  
الفعل وما في ذنبه على السند اليه اصل المحل في التقديم واسم الضمير فالاسم الصريح الظاهر نحو برك الله والمضمر البارز نحو شاركه بالالله  
والمستتر نحو اثم قم والمماثل اى الاسم ما اقرن بساكن لفظا او تقديرا والساكن هنا ان وان وما دون لو وك نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزلنا  
البيان للذين امنوا ان تفتح قلوبهم اى تفتح قلوبهم بقرينة ما ذهب للبيان اى ما بها ولا يند من هذه الحروف لان تكون النون خاصة  
نحو وما راضى الا بصرى ولا يند ان الشدة ولا ما لعدم ثبوته ولا يند فاعل موزل بالاسم من غير ساكن من هذه الحروف الثلاثة  
البصريين خلافا للكوفيين ولا جهة لهم في نحو ثم بدلهم من بعد ما رواه الالباب لمجته حتى من جشا اولوا البصيرة بالسبح يفتح السبح على انه فاعل  
بدا لاحتمال ان يكون فاعل بذا ضمير مستتر اذ اجتمع الى المسند المفعول منه والتقدير ثم بدلهم بذا كملها مصرحاً به في قول الشاعر بدلهم بذا  
الفلوس بذا واليه ذهب البرد ومن راضه والفعل كما مثلنا من نحو برك الله اولم يكفهم انا انزلنا ومنه اى من الفعل نحو اى زيد ونعم الفنى لا  
فرق في ذلك بين المصروف كالباقى والجامد كهم والمماثل بالفعل ليشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانة فمختلفة ناويل مختلف الوانة فاعل وصح عالم  
لاعماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانة ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منبر وجهه في قولك ادى  
زيد منبر وجهه وهو المشار اليه النظم بقوله الفاعل المذكور في زيد منبر وجهه نعم الفنى فاعل باضر زيد فاعله ومنبر لعل من برك وجهه  
فاعل منبر وصح علمه لا عماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو ضرب او مضرب او ضربت بدو الصفة المشبهة نحو زيد  
حسن وجهه واسم المنفصل نحو قوله ما رايت امره احب اليه البذل منه البذل بين شتا والمصدر نحو قوله لا ان علم نفسه المرويت واسم المصدر نحو  
من عطاء الدنيا من زيد واسم الفعل نحو شيئا العقيق والظرف وهذا السند من نحو ومن عنده علم الكتاب وادى التمسك قال ابو جابر واسم  
موضوع موضع الفعل نحو اى انت زيد ان يخرج ابنى بالضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك كذا بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع  
واما ك وضع موضع لحد انتم قولنا تام مخرج للفعل الناصر نحو كان زيد فانما فان زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم بافع  
لنوم دخول زيد من نحو زيد قام في هذا لفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متعل لصبره والجملة خبره وينبغي ان يعقد ذلك بالاحتياط  
فقد حكى ابن مالك عن الاعمى وابن عصفوا انها قال لا فلا وصال على طول الصدق بدوم ان وصال فاعل بدم المذكور لا محذوف وان الله  
يتوعد ذلك الضرورة انتهى وقوله اصل المحل يند مخرج لصفواتم زيد فان زيد ليس فاعلا لان السند وهو قائم مقدم في اللفظ واصلة المتأخر  
لان خبره زيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الخفش والكوفون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يند على نفي واستفهاما وزيد  
فاعل سد مسد الخبر فاعل فاعله خالف في الحد ولا يحتاج الى قوله اصل المحل وذكر اصاله الصيغة مخرج لصفواتم بد بضم اول الفعل وذكر  
تأنيده فانها صيغة خبر اصل لانها مفعلة عن ضرب بعضها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل ناشئ عن الفاعل وعلى القول بانها  
صيغة اصلية يحتاج الى قيد لا يخرج نابع الفاعل ومخرج لصفواتم زيد فانها مفعلة عن ضرب ومخرج لصفواتم فراه في الجامع القرآن والمصدر  
هنا ناشئ عن المفعول لانه واقع موضع فعل مبني للمفعول وصيغة مفعلة عن صيغة المبني للفاعل فتقدير او القرآن نابع الفاعل به والتقدير يرحم  
ان يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **باب احكام سبعة** احدها الرفع لانه عذر اذا استغنى الكلام عنه ودفعه السند  
وغاها السبب لا الاستناخلاف للاحرف وقد نصب شذذا اذ انهم المنع من كلامهم خرفى الثوب السمار وكسر الزجاج الحجر برفع ولها الضم  
ثانها وجعل ابن الطراوة قياسا مطروفا واستأثر له بقرينة صيد الله فقلنى ادم من بركات نصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لان كان  
على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجرب ايضا في المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا

باب الفاعل

أذكر  
مدخله فاعله



# ما الفاعل

يدفع الله النار أو يحرقها إضافة اسم أي المصدر نحو قول عابث من قبله الرجل امرئ الرضو فالوضوء مبتداء مفعول من قبله الرجل خبر مقدم وقبله ضم  
 الفاعل لم مصدر قبل والرجل فاعله وامرئ مفعوله وسبقا أن اسم المفعول غير العلم والميم أي ما يعمل عند الكوفيين والبغداديين أو يجر من أو البلد الزائرين  
 أو اللام الزائدة فالاول نحو أن يقولوا ما جانا من بيشير أي ما جانا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا أو كفى الله شهيدا والثالث نحو هبتا هبتا الما  
 نوعون أي هبتا نوعين الحكم الثاني وفرضه بعد السند وهذا مستثنى من قوله في مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره نوطه لقوله فان وجد  
 في اللفظ ما ظاهره فاعل تقدم على السند وجب تقديره الفاعل ضمير مستثنى في السند كونا السند اليه المقدم اما مبتداء في محو زيد قام في قام  
 ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ما يدل على زيد وفرضه مبتداء وقام فاعله خبر زيد واما فاعلا كما لكونه محذوف الفاعل نحو وان احدا من المشركين استجارك  
 فاحد فاعل ضل محذوف بضمير المذكور والتقدير وان استجارك احدا استجارك واما الرجل في احدا مبتداء واستجارك خبر من محذوف لان اوله الفاعل  
 موصوفه ليعلم فعل فعل في محذوف بضمير المفعول على الاعم من جهة هو البكرين خلافا لا انفسر والكوفيين فيموزع عندهم ان يكون احدا مبتداء وسبق  
 الابتداء به تقدم الشرط عليه ونفسه المحرور به واستجار خبره وجزاء الاخران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر بهدا ونفا فبشر يجوز ان يكون مبتداء  
 وسبق الابتداء به تقدم الاستم على عليه وجعله بهدا ونفا خبره ويجوز ان يكون فاعلا لفعل محذوف بضمير هدا ونفا والتقدير ابشر بهدا ونفا  
 والارجح الفاعلية لان الفاعلية المحذوفة وحولها على الافعال وجزاء الاخران في انتم تخلقونه فانه يجوز ان يكون مبتداء وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل  
 ضل محذوف بضمير المذكور والاصل تخلقون تخلقون محذوف الفاعل احدا من المشركين لوجود المفسر في ابدل من الضمير المتصل بضمير متفصل على ما هو في  
 عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل الذي منه بالاسم وهو مرفوع بانها الفعلية تخلق عطفها عن الخلقون عليه وفي الابتدائية  
 تناسبها والتناسب اول من الخالف من اثر قال الموضع في المعنى فتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح من في ابشر بهدا ونفا المعاد لهما الاسمية وهي  
 لم عن الخلقون انهم في هذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شخص مطلق في الجملة لاجل المعادلة واذ انما من ارجحان لسا قاطر وبني الوجها على الترتيب  
 وما ذكره من وجوب تأخر الفاعل عن السند هو مذهب الجسر ومذهب الكوفي جواز تقديم الفاعل على السند كما ينفرد قول الزيات فيمنع الزيات في المباء الموصوف  
 المشددين من ملكة الجزية ومعدن ملوك الطوائف على الجاهل شيئا وشيئا اجدا لا يمكن احدا من وجه التمسك ان مشهاري مرفوعا ولا جاز ان يكون  
 مبتداء اذ لا خبر له في اللفظ الا وشيئا وهو منصوب على الحال فيقرب ان يكون فاعلا بوشيئا مقدا عليه ضد تقدم الفاعل على السند وهو المدعى  
 وشيئا بفتح الواو وكسرة الهزة وبعدها به مشاء تحت فدا لجملة التوردة فالهجرى في القاموس الوشيد الزائدة والثاني وهو ضد ما مشر الجسر  
 ضرورية والضرورة تبين تقدم الفاعل على السند او مشهاري مبتداء محذوف خبره لسد الحال منه اي يظهر وشيئا كقولهم حكك سمطاً فحكك مبتدا  
 تحت خبره لسد الحال منه او حكك لك مشيئا قبل او مشهاري بديل من المثلث المتفعل اليه بعد حذف الاستفهام وذلك ان ما الاستفهامية  
 في محل رفع على الابتداء والجماع خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ما يدل على ما هذه الضميريات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها  
 لم تكن في النصيب المصنوعة او الجرح على البدلية من جماع بديل الشمال واما الابتدائية فتخرج على ما ذكرنا في بابها واما الابدال من الضمير فلا ضرورة ما يدل على خبر  
 او شمال وكلاهما لا بد منه من غير يتوكل على المبدل من لفظ او تقدير او على تقدير تكلفه ضمه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الطرف ضمير  
 ما الاستفهامية واذ المبدل مشهاريه وجب ان يضمن بهمة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به المفسر فان قلت فائدة الخلاف  
 بين اصل البدلية قلت فائدة نظرية التثنية والجمع فقول على أي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيها ولا يجوز ذلك على أي البصريين بل  
 لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان السند حكم ولا بد الحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان يظن  
 ظاهرا كان او مضمر نحو قام زيد والزيدان فاما هذا واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر مرفوع على السند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني  
 في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولجأ الى هذا المذكور قبله وارجح لما دل عليه الفعل المستثنى من الضمير كما هو في الزاقي حين ينفذ  
 هو مضمين ولا يشرب الخمر من بيشير بهاد هو مضمين فتشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولجأ الى الشارب الدال عليه بشرب بالانتمام أي لا يشرب هو  
 أي الشارب لان يشرب بضمير شاربنا وحسن ذلك نظره تقدم وهو لا يرتقي الزاقي وليس يرجع الى الزاقي لقضا المعنى او يرجع لما دل عليه الكلام اول  
 عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كذا اذا بلغت الزاقي في بيت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولجأ الى الروح الدال عليها سببا الكلام أي اذ بلغت  
 هي أو الريح والزائد اما الى السند والثاني نحو قولهم أي العرب اذا كان خدا فاقنى بنصبه على وقوله وهو سوار بن المضرب حين ضرب من الحجج خوفا على  
 فان كان لا يرضيك حيروني في نظري لا اخالك ولنسبنا فمضى كان فيها ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيها أي اذا كان هي  
 ما في الان عليه من سلة في خدا هذه المثال وفي البيت فان كان هو أي المشاهدة من فيه لفت بشرطه التثنية يجوز في كان فيها ان تكون ثامنه  
 وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان خدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامه كان خدا منصوبا على الظرفية  
 متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وعكس يبرر انه اذا كان خدا على انه فاعل كان وقد قبل ان النصيب لغته تميم والرفع لغته عزم  
 وفطرو يفتح الفاعل والطاء المعجمة وكسر الراء وتشديد الهاء الموحدة هو قطري من الفجاء كادجي والفي لك اشار لناظم بقوله ويجوز فعل  
 فاعل فان ظهر ضمير المستتر في ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ومن الكسائي ايجاز احدثه ونسبه السهل تمسك بضمير ما اولنا من الابهة واليه

المذكور







ما الفاعل

[illegible]



من ذلك مع تلك من دل على ان محذور لا مضطر واجيب بان ما ثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشارح لا يخفف الحزوة بالنقل وهو فاضل من العرب لا يخفف الحزوة  
الا تخفف هذا وقد يخاف بالمثل فيقال انما ثبت في حوى الضرورة بعد ثبوت كونه من لا يخفف الحزوة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيت ان الالهام كونه  
شرح ابيات كتاب سبويه انه روى بقلت ابعالها بخفف الحزوة قال ولا ضرورة فيه على هذا ان هذا دليل على ان فائده بجوز النقل لئلا يظن  
مخفف الحزوة انما هو لئلا يظن بالمكان لا ضرورة انتهى وفي هذا الماويل نظر لان الهاء في ابعالها باباء وقوله وهو لا يخفف الحزوة من غير ان يثبت  
يخرج بهار مطبقين معد كركت يزيد بن عبد الله الجارث فاما ثوبن وفي له فان الحوادث اوردى بها وكان القياس اوردى لان الفاعل ضمير متصل  
ولكنه حذف الناء ضرورة والتمت بكسر اللام وتشديد الشاشر لئلا يظن ان الحوادث جمع حادثة وانما هو من باب جازية والجماعة مؤنث جازية قبل المراد  
المحدثان اللبل والنهأ ووردى عن جنى اهلك بفتح الباء والسكتة الثانية من جوب الثانية ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفضل خفي في الثانية  
نحو اذ قالت امرأة عمران والى هاتين المسكتين اشار الناظم بقوله وانما نلزم ضمير متصل او مفهم من حيث قول بعضهم لئلا فلا ضرورة حكاية  
سبويه عن بعض العرب وهو روى بنفاس عليه فيقصر فيه على المتع والظاهر قول النظم والحذف فدايى بالافضل انه بنفاس على قلة وانما جازية  
الكلام المتصريح بنوع المراه في المدح وبنسب المراه في الذم بترك الناء فيها لان المراد بالمرأة فيها الجنس وهو مؤنث مجازي وشكنا ان الجنس في غير محله  
والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفاء استحسنوا لان ضد الجنس في بيتين ويجوز الوجهان  
الثانين والشارح في مسكتين احدهما المؤنث خفي في الظاهر متصلا من الفعل بفواصل كونه وهو جري بهجوا لا يخلل لئلا يخلل ام سوء  
على ما ياب استنها صلب شام فترك الناء من دلل جازي لوجود الفصل بالفعل وهو لا يخلل في التصغير والصلب يضم الصاحب صلب النضاي و  
الشام جمع شانه وقوله اي العرب ضم الفاعل اليوم امرأة فاعل حصر وترك الناء للفصل بالفعل وقد كرر الظرف ضد الحكاية الشاهد بها  
وانما الوجه الثاني مع الفصل لان الفصل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت الصائبة به وصفا للفصل كما يجوز من ناء الثانية والى ذلك اشار الناظم  
بقوله وقد يبع الفصل ترك الناء في نحو الفاعل بنى الوافى والثانية كثر من التذكير لقوة جانبها لان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المذكر  
الا الاستثناية الاجابة فالثانية خاص بالشرع عليه الاختصاص واجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاشد لان ما بعد الايمن هو الفاعل  
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدم قبل الاول ذلك المفرد هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفصل والتقدير ما قام الاشد وانشد  
الاختصاص على الثانية في الشعر ما رث من ربيته وقم وحرينا الابنات الم فبات الم فاعل يثت وانشر مع وجود الفصل لا يجوز ابن مالك  
في النشر على قلة نعال والحذف مع فصل بالافضل كما ترك لافناء ابن السلا وفروان كانت لا يصبه بالرفع وعمر مالك بن دينا والحسن ابورجا  
وعاصم الجندى بخلافه من الجماعة من الثانية فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بضم الناء من روى رفع مساكينهم على التباينة عن الفاعل وقال ابن جني  
ضعفته في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي الثانية نحو جميع الشمس والقمر ولورود وجهت بالناء لم يمنع وقته اي من مجازي الناء  
اسم الجنس كجمع اسم الجمع العرب كقوم ونسوة وجمع الكسر كعرب عشوة لا تمنع معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز الثانية في الفعل  
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع الكسر نحو قالت الاعراب مع اسم الجنس نحو اوردت الشمس وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اوردت  
الشمس ومع اسم جنس المذكر نحو وكذبته قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التذكير المؤنث نحو جبال القوم  
فان في جانب التذكير بالشمس شيئا على ترتيب اللفظ في جانب الثانية مختلطا كقولهم هو شمس واسد فخرجوا وادبها وشجاعة وقبيلنا اسم الجمع بالعرب  
احراز من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين اسوا بالثانية وان قبل ان يجمع المذكر وانما الوجه الثاني مع المؤنث المجازي كما مر من احد  
ان الثانية غير حقة فيضعف الصائبة به والثاني ان المؤنث هذا في معنى المذكر فيجوز عليه حمل المذكر على المؤنث في جانشي كتابت بداهي صحف وكا  
ذلك اشار الناظم بقوله والناء مع جميع كوا السار من مذكر كالنساء مع احكام اللين الا ان سلا من نظم الواحد في جميع المذكر والمؤنث واجب التذكير  
في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التزويل فدا فاعل المؤنثون وواجبت الثانية في الفعل في نحو قامت الهندات هذا المذهب سبويه وجهه والبصريين  
خلافه للكوفيين فيهما فانهم جازوا في الفعل مع كل من جمع المذكر والتذكير والتاثير وخلافه للقياري من البصريين في جميع تصحيح المؤنث فانه انصرفوا  
احتياجا بجاز الامر ودانوا احصاء في جوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ونسبة المظلم بفتح ثمة واحجوا بنحو الا انما كانت به بنو اسرائيل قالت الفصل  
جميع تصحيح المذكر بنحو اذ جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جميع تصحيح المؤنث ونحو قوله فيكونا في تجو من ودجوا والطامعون الى ثم تصدقوا فذكر  
الفعل مع استئنا الى جميع تصحيح المؤنث وشجوهن مع جوفهن منقول لاجله وتصدقوا ووجب ان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله  
بنات لم يسم فيهما لفظ الوعد اذ الاصل بنو فذنت لاسم وزيد عليه واورونج التذكير والفتاة في الثانية فلما لم يسم في بناء الواحد على  
معامله جميع التذكير ليس الكلام فيه قال الشاطبي وحمل الخلاف في تصحيح الجمع لانه يحصل تباين فيهما اما ما تباين ما كبين وبنات فيجوز فيه الوجهان  
انما قال انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالفعل هو الكاف على حد قولهم احضر الفاضل امرأة اولانا الاصل النساء المؤمنات  
والنساء اسم جمع فحذف الموصو وخلفته صفة فهو ملك عاملة اولانا في المؤمنات اسم موصول مقدمة باللام وهي اي اللام اسم جمع وتقدم  
للمعبر مع الفصل باسم الجمع التذكير والثانية قبل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخرى نظرا بالاول فلان الفصل قبل الا لا يجمع فيه الثانية وتكر



# الفاعل

مروج وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فلان ان يكونوا افعالاً موصولة ومبرج مروج واما الثاني فلا يلزم منه حذف الفاعل والبصر لا يقول به فلا يجوز منه ان يكتب وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصولة واما الثالث فلان في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحركة والتجديد وسكت المخرج - سمع عن شتا الفعل المثنى وحكمه مفرده فان كان لمذكر وجب كبر الفعل نحو قال وجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قال الهندان واحكم السابغ من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يوصل بفعله لانه ينزل فيه منزلة خبره ثم يجرى المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك في فصل المفعول بالفعل ثم يجرى فعل بعدهما وقد ينال الفعل الفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقدم الفاعل على المفعول وعكس تقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً جاز ووجب فهذه سبعة مسائل داخلية تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يوصل والاصل في المفعول ان ينفصل وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجرى المفعول قبل الفعل فالتجواز الاصل وهو تقدم الفاعل على المفعول فيجوز ان يكون داود فليمان فاعل وداود مفعول واما وجوب اى الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يختص اللبس في الفاعل ولا يربطه بمنزلة الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمنع هنا تقدم المفعول على الفاعل خشية اللباس احدهما بالآخر قصور ذلك من عشرة صور فامتنع من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مفعولين او اشارتين او موصولتين او مضافتين لبيان التكلم وكلها داخلية تحت قول النظم ونظر المفعول ان ليس صدر فيشعب في هذه الصور ان يكون الاول منها فاعلاً والثاني مفعولاً قاله ابو بكر بن السراج والمناخرون كالحجزي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرئ بن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سبويه شيء من هذه الاعراض الواهية بحجها بان العرب يحذفون بضمير عمرو وعمر على غير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مفاصل العقلاء فان لم غرضنا في الاجمال كما ان لم غرضنا في البيا وبانه يجوز ان يقال زيد وعمر ضرب احدهما الآخر اذا تبعه ان يفسد قصد ضرب احدهما من غير تعيين فباتى باللفظ الحمل وبان ناخر البيا لوقت الحاجة جاز عقلاً باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمنع ان يتكلم بالجميل ويناخر البيا الى وقت الحاجة كخيا ومنقفاً فانها مجازان لمرودهما بين الفاعل والمفعول بقلب عنهما المذكورة او المفتوحة الفاء جاز شرعاً على الاصح خلافاً للعزلة وكثير من اصحاب الجحفة واحتجاج الظاهر ابي اسحق المروزي ابي بكر الصفي لان المراد بالبيا حصول تمكن المكلف من امثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامثال فاما ما قبل ذلك فلا بد ان الرجاء فضل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فاذنك تلك دعوتهم كون تلك اسمها اى اسم زال ودعوتهم الخبر والعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المروزي لا يلزم من جازة الرجاء الوجهين في الابهجواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان اللباس الفاعل والمفعول للبرك اللباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى كذا بقالة النجاشي فلوزال اللباس بغيره لفظية نحو ضرب موسى عكس او معنوية كالكثير المحلى جازا التقدم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتين وجب تقدم الفاعل على المفعول ان يحصل للمفعول بانما نحن ضرب زيد وعمر فيجب تقدم الفاعل على المفعول اتفاقاً لانه لو لم يلق الفاعل المعنى ذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد وعمر انما يضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً بالخصم اخر فاذا اخر وقبل انما ضرب عمرو وان يكون زيد مضارباً لخصم اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروباً بالخصم اخر وكذا الحصر بالاعند ابي موسى الحجزي وجماعة من المناخرين فانهم اوجبوا ناخر المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الاغرة واجاز البصريون والكسائي والقرطبي وابن الانباري من الكوفيين تقدم اى المفعول مع الاعلى الفاعل كقوله وسود يعملين على الخراج ولما ابى النجاشي اقواده ولم يسل عن اهل بلال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جاز على الفاعل وهو فواده والجماع هنا الاستدلال بالجموع من رجال الله بركبه هو فلا يرد به شيء وقوله وهو مجنون بن عمر تزودت من اهل يتكلم ساعة فما زاد الا ضعف ما في كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى يضم السين وهل ينبت الخطى الا شجرة وبغير من الاله مناهي العمل فقد اجمار والجور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت يضم الباء مضاع انبت والخطى يضم الراء المجهة وتشديد الطاء اى ارجع المشي الى الخط وهو سبغ البصر عند عمان بتخفيف الميم واليهم مفعول مقدم وشيعة بالشين المجهة جمع وشيعة وهي عروق شجر الرواح فاعل مؤخر وبغير من الباء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمناخ المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعى تقدم عامل المرفوع قال النجاشي وينبغي المعنى لا يعلل ما قبل الاتباعها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الانبعاث مستثنى منه نحو ما قام الانبعاث المستثنى من قوله فاعل واحد لا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معولا لما قبلها فدل على عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس افضل في مركزه الاصل لانه مفعول من تقدم فهو واضح قبل الانقضاء لا بعد السبغ ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محضين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينزى به غيره والاحواز ضرب خلاصة زيد واما هذه المسئلة اشار لناظم بقوله وما بالآ او بانما انحصرت وقد سبق ان قصد ظمير ما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازاً فهو ولقد جاء ال فرعون التذذذ فالتذذذ فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف بجره فاعل وجره مفعول قال جرير مبدع عن عبد العزيز جاء الخلفاء او كانت له قدرا كما اني دبر موسى على قد فموسى فاعل ودبر مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر انما يغير الفاعل كذا تقدم في الرتبة واليه اشار لناظم بقوله وشاع نحو خاف بجره والمراد بجره من الخط واما وجوب اى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احدهما ان يوصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا نبلى ابراهيم دبر فابراهيم مفعول مقدم ودبر فاعل مؤخر وجوباً وفي يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم



فقد نهم فاعل مؤخر والظاير مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما التلاويح من غير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز أكثر  
الضمير مخوزان نوره الضمير مقدم الفاعل على المفعول لا في شئ ولا في شعر ولا جاز فيه ما لا يخفى واين جنى من البصرين واوبعبد الله الطوال بضم الطاء و  
مخضفها الواو من الكوفيين واين ما لك في الشعر هبل في باب الضمير اجمالا في الشعر يقولون ضربوني وضربت فومك باعمال الثاني حكاية سبويه واجازة  
البصريين وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجاء حكاية ابن كيتا وكلاهما فيه ما في ضرب فلا يرد من تقدم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر ضربوني  
وهو لنا بغير ادب الا انما وجد الله بن همارق على اختلاف فيه جريه بر عوق عدي بن حاتم جزء الكلاب لعا وابات وقد ضل فربة فاعل وهو متصل بضمير عابد  
الموعظ وهو مفعول وربعت الناحية وجزء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزء الكلاب فينبل هو الضرب والى بالحجارة وقال الاصل ليس بشئ وانما هو  
دعاء عليه بالابنة والكلاب ثماري عند طلب النفاق وهذا من لطف الجور والصحيح جواز في الشعر لفظا للضرورة وهو لا يخفى لان ذلك انما ورد في  
الشعر فلا يفسر عليه واما الاعمال والبديل فمستثنان لجهة ما على خلاف الاصل اذا الاصل والكثير الشايع تقدم مفعول الغائب بالضمير ابناء الك وغيره  
فجاء ما يخالفه فلا يمول عليه فاسر ليس من بابيه عليه كما استثنى في العرايا بخرصها مما تم الى الجذاذ ما هو خارج عن القواعد والى لك لشار الناطم  
وشد مخوزان نوره الضمير والمثله الثانية من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما بانفاق نحو انما يخشى الله من عباده  
العلماء فالعلماء فاعل محصور في خشية فوجب تأخره فلم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا المحصور بالاعند غير الكفا فانه يجب  
تأخر الفاعل المحصور بالاعند ما ضرب عمر الا يزيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تأخر الفاعل المحصور بالابنولة ما عاب الالتم فعل ذى كرم ولا جفاظا الا  
جبا بطلا فتقدم الفاعل المحصور بالاعند الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الالتم ولا جفاظا للاجتناب عاب بالعين المهملة من الهمزة الالتم هنا الجمل  
مقابل الكرم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همر غير من الجبا ومقابل البطل وهو الشجاع وقوله نبتهم ضربوا بالنار جارهم وهل يبد  
الا الله بالنار ضد الفاعل المحصور بالاعند الجور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل يبنى والاصل ما يبدى احد لعدا بالنار الا الله ونبتهم من مفعول  
وضمير المتكلم مفعول الاول قائم مقام الفاعل وضمير التاشين مفعول الثاني وجملته عذوبة في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذوبة لا المفعول  
الثالث خلافا للينى وقوله فلم يبد الا الله ما هيبت لتاعشة اناه الدار وشامها تقدم الفاعل المحصور بالاعند على المفعول وهو ما هيبت والاصل فلم يبد  
ما هيبت الا الله ومثله منصوب على الظرفية والانهاء بكسر الهاء وسكون النون وفتح الهاء المدودة كالابن وناو ومعنى الوشم بكسر الواو جمع شبه  
الكلام السر والمدادة والوشم ايضا من الوشم يقال وشم به وشما اذ لغزها بالابرة ثم ذر عليها التيلة مرفوع على الفاعلية بهيبت غير الكسائي  
قد انصبوا والجور غير المحصور في هذه الابيات ونحوها عابلا فقل قبل فعل ذى كرم عاب قبل بطلا جفا وقبل بالنار بعد قبل ما هيبت وروى ثا  
على ان ما قبل الا لا يعمل فيها بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه وانما له كما تقدم مثله ونقره وعليه جريه في الشبهل وخالفه صفاء وما بالا او  
بانا انحصر في قد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فهو قريبا كذا فيم وفريقا نقلون فترى فيها مفعول مقدم على  
الفعل الكسائي ويجوز في غير القرآن تأخيره واما وجوب اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جبا في مستثنى من احدية ان يكون المفعول  
عامة لا يمكن ان يكون اسم استفهام نحو فاني ايا الله شكرون فاني مفعول مقدم لشكرون واسم شرط نحو ايا ما تدعو افله الاسماء المحنى فابا اسم شرط  
مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا بخرم بابا فكل منها عامل في عامل من حيثين مختلفين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع  
عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهر او مقدرة وليس له اي عامل المفعول منصوب غيره اي لعلم المفعول مقدم تحت منصوب عليها اي على الفاء مثلا  
اما المقدرة نحو وبتك فكير بقدره واما برك فكير ومثال اما الظاهر نحو اما البقم فلا تفهم واما وجب تقديم المفعول فيها احدا من انى الفاء اما  
المفوضة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قبل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل  
قبلها اذا كانت في مركزها الاصل وهي هي هنا ليست في مركزها من تقدم وكان حتما ان يدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصر ما امكن ولكنها ان  
الى الفعل جذرا من بلانها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكفى الفصل بذلك المستوفى فلا يجزى تقديم المفعول  
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو ضل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستثنى عن تقديم المفعول  
تقديمه بدرك بالناظر فيها تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو  
الاصل فيها كضربته فانا فاعل الهاء مفعول اذا لو قدم المفعول على الفاعل هنا شذرا لانها في الفاعل واذا كان المضمير المتصل احدهما فان كان  
المضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب المضمير صلة بالفعل وتأخر الفاعل الظاهر عن المفعول كضرب زيدا لانه لو قدم الفاعل لمخالفة هذه وجب  
ان يكون بالضمير مفصلا مع امكان انصاف وان كان المضمير فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمير صلة بالفعل وجب اما تأخر المفعول الظاهر  
الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل مثلا كضرب زيدا او زيدا ضربت حذرا من ان كتاب لا انفصام مع تفكيك من الاصل وكلام الناطم  
في النظم يوم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب  
موسى عيسى في وجوب تأخر المفعول فيهما عن الفاعل فقال ولغز المفعول ان لم يحددا واضر الفاعل غير مخصص فافضى انه لا يجوز زيدا ضربت كالا  
يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ذكر انما من جواز يجوز زيدا ضربت اذ لا ليس امتناع عيسى ضرب موسى لثلاثتهم



مازنا الفاعل

۱۰۰



ثم لم يزل ينداد بوقبل هي ثم امره ان يجزى لان السند له ج بصير جاد على ثمن من غير مؤخرته وقد يتقوى بعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يقدم بالكسب فخلا  
 عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم لم يأتوا بالتبانيق ليعضوب من احد انما قالوا لان الجرح الجرح الزايد كلهم مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا توافى لا يجاب  
 لوفوع احد في الاثبات لان في خبره متبوع لذلك كقولنا ان احد لم يضربه شان طار في نزع عليه ابن مالك في السند في باب امدد وجه امتنع التقدير المنع  
 الابتداء وما هو لهم وكان الفعل لا يثبت في خبره مبتدأ فلا بد ان يظهر للفعل اثر في نفسه لشغله بحرف الجزاء منزلة الفضلة فلم يثبت الفعل له فاما ان  
 منع من طائفة منكم بالناء المشاء فوق في فائدة مجاهد فقال ابن جني محولة على معنى شاع طائفة بدل طائفة ولكن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب  
 التانيث في الفعل المسند الى التوث الجور بالحرف عند قالوا في كفى بالله شهيد ان الجور فاعل مع امتناع كنه بهند يثبت الفعل مع ان الفاعل  
 بحرف زائد فبالك اذا كان مجرورا بحرف اصيل هذا تقدير كلام الموضح وهو متاخر بخبر وما استغنى من وقرا لا يعلمها وما شجج من ثرة وما يحل من اثبات  
 الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف ابد واختلاف في سبب امتناع كنه بهند فقال الزجاج لان كفى مضمي كنه كنه وفعل الامر لا يثبت التانيث فاعل وقا  
 ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكفاء والباء متعلقة بالمضمر كفى لا كنه بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند الجبرين وهو ضمير  
 خلافا للكوفيين الثالث ما ينوب عن الفاعل مصدر منصوب مختص بصفة او خبر ما نحو فاذا انتقم في الصلوة فخذ واحدة فنفقة تائب الفاعل وهو مصدر  
 متصرف لكونه مرفوعا ويختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصا لما ازم النصيب على المصدر فهو سبحانه الله وغير المختص اليهم فهو سبحانه الله  
 بالضم على ان يكون تائب فاعل ضمة المفعول على ان الاصل يفتح سبحانه الله لعدم تصرفه ويمنع سبب لعدم الفائدة اذا المصدر اليهم مستغنى عن الفعل فبعد  
 معنى السند والسند اليه ولا بد من خبرها بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مفيد في خبره ان فحصل الفائدة واذا امتنع سبب  
 مع اظهار المصدر فامتناع سبب بالبناء للمفعول على انما ضمير السراجي بالفتح لان ضمير المصدر المذكور اكثر ايهما ملحق ظاهره خلافا لما اجاز كالكا في ومسا  
 فيما قل ابن السند انما اجازا جلي بالبناء للمفعول وفي خبره مجرول قال ثعلب اذا ان فيه ضمير المصدر ونحوها ارجح في التكت الحذف فقال ومضمر  
 مجرور سطره في خبره ان يقول فيم وضد ضمير المصدر كانت قلت فيم القيام وضد الفتوة ان في الصحيح المنع واما قوله وهو امر الفيل الكنت وقالت  
 متى تجل عليك وبمثل يوك وان يكشف غرامك تدرب قال التانيث عن الفاعل يعمل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى  
 يعمل هو اي الاعمال المهور او الاعمال ثم خصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليعتد بها فيعتد ما لم يفعله الفعل لانه انما يدل على  
 مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المختصة للموصوفات  
 للدليل كقوله ثم فلا يفهم لهم يوم القيمة وزنا اي ناضا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازنة الالهة قال في المفعول ضمير المصدر النوعي اجماعا  
 سببوه لان الفعل لا يدل عليه الا في خبره وفي شرح كتاب سببوه ويؤك من لسانه جوابا لشرط الاول وتذهب بالدال المملة من المدد في خبره  
 العادة جوابا لشرط الثاني والاعمال الاخذار يقال عمل عليه بعله اعند له عن قضاء غرضه بعد ذلك التوجه بوجه وجعل بينهم بالبناء  
 فيكون الضمير وجعل هو اي جعل المعهود او جعل بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك توجه ايضا قوله وهو طرفه من العبد فالك من ذي حجة  
 جعل دونها وما كل ما بهوى امره هو نائله فيكون المعنى جعل هو اي جعل المعهود او جعل دونها وليس التائب الظرفية فيها لانه غير متصرف عند مجرور  
 البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لفظه يقطع بينكم ومتادون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فضله قال ابو علي وتلبيذ ابن جني فخره  
 واستشكل وقال غير ما خفي ببناء وهو المشهور ولو في وجعل بينهم او جعل دونها بالرفع فيها كما قرئ لفظه يقطع بينكم بالرفع وكما روي في بئر  
 حد الموت والموت ونها بالرفع انما اجاز ولم يحجب الى هذا الوجه وبذلك توجه قوله وهو لفرزدق يمدح زين العابدين على الحسين علي  
 بعض حياء وبعض من مهاينة فاما بكم الا حين سبقتم فيكون المعنى بعضي الاغصان المعهود او اغصان من مهاينة ولا يقال التائب المجرورين وهو مهاينة كونه  
 مفعولا لانه قال ابن جني فيما كتب على المهاينة ونهه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجهنم على منع نياية المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعله المنع ان  
 المفعول مبني على سؤال فقد زكاته من جهة اخرى انتهى بهذا ايجل منع نياية الحال لانه مبني على سؤال فقد ولا يوجب التائب خلافا للكتا وحاشا ولا  
 المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كمن قائم خلافا للفرع الرابع ما ينوب عن الفاعل ظرف في ماني او مكان منصرف مختص فالزمان في توصيه وفضا والمكان في  
 نحو جلس امام الامير فمضا امام ظرفان متصرفان لانها مخبرتان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصا بالاعلية في الاول الا  
 في الثاني ويمنع نياية نحو عندك وعك وتم يفتح الثلثة فلا يقال جلس عندك وعك وتم لامتناع رفعهن وخصهن لانهم لا يصرفون ضمير فاعلا  
 لان من دخل عليهم فما لا يصرف مجال كظا وعوضا ولا يمنع نياية نحو مكانا وزمانا اذا التقيدا بغير اختصاصهما فلا يقال جلس مكانا ولا يصح  
 لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضع في الثاني فان قيل اوصف مثلا اجاز نياية ما نحو جلس مكانا حسن  
 وصيه زمان طوبى لخصو الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف الى جواز نياية المجرور والمصدر والظرف اشار لناظم  
 بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف من نياية بحرفي وجهت وجد المفعول به وغيره من ظرف مصدر مجرور لا ينوب عن المفعول به مع وجوده والحق  
 اشار لناظم بقوله ولا ينوب بعض مكان وجدة اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يفك مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقته  
 لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع الى الاصل لغير موجب واجازة الكوفي او اجازة الكوفيين ان ينوب عن المفعول به مطلقا مع



# ایمان و ایمان

المشاورون



لأن المفعول الأول واقع عليه الاغلام فهو مفعول صحيح لغيره لان المفعول عليه مفعول ولا ناصلة الفاعلية فهو مفعول بالكان مثل سائر ما في المفعول لان  
 الاخران فاصلا مبدءا وخبر شيئا في بعضها بمفعول اعطى فاعلان المفعول عليه مفعول ولا ناصلة الجمع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت هبل  
 بالجو صحت كواما وليها شيئا صحتها فالناهي المفعول الاول ناسبة من الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجمله اصبت المفعول الثالث  
 ولم يصح ضمها مستند بها بعبود الى عبد الله وانما باعتبار القبيلة وكما اخبر بصحت ومولها فاعل كراما وشيئا خبر بعد خبر وصحتها فاعل شيئا  
 والمفعول بجمع وشيئا بالاولى المفعول الثاني شئى جوا والكره الشوق للشيء ضد وصحب الشوق الصدا والمراءى شيئا القبيلة ورواها والمفعول خبر  
 ان القبيلة المدعوة عبدا لله لكانت بالهامة ماله اكرام ورواها لنام وقد بينت ما ذكره جريان الخلاف في باب الثاني كما واشترط كون الثاني في  
 باب ثلث لغير جملة وجريان الخلاف في الثانية باب علم ان في النظم امور اخبرنا سنده وهي كناية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كساحت لغير فانه قال  
 وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كساحت النباش من وعدم اشتراط كون الثاني من باب كساحت حيث قال في باب ثلث وادى المنع شهور ولا ادى معنا اذا قصد  
 ظهور ما يعلم ان اقامة الثالث من باب علم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المنع عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا  
 الصنيع الموهوم هو الذي غلطوا فيه في شرح النظم حتى كثر الاجماع على الامتناع فهدت تلك امور والاولان مستلزمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما  
 ان الناطق وان له ينسب للثالث صريحا عند تعرضه لثلاثة لان الثالث في باب علم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك  
 صريحا باعلم الترتيبا فبشيء تكرر والثاني ان ابن الناطق مستوجب كناية الاتفاق على الامتناع وهي ثابته كما نقله الموضع اول الفصل عن خضروى فلا  
 ينبغي كنهها الى غلط عاينها في الباب ان ما كى الاتفاق لم ينفذ على الاختلاف **فصل** في ضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ضميا  
 ام مضاعفا والى ذلك اشار الناطق بقوله فاول الفعل اضمين وبشرته في الضم ثانيا لما مضى ليدل على ان زيادة معناده سواء كان للمطامعة ام لا فالثاني كنهيا  
 والاول نحو نطق وتدرج وفيه انما الترتيب بالاعادة احراز اعم لانه في نحو نطق البين بمعنى مسموعة فانها زائدة ولا يضم في فعلها لكون زيادتها غير  
 معنادة فالمرادى الى ان المطامعة اشار الناطق بقوله والثاني الثاني بالمطامعة كالاول اجمله بلا امتناع وبشرته ثالث المبدء وبشرته الوصل سواء  
 كان متعديا او لازما فالثاني كانه مطلق والاول نحو اسخرج واسخرج والبدا اشار الناطق بقوله وثالث المبدء بالوصل كالاول اجمله كاسخرج وفيه  
 جل الزيادة لا يجوز ان يبنى الفعل اللان للمفعول عند اكثر النعمين انما هو مخصص بالبقاء بما لا يتعدي مجزئ جرم ومثله بقاء وجلس وعلمه بالبناء لوني للمفعول  
 ليعمل الفصل خبرا بغير خبر عنه وذلك بحال وبكسر قبل الاخر **الباقى** واليه اشار الناطق بقوله والمضمل بالآخر اكثر مضى كوصل ومن العرب من يسكنه  
 كونه لوعصر بها البيان وانك انصرف واختار فطرب قال خضروى هو لغة بكرين وابل وكثير من يفتحهم ومن العرب من يغلب الكسرة فتحة الفعل اللا  
 فتغلب الياء الفاقول في ركنه راي في يد يفتح الهزة وهي لغة في فحصل في مثل اللام ثلث لغات كسرا قبل اخره وتشكبه وفصح يفتح ما قبل الاخر  
 من الخساع واليه اشار الناطق بقوله واجمله من ضياء متفقا هذا كل في جميع المعنى السام من الضميمة كما اذا اضل من الماضي هو ثلاثى كقام من الواو  
 وابع من الباء او كان على وزن افعل وانفعل كاختار من الباء وانقاد من الواو قلت في العين كسرا قبلها باخلاف وانما الضم فتغلب الياء فبها  
 واختار الكسرة لغة قرش ومن جاوزهم وانما الكسرة الضم كثير من فسر واكثر من اسد قال الشاطبي في كسبه الاشياء ثلثة مذاهب احدها ضم الثنتين  
 مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسرة هذا هو المعروف المشهور والمفارقة والثاني ضم الثنتين مع اخلاف كسرا بالفاء والثالث ضم الثنتين  
 قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشياء في الاول بعد الفراق من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشياء فاولها قبل النطق بكسرها  
 انهم قال المرادى لا يجره بغير الماخري فقال كسبه النطق بان تلفظ على فاء الكلمة بحركة ثالثة كسبه من كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه  
 وهو الاقل ليجزى الكسرة وهو الاكثر ومن ثم غلبت الياء انهم في ذلك اختار الضم فتغلب الياء والى فاء الثاني المضمل العين اشار الناطق بقوله  
 او اسم فالاولى اصل صبا وضم جاكوب فاحمل واسارا الى ما كان على وزن افعل وانفعل بقوله وما القاياع لما العين ثلثة في اخلا وانقاد وشبهه فحمله  
 قال روبري انهم اخلا الصلبي وهل ينفع شيئا لثب شيئا بايوع فاشترى بفتح ميم مفعول وهو صرلث لاولى وشبا باسمها ولبث لآخره  
 نوكد لاولى فلا اسم لها ولا خبر ولبث الوسطى فاعل ينفع شيئا مفعول مطلق او نفعها وقاما للوضع لا مفعول به بخلاف الالبس في جملة من الفعل والفاء  
 معنونه بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي قبل ان يركب وما ينفع شيئا لثب والاولا اخره وقال اخبرك على نهرين انك انك تحبب الشوك ولا تشاك  
 فحكت من الجباكة وهي النجم مفعول المفعول ونائب الفاعل ضمير مستند فيه يرجع الى المحلة ونهرين ثلثة نهرين بكثر النون وسكون الياء المشاء تحت واخر  
 راء علم الثوب لعمدة ايضا فانما يقع على نهرين كان صقوا لصفافها تحبب الشوك ولا يثر فيها وهذه اللغة وهي الضم لها على قبيلة موجودة في كلام  
 هذا بل ونفري او ينسب لغيره بغير الجمع هاهنا من فضاء بن اسد قال المراد في شرح السهيل وقال الشاطبي كسبه من نهرين وبنه وقال الموضع حكيت  
 عن بعض من ادعى ابن عمدة وطائفة من شاخى للمغاربة امتناع هذه افعل كاخلا وانفعل كاتقاد مما زاد على الثلثة فلا يقال اخبر وانفود  
 والاشهر الاول وهو قول ابن عصفور والابدع ابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اخلا وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك  
 وادعى ابن مالك امتناع ما ليس من كسبه كسبه وبعث انهم كسبت مبدات المفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما يشك كل خفي ليس ينفذ في كل  
 المسئلة قبل ينافي المفعول خافق يد وباعق لعمرو وعافق من كذا فخذت الفاعل ثم يبين المفعول وابدلت من به المشكك فافق فافق كاشرا



# باب الفاعل

في الالف على المتكلم فلو قلت خفت وبعث بالكسر في الخاء والباء وصفت بالضم في اوله لزم ان يكون مفعول فاعل وان كان المفعول المراد فحين ان لا يجوز في هذا الاشياء او الضم في خفت وبعث الاولين والكسرة في صفت الثالث ونحوه ان يمنع الوجه باللبس وهو الكسرة في الاولين والضم في الثالث وجعلته لفظا مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب يختاروا الكسرة في الفاء اذا كانت في اسم فاعله مضمومة ونحوها الضم في الفاء اذا كانت في اسم فاعله مكسورة فزنا بينهما وهو ظاهر وهذا اللفظ سبوي في ذلك لا لالباس بل لاجاز الاوجه الثلاثة مطلعا الكفاء بالفرق المتقدري كان لا لالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم مضمون مختار او لا يجهل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك املوه بغير الباء الفاء واكتفوا به بالفرق المتقدري فلو قلنا كونه وصفا للفاعل تكون الباء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل مضمون مختار او لا يجهل ان يكون مفعول للفاعل وان يكون مفعول للمفعول ومع ذلك لا يتم على تقدير البناء للفاعل تكون الالف الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب لهم في ضم فاء الثلاث المضعف وهو ما كان منه ولا من غير واحد فمؤشرا ومكسرا فمفعول الفاء وتشددا لادانها ونحو ذلك بعض الكوفيين ان الكسرة في الفاء جازية ونص سبوي على ان هذا فقال واعلم ان لغة مطربة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي يجري فعل من الفعل فيكون اوله فيقال رذ كما يقال قبل فاعل اوضح عنه في نحو من خطه فقلت والكسرة في فاعله بضمه بفتحة مفتوحة فوحدة مشددة فاعله ثابت وهو ان ادع بضمه فاعله الياء فيقال ابو محمد بن السيد البطلوسي ضربه بالفتحة المعجمة والنون لا بالياء وهو بطن من فضاغ بنسب الجاهلية كذا في مختصر الانساب انتهى يمكن ان يكونا قبلين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعضهم وقرا حلفه ويحيى بن رثاب رثا البناء ولور ووا بالكره فيها بفتح كسر العين الى الفاء حملا لادانها على الفعل وجوز ان مالك الاشجاء في فقال في الفاعل فاعله المدغم وقال انها بادي من اسم من العرب في قبل وسبع من الفعل اسم هنا بفتح المضعف فمفعول فاعله المضاعف ما ثبت في فاعله الفعل من الكسرة في الاشياء والضم في الحركات اشار اليها النظم بقوله وما الباع قد يرى في نحو رذ فاعله فيقال ما حبه وضع الماء في قولهم ان الماء بر الحمره وضع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء في نحو اذا صبغ فخذ الفاعل وانصبه المفعول وكسر الحمره على حذو رث البناء بكسر الراء وسقطا من تغير الفعل اذا بنى للمفعول ان صبغته مفعول عن صبغة المبنى للفاعل وبما قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبركي الى انها صبغة اصلية مستقلة بنفسها غير مفعول عن شيء ونحوها في التصريف تسمية كل من القولين **هذا باب الاشياء** واحدة ان يقدم اسم وينال عنه فعل او اسم يشبهه ناصبه ضميره او للملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنفسه اذا انفر ذلك ففعل اذا اشتغل بفعل ماضى بنصب محل ضمير اسم مقدم عن نفسه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته والحمل اى محل ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته والى ذلك اشار النظم بقوله ان ضمير اسم سابق فلا اشتغال عنه بنصب لفظه والحمل وذهب جمهور الشارحين الى ان اللفظ والحمل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعي ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه بنصب لفظه واذا وصل اليه بغير بنصب محل الضمير ان نصب اللفظ والحمل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضع وان الضمير لا ينصب لفظه فالاصل جوابا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه ونحوها احد مما راجع لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فابعد من الجملة الفعلية في موضع وقع على خبرية للبتداء والرابطة بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من البتداء والخبر حيث ان اي حين اذا جعل الاسم المتقدم مبتداء جملة اسمية لتصدر بها او لوجه الثاني من الوجهين يرجح لاحبا جري الى التقدير للعامل وهو ان نصبه فانه بفعل ماضى للفعل المذكور فيها بلا ضمير محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما ولما قوله في ان بابا احد عشر كعبا والشمس والقمر بينهما في ما جدي فوكيد خلافا لما جاز في الجمع بين الضمير المفسر فابعد اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال من اجل النون فيخرج الاصطلاح جملة نصيرته وان حصل بها نصيرته في جملة الكلام من الفعل المحذوف ما بعد حيث ان اي حين اذا جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصدر بها بالفعل المحذوف في هذا الوجه الجرح مراتبها لغة فالتصنيف مخوذا ضربته في من النصيب مخوذا ضربته اخاه والنصيب مخوذا ضربته اخاه احسن من النصيب زيد امر رثبه والنصيب زيد امر رثبه احسن من النصيب زيد امر رثبه باخيه قاله المراد في الشخص شرح ابي جابر على النهج بل والى ذلك اشار النظم بقوله فالسابق انصبه بفعل ماضى حاضرا ماضيا فاعلم ان الكسرة في ان نصب الاسم المتقدم بالفعل الماضى والضمير في وذهب ثلثه الفراء انها منصوبة بالفعل المذكور لانها في المعنى كشيء واحد ويرد عليها ان يدارم رثبه وان يدارم رثبه ثم قد يبرهن هذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجح وما يستوي فيه بين الرفع والنصب لم يذكر من الاشياء ما يوجب نصبه كذا في النظم بقوله وان ثلاثا ما لا يبتدأ بخفض فالرفع الترتيبا كذا اذا الفعل ثلاثا ما لا يرد ما قبل معولا لما بعد وجد لان هذا الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه نصير فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لتصبه وما يوجب نصبه ليس بهذه المحبشة وسبغ ذلك في التنبيه الاول الا ان بعد نصبه في واقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات الخضبض صبا ومهمله وضابن مجنبن نحو هذا رثبه اكرمه واهله في الارثايات وادوات الاستفهام غير هذه نحو هل زيد رثبه فيجب نصبه بفعل محذوف بضمير المذكور وهو رثبه ولا يجوز فيه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجر فتدبر الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رثبه في الشعر هذا مذهب سبوي وخالفه الكسرة في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخصص ذلك بالشعر على قولهم يجوز الاشتغال في الشعر ولا يوجب النصيب بل يخرج وما تقدم

الوجه الثاني



في هذا الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مفيد عند الكسائي با اذا لم يكن في خبرها مثل نحو هل يداخلك فانها اذا لم يكن في خبرها مثل  
 عنه بخلاف اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الاعلية في موضعها في الاسم بينهما قاله الثعلبي في غيره وموقع في القصة فيجب ان ينصب في خبرها كذا في الكلام  
 على المنه في المسئلة انما هي ادوات الشرط نحو حيثما زيد القصة فأكبر فيجب ان ينصب الان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام خبر المنه وادوات  
 الشرط لا يقع الاستفهام بعد ما الالف الشرع عند سبويه واملا في نثر الكلام فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام معنى عرو القصة وحيثما زيد القصة  
 فأكبره الا ان كانت الالف الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا وان بكسر الهاء وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاستفهام بها  
 في نثر الكلام نحو اذا زيد القصة فأكبر او اذا زيد الفاء فأكبر لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيد القصة  
 فأكبر ومعنى حفظ ان زيد القصة فانظره ويمنع الاستفهام في نثر الكلام بعد ان يجازي فعل النصب لفظا نحو ان زيد القصة بحذف الالف فأكبر لا فرق  
 لما جازي الفعل في طلبها فلا يليها خبره بخلاف اذا لم يجز في لفظا اما المضية اما المجزئة في غير ما كما تقدم وبضعف طلبها للفعل في طلبها خبره ويجوز  
 الاستفهام في الشرع بعد ان يجازي فعل النصب نحو ان زيد القصة فأكبر وقسوة الناطق في النظم بين ان وجهها سرودة لان الاستفهام بعد حيثما لا يقع الا  
 في الشرع واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشغل ماضيا لفظا او معنى فيقع الاستفهام بعد هذه الكلام والشرع وان كان مضاعفا مجزئا ماضيا فالاستفهام بعد  
 محض الشرع وجوابه ان الفرض من التثنية بينهما انما هو وجوب التصحيح فيقع الاستفهام بعد ما واما التثنية بينهما في جميع الوجوه فليست بلا مازعة وجبا  
 الناطق ناطقة بذلك ونصها والنصب ثم ان لا السابق ما يخص بالفعل كان وجهها ويزجج النصيب مسائل احدها ان يكون الفعل المشغل طلبا  
 وهو الامر والدعاء بخبر او شرط لو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيد اضرب والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك وادع والدعاء بصيغة  
 الخبر نحو زيد اغفر الله له فالنصب في خبره بغير حذف من لفظ الاولين ومنه معنى الثالث لفظوه والنقد براضون بد وادع عبدك وادع من يد اغفر الله  
 وانما يبرج النصيب فيمن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل اللام عليه اولى ولا في الرفع الاختيار بالطلب نحو الخبر ان يكون محمدا للصدق  
 والكذب قاله ابن الجوزي فوقف فيه وقال ابو علي كذا استبعدا جازة سبويه الاختيار بجملته الامر الذي هو في قوله ان الذين قتلهم اس سبيهم لا يختصوا  
 عن ليلكم ناما واما وجبا لرفع في نحو زيد احسن به لان الخبر المجزئ والباء في محل يقع على الفاعلية عند سبويه وزيد الباء لا صلاح اللفظ فليكن  
 الاستفهام في شئ وكذا ان قلنا الضمير على نصب لان ضل النجس جازم لا يعمل فيها قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا واما انفق السبعة عليه اي على الرفع  
 في نحو ان انبه والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء ماضية من جملة على الاستفهام فان تقديره عند سبويه ما ينشأ عليه حكم الزانية  
 والزاني فحذف المضاف الى هو حكم وادع المضاف اليه مفسر وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجور والمجور ثم بقوله اجلة ستونف حكم وهو قوله  
 فصحت جملة الطلب سنانة فلم يلزم الاختيار بجملته الطلبية وهي فاجلدوا كل واحد منهما وهو الزانية والزاني ولم يستفهم على ضل من جملة سنانة ففقدت  
 المبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير من عند سبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عند الخبر نحو هذا المثال فان يمنع  
 زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل او ظرف وصلة الى خبر ذلك وكذا اي لا جعل منع سبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ اذا لم  
 يكن موصولا بفعل او ظرف قاله قوله وقابله خولان فانك سنانهم واكرهه لخبير خولان ان التقدير هذه خولان هذا معقول قول سبويه فيجعل  
 خولان خبر مبتدأ محذوف وجملته فانك سنانهم سنانة خبر ماضية الفاء في خبر المبتدأ خبر الموصول واجاز للاختصار زيادة الفاء في خبر مطلقا ونقله  
 ابن باز في نتيجة المطالعة انهم في الفارسي ابن جني وغيرهما من البصريين وهذا القراء والاعلم وجازة يجوز ان يكون الخبر الماضيا وخولان بفتح الخاء المجهدة  
 مبيدة من الخبر والتمكيع الترويج والفتاة الشابة واكرهه بضم الهاء من الكرم كالايجوب من الحب مبتدأ والخبر ثبته في المراد على ايها وادعها بان  
 كرمها ثابت في خبرها والخول بكسر الخاء المجهدة وسكون اللام تحالفة من لان وج خبر اكرهه وكما حاز ومجور وخبره خبر وما الجوزة بالكاف اسم حيوان  
 وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر بجملته صلة ما والما بعد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا بمعنى المشو لا  
 الموصوفية معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمضارع زينا فاجلدوا وما لا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبهها ما هو قول  
 منزلة الشرط والجواب كما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه الجواب في المبتدأ المشبه الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا ضلي قول سبويه والمبرد ليست  
 الاية من الاستفهام فالرفع على الابتداء عند ما واجب والخبر على قول سبويه محذوف وعلى قول المبرد مذکور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من  
 جعل الفاء زينة اجاز النصيب زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن محمد بن عيسى عيسى بن علي بن اظلمة فاصيب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمة وفراصبه  
 وابرز عجلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن اسيد بكسر الهمزة وسكون الباء اخر الحروف وهو البطلوس وابو الحسن طاهر بن  
 احمد بن ابي شاذ بالتركيب كلمة اعجب بغير من معناها الفرج والسور مختار الرفع في الاسم المنطوق وفيه الى التحو بالامر كالآية ونحوها كالسارق والفرج  
 فاعلموا الشبه بالشرط في المعنى والابهام ومختار النصيب في الاسم المنطوق وفيه الى التحو بالامر كذا الآيات ونحوها كالسارق والفرج  
 ما يبرج في النصيب ان يكون الفعل المشغل ماضيا باللام او لا الطلبية بنوعه والبصريين يكرهون لانها فاذ من قبل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل  
 ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبية لا يعمل ما قبلها فباننا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجرو الامر باللام مجزئا لان خبرها واجرو الامر  
 بلا مجزئ التثنية والطلب لفظا لفظا خبره ومنه زيد لا يصدق الله برفع يذنب لانه في معنى الطلب فزيد متصو بفعل محذوف تقديره ودم



باب الاُشغال

زيد الان عدم التعديب منه ويصح المستثنى هذه الامة قبلها قول الناطق واخير نصب قبل فعل ذي طلب ان ذلك الفعل المصالح للطلد صا دق على  
 على الفعل الذي هو طلب كالأمر والدعاء وعلى الفعل انتمون باداء الطلب كما تقدم باللام ولا الطلبين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم مستغنى  
 عنه وانما بعد شي الغالب في ذلك ان يكون عليه فعل واليه اشار الناطق بقوله وبعد ما البلاوة الفعل غلب ولذلك امثلة بينهما من الاستغناء  
 نحو اشر منا ولعدا انبعضه فخرج نصب شي بفعل محذوف بضم المذوق لان المثالين هما ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال  
 كما في لغاتها لانها ام الباب هم يتبعون في امهات الابواب ما يتبعون في غيرها فان فعلت الهمزة من الاسم المستغنى عنه فالختم الرفع نحو انت زيد تضر  
 لان الاستغناء على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتداء كما هو رأي سيبويه وان جعلت فاعلا لا بفعل مقدرا وانفصل بعد حذفه كما هو  
 رأي سيبويه وان جعلته فاعلا لا بفعل مقدرا وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاختصاص فانما انصبك الهمزة داخل في المقدر على الفعل الالف نحو كل  
 يوم زيد اضربه فخرج النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلافصل ومرفا الاستغناء داخل في الحكم على الفعل وقال ابن المطرقة ان  
 كان الاستغناء على الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته لم عمرو لان الضرب محقق ولما الشك في المفعول فالاستغناء عن تعيينه وحكم ابن المطرقة  
 بشدوذا النصب في قوله وهو جري مجروح ثلثه ربا خاويهم طهية والتخشب اقلية الفوارس ام ربا حادلت بهم طهية والتخشا بانصب ثلثه بفعل  
 محذوف مقدر ما حقر ثلثه ولا يجوز انما حادلت لثقله بالباء قاله الموضع في الحاشي وثقلته بشاء مثله وعين ملة وباء موحدة والقوا  
 نعت وان كان جفا نظرا الى معناه اهل القبيلة وديا حادلت من تحت وحاد ملة وطهية بضم الطاء المملة وفتح الهاء وتشديد الباء اخر الحروف و  
 التخشا بكسر الخاء المجرى وبالشين المجرى كلها فابل قال الموضع في الحاشي في مسائل الزجاج قال المارقي سئل عن ان لا تختص عن زيد اضربه ام  
 فقال لا تختص المختص النصب لاجل الالف فقال انما الاستغناء عن هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المارقي  
 وكذا القياس عندك ولكن النماء اجعوا على اخبار النصب لكان مع حرف الاستغناء الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن المطرقة شاذ  
 بدليل قول العرب ازيد اضربه ام عمرو بان نصب النصب انتهى قال الاختصاص اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالمهمزة في ذلك نحو ازيد اضربه فاما هم مبتدا  
 وزيد منصوب بفعل محذوف بضم المذوق وبالمجمل خبر ازيد والتقدير ازيدهم ضرب زيد ومن ان الله ضرب بها من يفتح الهم مبتداء وانه الله منصوب بفعل  
 محذوف خبر من والتقدير من ضرب الله ومنها اي من الامثلة التي هي اول او ان نحو ما زيد اربيه ولا زيد اربيه او ان زيد اربيه فخرج النصب  
 لانهم شبهوا حرف النفي بحرف الاستغناء في ان الكلام معها غير موجب قبل ظاهر من سبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله  
 الباذري بقاء موحدة قاله في الشين معجمين والذال مكسورة وابن خروف لا يخرج النصب هذه الحروف وانما الرفع والنصب سبويان منها  
 لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من حرف النفي وهي لم ولما وان فانها محضة بالافعال تحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب  
 اضطررنا الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث زيد انشاء فاكريمه قاله الناطق في شرح الكافية وضمة ومن مرجحات النصب حيث  
 مجردة من ما نحو حيث زيد انشاء فاكريمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في المثال افضل فان اقتربت باصنات اداة شرط وانخفضت بالفعل انتهى  
 وهو في ذلك تابع لسبويه فظهر قال اذا وحيث ما يقع بعد ابتداء الاسماء واذا اوصفت الفعل على شي من سبويه نصب القياس بقول اذا عبد الله لقا  
 فاكريمه وحيث زيد اجد فاكريمه ونزع سبويه في اذ لانها محضة بالافعال ولم يبان في حيث فظن الموضع للنازع في حيث فقال وفيه نظر  
 والعجبة منه انه وافق الناطق في المعنى فقال واضافة حيث الى الفعل اكثر من ثم يخرج النصب نحو حيث زيد انشاء فاكريمه ولعل وجه النظر قوله  
 فاكريمه فانه يروم ان جواب حيث وحيث المجردة من ما الاجزا لماعند البصريين ومن جازي بها من الكوفيين اوجب النصب صحتها لان يكون واجبا المسئلة  
 الرابعة ما يخرج فيه النصب ان يقع الاسم المستغنى عنه بعد عاطف غير مفصول فذلك العاطف من الاسم لتمام المفتوحة الهمزة المشددة اليه مسبوقا بالعاطف  
 بفعل غير مبني في ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببيان عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناطق بقوله وبعد عاطف لا فصل على  
 معول فعل مستغنى ولا ولا في الفعلين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمر اكرمته والثاني نحو والافعال كلها  
 لكم بعد قوله خلق الانسان من خلقه وانما يخرج نصب المعطوف فيها لان المنكلم به عاطف جملة ضليقة على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية وثالث  
 الجملة المعطوفة بعد ما على الاخرى احسن من مخالفتها قاله في شرح الكافية بخلاف اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضرب زيد واما نحو فاق  
 فالختم الرفع لانه يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد امثلة الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تطفع ما بعد ما عا قبلها  
 من الحروف التي يبدء بها الكلام قاله الشاطبي قوله واما مود فهديتاهم بالنصب المود مودونا وغير مودون قاله الرخشي في كتابه والبيضاوي في تفسيره  
 فالشونين باعني المود بالضم والفتحة والنصب لا يشوب فرائد الحسن المصغر وبالشونين فرائد ابن عباس والنصب بفعل محذوف بضم المذوق فبضم المذوق  
 زيد اضربه الا ان الفعل المحذوف لا قبل مود كما يندر قبل زيد في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة ملة وذلك لا يجوز  
 فلا يقال واما هدينا مود فهديتاهم واما هدينا مود فهديتاهم واما هدينا مود فهديتاهم واما هدينا مود فهديتاهم واما هدينا مود فهديتاهم  
 دخلنا الفاء على مستره فضا واما مود فهديتاهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا قبل فيها ملة وما لا قبل لا يضر فلا قلت لفاء هنا حيث هو كذا  
 الاصل فلا تكون ما فته من العمل ويحمل قوله العاطف الواو والفاء وهم وان قاله الشاطبي في حق من قبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد



ضربته وما دبت زيدا لكن عمدا وايت اليه وما اكرمت زيدا بل عمدا اكرمه وانما قال كالمعطوف به هذه الثلاثة بشرط كونه مفردا وهو هنا جملة  
فجعلت هذه الالحاق منزلة منزلة المعطوف اعطاء حكم المسئلة الخامسة ما يخرج فيه النصب يوم في الرفع ان الفعل المشغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا  
كل شيء خلفناه بعدد لانه اذا رفع كل حمل خلفناه ان يكون خبرا لم يكن المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خبر اكانت او شرا كما هو من اهل السنة  
والجماعة واحتمل ان يكون خلفناه صفة لشيء وبذلك خبر كل بالتحصيص بالصفة فيهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بعدد والصفة هي المخلوقة المنسوبة  
له فالمخلوقة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بعدد فبهم ان ثم معطوفا لغيره وهو من جهة المعترلة وانما لم يرفعهم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل  
محذوف بغيره خلفناه وبمنع جعله صفة لكل شيء لانه الصفة لا تفعل في الموصوف وما لا يعمل لا يرفع ولا يرفع ثم يفتح المسئلة اى من اجل ان الصفة لا تفعل  
في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزيادة الكتب لا نصب كل شيء لان تقديره شرط الفعل عليها  
انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء الزيادة يصح شرطه على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لم يأت في الزيادة وهو مخالف  
لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له اول شيء وفي الزيادة خبر كل وان كان الفعل صلة لموصول نحو زيدا للضرب لانه ان كان الفعل  
مضاهيا لمضون زيدا ترفع فزيد فيها واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل بغيره ضربته في الاول ويزاد في الثاني لان كلاهما لا يعمل فيها قبله اما الا  
فلا ترفع صلة والصلة لا تعمل فيها قبل الموصول وانما الثاني فلا ترفع مضاهيا اليه يوم وهو شبهه بالصلة في ثبوتها قبله والمضاهي لا يعمل فيها قبل المضاهي والاول  
لا يرفع عاملا وان وقع الاسم بعد ما يخص بالابتداء كذا النجاشية على الاصح منقول في المسئلة ثلثة اقوال احصتها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها  
على الضمير مطلقا والثالث المنفرد بين ان يترن الفعل بغيره دخولها عليه وان لا يترن فيمنع حكاه في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرج  
فاذا زيد ضربته عمدا ويجوز النصب على الثاني ويمنع على الثالث لفقدان قدرها اليها اشار الناظم بقوله وان نالا السابق ما بالابتداء يخص الرفع الترتيب  
ابدا وان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل بلا ما ليرد ما قبل معولا لما بعده وجد نحو زيد ما احسنه او  
زيد ان دابته فاكبره او زيد هل دابته او ما زيد لا يضرب عمدا فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعدهما النجاشية وان الشرطية وهل  
الاستفهامية وهما التخصيصية والاولا استثنائية لا يعمل فيها قبلها وما لا يعمل لا يرفع عاملا وبما مر على ذلك سابقا وانما الصلة ترفع في هاتين  
امثالن الاول لغيره اقسام مسائل الباب ما يخرج فيه الرفع كذا مسئلة اذا النجاشية المنفردة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور  
ان يكون الفعل بحيث لو رفع من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمنع مع اذا النجاشية وما ذكرهما وكلام الناظم في البينين السابقين يوم ذلك لا يعمل  
من جملة اقسام الباب لكن ضرورية تقيم الاقسام العامة الى ذلك التثنية وهذا التثنية تقدم التثنية عليه فلا حاجة لذكر التثنية الثاني لانه ليس بسببه  
ايهام الصفة مرجعا للنصب كما فعل الناظم في شرح التمهيد حيث قال ومن الارجاس النصب يكون مخلصا من ايها غير الضمير والرفع مجاز في ذلك كقول  
انا كل شيء خلفناه بعدد ثم علله باختر ما قد مناه بل جعل بسببه النصب في الآية المذكورة مرجحا مشددا لضربه فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله  
انا كل شيء خلفناه بعدد فاما جاء على حد قوله زيد ضربته وهو غير كثر انتهى كلامه بسببه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن السكيت اجمع البصريون في هذا  
هذا الابد على ان الرفع ارجح لعدم تقدم النصب قال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل نصبه هو ان فاقضى في ذلك انما خلفنا انتهى  
المسئلة السادسة ما يخرج فيه نصبه ان يكون الاسم المشغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيد ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربا او  
من ضربت فزيد يخرج نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحذوف الثاني لطابق الجواب لسؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام  
مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد للجواب لطابق الجواب لسؤال في الاسمية ويجوز الاخضر مرعاة الضمير  
والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجنب الوجدان في زيد ضربته وعمدا اكرمه اجري الجواب مجريا لعطف بما يجنب بسببه ذلك النصب على حدة في زيد ضربته  
ويقال هل ضربته زيد فتقول لا ولكن عبد الله لفضله منزلة لك منزلة الجواب ان لم يكن جوابا عن السؤال عنه وكذا الوحطنة فقلت بل عمدا والفتنة  
او عمدا لفضله فالة الموضوع في الحواشي من خطه فقلت والرفع والنصب يسويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عطف غير مفعول باما  
مسيو بفعل اذا نبي الفعل السابق على اسم بان اخبرنا الفعل عن اسم غيرها النجاشية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على متدا  
ضميرها وكانت الجملة الثانية معطوفة بلقاء المفيدة للسببية محضول المشاكلة متعلق بمسيو بان على انه علة له ففتت وانصببت الاسم المشغل  
عنه بالضمير في الجملة الثانية والى لك اشار الناظم بقوله وان نلى المعطوف فعلا اخبرنا عن اسم فاعطف مجريا وذلك نحو زيد قام وعمدا اكرمه  
لاجله او ضربا اكرمه فيجوز في عمدا الرفع والنصب على التواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمها جملة  
على مبتدأها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية المصدر بالنظر الى مبتدأها فقلبه العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدد ما رقت عجزا  
وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلما لا محل له من الاعراب ان راعيت عجزها نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة  
محلاها الرفع على خبرية والرابطين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من اجله لما بد على صمد الجملة الاولى والفاء فالمنااسبة حاصلة  
على كلا التفسيرين فاستحو الوجدان وقال في البسيط ان ابا على رجع الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن السكيت ان اعني الاسم الذي في ضمته فعل  
الاولى من اعتبار الفعل وقال ابو جنى قال بعض معاصرينا لم يصحح سبويه بانها على حد سواء وانما ذلك قول الجوزي والظاهر ترجيح النصب لان



# باب الاشتغال

لان العمل على المصنوع افرجه من اعمد الجوار ما امكن نحو هذا الجرس ضرب غرب وهو من ان الرغ بوج لعدم الاشتغال لكل منهما مرج فشاها بغير ما اذا اذ  
 الفصل على النجيبه نحو ما احسن زيد وعمرا كرمته فلا اثر للمطف على الجملة الفعلية فرفع عمر وهذا هو الخلل اذ ذكر ذلك سببوه لان فعل النجيب  
 جرى مجرى الاسم الجوده ولذلك صنفوا هذا الكوفين اسميه فكانه ليعن الكلام فعل مبنى على اسم فرفع حجاجا رافع لعدم الاشتغال فان لم يكن في الجملة الثاني  
 ضمير الاول وهو مطف فالفاء فالاشتغال والشيء ايضا النصيب على المطف وهو الخلل لان المطوف على الخبر ولا بد فيه من رابط وهو مطوف  
 فالرفع عندهما واجب وان ورد النصيب فرفع على ما في هذا ضربيه ابتداء ويكون من عطف جملة ضلبيه على جملة اسميه وهو جازي لا خلاف فالمراد في  
 التلخيص والقارون جماعة كثير من المتقدمين ومنه ان النصيب هو ظاهر كلام سببوه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمر ولقبته وزيد  
 كل من حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمر ولقبته وزيد اكلته انتهى يعني بالنصيب مخرج بانك ان حملته على الاخر نصبت ليعن المثال  
 الذي ذكره ما يقتضون ما بعد العطف خبر او نيل ان يصح ان سببوه وهو ان يشترطوا ضمير او اسندوا على ذلك باجماع الفراء على نصب التاء وفيها  
 هي مطوفه على الجسد ان في قوله والجم والجمير الجردان وليس فيها ضمير يعود على الجم والجمير وقال هشام الضرير في الكوفين الواو كالفاء في حصول الربط  
 لا يروى فيها معنى الجمير كما ان الفاء فيها معنى السبب بل هذا ان زيد وعمرا وورد بان الواو انما يكون للجمع المفردات ولهذا لا يجوز هذا ان يقوم  
 وقال ابن خروف بنجا الطائفة من المتقدمين جميع روافد العطف يحصل بها الربط والجمير ايبتداءه ثلثه فخر في اجول في البلاد اعلم ان تصديقا  
 او بياح وهو جازي على ان التقدير او بياح وهو من هذه امور ممتاث لما تقدم وفي بعض النسخ قد يبيهاث احدها ان العامل المشتغل على اسم  
 السابق كما يكون فضلا ك يكون اما ان يشترط ثلثه احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف على اعل الفعل  
 فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقدرنا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك  
 اشار لنا في قوله وسواء في الباب صفاء اعل الفعل ان لم يكن مانع حصل وذلك الاسم المستعمل للشرط الثلثة بثل اسم الفاعل واسم المفعول ومثله  
 المباعدة فالاول نحو زيد انا ضارب والثاني نحو الددم انت مطاوع والثالث نحو السبل انت شرابيه والتم انت ضاربها والعبد انت ضروب او ضروب  
 التقدير انت حذمت لان اوفا في الجمع فالاسم السابق فيمن منصوب بوصف محذوف بعينه الوصف المذكور والتقدير انا ضارب بذا وانت مطاوع الددم  
 وانت شرابيه لعل وانت ضاربها والتم وانت ضروبها والعبد وانت ضاربها بالباء المتأداة تحت فلا يجوز  
 نصب بديها لانها اي عليك ومنه باعترضه لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا ينسب عا لا ينفرد  
 في المثالين ولجب الرفع على الابتدائية وهو ما بعده من افضل الناب عنه اسم الفعل المحذوف في النصيب عند من جوز تقديم معول اسم الفعل وهو الكفا  
 وعند من جوز تقديم معول المصدر الذي لا يعمل بحرف مصدر كضربا الناب عن فعله الطلوع وهو المجرى والشجر وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر  
 محذوفين وبخلاف زيد انا ضارب امر لا غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي ثم يجوز النصيب عند من جوز عمل الوصف لانه كان بمعنى الماضي وهو الكفا  
 وذهبنا ان الضارب وجعل لا بد منه حسن فزيد في المثال الاول وجعل لا بد في المثال الثاني وفيها واجب على الابتدائية وما بعده مما في الجملة الاسمية خبرها  
 ولا يجوز نصبها لان الصلة وهي اختاب الصفة المشبهة وهي من لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا ينسب عا لا ينفرد ولا يجوز ان لا ينسب لان المفضل  
 لا يعمل في معول بل انما فالاشتغال بالاولى والاشغال الثاني لا بد في هذه الاشتغال من عطفه رابطته بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك الابتدائية  
 والخبر وفعل حكم الاشتغال عليه فهو غير وكما تحصل العطفه رابطته بضميره اي ضمير الاسم السابق المتصل العامل كزيدا ضربته فالعطفه رابطته بين  
 العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الله المتصلة بضربت كتحصل العطفه بضميره المتصل من العامل بحرف جر متعلق بمفصل  
 نحو زيد انا ضارب به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطه بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم  
 متصا نحو ضربت زيد اخاه فالهاء المجرورة بالاضافة الاخ اليها هي الرابطه بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المتصا الذي لا يعمل  
 والى ذلك اشار لنا في قوله وفصل فتشعر بحرف جر او بضافة كقول كسر بحرفي او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتيه بنابح مثل ذلك التابع على ضمير الاسم  
 السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي فانه لان الفت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المعنى نحو زيد انا ضربت رجلا محبة فالهاء من محبة هي الرابطه  
 بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة محبة فت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا  
 على الاجنبي بالواو خاضعة لما فيها من معنى الجمع فالاشغال معها والجمع بمنزلة اسم متشعب في مجموع في غير قاله الموضع في الحواشي نحو زيد انا ضربت عمرا واخاه  
 او يكون التابع عطفا على الاجنبي لان عطف البيا كالتعطف في الاضلاع والنصب كزيدا ضربت عمرا واخاه فالهاء في اخاه فيها هي الرابطه بين العامل  
 والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمطوف وذلك مستقام من قول النظم وعطفه حاصلة بنابح كعطفه بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطفتها  
 زائدة على التمهيل فان قدرنا الاخ فيها بدلا من عمر لم يخل ذلك هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رقت لان الاخ يصير جملة ثانية لان المثل  
 على نية تكرر العامل فخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتداء ان رقت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قال ابن خروف الددم لا اذا قلنا عامل كزيد  
 والمبدل منه واحد مع الوجهان النصيب الرفع لوجوه الرابطه فيها فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا  
 في الرفع ومفسر في النصيب جملة ضربت عمر واعترضه فيها فلا عمل البديل ليعن كالمفرد من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره







ما المتعدي للآخر

القيمة



بطلان المنسب لاختلاف المراد فبعضهم قد عرفان وبعضهم قد عرفان واستدل كل على ما ذهب اليه ولجميعهم يجوز ان يكون المراد في شرح انظم احدا  
 ان يكون حذف الحرف ايضا على الفريضة الواقعة للدين وقد اشار الى هذا في شرح السالك والآخر ان يكون حذف الحرف ايضا لانه لا يردع بذلك من جهة  
 لجامعها من ومن يوجب حذف الحرف في غيرهم وقد اجاز بعض المنسبين التقديرين انتهى في الكشف بخلاف ان تكون لجامعها من ومن يوجب حذف الحرف في غيرهم  
 وبوجه البين والاول موافق لقول الموضع في المنسب في حذف الحرف في غيرهم وبوجه البين والاول موافق لقول الموضع في المنسب في حذف الحرف في غيرهم  
 في سببها فالحال في الحقيقة في الفريضة انتهى ما ذهب اليه الموضع من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو نصب الحذف واما سببونه فمقتضى ان يكون  
 امثلة من حذف ولو قال قائل ان الموضع جاز كان قولنا لا يردع في غيرهم لا يردع في غيرهم ثم نقل النص عن تحليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك في بيان تحليل  
 من ان تحليل يقول بالبحر وهو لا يقال على ان وان غيرهما فلا يقال برب السكين العلم والاصل بالسكين بخلاف الاضطرار الصغرى على ان السكين ان البعد في تحليل  
 ثلث لم يرد في حذف الاضطرار الصغرى المحسن بعد من معدة ثلث سببونه والاضطرار الاكبر غيرهما وهو ان الخطاب في سببونه والاضطرار احد عشر خورا  
 والسببونه اربعة **فصل** بعض المقامات في التقديم على بعض آخر وحالة المفعول اما يكون مبتدأ في الاصل والآخر خبرا في باب من  
 او يكون فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كذا في باب اعطى او يكون مسرعا اي طلفا في شقيد بجا لفظا او قد يرا والآخر مفعول محرف جاز لفظا او قد يرا  
 كما في باب اخبار مقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمرجع على غيره وذلك كزبد في ظننت زيدا فانما مقدم زيدا على فاعله لان زيدا  
 مبتدأ في الاصل وفاعله خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا وهما مقدم زيدا على زيدا فانما مقدم زيدا على فاعله لان زيدا  
 ومن ثم جاز اعطيت زيدا وامتنع اعطيت صاحب الدرهم الاعلى قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التمهيد واخبر زيدا  
 القوم اومض القوم مقدم لانه مسرعا غير مفعول بجا لفظا وقد يرا والقوم مفعول مقدم يرا من القوم مفعول لفظا والمرجع مقدم على المفعول لان  
 حلقه ما يستلزم الفاعل بنفسه اومض من علقته ما يستلزم اليه بواسطة ومن ثم يقال اخبرت قومه عمر ولا يقال اخبرت احداهم القوم الاعلى لغير من  
 اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التمهيد ايضا التقديم في ذلك جاز وبالسبب قول الناظم والاصل سبب فاعله معنى وقد يرا في الاصل  
 فيما تقدم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لوجوب عي كما اذا حذف للدين كظننت زيدا عمر او كما اعطيت زيدا عمر او كما اخبرت الشيخ الجند  
 وباني فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ان الجماع او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الاقاما وكما اعطيت زيدا الادهما وما اخبرت زيدا الا القوم  
 وباني فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل ان كان المفعول الثاني اما ظاهرا او المفعول الاول ضميرا نحو لما ظننت زيدا انا اعطيتك الكثرة والقرى  
 اخبرهم القوم وباني فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في باب الفاعل من ان الضمير يجب صله بالفاعل وانما يختلف في الظاهر ان شئت فقل في الفصل  
 والضمير وان شئت اخبرتهما وقد يمنع الاصل فيجب الخبر اليه اشار الناظم بقوله ويزاد ان الاصل جازا فدي كما اذا انصل المفعول الاول بضمير  
 المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكما اعطيتك المال ما لك واخبرت قومه عمر او كان الاول محصورا كما ظننت فاما الامر وكما اعطيت الدرهم  
 الا انما وما اخبرت القوم الا بكونه او كان الثاني ضميرا او الاول ظاهرا كما فاضل ظننت زيدا وكما لدرهم اعطيت زيدا والقوم اخبرتهم عمر واما الامتناع  
 في الاول فلهذا لا يجوز ضمير على ما نقلنا ووجه ما في الثاني فلان المحصور وفيه واجب الخبر واما في الثالثة فلا بد ان يمكن الاصل لا يبعد الى انفسا  
 الابواب انتهى وبعده **فصل** يجوز حذف المفعول لغير ما لفظي كتناسل القواصل جميع فاصلة والمراد به اروس الا في ذلك في نحو ما  
 وقد عكسك وما في الاصل وما قلنا في حذف المفعول لينا سبب في الاولى وفي نحو الاشارة لمن يمتحن في الاصل بخلافه اي لفران ويجعل ان لا يكون  
 حذف ومفعول يمتحن هو قوله نزل الله في الكشف هو معنى حسن وعرب بين انتهى في الاجاز والاختصاص وذلك في نحو فان لم  
 تفعلوا ولن تفعلوا او الاصل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي الايمان بسورة من مثله واما لغير مستوى كاحتماره نحو كتب الله لاخلين اي الكافرون فحذف  
 المفعول لاختصاصه الا لا يستلزم اي لا يستلزم التصريح بذكره كقول عائشة ما راى منى لا رايته منى منى رسول الله فحذف المفعول لاستيفاء  
 اي العورة وقد يمنع حذف اي المفعول كان يكون محصورا في نحو ما ضربت زيدا لان الحذف ينافي المحصور او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال  
 من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستلزم من قول النظم وحذف فضلة الجزان لم يضر كحذف ما سبق جوابا او حصر **فصل**  
 وقد تقدمت فتناسل اي فتناسل المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويجذف لتناسلها ان علم كقولك لمن سدد بالهملة سيما الفطاسع لمن ناله الحفر مكره  
 وان قال من ضربت بالاضطاع شر الناس فالفطاسع منصوب باضما تصيب وجل عليه المشاهدة وكذا منصوب باضما ان يرد وجل عليه فريضة الحال  
 الناس منصوب باضما ان ضربت وجل عليه فريضة المثال وقد يجب لك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملزما وذلك كما تقدم في  
 باب الاشغال كزبد اضربه لانه لا يجمع بين الضمير والمضمر وباب التداء فتناسلها كجهد الله لان باعوض عن الناصب لاجمع بين المعوض والمعوض في  
 الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضمرة مبدوءة بحرف الكاف على البصر فالكلام منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ليس ولا يجوز ذكره  
 لان ذكره بغير المثل والامثال لا تعتبر لانها لما شبه مضمرة مبدوءة بحرف الكاف على البصر فالكلام منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ليس ولا يجوز ذكره  
 مخاطبة المراد بالبر في المثل المتقدم بغير الحرف وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشبه في سبب شمره جرى مجرى المثل فاعطى حكمه  
 في انه لا يغير نحو انشؤا خبركم فغير مفعول بفعل محذوف وجوبا اي انوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خبرا كان محذوفه والتقدير



# باب الثاني

في باب الثاني

انتم ايكن خبركم وهو يخرج على فله لان كان لا يحدف مع اسمها وبقي خبرها كبر الابدان ولوا الشربين وفي القدر بابك واخوانها من خما والخطاب  
 خبرا لك والاسد فاباك مستبوا لعل بفعل محذوف وجوبا وبفعل من آخر بابك اي اباك باعد على المنذر بين الابين في باب المنذر والاسد مستبوا  
 محذوف وجوبا وبفعل مستبوا على الاسد والاسد والفرقان اباك خبره مفصل فلو قدرا لعل من قبله لزم انما يختلف الاسد وفي المنذر خبر  
 اي خبر بابك واخوانها بشوط عطف او تكرار فاعطف نحو راسك والتبف فواسك والسيف منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي باعد واسك واخذ  
 التبف التكرار نحو الاسد الاسد بفعل واحد وفي الاخر بشرط احدهما وهو العطف والتكرار فاعطف نحو المروة والفجرة والتكرار نحو التلح  
 بفعل برز في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالنوع حذف لذلك **هذا باب النازع**  
**في العمل** وبني ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحققته ان يقدم قبل ان مذكوران منصرفان او اسمان يشبهانهما في الضم او فصل  
 منصرف واسم يشبهه في الضم وبناخرهما اي من الماثلين معول غير سمي برفع وغير برفع واقع بعد الاعلى الاصح فيها وهو اي المعول المناخر عن الاعلى  
 مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اعلى حجة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيها والعاملان اما ضلن او اسمان او مختلفان وامثلهما  
 اثنا عشر مثالا لافعال في طلب المرفوع قام وفقد زيد ومثاله في طلب المنصوب ضربت اكرمت زيدا ومثاله في طلب احد المرفوع والآخر المنصوب  
 قام وضربت زيدا ومثاله في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسم في طلب المرفوع اقامت وقاعد الزيدان ومثاله في طلب المنصوب زيد ضارب قال  
 عمرو ومثال اختلافهما في الضم في زيد قائم وضارب ابوبير وعكس في ضارب قائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقامت وضربت زيدا ومثاله في طلب  
 المنصوب زيد ضارب بكرم عمرو ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقامت وضربت عمرو وعكس ضربت وقامت زيدا ومثاله في طلب الفعل على طلب الفعل  
 المرفوع فقال كعبتنا وبني ايناكا وفداي في اعدا باعداكا والموضع انصرف في انواع الثلثة في التثنية على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين التوافق في  
 فطر فانوني بطلب فطر اعلى انه مفعول ثان له وافرغ بطلبه على انه مفعول واحد والعمل الثاني وهو افرغ في فطر واعمل التوافق في ضميره وحذفه لانه فضله والاول  
 التوبة ولواعمل الاول لعل افرغ ومثال الاسم في قوله عهدت مغبنا مغبنا من اجرة فلم اخذ الاثاء له مولا فغبتا من الاثاء بالثلثة ومثاله في الاختلاف  
 ضد الاثاء وشاذ عن الموصولة فكل ما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لفرجه وعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغبته وعهدت  
 سبينا للمفعول سندا الى الاثاء بطلب مغبنا مغبنا لانها والثناء الجوار والمرب المولى المجاز ومثال المختلفين هائم افرقا كتابه فما اسلم  
 بمغني خذ والميم حرف بدل على الجمع وافرغ افضل شاذ عن كتابه واعمل الثاني لفرجه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هائم وموه واصل هائم هائم ابا  
 الواو همزة وفي الجوز الاول من شهر الجوز عن صفوان بن عشا ان النبي ناداه رجل فقال يا هائم فقال الرجل عجب النعم ولما لم يسمع منهم فقال الموه مع من احب  
 حديث حسن رواه المشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والبخاري ومعه هائم فقالوا انهم قال الموضع في الجوز فان صح انه بريد فاصول بمغني  
 ضا لوكا قبل في الحديث فلا تنازع في الابه ونخرج على استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الابه وكذا لا استغنى لان احدا قال به ضمير هذا  
 الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال به نحو في الابه ضميرها وظاهر كلام النحوي ان التنازع يكون في جميع المعولات وفي النهاية لا في الجوز لان التنازع في المعول  
 له ولا محال ولا الغير ويجوز في المفعول معه نقول هئت وشرو زيدا ان اعلمت الثاني وقت وسرت واباه وزيدا ان اعلمت الاول انتهى شيئا الكلام في الرفع  
 بعد الاواسفنا من امثلة الموضع انه لا بشرط في التنازع ان يكون احدا لعاملين معطوفا على الاخر خلافا للجري واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معول  
 واحد وفقد تنازع ثلثة وقد يكون التنازع فيه محذوف وفي الحديث شيقون وتكررون ويحدون ويركل صلوة ثلثة وثلثين فتنازع ثلثة وهي شيقون  
 وتكررون ويحدون في ثلثين ظرف وهو بروناب مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخر لفرجه فضبت بر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لثابته  
 عن المصدر واعمل الاولين في ضميرها وحذفها لانها ماضلان والاصل شيقون الله فيه اياه وتكررون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني  
 والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استغنى كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والقاء ما صاده قال ابن مالك  
 وهو كما قال واخرضا بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كاد ولم تشكسه فاشكرن له لمع لك بعبطك الجربل فاصرفا  
 المراءى فدل على ان استغناء خبره لم ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى فدل علم ما ذكرته في حقيقته التنازع من ان التنازع في لبدان يكون  
 ضلن واستغنى او مختلفا في الاسم والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحرف لا دلالة له على الحدث حتى يطلب المعولات واجاز ابن الجلي  
 التنازع بين حرفين مسنده بقوله نعم فان لم يفعلوا ضا لننازع ان ولم في فعلوا ورد بان ان طلب شيئا ولم يطلب شيئا وبشرط في التنازع  
 الاتحاد في المعنى فنقل الشافعي عن القاسمي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكان وكان اعانها مشدوات بقرن ومعنى قوله  
 للعطف بالواو انتهى وسجنا الكلام عليه باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وعينه من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجاز بين حرف  
 وعينه كما نقله ابن عرون عن بعضهم انه جاز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى بيا خارج على اعمال  
 الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالنصر انه لا يقع التنازع بين عاملين جاعلين فعلين واسمين او مختلفين  
 لان التنازع يقع في الفصل بين العامل ومعموله والجماد لا يفصل بينهما وبين معموله قال احمد بن محمد في النهاية فاذ قلت مترج اكرامك و  
 زيارتك عمرو واجب نصب عمرو بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وعينه من فعل واسم منصرف

من الكاف والواو تم  
 اهلته



ومن المبرور في كتابة المدخل اجازته في عمل نصب مع وجودها سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر الاول نحو ما احسن واجل زيدا فاعمل الثاني في الاسم الظاهر  
 الاول في ضمير ومجذف لانه فضله والثاني نحو احسن بدو اي مبرور فاعمل الثاني في الظاهر ويجوز في الاول في ضمير المبرور ولا يحدف لانه فاعمل والفاعل  
 لا يحدف عنده لانه بصري ويحدف على القول بان المبرور في محل نصب على المفعول به عند الفراء ويجوز على المنع فاما من الفصل بينه وبين مفعوله اذ جعل الاول  
 واذا رجع اعمال الاول بطل الشانغ اذ من شرطه جواز اعمال كل من اوعلم من نصب المفعول بالناحية لا يقع الشانغ في مفعول مقدم نحو ابراهيم ضربت واكرمت  
 شتمته لان الثاني لربا لا بعد ما اخذ الاول مفعوله المقدم عليه وقوله او شتمته عدل ودخول الاستثناء ما خلاها لبعضهم في اجازة الشانغ المتقد  
 كما قال بعض المغاربة مستدلا بقوله نعم بالمؤمنين وفيه ضمير لا يحدف لانه الثاني لم يجرى حتى استوفاه الاول ومفعول الثاني يحدف لدلالة مفعول الاول  
 عليه وما قاله بعض المغاربة قال بل الرضى عبارة وقد يتنازع العاملان فيما قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وقتلته ونعقبه ليدل  
 الامام بنى فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في خبره من حرف العطف عليه وهو منع ثم اضرب على نفسه بان الجهو قد انكبوه في نحو اقامت في الجبل  
 اضربه واقتنه في الاصل بعد العاطفة لكنها قدمت عليه لفظا واجابا بان هذا الحكم ليس بمقتضى خبر المبرور بل هو مقتضى عملها عند انتمى ولا يقع الشانغ  
 في مفعول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشغل به قبل مجي الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله من نصب افما من بار في قسم ان يكون من زائدة و  
 بارق في موضع نصب بضم ومفعول نصب يحدف وهو ضمير عائد على بارق وما ل المراد في شرح التسهيل الجواز الشانغ في المتوسط والمقدم فقال  
 اقول لك يظهر ان الخبر المفعول ليس بشرط في جواز الشانغ بل حيث تقدم المفعول او توسط جاز على كل من العاملين فيه انتمى علم من شرط كون المفعول مطابرا  
 لكل من العاملين من حيث المعنى ان الشانغ لا يقع في موصفات ههنا العقب ومن يهات خلق العقب بواصلة خلافا لاي للفارسي المجاز لان الظاهر  
 للمفعول وهو العقب انما هو موصفات الاول واما الثاني فلم يثبت به لانه الثاني الى العقب بل المبرور التقوية والتوكيد لمصافات الاول فلا فاعل له اصلا وهذا  
 قال الشافعي الى ابن النجاشي انا انك الاصحون احسن احسن قال لا اصفون فاجل انك الاول وانا الثاني المبرور التقوية فلا فاعل له لانه ليس الثاني  
 ولو كان من الشانغ لكان انك اولك على اعمال الاول او اولك انك على اعمال الثاني وليس ثمة جواز ان يصر مفعول في المفعول منها وبنسبة كما حكى سيبويه  
 ضربت ضربت فويلك بالنصب على المرفوع في البيتين فاعل العاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فثبت ان اول افعال احسن عند ابن مالك ما ذكره  
 الموضع وعلم من نصب المفعول بكونه خبر سبوي مرفوع انه لا شانغ في نحو قول كثير غره فغري كل ذي بن فغري غره وغره مطول معنى غره مما خلافا لاجماعه لانه لو  
 قصد منه الشانغ لاستند احدهما الى السبوي الاخر الى ضميره فلم يزد عدم ارتباط افع الضمير بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره ولا ما ليس بضميره فالمراد  
 بما لا ين مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا بان فيما لو كان السبوي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان احدا العاملين  
 بعمل في السبوي الاخر يعمل في ضميره فلم يزد عدم ارتباط افع الضمير بالمبتداء فلا معنى لتقييد السبوي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد السبوي  
 البطليوسي من ان غريهما ان رفع بمعنى يكون مطول فاجرى على غير مفعوله فلم يزد ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف معنى الاسم  
 الذي يعمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز ضربت بضارب بظرف زيدا انتمى واقول ما ذكره ابو محمد بن بشار فيما اذا كان السبوي منصوبا نحو  
 غلام زيد مهن اخاه اذا كان الضمان المهن بذا فان كان الناصب السبوي الثاني وجب ان يكون الضمير الاول لكونه جري على ضمير مفعوله وان كان الثاني  
 له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهن والوصف لا يعمل اذا انصرف هذا فنقول غره مبتداء وليس مطول ومعنى خبره ينها بل غريهما مبتداء  
 ان مؤخر عن ضميره ومطول ومعنى خبره ان لغريهما خبر بعد خبر او مطول خبر وحده ومعنى مفعوله لان الوصف يجوز وصفه على الاحصاء وحده المانع ان  
 الوصف كالفعل وهو لا يوصف احوال من ضميره المستوفى المرفوع على السبوي على افعال العابد الى غريهما وخبر خبر غره والرباط  
 بينهما الضمير لمصفا البعري وعلم من نصب السبوي بالمرفوع انه لا يقع الشانغ في السبوي المنصوب نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان السبوي هو افعال  
 منصوب باحد العاملين والرباط موجود بالضمير المستوفى او بالمتصا اليه السبوي منع الشانغ في السبوي المنصوب وعلى ما بان ان العامل  
 الاول والثاني فلا بد من ضمير يعود على السبوي ضمير السبوي لا يقدم عندهم عليه قاله ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا عن اسمين متصا ومتصا اليه  
 وهذا لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع الشانغ في السبوي مطلقا ولا يقع الشانغ في الاسم المرفوع الواضح بعد الاصل الضمير كقوله ما صا فلان وضاه و  
 بهم الاكواعب من هل شيئا واما المانع من كون من الشانغ انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملقى من الايجاب يلزم في نحو اقامت وهذا لا انا اعاده ضمير  
 فاشب على حاضر فالمراد في شرح التسهيل انتمى على التسهيل على المحدث وقال في شرحه على ما قبل ما قام احد وقد لا انا اخذت احد لفظا واخر  
 بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا شانغ بين محذوفين ولا محذوف مذكور **فصل** اذ الشانغ العاملان  
 جاز اعمالهما شئت بافئاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من امر يتخلف بينهما في المخاطبة هو الاول والثاني او ماحل حد سواء  
 اقول اخذ الكوفيين منها الاول لسببه واختار البصريون الاخر لغيره والى ذلك اشار لناظم بقوله ان عاملان اقتضاها اسم عمل قبل فلو اختلفا العمل  
 والثاني اولى عند اهل البصرة واخذهما كغيرهم في السرف وقبل مما سببا لان كل منهما محكم ابن العلي في البسيط واذ اثنان في ذلك فالحكم كذلك  
 بالنسبة الى الاول والثالث فالمراد في سكونه عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسببه على الثالث او بالثاني لغيره من المفعول بالنسبة الى الاول واليه  
 فانه الامر ان لمراد في ذلك فضلا فان شانغ اثنان ولعلنا الاول في الشانغ فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مبرورا

استعمل

قول جري

فكانها ما عاين

ضارب



باب القضاء

خوفهم وقد اخذوا مقامه وضربوا الخواك مقامه من حيث هما الخواك وبضمهم كما لا يخفى وحذف الميم من رفع وهو المنصوب المجرى لانه فضلة وهو الذي يرفع من كلام  
المتكلم كقولك وهو المنصوب المجرى كما انك بفت عبد المطلب بعد كما ظنوا المتكلمين اذ اقاموا شعاعه فاعلمك الاول وهو ينشئ ففت شعاعه واعلمك الحرف في ضمير  
وحذفه والفتد بالضم وعكاظ بضم العين المملة وتثنية الكاف وبالقائه المشالة موضع بفتح بكة كان سوا في الجاهلية وينشئ شعاعه اشئ بالعين المملة  
وقيل بالجيم وشعاعه بالثنية المجرى وهو الضمير المضاف اليه السالح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف الميم من رفع ان في حذفه تسمية العامل وهو هو العمل  
في شعاعه وقطعه عنه بضم يمشي ضمير ماضٍ فالرابط بين الماض والماضي وهذا البيت ضروري عند الجمهور وان اعلنا الثاني على اختيار البصريين فان علاج الاول  
فالبصريون يضمنونه ولا يحد فونه لا امتناع حذف الهمزة عندهم وان لم يمتنع الاضمار قبل الذكر وهو موجود الضمير على مناسخ في اللفظ والروية لان الاضمار قبل الذكر  
قد جاء مصر خالفا في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وجلا فيها بمنزلة الضمير المجرى ويرى في الرفع على الفاعلية بنعم وروية الضمير التام في هذا الضمير  
على التميز وهو مناسخ لفظا وروية وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب الشانغ نزارا شعرا نحو قول بعض العرب ضربت برفق ونحو  
فومك بالنصب حكاه سيبويه فقال عمل الثاني واختر الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو فومك المنصوب على المضونية و  
المضول وروية التام في الضمير على مناسخ لفظا وروية وقال الشاعر جوفى ولم اجف الاخلاء اني بغير جيل من خليلي مل فاعل الثاني ونحو الاخلاء  
واعمل الاول في ضمير وهو الواو المفروضة الموضع على الفاعلية فتدله الضمير على الاخلاء المنصوب على المضونية والاخلاء جمع خليل ولجمل الشيء الحسن  
ممل اسم فاعل على الاحمال وهو الترك والكاف ومشام الضمير والسبيل من الكوفيين يجمعون المحذف للضمير المرفوع على الفاعلية صراحتا في الاضمار  
قبل الذكر ونسكا بظا المرفوعة وهو علمة بن صبرة ممدح الحارث بن جبلة النسي تفتق بالارطى لها واوداهار جبال فبذت بينهم وكليب اذ لم يقل  
على تقدير احوال الثاني ولا ارادوا على تقدير احوال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه عمل الثاني ولم يقل تفتقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفعلا على يد  
البصريين باصباحنا واوله بالمذكور ولهذا قال المخرج بظا المرفوعة ولم يقل بغيره وتفتق بفتح العين المملة وتشديد الفاء وبالفاء اي استنزل والاولى  
فبذت بالياء الموحدة والذال المجرى المشددة او ظلت ونبههم يسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كسب عبيد  
ولما حصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه وجعل الممثلة في ضمير سواء اتفق مطلوبها ام اختلف واقرأ بقول ان استنوي العاملان في طلب المفعول  
وكان السطفا الواو كافي لتعريف العمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا العامل الواحد نحو قام وضد خواك فاخواك مرفوع عنده بتمام وقد يكون  
الاسم الواحد فاعلا لفتلين مختلفين لفظا ومعنى هو مشكل فان الضمير يجمع لونا العامل كالنثرات المحسنة والجمع المؤنث على اثن واحد ممنوع عند  
اهل الاصول فانه الرضوخ قال وجاء عند الفراء وجه اخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضمير منفصل بعد المتنازع فيه لتعريف المتصل بلزوم الاضمار قبل  
الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انه ان اختلفا في العاملان في طلب المفعول فان كانا يطلبان مفعولا واحدا فمفعول واحد وان كانا يطلبان مفعولين  
فمفعولان فاعلا الفراء فهو فاعل ضمير في انما انشأ من الظاهر صراحتا في الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه صراحتا في الفاعل هذا كله اذ علاج الاول برفع مع  
احمال الثاني وان اعلنا الثاني واختر الاول المنصوب لفظا وهو باصل الية الفاعل بنفسه او محلا وهو باصل الية العامل بواسطة حرف الجر وان وقع حذف  
او المنصوب في لفظ اخر ولم يقع في لفظ كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اخبار المفعول مؤخر عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالاول نحو  
استنعت استنعتا على يد ربه فالاول يطلب بد الجهر وبالياء والثاني يطلبه فاعلا لانه استنعتا معوله المجرى وعلى فاعلنا الثاني واخترنا ضمير زيد مجرورا  
بالياء مؤخر وفلنا ياء والاول اعلنا على ذلك اننا لوضرناه مقدما قبل استنعتا الزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفنا ما وقع في لفظ فلا يعلم هل زيد مستعان به  
او عليه والثانية فوكت وكان يد صمد بها اياه فوكت وكان شازا صمد بها على المجرى لهما فاعلنا الثاني فيه واعلنا الاول في ضمير مؤخر والثالثة  
مخولتي وطلعت زيد فاما اياه فطلعتي يطلب بها فاما فاعلا ومفعولا ثانيا وطلعت يطلبها مفعولان فاعلنا الثانية وضدنا زيدا فاما وبقي الاول  
بمناجاة فاعل ومفعولان فاضمرا الفاعل مقدما مستترا واضمرا المفعول الثاني مؤخر وفلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه  
عده في الاصل لانه خبر مبتدأ وقبله باب ظن وكان ضمير مقدما كالرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتي اياه وطلعت زيدا فاما هكذا مثل ارجو ان يكون  
لكن ان الضمير منفصلا ولا يفتن بل يجوز انما هو ظنتني على ما تقدم من اختلاف الجميع وقول الشارع شيئا لا يشترط الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجمع  
على الفاظ امر السبيل والضمير بفتح الهمزة في ذلك وقبله لا يضمن ولا يحذف بل يظلم كذا المسئلة الثانية في مخالفة صاحب الخبر ومفسر فاعلا  
ظنتي فاما وطلعت زيدا فاما فاعلا لا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف الدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه المذاهب  
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمفعول امر تدعى ضرورة الية وحذف الاختصاص باب ظن قد تقدم الدليل على جواز انهاء شرط الحقيقة  
بكون الحذف مثل التثنية او اذ ذكر او فروعها فان لم يكن مثله لم يحذف مفعول ظنتي مفعول الزيدين فاعلم فلا بد ان يقول اياه مقدما او مناسخا لا  
يجوز حذفه فانه ارجو ان في المنك احسان وان كان العامل من غير ما كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة  
لاضماره قبل الذكر كضرب وضرب زيد وقبله خبر اضماره كقولك اذ اكتب فوضيه ويرضيك صاحبها ما كان للضمير لفظا للود فاعل  
الثاني واختر الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضروري عند الجمهور ولا يجوز ان الضمير حذف قبل جملة اولى والى ما تقدم اشار لنا ظم بغيره واعمل  
في ضمير ما اشارنا له والنظم ما التزمنا قال ولا ينجى مع اول فاعلا بضمير ضمير رفع او محلا بل حذف الزم ان يكن غير خبر واخره ان يكن هو الخبر مستلزم



باب في المفعول

اذا اختلف الخبر عنه ومفسر الخبر والحاج العامل الممل في الخبر وكان ذلك الاسم الخبر عنه مخالفا لافراد والاشياء  
او خبر عام من الدائيات والثنية والجمع للاسم المفسر له والاسم المتنازع فيه وجب العدل من الاخبار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن  
مفسر خبر ما يطابق المفسر الخواطر ويظن ان اخا الزيد بن اخوين وذلك لان الاصل قبل الاحمال اظن ويظن ان الزيد بن اخوين بالثنية فيها فان اظن يطلب  
الزيد بن اخوين مفعولين ويظن ان يطلب الزيد بن فاعلا واخوين مفعولا فانما لا نه اخذ مفعولا الاول وهو به التكميل المتصلة به فاعلمنا الاول وهو اظن  
فمنهنا الامتنين وهو الزيد بن اخوين على انها مفعولان لا ظن واخبرنا في الثاني وهو يظن خبر الزيد بن وهو لا في بطننا في فاستوف فاعله ومفعوله  
الاول ويحذفنا المفعول الثاني لبطنا في يحتاج الى اتمام وهو خبر في الاصل عن باب التكميل المتصلة به التي لان المفعول الاول بعد دخول بطن والباء على  
لاخوين الذي هو مفسر الخبر الذي بانى به فان الباء مفردة والاخوين ثنية فدار الاخيرين اتمامه مفردة الباقى الخبر عنه وهو الباء وبني اتمامه معنى لوافق المفسر  
وهو الاخوين وفي كل ما اخذوا لا يحصر عنه فوجب العدل الى الاظهار فخلنا اخا فوافق الخبر عنه وهو الباء في افراد ولم يضره مخالفة لاخوين لانه اى اخا  
اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا الخبر بما قاله في هذه المسئلة قال الموضع شيئا لجامعة على سبيل البحث الذي يظهر في اورد عوى المتنازع في الاخوين  
لان يظن ان يطلب لكونه مفعول المفعول الاول مفردة وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردة او مثنى قاله صاحب المتوسط معناه وفيه نظر لان  
المتنازع لا يكون فيهم وعلى الكوفيين انهم لجان في خبره وحذفنا مفعولا على حذف اظن ويظن ان الزيد بن اخوين ويحذفون  
الحال لانه اخبر به ويقولون على الايمان اظن ويظن ان اباء الزيد بن اخوين كذا مثله في شرح الكافية مفاد ما لان العلة المتضمنة لثانيه وهو اخبر  
المفسر مفردة هنا وان اعلنا الثاني فلم يحكم فيه كاسب من وجوب الاظهار من اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن خبر مؤخر اقاله المراد في شرح التكميل  
وفي البحث السابق والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** اي الذي يصدر عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوبا يصدر في مقابلة  
صفة صدقا بآثار حرف واسم متعلق بمقابلة بغيره المفاعيل فان صدقا المفعول عليه ما مفيد بالجار والمفعول به والمفعول فيه و  
المفعول معه وهذه التسمية للبصريين والماخريهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصته ويحذف خبره مشبه بالمفعول قاله الموضع في الخواطر والمفعول المطلق  
ما هو يؤكد عامله فينبغي ما افاده العامل من حدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوصه اى نوع العامل فينبغي زيادة على التوكيد او يبين صفة اى صفة العامل  
فينبغي صفة من اثار العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبر اخر مبداء ولا اخر خبر موصوف ضرا او ضرب ضربا لا مبر او ضربت ضربين فالاول مشا  
لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوصه والثالث مثال لما يبين صفة بخلاف موصوف ضربا او ضربت ضربا لم يبين ان من العدد في الاول والتبع  
في الثاني لوصفه بالهم فهو خبر ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف اولي مبداء فانه وان كان توكيد العامل فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا  
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يبين المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيد او نوصا يبين او صفة واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا  
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوا الزمان من مدلول الفعل وهو اسم لحدث الجارى على الفعل وليس على ولا مبداء باسم زائد لغير  
المفاعلة كما قال الموضع في باب احوال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجارى على الفعل نحو ضلوا وضوء وعطاء من قولك اغسل غسلا ونوشا و  
واعطى عطاء فان هذه الثلاثة اسماء مصدر وليست مصدر لغيرها على اضاها لان اغسل فاس مصدر الجارى عليه الاضطرار ونوشا فاس مصدر  
الجارى عليه النوش وواعطى فاس مصدر الجارى عليه العطاء وخرج بقولنا وليس على نحو ما عدلنا للصحة وقولنا ليس مبداء باسم زائد لغير المفاعلة نحو  
مفعل بمعنى افعل فانها من افعال المصدر والى من المصدر واسم ان المصدر يدل على الحدث بنفسه اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فدل ان المصدر  
مفعول مدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله مصدره اى اخذ منه كصدا لابل للكان الذي رده ثم مضى عنه والمصدر المتعوض عنه  
المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهم جزا ذكر جزاء موقرا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزا ذكر وهو مصدر مثله او معنى لفظا نحو  
اعجبني ام ياتك مصدر بقا وقول الجري لا يعمل في المصدر مردودا لا بانه ونحوها او ما اشتق لفظه من فعل غير شجوى لا تافى ولا مفعول عن العمل نحو وكل من  
نكلمنا اخرج عنه فعل التمجيل يقال ما احسن زيد حسنا والافعال النافضة فلا يقال كان زيدا قائما كونا والافعال المفعلة فلا يقال زيد قائم فخلنا  
او من وصف اسم الفاعل او المفعول واللبا لغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاعلم الفاعل نحو والصفات صفات واسم المفعول نحو الخبر ما كول كلاب  
وامثلة اليا لغة نحو زيد ضارب يا ولا يجوز زيد حسن جملة حسنا ولا اقوم منك قها ما ولا ما قولها اما الملوك فانت اليوم الاحم لوبا وابيهم سبال لجا  
طوما متعوض بحدوثه صاحب البديع والى تاصيب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل وصف وانصبت ما ذكره من ان الفعل والوصف متعاضدا  
من المصدر هو الصبي من هذا الصبي بين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لفظي متعوض عن بعض البصريين كالفارسى اخباره الشيخ عبد القاهر ان  
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيين ان الفعل اصل لما اى المصدر والوصف زعم طلبة ان الفعل والمصدر اصلان وليس اصل اشتقا  
من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا يدين من معنى الاصل وزيادة الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف لا دلالة له على الزمان  
المعنى **فصل** في بيان المصدر في الاشتغال على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كثر احسن السبر والاصل من السبر فخذ الموصوف  
للاشارة صفة الى مثله وثابت متاخر واشتباة واشتمل الصماء والاصل التثنية القيمة فخذ الموصوف وثابت صفة متاخر وضربا لا مبر للعر  
اذ الاصل ضربا مثل ضرب لا مبر للعر فخذ الموصوف وهو مثل وضرب وضربا لا مبر للعر وان اضيف لغيره لانه لا يكتفى بالعرف من افعال

لصانين



مايُفْعُو لا يُلْطَق

سواء



مصطفیٰ علیہ السلام

کائنات موکدہ



## باب المفعول المطلق

[illegible]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ











## باب المصروف

[illegible]







١٠



[illegible]



باب المسند

مثال النهي لا يلتفت منكم احدا لا امرالك بالرفع في قوله اي عرو وطبر كثيرا فانك تبدل من احدهما بغير من كل ولم يصبح مفعولا لان قوة الضم  
 المستثنى منه ينفق عن الضمير غالبا ومثال الاستثناء من مفعول من جزمه بغير الاضمار بالرفع في قوله جميع فاضا ان تبدل من الضمير المستثنى في مفعول  
 من كل ولم يثبت مفعول ضمير ما قلناه والنصب على جزمه وقد قرئ به في السبع قليل من قوله ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرالك من قوله ما ولا يلتفت منكم  
 احدا لا امرالك ولا ينافي الانباع في الوجه فاما قوله بعضهم فشر بامانة الا قليل منهم بالرفع فمفعول على ان شر بيا في معنى لم يكرهوا منه بدليل في شر بيه  
 فليس مفعول في المعنى وخرج بالنصل المنقطع شيئا وبغير المردود نحو ما قام الغوم الازيد بالنصب جوابا لدا على من قال قام الغوم الازيد لصد اللطاف  
 بغير الحلائل ولم يجر الا بدلا لفعله المراد عن ابن السراج وروى ابن عصفور وخرج بغير المفعول ما جاني احد من كنت جالسا هنا الازيد فان البدل فيه  
 غير مختار لان البدل انما كان مختارا لعضد الظاير بينه وبين المستثنى منه ومع الزاخر لا يظهر الظاير قاله الرضوي وغيره وخرج ببند التقديم لمباينة  
 الازيد الغوم فانه لا يجوز الا بال كاسيحي واذا اخذ البدل على اللفظ لما نه ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احدا لا زيد برضاها ولغير  
 ذي الاشياء لا يثبت بالنصب قال ابن مالك في شرح الشهابي رخص البدل بمعنى الجلالة من اسم لا لان في موضع رفع بالابتداء ولو جاز على اللفظ فخص  
 لان لا الجسمية لا ترفع معرفة ولا موجب وشبه على ذلك ابو جيتا والمراد في ظاهر الحديث والعمد وهو مشكل فان اعتبا على اسم لا على انه مبتداء قبل دخول  
 الازيد في دخول الناصح كما قال المصنف في بابان واعتبا على اسمها على انها في محل مبتداء عند سبويه لا يوجب عليه نقد ودخول على الجلالة والحق  
 عند جيتا ان الجلالة بدلت من الضمير المستثنى في الخبر المحذوف العائد على اسم لا ونقد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احدا لان في موضع رفع بالابتداء  
 وشبه في المثال الثالث منصوب على البدلية في محل ثبوت لان في موضع نصب الخبر ليس له غير خفضه محللا على اللفظ لانها موصولة بدخول الاعلى بالان  
 واليه الزائد بين مبدئي او شبهه لا فلان في موجب كذا فان قلت مفعول قوله فالارج الانباع ان النسب على الاستثناء وهذه الامثلة مرجح قلت  
 اما الاخران فواضح ذلك منهما ويجوز فيها الجر على الصفة انشدا لكسلا بنى ليعنى لسانيدا لا بد ليعنى لعضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السبيعي  
 في امالي لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لا يخفى ولم يكن لهم شهادة الا انهم لم يرفعوا ذلك لانه قد بدية  
 لم يثبت عليه ما من هذا الضمير الا قليل وهو ان النصب انما خففه الاجاب فاذا دخل المعنى على كلام قائم بنفسه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول الثاني ولذا  
 دخل على كلام لا يستقيم نقده عروا عنه ثبوت اعتبار حكم المعنى واشنع حكم الاجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا في اله ولعل على اليل  
 من المحل ولا يجوز النصب محلا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موصولة لرفع ما بعد الاول لا جسمية لانها في موجب لا يرفع النصب على اليا  
 لتاخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها راجل الا انك صالح بخلاف الما في فانه قال اذا تخرت مفعول المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فيقول  
 ما فيها راجل الا انك صالح ورجل مبتداء تقدم خبر في الجوز قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واحاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة  
 المستثنى منه والاصل ما فيها راجل صالح الا انك وقل ابن الجني في النهاية من الما في انه يوجب النصب ان ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف  
 لان البدل منه مفعول بعض الوجوه والموصوف مفعول الجاني فذا راجل انما هو ما قبله صاحب النهاية من الما في فلو راجل  
 ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فبغير مذهب ان احدهما ان لا يكثر بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذكر الصفة في ذلك  
 كقولك ما فيها راجل الا انك صالح كانك لم تذكر صفة هذا راجل سبويه والثاني ان لا يكثر بتقديم الموصوف بعد المستثنى مفعولا بالكتابة على الصفة  
 منه فيكون نصيبه راجل هذا اختيار البر وعتل ان النصب البدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مخرجان فكافا انتهى فلو اوصفت المستثنى بين  
 صفي المستثنى منه نحو ما ريت بعد خبر من زيدا لا انك بوجا لدير فالظاهر ان اختلاف قائم فليسا مل قاله المصنف في الحاشي وان كان الاستثناء منظما  
 وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون قبل الا على ان يثنى فيجوز قام الغوم الاحمار او يمنع قام الغوم الانبياء وفي ذلك  
 فانه نارة يمكن تسلط العامل على المستثنى ونارة لا يمكن فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب المستثنى اتفاقا من الجاهل في التفسير  
 نحو ما زاد هذا المال الا ما انصرف في مصدرة ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ويجوز نصبه على البدل لانه لا يصح تسلط العامل عليه لانه  
 زاد النقص ومثله في الفاس ما تقع زيدا الا ما تراز لا ين تقع الضرر من الشرا وبران في حاشية ان المصدا المنسبك من ما والفعل صلة موضع البدل  
 وخبر محذوف نقده ما زاد هذا المال لكن النفسات انما وما تقع زيدا لكن الضرر انما وزعم السلوب ان المصدا مفعول به حقيقة نقده ما زاد هذا  
 شيئا الا النفسات فمفعول به وجعله منصرفا وروى بانه لا نسبة بين النفسات والزيادة وزعم ابن المطرقة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كلمة فذلك ما قام زيد  
 الا وصدعرو وان امكن تسلطه او العامل على المستثنى نحو ما قام الغوم الاحمار اذ يصح ان يفي قام حمارا فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه كبد  
 حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من غير المستثنى منه والنصب عليه طرزة السبعة ما لم يرفع علم الانباع الظن بنصب اتباع ونمى ترجمه وبخبر الانباع ويقرون الا  
 اتباع الظن بالرفع على انه بدلت من اعلم باعتبار الوضع ولا يجوز ان يرفع بالخفض على البدل انما باعتبار اللفظ لا تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا  
 فعل فيها والى هذه المسئلة اشار لناظم بقوله وانصب انقطع وعن نمى فيه ابدال رفع كونه وهو ان المودع من محارث وبله ليس لها انبيل الا انما  
 والا العيس فابدل العاقر والعيس من الالبس والى الثانية مؤكدة للادنى والعاقر جمع بعنور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس كسر العين جمع عيسا  
 كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض بها لظن بياضها يثنى من الثمرة وذكر سبويه في ترجم الرضوي وجبت احدهما انما حملوا ذلك على المعنى لان المفعول هو

من المذبح



في باب ما في الاداء  
احد لا يحاد

المستثنى ما قابل ما في الاداء احاد فضا ذكره احد او كذا يعلم ان ليس ثم ادعى ثم ابدل من احدا ما كان مفقودا من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار  
انسان الداعي الى ان يكون مفقودا لان كونه محبته بينهم ضروري جاعلوا الضم في حقيقتهم لان ذلك يقوم مقام المحبة عندهم وحمل عليه اي على ان يباع المنقطع  
الوجه الثاني قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الا الله من في محل رفع على الفاعلية يعلم والضم مفعول به والله مرفوع على البدلية من على الله  
منهم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجهم في مدلول لفظ من لان صفاتي لا يجوز مكان وجود السفاضة ان يكون منصلا والظرفية في حقه مجازية وفيه جمع  
بين المحبة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على البدل او عطو الباء وكلاهما محتملان ابرمالك والمحقق من هذين الحدوين ان يندرج على لا يعلم  
من ذكر في السموات والارض انتهى في لا يجر ذكره في الخبر وهو ان يندرج من مفعول به والتعدي لاشمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل**  
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصر من مطلقا سواء كان منسبلا ام منقطعا واشبه انبعا لان التابع لا يقدم على المتبوع كقوله  
وهو الكسبي يبيع بن هاشم ومالي لا ارا احد شعبه ومالي الاشعب في شعب والاصل ومالي شعبه الا ال احد ومالي شعبه الاشعب الحق فلما قدم  
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه او ابداه بالنبى وبعضهم وهم الكوفون والبغداديون يجيزون المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب  
وهو الانبعا في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا بذا احد قال سبويه يبيع بونى بعض العرب الموتون بهم يقول مالي لا ابوت ناصر بالرفع وقال حسان  
لانهم يرجون منه شفاعته اذ الربكن الا النبىون شافع بالرفع ويجهل ان العامل وهو الابداع في المثال ويكن النافذ في البيت فرفع لما بعد الا وهو ابوت  
في المثال والتبعية البيت وان النحر وهو ناصية المثال وشائع البيت عام لوقوعه في شيئا الفخر اريد به خاص فصح ابداء المثل المستثنى منه لكنه بدل كل  
من كل لا يدل على ذلك في ان المتبوع اخر من تقدم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت بمثلك فمثلك  
تابع لاحد على ان يندرج له فلما قدم النفي على المنعوت اعرب النصب بحسب العوامل واعرب المنعوت بذكره من النعت فنحو الله الى صراط العزيز الحميد الله في  
طريقه لجر وانما الجاهل الى عوى ان النحر عام اريد به خاص لم ينفذ على غيره لان الام لا يبدل من الاخص وقال ابن الضابع الوجه ان بنى هو بديع في الام  
مع التجهيز فيكون بدل ثمن من ثمن لغير واحد والى لك اشار الناظم بقوله وغيره في النفي فداى ولكن نصبه اخر ان وده **فصل** فاذا  
تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا نالت واو اعطفا او نالت اسم ما مثل ما قبلها او بعضها او مشددا على بعضه بالهجنة النصب جواب الشرط  
الثاني وهو جواب الشرط الاول ويشملها قول النظم والى الا ذات توكيد فالاول وهو اعطف نحو ما جاني لا يند ولا امر وفا بعد الا الثانية  
معطوف بالواو على ما قبلها اعطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاني لا يند وعرو والثاني وهو البدل باضمار لا يند بعد قبل المماثل  
وهو بدل الكل من الكل كقوله اى الناظم لا امر بهم الا النفي لا العلى المدف النفي مستثنى من الضم المحرور بالياء وهو لها واليهم فالانجى في النفي كونه  
تابعا لغيره وعلا من كونه معطوف على الالف ويجوز على مخرج كونه منصوبا على الاستثناء وعلا من نصبه فمعه معطوف على الالف والاصل بدل من الف  
بدل كل من كل لانها اسم واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لا الاول وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الانبياء الا وجهه فزيد مستثنى من احد الانبياء  
فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ويجوز بدل من زيد وبدل بعض من كل وبدل اشمال نحو ما اعجبني شيئا لا يند الا على فزيد مستثنى من شيئا  
منه الوجهان وعلم بدل من زيد بدل اشمال وبدل الضم نحو ما اعجبني احد الانبياء الا وجهه فزيد مستثنى من احد وعرو بدل من زيد وبدل الضم نحو ما اعجبني شيئا  
وعلا جمع العطف البدل في قوله مالك من شيطان الاعمال الارسية والاصل في رسمه يفتح الواو وكسر السين المهملة بدل من زيد بدل بعض من كل عند الشرح  
ورمكه يفتح الواو واليه معطوف على رسمه وذهب ابن خروف الى ان رسمه وذهب بدل بفصل وها كل العمل والا المعترضة بكل منهما زائدة مؤكدة والاول  
والاول من ان رسمه والاسم السري الركن والركن في الطوائف الاسراع وان كان التكرار لتوكيد وهو الناسير وذلك في غير باب العطف البدل  
فان كان العامل التوكيد لا مفرقا فان لم يستعمل المعول مثل الاركنه يورث في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصب  
وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي انزبه العامل نحو ما قام الانبياء الا بذا الامر والابكر ارفضا الاول وهو زيد بالفعل وهو فاعل على ان فاعل له  
ونصب الباء من المستثنيات وهو عرو ويكر على الاستثناء ولا ينعين المستثنى الاول لما اثر العامل بكل يرفع لغيره من العامل وقول ما رأت الا  
زيد الامر والابكر افتضيت احد منها بالفعل على انه مفعول به ونصب الثاني من المستثنيات بالاعلى الاستثناء ولا ينعين المستثنى الاول لما اثر  
العامل بل يرفع عما كان منصوبا بالفعل لا بطرفه بخلاف المتقدم في نصب المستثنى ما كان منصوبا على الاستثناء بطرفه بخلاف وقول ما مررت الا  
زيد الامر والابكر افتضيت احد منها بالياء وذا منها بالفعل ونصب الثاني ولا ينعين الاول الجبل يرفع وذلك مستفاد من قول النظم وان تكرر  
لا التوكيد فرفع النافذ في العامل مع في واحد منهما بالانستثنى وليس عرض سواء مفرغ وان كان العامل من مفرغ بل استعمال ما يقتضيه قبل الا  
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الانبياء الا بذا الامر والابكر احد فاحد فاحل فام  
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيئا منها الانبعا لما مر من ان التابع لا يقدم على المتبوع على المتبوع والى لك اشار الناظم بقوله وده  
فخرج مع التقدم نصب جميع اسمك برون والنزح وانها خربت المستثنيات كلها على المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت اية كلها وجوبا نحو ما و الا  
زيد الامر والابكر الامر من ان جواز الانبعا محقق بغير الايجاب وان كان الكلام ضربا بآب مطلقا واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه وانفردت  
من نصب انبعا ونصب اعداه وجوبا نحو ما و الا بذا الامر والابكر لك ولغيرها بالرفع واجها والنصب وجوبا وسبق في الباء من المستثنيات

من جمله

النصب



# باب الثاني

استثناء

المختص

لان الحكم مقتضى

اصل

فان الحكم مقتضى

المقتضى

انصب لا يثبت الاول لجواز الوجهين بل يرجح والى ذلك اشارنا في الاصل بقوله وان نصب الخبر وجب واحدا كما لو كان دون ذلك ولما كان لا بد من دفع الجميع على الابد  
هذا الحكم المستثنى المذكور بالنظر في اللفظ من حيث الارباع ولما بالنظر في المعنى من حيث المفهوم في اوزان ما لا يمكن بعضه من بعض كقوله وعمر وولد  
في الامثلة السابقة فان كل واحد منهما لا يدخل فيه خبر ولا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض لا عدد له في عشرة الاربعة الاثني  
الاولى فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه خبر ولا يستثنى منه شيء في النوع الاول وهو لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول دخلا  
في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجد في الابد من المستثنى في كل حكم كقوله ما قام احد الانبياء الا بعد الامم والاكبر افرز هو المستثنى الاول وهو  
داخل في اثبات الفهم لان الاستثناء من المقتضى اثبات وعمر وولد داخلان في الحكم وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجد في الابد  
خارج عن نظام العموم لان افرز الامم والاكبر افرز هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من المقتضى اثبات وعمر وولد خارجان عن الحكم وذلك  
اشارنا في الاصل بقوله وحكمه في الفصل حكم الاول وفي النوع الثالث وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض الخاء اختلفوا في ثلثة اقوال فقبل الحكم كك وهو  
ان كان الاول دخلا في الابد داخل وان كان خارجا فابعد خارج وان اجمع من المستثنى مستثنى من الابد وهو قول الصبيح وبغيره القاضى ابو يوسف  
ويمكن اورد اربعة مقتضى في النظر وحكمه في الفصل حكم الاول وقال الصبيح وبغيره القاضى ابو يوسف  
عن يميني الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب مقتضى عند التردد وقبل المذهبان المتقدمان محلان ان يحمل عود المستثنى كلها  
الى الاول وان اجمع مستثنى من الابد اصل ويحمل عود كل منهما الى ما يليه من يميني الى الاول وهو مقتضى الغاربي وقال لان لا يظهر فيه ان يكون استثناء  
من استثناء وهو هذا الخلاف فالمرتب في المثال المذكور هو عشرة الاربعة الاثني الاعداد ثلثة على القول الاول وهو ان اجمع مستثنى  
من اصل الحكم فيكون الاربعة والاثني والاولى مجموعها سبعة بخبر من اصل الحكم وهو عشرة يعني ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كل واحد من  
مستثنى ما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقى من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنى الاربعة الباقى من عشرة بقي سبعة  
ويحمل على ما هو في الاربعة والسبعة على القول الثالث وفي وجهه بغيره ما تقدم ذلك في معرفة الفصل على القول الثاني للجنين والكسائي وطريقان احدهما  
ان سقط المستثنى الاول وبغير الباقى المستثنى الثاني او يزيد عليه وسقط المستثنى الثالث وان كان حكم مستثنى باق فانك تجزئ به الثالث  
وهكذا الفصل الى ان ينفى الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من عشرة بقي ستة فاجزئها بالمستثنى الثاني وبها  
يصير ثمانية فاسقطها الثالث يصير واحدا يعني سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان سقط المستثنى الاخير ما يليه ثم باقية ما يليه وهكذا تفعل حتى  
الى الاول فاصطلح هو الباقي ففي المثال المذكور سقط واحد من اثنين يعني واحد سقط من الاربعة يعني ثلثة سقطها من عشرة يعني سبعة وبقي طريق ثالث  
وهو ان تجعل كل واحد خارجا وكل شئ دخلا والجمع فهو حاصل في المثال المتقدم لخرج اربعة وواحد داخل اثنين يعني سبعة والاصل عند مائة الا  
خمس من الاخير من الاخرة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبهها من الاربعة داخل الثاني والرابع وما اشبهها من السبعة فالباقى  
الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسة من الاربعة المستثنى فبقي ثلثة وادخلنا اثنين لانها ثمانية المستثنى  
فبقي ثلثة وخرجنا عشرة لانها ثلثة المستثنى فبقي ثلثة وادخلنا اثنين لانها ثمانية المستثنى فبقي ثلثة وادخلنا اثنين لانها ثمانية المستثنى  
خمس وستين وما زاد من المستثنى هو هذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح القهليل فصل في اصل خبر ان يوصف لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ان  
انك تقول زيد غير موصوف ومعناه مضاف لزيد والموصوف بها اما انكره محضه نحو ما اخبرنا في قوله تعالى فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها  
لا تضاف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معناه موصوف بالذين انعت عليهم غير الموصوف على القول بان خبر الموصوف صفة للذين انعت عليهم  
فان يوصفها الذين وهم جنس منهم لا قوم باهيانهم وهذا السيرة الى ان غير موصوف بالاضافة اذا وضعت بين شئين متشابهين كقوله فغير الحركة فغير السكون  
فلي قوله خبر الذين الذين بدل لاصفة وقد خرج خبر عن اصفة وتضمن معنى لا يستثنى لها اسم مجرد باضافتها اليه كما يخرج الاخر الاستثناء وتضمن معنى  
يوصف بها جمع منكر فليها نحو لو كان فيها الله الا الله او غير الله فلا حملك الا على غير انتقل اعراب غير الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي قبل  
الى غير الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الابداء بصفة وتضمن معنى لا يستثنى لها اسم مجرد باضافتها اليه كما يخرج الاخر الاستثناء وتضمن معنى  
اذا كان الكلام تاما موصيا كما في نحو ما اخبرنا في قوله الثاني اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كقوله من يوصف هذا  
المال خبر انصر عند الجميع المستثنى والثالث اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كقوله من يوصف هذا هو ما فيها احد خبر جار صيد  
فكان بين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها خبر زيد احد ويخرج نصيبها مستثنى من احدى ما عند قوم من الكوفيين  
والاكثر اربعين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها خبر زيد احد والثانية عند تيم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى  
ما فيها احد خبر جار ويضعف نصيبها مسألة واحدة وهي اذا كان الكلام تاما موصيا فموجب نحو ما فاما ما اخبرنا في قوله نصيبها فاصحابها ما قبلها ان  
الموامل على احوال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر من بابي وباب في صلب الفارسي في الذكر وبمعنى نصيبها مسألة واحدة وهي اذا كان التام  
مفراغا فاما خبر زيد وفي الصالح قال الفراء بعض خبر اسد وضاع خبر زيد اذا كانت بمعنى التام الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاش في الخبر  
بلغة واذا كان الفراء قبل ذلك من العرب فكيف جوع من غير فالتام في الخبر والاول لا شاعرة بمثل لجواز ان يكون الفتح في خبرك ففتح بناء











[illegible]



باب الخمر

[illegible]

الحاكم وزير العدل  
مفتي

سازمان







ابن قيم الجوزي والجامع كتاب من عند الله مصدقا خالف كتاب الخصم صلبا لوصف الجاهل والمجرى بعد هذا لا دليل من يجوز كون مصدقا  
حالا لا في غير الجاهل والمجرى والذو والنفق البعيد هذا الاستفاد على ما صح في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
التمسحوا فنفقوا خالف في ذلك لوصف الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
تمسحوا فنفقوا خالف في ذلك لوصف الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
في شرح التسهيل في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
في المصنف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
بالاضافة في نصبه لاولها انما هي الاضافة الثانية على المفعول الثالث على المفعول الثاني في كل واحد من غير انما  
في انزلنا اي من غير المفعول وهو ما في انزلنا او من غير المفعول في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
منوا خالف في غير الاضافة في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
في الفاعل وهو اخوة او مخصوصا بغيره هو ما في غير المفعول في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
ولها كتاب معلوم في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
بالموضوعات بعد كتاب البدع في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
مفتر في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
مستفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
فطر في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
لكونه مستفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
استفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
بالاستفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
الناظم في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
فبعضها بل في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
من غير الماه والاه في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
مستفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
بالمعنى والادب في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
ثلاثا لان احدها هو الاصل ان يجوز فيها ان شاخ وان تقدم عليه فاما كان او مفعول كجاء في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
ومعكوفان تقدمهما على المفعول في الاول وهو في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
ومنع الكونون في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
وجبل ان لم يكن هذا الحالة الثانية ان يباخر منه وجب ان يكون محصورا في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
يجوز تقديمها على المفعول في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
مجردا اما يعرف من باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
منع ذلك ان يعلق العامل بالحال ان يعلقه في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
مجردا اما يعرف من باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
المسئلة لا ينفرد الفاعل في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
استفاد من خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
لغيره وقد تقدم على باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
الهم وقد تقدم على باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
خالف في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
الا في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
كافرا انما في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج  
كافرا انما في باب الجاهل والمجرى في ما خرج في باب الجاهل والمجرى في غير ما وجدنا في ظلال ما خرج











مجلس الوزراء

المتقدم بانحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرهما والظرف اجاز والمجرد ولا فرق في المفرد بين المتضا كما تقدم في البيت وغير المتضا كقوله بعضهم  
 ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فخصت خالصة على احوال التوسط بين الجنسين والخبرية وهو ان يكونا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام  
 لذكورنا خالصة وما طاعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنفصل بعد مدح الاستفهام وكقوله الحسن البصري والعموت مطويات بمجته ينصب مطويات  
 على احوال التوسط بين الجنسين وهو العموت والخبرية وهو بيت والاصل والله اعلم والتمتوا ببدء مطويات وصاحب الحال الضمير المنفصل الى اجاز والمجرد  
 فحق هذه الادلة دلالة على جواز تقدم الحال على عاملها الظرف والمجاز والمجرد وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء ومنه الناطق في التسهيل وشرحه  
 واثار النظم بقوله ونذكر نحو عبد مستغفر في حجر ونحن المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الآية لا لا  
 ومطويات في الثانية معمولة لان خالصة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للمجاز والمجرد وقبلها على انها حال من الضمير الذي في الضمير ومطويات معمولة  
 لنفسه على انها حال من الضمير المستغفر في الآية وفي خالصة للثابت باعتبار ما قدمت عليه مما من الاجنة وقول البيضاوي شاء فيها للباينة كما في رواية  
 مصدرها كالعافية ومع موقع الحال فيه نظر لان الباء المباشرة في خبرانية المباشرة والمصدر الا في كل وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يفسر عليها ونحن  
 ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لنا ولها ما المشتق لانها بمعنى مفعولة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق ينحل الضمير لا العموت مبتدأ وبهية  
 حرة كما قال الاخفش بل وبهية معول الحال لتعلقها بالاعمال اي لا عامل حال فصل ولشبه الحال بالمتجر المجرى والفتحة في التفسير جاز ان تقدم المفرد  
 وغيره كما تقدم في الخبر والفتحة والفتحة لان ذلك اشار الى ان قوله والحال قد يجيء في متعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد في الاول وهو ان متعدد لمفرد كقوله على اذا ما جئت  
 ليلى بجمعة زياره بيت الله جلان حافيا وجلان حافيا حالان من فاعل الزياره المحدث والتقدير على يارب بيت الله حال الكون وجلان حافيا اي يا شبا  
 غير متشبه وبمثل ان يكونا الذين من اياه التكلم المجزوء على وجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد حذفت بعض الجملين وجلان في الاضافة الى اياه المتكلم وعلم  
 فاعلا الزياره وحافيا حال من ضمير التكلم في جلان به عليه التوضيح في الحاشي وهو ان قوله في شرح المفاتيح للسيد البحراني فانه قال فيه وقد حذفت جملته جلان  
 وجلان الى اخره وليس منه اي من متعدد الحال المفرد وان الله يشرك ببعض مصداق بكلمة من الله وسبقه وحصولا لان شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف  
 عند التوضيح والثاني وهو ان متعدد المتعدد وفيه تفصيل فنظر في الحال المتعدد ان اخذنا فقطد معناه ثم اوجع فالتثنية فهو وسخر لكم الشمس والقمر  
 واليهين قد اشبهن حال مؤنث بمعنى اثنين والاصل اثنان واشبا فلما انفقا فقطد اثنا ولا يضر لاختلافهما في التذكير والثاني والاصل الدوبير والجر  
 في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والجمع من غير ان يصرح بالجمع في حال مؤنثة لعمامتها لفظا ومعنى صرح بذلك  
 ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخر ومسخر ومسخره فلما اختلف لفظا ومعنى حيث وان اختلف لفظه ومعناه  
 فحق في غير عطف كقوله مصداق متعدد الحال الاول من الجاهل الثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الجاهل الاول من الاسمين ليحصل  
 احد الجاهلين بصاحبه ولا يبدل عنه الا فينبه فان قلت ما بال علماء الساجوز في الفتا الشرح الاول من وصفا الفخر ارجا الى الاول من الامور  
 المتفردة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب فليست بواجبة انما يجوز الفخر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يدرك واحد من الامور المتفردة  
 السبعة واذا اتصل احد الجاهلين بصاحبه كان هو على ذلك فقصدا حال من الهاء وقصد حال من التاء على غير الترتيب قال عهديت سعادان هو معنى  
 فزيت وعاد سلوانا هو اذات فكونا حال من سعاد ومعنيها من لنا فزيت وعاد سلوانا وقضية التذكير والثاني ارشاد الى ذلك والمعنى كننا انا واما  
 متماهين فلما انا فصرنا الى ازيد باد الحب واما هي فصاد هو اسلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول الاول والثاني للثاني ان  
 اللبس كقوله وهو امر الغيب خرجت بها اشمع فخرج رادنا على ان ينادي بل من طرحت فجله اشمع حال من التاء في خرجت وجملة يخرج حال من الهاء المجزوء بالباء  
 المعينة اخرجها من تحتها ما بالكونا شبا وما بالكونا لجانا على ان ترى قد مضى وقد هما تابل مرطبا الفتحة لا تخرج عن الفاعلة فصد للسرو المرط بكسر الميم وسكون  
 الراء كسا من خرا وضو والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم وضع الفارس وجملة النوع الاول وهو متعدد الحال المفرد فالتالي بان صاحب الحال اذا كان واحدا  
 فلا يفتني العامل الا بالواحدة فقدر واذ في قوله خالصة البيت صفة لجلان ارجا لان ضمير رجلان فتكونا لا امدا خالصة لا مرادة وسلكوا  
 الجوزا اذا كان العامل اسم التفضيل واتخذ صاحب الحال هو هذا قبل اليه رطبيا وتقدم الكلام فيه فنبه الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام  
 مفادته وهي الغالب نحو هذا اجل شيئا مقدرة وهي المستفيلة نحو ادخلوها الى الدين وممكنة وهي الماضية نحو جاء زيد امرا وكما فصل الحال في  
 مؤنثه وذي سببته انه لا يفتني بين هبته صاحبها وهي التي لا يستفيد منها ايد منها اي بدون ذكرها كجاء زيد وكما فلا لا يستفيد معنى الركوب  
 الا بذكر ركابا وقد مضت لولا الباب ومؤنثة وهي التي يستفيد منها ايد منها اي بدون ذكرها واذ هب الفارس والمير والسهم الى انكار المؤنثة وما ورد من ذلك  
 وقوة الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤنثة ثلثة اقسام اما مؤنثة لعمامتها لفظا ومعنى نحو وادسلناك للناس سولا فزير لاجال ان  
 الكاف وهي مؤنثة لعمامتها وهو ارسلاك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصنع مصعبا من ابدى نصيبه والزم نون خلط الجمل لليبس  
 نصيبا لاجال فاصل اصنع المستوفية وهي مؤنثة لعمامتها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى والهاء المعجمة من الاصفاء وهو لاصفاء والافتاء  
 والمعنى اصنع ما يكونك مصعبا من اظهر نصيبه ويخفف من خلط الجمل بالهزل او مؤنثة لعمامتها معنى لفظا واللفظ مختلف نحو فتبتم ضاحكا فضاحا  
 حال من فاعل تبتم وهي مؤنثة لعمامتها معنى لفظا لان التبسم نوع من الضحك واللفظ مختلف ومثله في جذوا فانا لا ديار نوع من المولى وجميع

مجلس



# باب الحال

قول النظم وعامل الحال بما قد كذا ولما تؤكد له الصلح بما نحو لا من في الأرض كلها جميعا فجنها حال من عامل من وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا النوع  
استند ما كان التوضيح قال في المفعول واكمل الفعول في ذكر المؤكدة لصاحبها ولما تؤكد له المضمون جملة قبلها مفعولة ومفعولة من اسمين مفعولان  
فالتوكيد بها اما لبيان بغير كونه معلوما او فخر كانه اعلان بطلا او تعظيم كونه اعلان مفعولا من مفعولان او صلتا كانه اعلان  
فغير اليك او وجد كانه اعلان من كنهانك او لغو غيرك كونه اعلان عطفيا فالله ابن النظم في شرح النظم وذا ابو في النهيل جودا محضا الحرفا  
من ان يكون احد الاسمين في حكم المثنى فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا بولك عطوفا  
من المؤكدة لها مالم لا يمكن تاويل الاليجيشن فالعامل الاليجيشن من معنى الاشتاق وخالفه الوضع وهذا المثال ينفع للشارح وهذه الحال المؤكدة  
لمضمون جملة قبلها ولجبة النسخ عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحى المؤكدة ان يباخر من المؤكدة وهو مفعول عند سبويه المحذوف وجوبا مفعول  
بعد الخبر بقدره الحق ونحوه كغيره ان كان المبتدأ خبرا وان كان انا فالقدير احق في اعرافه قال الزجاج العامل هو الخبر لنا وله يسمى وقال ابن  
خروف هو المبتدأ المضمون معنى نسبة وكلا القولين ضعيفان سئل عن الاول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممنوع لعدم تمام الجملة فالتا  
اذ حذف وجوبا لتزليل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة مضمون عاملها ولا تظها مؤخر **فصل**  
الحال استامرا عن الجملة وشبهها بما مضى نحو حيث راكبا وضربا للصلح كونه فادفع طرفا كركبا اعلانا لابي صاحب فبين ظرف مكان في موضع  
الحال من الحال وجار ومجرور نحو خرج على خير في بئس في بئس جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستوفى العابد الى فاروق واذا وقع ظرف  
وعليه حالها فانهما يشغلان بمسفران فدا في موضع المفعول واستغفران فدا في موضع الجملة وعليه لا يكون مستغرا او استغفر محذوفين وجوبا  
لكونهما اكراما مطلقا واما قوله مستغرا عنده فمفعول على عدم التزليل والانتقال لانه كون مطلقا وشرط الظرف في الجوز ان يكونا تابعا كما تقدم فلو  
كانا تابعا لغيره لكانا تابعا لغيره فلا يقال في هذا اليوم ولا فيك فالتا ابو حنيفة وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع  
الحال في جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي الجملة للشد والكد في هذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة الفاعل وهو لا يكون بمثابة الفاعل  
وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والفت في خبر يكون بالانشائية فلم غلبت شبه الفاعل على شبه الخبر فلما الحال وان كان  
كخبر المبتدأ في المعنى الا انها في الفعل وتكون ثابته باقية مع ما قبلها ولا تشارك في الخارج له بل يظهر مع اللفظ ويدل برزوها فلا يصلح للفعل ولهذا لم  
يقع الانشاء شوطا ولا انشاء هذا حاصل جوابي لحدني وظلم من قال وهو الابن الحل في كتابه المفتاح ومن خطه نطقت في قوله وهو بعض الولدين اطلب  
ولا تخبر من مطلب فانه الطالبين بغير اما ترى جعل بركره في محض الصفاء فذا ان لا تافيه وان الكو الحال قال في المفعول وهذا خطأ والصواب ان  
انها عاطفة اما مصدر لمنسب كما من ان والفعل على مصدر مضمون من الامر السابق اي يمكن منك طلب عدم خبر جملة على جملة وعلى الاول ففقهه نظيره  
ولا تافيه والعطف مثل قولك اشغرك بالصب على الثاني قال في الفقه بناء للتركيب الاصل ولا تخبر من بنون التاكيد بغيره فحذف للضرورة  
ولا تافيه والعطف مثل ولعبد الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في الفقه في مثل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجملة السابعة فقال ثم  
ان الاعم بغيره ففقهه بغيره ارب مثلها في لا تاكل التمسك ونشر اللبن لانه لا يزلون تؤكد هذه وقدره ان في الشرط الثاني ان يكون خبر مصدره بدليل  
استنباط لان الخبر من الحال مخصص بوقوع مضمون عاملها برف حصول مضمون الحال وذلك ينفع الاستنباط واخرى بان الحال بالمفعول الذي نحن  
بصدده يحتاج كلاما من الاثمنة الثلاثة على السواء ولا ينافي الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستنباط الا في اطلاق لفظ الحال على كل منها اشراكا لفظيا  
وذلك لا يقتضي منع بغير الحال بعلم الاستنباط واجبيات الافعال اذا وقعت في الما له اخضا باحد الاثمنة فهم منها استنباطا لبيانها واحاليتها و  
ماضيتها بالنظر في ذلك القيد لا بالنظر في زمن التكلم كلفه معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في شرط الخبر بغيره من دلالة الاستنباط الذي  
صليت بها انهم كونهما مستنبطان بالنظر في عاملها وظلم من عرّب كما نحو سبهين من قوله تعالى في اصلي رب سبهين حالا مفعول عرّب بيا فلفظه  
جملة الصفا ظاهرا ولما من جملة المفعول فانه يستحق معنى الابر ساذم الى رب سبهين باقتضاب التقدير للذهاب هو في الابر للهداية واجبيات من سبهين باوقع  
بعد الذهاب الذي في تقديره فيلزم ان يكون فيه تقدير كالفعل فالله الدامية واما قوله لا تافيه ان ذهبك منك فانما لجاز ووقع الشبهة في حال  
وان كانت مصدرية بدليل استنباط وهو ان لان المعنى لا يرضى في كل حال الا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشي واحد فالذي المعنى وقال المطر  
طرب جعل الجملة الشريطة حالا ان جعلها خبرا من الحال لا نقول في جاء نبدان شئله بطلك جاء نبد وهو ان شئله بطلك وتكون الحال حينئذ جملة  
الاصنية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لغوية الربط نحو الرثا الذين خرجوا من دارهم وهم لوف حذو الموت فجملة هم ان  
حال من الواو في جوارحه مرتبطة بالواو والضمير هم او بالضمير فقط دون الواو نحو ابطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره وبعض  
معلق بعدد والجملة حال من الواو في ابطوا اي معلق ببعضكم ببطا هي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكافي اليه والخطا لا يتم وهو بدليل ابطا  
جميعا وجميع ضميرها لانها اصلا البشر فكانها جميع الجنس وقبل الضمير لها ولا يلبس والجملة وجه الغشوي الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير  
من اكله الذئب من عصبة فجملة وفقر عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لغيره الربط لانها ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو  
باب الحال دابطة لانها تدل على الجمع والنسب لاجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ونسب الواو في موضعين احدهما ان ينفذ الضمير نحو جاء زيد واطل

الحال

الجملة



فکما یدعانا عاالنا  
بروین

ما هذا المصدق به  
واشتهر به

مجلس المجمع











باب الثمین

[illegible]

برای







تَابِعُوا حُرُوفَ الْحِجْرِ

[illegible]







باب غزو البحر

أمّا إذا ضبطت عن غير قصد فبطلت لفظة في حق الشئ الجاهل فبطلت ولا ذلك ما إذا الضمير عليه ما هو متناهي ويجعل أن يكون رضى من مفعول طرفة العين المنقولة في حال الكفا  
 حاله في نفسه وهو خطأ وقال أبو جهم إن ما سأل هذا لأن معناه ما قبلت الأربع المساجد كع عند الكوفيين نحو وان ربك لن ذو مغفرة للناس على ظلمهم أي  
 مع كلهم فإن معنى اللام نحو وتكبر والله على ما يدركهم أي على ما يدركه بأكبر ومعنى عند نحو ولم على نبأى عندك وعرفه من نحو إذا اكثروا على الناس أي منهم ومضى  
 إليه نحو حتى من أن لا أول على الله إلا الحق لم يأن لا أول وبذلك فراءى وبذلك لا تارة للتوضيح فغيره فالأول أن الكريم وليك جعل أن لم يجد يوما على من بكل  
 أو عليه فحذف عليه وزاد على قبل الوصول بنحو أيضا قال ابن مالك والثاني كقول جدي بن ثور أبي الله لا أن سورة مالك على كل لقان العشار ووق زاد  
 على أن طوف من بعد بغيره ما تقول وأنت حسن الجارية وضرب سبويه على أن على لا تارة ولا جمة في البيت لا محال فمضين برون تشريف ولا استندراك كقولك  
 لأن لا تدخل الجنة بوجه صبيح على أنه لا يباس من راحة الله أي لكنه وانضم للنظم على قوله على الاستعلاء ومعنى من ولحق أربعة مثاقيل أحدها  
 الجادة ولهم يذكر البصريون سواء نحو من من البلد ورويت عن الفوس والمثال الأول منقول عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هو فيه الاستعلاء  
 بمعنى البلاء لأنهم يقولون وميثاق الفوس عن الفوس حكما الفراء وبه روى على الحرابي في أن كان أن يوق ذلك لا إذا كان الفوس هو المرصه وحكى ابنه روي على  
 الفوس في الفوق الثاني البعدية بالبلاء الموحدة نحو لو كان جليما عن طوبى أي حال لا يمتدحج ويجعل أن يكون عن على بابها والمقدّر طبعا متباينة الشدة  
 عن طوبى آخر دون فيكون كل طبوا أعظم الشدة ما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقولته وبه يجعل أنما يجعل من نفسه أي عليها ويجعل الضمير الجاهل  
 فأنما بعد الخبر عن نفسه بالجعل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذوالاصبع السدوني واسم السدوني بن الحارث بن عجرية بن عكر لا أفضل في حسب  
 حق ولا أنت متباني فخر في أي على لأن المعروف أن بن أفضل عليه ولا أصله لله فحذف اللامان الجارة والآخرى شدة ذوالاصبع السدوني الثاني  
 وما بعد الأكتاف من فخر بآية والبيان الملك وفخر ذوق فوس المعنى قدوة ابن عكر لا أفضل في حسب على ولا أنت تكي فوس في الرابع التعليل فهو  
 وما من ينادى الحسن أي قولك أو لاجله قال في المعقود يجوز أن يكون حال من غير تارك أي ما من كهاست ابن عن قولك وهذا أي الغشري انتهى فتكون  
 مرادفة من فهو هو الذي يفضل التورية عن بلاء أي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن المرء أي به والاستعلاء نحو ميثاق الفوس أي من كان تقدم على ابن مالك  
 والبلاء نحو لا تخزي نفس من شئنا أي بدل نفس في الحديث صوي عن امك أي بدل امك والظرفية كقولته ولا تك عن كل الواجزة وإنما أي عمل الجاهل  
 ولا تنهية ذكرى وذاتة للفوس من لغوي محذوفة كقوله يخرج أن نفس لها أحلامها فهنا الذي من بين جنبيك نه فاع قال ابن جني إذا دخلت فخرج من التي بين  
 جنبيك فحذف عن من أول الوصول ورويت بعدة وأخضر في النظم على قوله من تجاوز أعني من قد غفل وقد غشي موضع بعدد على والكاف أدبية  
 معان أيضا أحدها التشبيه نحو قوله فكانت وروية كالنهران والثاني التعليل اثبتة قوم ونفاة الأكثرين نحو وأذكروهم كما مدحهم قال كفاف فليبله وما  
 مصدرة أي مدابة أباكر ولجاء لا أكثر من منه من وضع الخاص موضع العام إذا الذكر والمدابة بشر كان في من وهو لا محالة في الأصل بمنزلة ولحسن كما  
 لعل الله أليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للأعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الأخفش والكوفيين قبل لبعضهم وهو قوله  
 كيف أصحبت ظلي فخرني على غير وقبل الأخفش خبر ولو ثبت في الكاف بنو إليه وقبل هو التشبيه على حذف فخرنا أي كصاحب غير وجعل منه أي من الاستعلاء  
 الأخفش في لم يكن كما أنت أي على ما أنت عليه فالكاف بمعنى على ما هو قوله وأنت مبتدأ محذوف خبره هذا أحدا لأحارب الثاني أن ما هو قوله وأنت  
 خبر حذف مبتدأه أي كالهولاء والثالث أن ما زاد من ملغاة والكاف جارة وأنت خبر مرفوع أنيب عن الجور والمغفلة كن فيما يستقبل ما تلات نفسك فيما  
 مضى الرابع أن ما كافت ولت مبتدأ محذوف خبره أي عليه وكان أحاسن إن ما كافت أدبية وأنت فاعل في الأصل كما كنت ثم حذف كان فافضل التعليل الثاني  
 أن ما زاد من تشبيه اثنين بقضمانين المعنى الرابع من محال الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثل شئ أي ليس شئ مثله كذا فده الأكثرين إذا دلوه بعدد  
 كل منا الخطأ ليس شئ مثل مثله فلهذا الحال وهو إثبات المثل وإثبات الكاف التوكيد في المثل لأن زبادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قال ابن جني  
 وقبل الكاف هنا خبر فائدة ثم اختلفوا قبل الزيادة مثل كان يدشوق فأن أمنا بمثل ما استمير قالوا وإثباته هنا لتفصل الكاف عن ضمير قال في المغفلة  
 والقول بزيادة الحرف عن القول بزيادة الاسم بل بزيادة الاسم ليرتبط قبل الكاف مثل لا زائد منها ثم اختلف قبل مثل بعض الذات والمعنى ليس كذا فترت  
 وقبل بعض الحصة لأن المثل والمثل بمقتضى التشبيه والتشبيه المعنى ليس كصفتة شئ وقبل الكاف اسم مؤنك بمثل كالحرف ذلك من قال فخير وأمثل كصفت  
 ما كوف زاد في محال الكاف المبادأة وذلك إذا انفصلت ما في فوسم كأنه دخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن جني في التلخيص في باب ما يستأجر  
 وخبرها وهو خبر جيل انتهى فافضل النظم على قوله شبه بكاف وبه التعليل قد يفوق زبادة التوكيد وروى معنى إلى وحق أنها ما لها برة مكانه  
 لو فائدة مثال إلى في المكان نحو من المسجد المحرم إلى المسجد الآخر ومثاله في الزمان نحو أمنا الصبي إلى الليل ومثال جوف المكان نحو أكلت السمكة  
 حوزا بها ومثاله في الزمان نحو سلام من منى مطلع الفجر وقد تقدم أن من محال اللام الاشهاد ولذلك جعلها المناظم بقوله لا تنهال على لأم وإلى أنما  
 بغير معنى في المثالين من منى وأسما أو متصل بأخر نحو من مطلع الفجر كما مثلنا وإذا ثبت أنها لا خبر إلا آخر أو متصلا بغير فلا بد من سهرنا المبادأة حتى  
 نصفها لأن النصف ليس آخر ولا متصلا بآخر فالتة المتأخرة قال في المعنى فزعم ابن مالك أن ذلك ليريد لا الرغشري وحده وأخضر من عليه فيكون  
 لبله فأنزلت في نفسها وأجياضت بؤسا وهذا ليس محال الاستعلاء إذا ليريد فأنزلت في ذلك البلاء حتى عنها وإن كان المعنى عليه ولكن لا يجرى  
 برأيه فأنشأ الدماميني بانه في حكم المذهب بها ولا أن يخصه في النظم به في ذلك ومعنى في التعليل من حيث كذا أم في الملائكة ومعنى الوا







بين وبين مضامين معنى ما قبله مذهب يمان ينفق بين لغته يومان قال في المعنى ولا يخفى ما فيه من التخصيص قبل ظفران وما بعدهما فاعل بكان نامة محذوف  
والنقد يمان كان يومان اديوم لجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضار والسبيل وقبل ظفران وما بعدهما خبر لبنداء محذوف  
وقيل من الزمان الك هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو يميني على ان منتهى مركبة من الجارة وهذا الطائفة او منها ومن اذ ذكر اني مختلف في النهاية  
ذلك ببيان مختصرة فقال في نحو ما قبله مذهب يمان اربعة اقوال وللصريح قولان قال الفارسي المقتدر امد ذلك يومان فند منبداً ويومان خبر  
وقال ابن جني يمينه وبين لغته يومان فند خبر ويومان منبداً والكوفيين قولان احدهما ان حرف و ذو وموصولة وهو يومان منبداً وخبر والمجمل منبداً  
فحذف الاول والمبداً وضمت اليه انباء والثاني ان الاصل من اذ مضى يمان فبما فعل محذوف انتهى في الموضوع الثاني ان يدخل على الجملة الفعلية  
كانت وهو الغالب كقوله وهو المرفوع يرف يرفيد بن المهلب ما زال مدعوت بداه لزاره فمى قادر له حنة الاشياء فادخل مد على الجملة الفعلية  
وهو محذوف وخبر زال يرفيد في البيت جده وسمى ارفع وادرك الحق والمراد بجمعة الاشياء ارتفاع فاسمه او موضع ضربه قاله الدماميني واسميه  
كقوله وهو يمينون الاثنى وما زالت ابي المال مذنا باض ولبيد وكلما اجبت ثبت وامر فادخل مد على الجملة الاسمية والباض بالياء الضمة الغلام الذي  
دا هو المشير سنة في يرفع وافيض فهو باض ولا ينفق موضع قال في القاموس الوليد الصبي الكمل ما بعد الثلثين وقبل بعد الاربعين الى الخمسين السنين  
والامر الذي ليس على وجه شئ من الشرع والمجاز فعد الانبياء فان جاوره ولم يثبت فهو النظم بالمثلثة والمهمل المشددة قاله ابن ركني وهما جند  
اي جند دخلا على الجملتين ظفران بانفان منفان ضل الى الجملة وقبل المد من مضى الى الجملة وقبل منبداً ان ينجب يرفيد من مضى الى الجملة يكون هو  
قال في المعنى وهو مصرح بخلافه في المسئلة فلا يحسن دعوى الانفان السابقة منه واصل من منبداً فحذف النون بدليل وجوعهم الى ضم النون لان عند  
ملاقات الساكن نحو هذا اليوم ولو لا ان الاصل الضمة لكسر اد لو قبل بالعكس وزيد النون كان مذهباً كما قالوا في ابنه اصله ابن فريد بن المهلب وقال ابن  
ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف لا شبهة وبره تخفيفهم ان وكان قال في المعنى وقال المالكي اذا كانت مذاسما فاصلها منبداً واذا كانت  
حرفاً فهي اصل نظر الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الروا السابق وقد تكسرهم باعدها وكل من يكون ذال مد قبل يترك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن آخر  
من كسرهما لانا لفرس قبل من الضم في الما لوف غير من المنكور وضم ذال مد لثمة بني فوف بنو فوف من غطفان قاله في الصحاح وجعل الضم انهم قد ردا  
ان النون محذوفة لفظاً لانه على حد قوله ومن قبل نادر بالكر لا تنون **فصل** في زياد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيراً بعد اللام قليلاً فلا يتكلم  
عن عمل ليرى الى ذلك اشار الناطم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم ينفق عن عمل قد علم ان نحو ما خطا بامه وفري خطبا انهم وهو اظهر في الاستثما  
لظهور الاعراب فيه وبه مثله في الحقة وعن نحو ما قبل والباء نحو ما قبل في اللام كقول الاثنى في الملك خبر ارباب فان لما كل شيء قرار ارباب فان  
لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الحروف المقتضية بما على فعل ارجلة اسمية اولها بانها موصولة حرفي والجملة صلة ما وتزداد ما بعد رب الكاف في نحو  
العمل قليلاً وتكلم ما كثيراً الى ذلك اشار الناطم بقوله وزيد بعد رب الكاف فكف وقد يليها ما وجعل يكف العمل كقوله وهو عكر بن الدغفاء  
الغناد بما ضرب سيفه قبل بين بصرى وطعنة بخلافه فمربض من مع اقترانه بما وطعنة مجرور بالاعطف على ضرب من بخلافه بالجمع والمذاق اسم  
البيعة الانشاع صفة طعنة واضيفت بين الى جمل لا شئنا لها على اما كن او على يند برضنا اي ما كن بقصر وهو ضم الباء بلدة بالثام كرسى  
وقوله وهو عكر بن البراءة انتهى بالنون المكسورة وتنصرف ولا توافل انما كان الناس مجرور عليه وجارم خبر الناس بالكاف المقتضية بما الزائدة والمجوز  
بالجمع من الجرم وبرى مظلوم عليه وظاهر والغالب فيما اذا ان يند بعد رب الكاف ان تكلمها على العمل فيدخلان جند على العمل قال سيبويه  
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نسل بن جري يرفيد اخاه اخ واحد لم يختر في يوم مشهد كما سيف عمر ولم يخنه مضاربة فنهت منبداً ولم يخنه خبره  
والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد يوم مشهد يوم صفين لما قبله مالك بهما مع علم واراد بعكر عكر بن معد بكرب سبغة هو اصحابنا والمشهد مصد  
مهي ومضاربة جمع مضرب بكر الراء ومضرب السيف نحو شرب من طرفة وجعل على حد شارب مغارم وانما الاختلاف في واحد والجمع بغير دون شعبة  
المجوز باسم الكل فهو فون الجمع موضع الواحد وقوله وهو جندية الارش دبا الوقت في علم روض ثوبى شمالان فكف ب عن الجرح وادخلها على الجملة الفعلية  
وهي وقت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالان بفتح الشين جمع شمالان بفتح الف على روض والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل  
ماض بهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد دخل على مضارع نزل منزلة الماضي لظن وخوفاً  
بؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الروائي انه اجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقبل هو على حكاية حال ماضية مجازاً وقبل المقتضية  
ربما كان بود وكان شأنه وروى في المعنى ندر دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي من المنع من الدخول كقوله وهو ابوداد الابدادي بدالين  
مهلثين اولها مضمومة بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤمل فيهم وعناجيج بينهم المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل منبداً  
والمؤمل يفسد وضم خبره والجامل بالجمع لقطع من الابل مع راعيها وقبل اسم جمع الابل لا واحداً من لفظه والمؤمل بضم الميم وفتح الهيم والباء الموحدة  
المشددة المعد للقبيلة والعناجيج بضم الميم فون قال فيهم بين يديها مشاة مختلطة بجمع الفيل واحداً ما يخرج كصنوبر وهي الجبل الطويلة الاعضا  
والمهار بكسر الميم جمع مهرضها وهو ولد الفرس والافق مهرض ويحول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ناد وجد اخي قال ابو علي الفارسي يحبان  
بقدر ما انما نكره مجرور برب بمعنى شئ وبقدر الجامل خبرا الضمير محذوفه والجملة صفة لما وضم متعلق بجال محذوفه اي رب شئ هو الجامل كائنا فيهم



وأما هذا السار من جهة الحذف والرجوع إلى أصلها صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** في حذف ريب يفي علمها بعد الفاء كقولهم  
 وهو في الغيب كذا فذلك جلي قد طرقت وموضع فالهبة أعز ذي نأيم تحول فخر مثل ريب الحذف وفه بعد الفاء ومعنى طرقت انبثها الهلا والهبها  
 شغلها والقيام المقادير واحد هامة وهي الجوزة التي تعلق على الصبى وقاية من العين أو البحر ويحول من حول الصبي فهو تحول إذا لم يحول أي سنة وثما  
 خص الجلي والموضع بذلك لأنها من هذا الرجال في النساء وأقلهن شغفهم وبعد الواد أكثر لأن العرب تبدل من ريب الواد وبدل من الواد والفاء  
 لا تشر إليها في العطف كقولهم وهو في الغيب كذا فذلك الجوزة على أنواع المهم لبديل فرييل ريب الحذف وفه بعد الواد وشبهه باللام  
 اللبيل وهو مبنية ونكادة امره موج البحر واستقاله سلك وهو الشو واحد سلك لما يحول به من البحر وأدراك المصنوع على منعلق بأرضي والماء بالفتح  
 للصاحبة وبدل في خبر يقول ريب ليل هذه الصفة أعز على ستون لا مع أنواع الأخران في خبرنا أصير على الشايدام أخرج منها وبعد بدل قبلها بعد ما  
 من الواد كقولهم وهو ريبه والنجاب بل منه قطعت بعدهم فخر منه بعد ريب الحذف وفه بعد الهمزة المقادة البعيدة الأطراف والى حذفه في الجاء جوا بعد  
 هذه الحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله وحذف ريب فخرت بعد الفاء وبعد الواد شاع ذا العمل وبدل من قبل كقولهم وهو جميل بن معمر ريب دار  
 وحذف فعله كذا فاقض الجوزة من قبله فمجرد ريب حذفه ورسم الدار ما كان لا صفات من ثابها بالارض كالرما ونحوه والاطل ما شخص من انار الدار  
 وانضى صوت ريب بدل الجوزة الفداء وهي ما بين صولة الفجر وطلوع الشمس ومن قبله بفتح الجيم قبل من اجله وقبل من عظم امره في غيبه والجبل وفد يحد  
 حرف البحر غيرة ريب في غيرة واليه لاشارة بقول النظم وفد يحد ريب في غيرة وهو صريان سماعي كقولهم وفيه ضم الراء وسكون الهجر ابن الجاهج يا  
 ريب خبر البحر الجوزة الجواب ان قال كيف أصبحت والاصل خبره على خبر فخرت الجاء وابقى له وفيه هذا من صفاتها العرب قال النحوي هو من وضع  
 العرب الشيخ والغصير يربد ذلك تحقيق انه بدوي لا خبيثة المضع لان هذا من النبتين لا بعضهما الادميون ومن شرائه ان الله لا ينجي من يضر  
 ما يوضعه ريب بعوضه وقباصي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطرا كقولهم بكم درهم اشتريت ثوبا ريب مجرد من مقدرة ضد الجوزة  
 أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجوزة الاضافة واخبر الجوزة بوجوب احدها ان كمال الاستفهامية لا تصلح ان فعل الجوزة انها قائمة مقام عن مركب  
 والعدا المركب يعمل الجوزة كذا ما قام مقامه والثاني ان الجوزة كمال الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر كذا فاشترط ذلك ليل  
 على ان الجوزة من ضمير تكون حرف الجر الدخول على كذا عوضا من النظم من بخلاف كذا خبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليه ما كان ضمير الجوزة بالالف  
 لا بمنضمرة خلافا للفاء وكقولهم ان في الدار زيدا والجوزة عمرا فالجوزة مجردة من حرف الجر محذوف او في الجوزة عمرا اذا لو عطفت على الجوزة بغير لزوم العطف  
 على مستحقها بل من مختلفين في ذلك من منع عند سبويه ومناسبة لضعف العطف من ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاختصاص في العطف على  
 مستحقها بل من قبل الجوزة معطوفة على الدار وعر واما معطوفة على زيد والدار وزيد مستحق عاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان  
 وكقولهم مريت برجل صالح الاصل فطاح حكاية بوبن جرح صالح وطاح بجرحه محذوف تقديره ان لا تراه باصله ضد مريت بطاح هذا تقدير ابن مالك  
 وقد روي سبويه ان لا كن مريت بصالح فطاح قبل تقديره سبويه هو القوي قال الجليلي في شرح كتاب سبويه اذا قلت ان لا تراه بصالح فما قبل  
 واما المردود واض فلا بد من انما تكون فتقول ان لا كن فما قبله مريت بصالح فان قلت بطلح نقله المردوي في شرح التمهيد عنه في  
 بابكيات واقر **هذا باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاستثنا قال امر القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل جادى حديد شطب  
 بريدنا دخلنا هذا البيت استندنا ظهورنا الى كل جادى منور الجوزة مخططة طرائق واصطلاحا استثنا اسم الجوزة على تنزيل الثاني من الاول منزلة  
 ثوبينة وما يقوم مقام ثوبينة فالمراد في شرح الشذور في حذف انت من الاسم الذي هو الاضافة ما فيه من ثوبين ظاهر كثر من ثوب او ثوبين مقدرون  
 وراهم لان غير المتشبهين ثوبين مفرد منع من ظهوره مشابهة الفعل والتكيد على ان فيه ثوبينا مقيدان بضمير في نحو هو من رجبها اذ لا ينصب هذا  
 الاعتراف تام الاسم بالثوبين كقولهم في ثوب وراهم ثوبين محذوف من ثوب ثوبينة الظاهر ومن وراهم ثوبينة المقدر لان الثوبين بدل على انقصا  
 والاضافة بدل على الاضافة فلا يجمع بينهما في حذف ما فيه من ثوبين على علامة الاعراب هي اربعة الاول والثاني ثوبين والثالثة وشبهها فالاول نحو بيت  
 بد القليب فيد انثبه بد والاصل بيان محذوف ثوبين التشبيه لانهما تالفا لانه الاعراب هي الالف الثاني نحو هذا ان اشار بد فاشبهه  
 بالثوبينة في الاعراب بالجر وف واهبت ثوبينة حقيقة اذ لا يجمع في مفرها ان والاصل اثنان فحذف النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع  
 نون جمع المذكور السام وشبهه فالاول نحو والمقبى الصلوة فالمقبى جمع مضارع مذكرا والاصل والمقبى فحذف نون الجمع للاضافة لانها  
 على علامة الاعراب هي الباء والثاني نحو عشرين وعمر وشبهه بجميع المذكور في الاعراب بالجر وف وليس يجمع حقيقة لانه لا مفر له وانما حذف نون  
 الثوبينة والجمع وشبهها لانها اشبهت الثوبين في كونها على علامة الاعراب كما ان الثوبين على علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي عليها علامة  
 الاعراب نحو بائنين زيد وشبابين لانس لانها لا تشبه الثوبين فيما ذكرنا لان النون هذين المثالين بليها علامة الاعراب هي الحركة بناء على ان لا  
 واضع بعد النون الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيها بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب عفارن لآخر المعرب لا بعد ولا  
 حذف النون والثوبين من انصا اشار الناظم بقوله فوات على الاعراب واثوبينا ما انصفت لحذف ويجر المضاف اليه بالفتحة والفتحة سبويه وهو الاصح  
 لانصا الضمير به والضمير لا يصلح الا بعلامه لا بمعنى الام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للهمبلي والوجه في التثنية الحذف والاعراب محذوف

ان يثبت المصنف فانك  
 قد قلت مريت بصالح  
 ثم تقول ان  
 من باب التثنية



# باب الاضافة

تبعه المضافا لا بن الباش **فصل** وتكون الاضافة على خمسة الالام بالكثرية لانها الاصل ولذلك افترض عليها الرجاء وعلى معنى من كثرة وعلى معنى في بقله ولهذا لم يذكره الا بن مالك شيئا طائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى ان يكون الثاني وهو المضاف اليه قبل الاول وهو المضاف سواء كان زما او مكانا فالزمان نحو مكر الليل ونزول بعد اشهر والكان نحو يا صاحبي الجني وشهد الدار فالليل ظرف للكرو والجن ظرف للمضنا والتقدير مكر في الليل وبالصاحبة الجني وضابط الاضافة التي تكون بمعنى ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صليا لا اختياريا عنه اي عن المضاف كانه فضة الا ترى ان الحاتم هو المضاف بعض فضة المضاف اليها وان يرجع الاختيار بالمضاف اليه من اضافة بن هذا الحاتم فضة فخير بالفضة عن الحاتم لان الاختيار الموقوف اخبار عن صفته فان اتفق شرط القسم الاول والشرطان معناه القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلام ما الاضافة فيه بنفد الملك وحصل الموجد وقد بدلهما الاضافة فيه بنفد الاختصاص فان اختلفت هذه الامثلة الاربع لم يبق بعض المضاف ولا يصح الاختيار بها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فها نظر المضاف او اتفق المشط الاول من شرط القسم الثاني فخط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يوم ان يجبر عنه بالخميس فبما هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بمضمر في اضافة المسمى الى الاسم او اتفق المشط الثاني من شرطين فخط نحو زيد بن زيد فان البدوان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يجبر عنها بن زيد فلا ينفذ البدوان فاضافة من اضافة الجبر الى كماله واذا اتفق ان يكون الاضافة بمعنى من اوفى فان الاضافة بمعنى لأم الملك كلمة ثوب زيد وغلام ولام الاختصاص كلمة بنية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كقوله زيد فانها بمعنى لأم كما صرح به ابن جني والشويعي والى ذلك يشير قول الناحي والثاني لجر وان من اوفى اذا اصبحت الاضافة واللام هذا ما سوى ذلك فليعلم ان كل اضافة اشبه فيها ان تكون بمعنى من اوفى وهي خمسة الالام بخلاف ما يجب يمكن النطق بها كقوله زيد او بنفد ليجب لا يمكن النطق بها نحو زيد مال وعند زيد مع عمرو وامثال هذا لان تلك في مكان المضاف ابرازة وبها يفرق بين صاحب مكان ومصاحب في هجره والى ان الاضافة فنان بمعنى لأم وبمعنى من ولا ثالث لها وما اومر معني فهو على خمسة الالام مجازا قاله الشاعر وذهب ابو الحسن الضايح الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى لأم على كل حال وكان يفيد في ثوب خرو ونحوه ويقول الثوب مني الخ بما هو اسلم وذهب ابو جني الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف ما ذكره ولا على نية **فصل في الاضافة** على ثلاثة انواع نبع بنفد تعريف المضاف المضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كقوله زيد فلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كقوله امراة فلام قبل الاضافة نكرة خالصة عن التخصيص فلما اضيف اليها النكرة تخصر بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان فلام امراة تخص من غلام ولكنه لا يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به فاله في النطق والى ذلك يشير قول النظم واخصر او لا واعطه التعريف **الاول** هذا النوع هو الغالب ولذلك صدق به الكلام فكل من المضافين مؤثر في الآخر فالاول مؤثر في الثاني لجر والثاني مؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع بنفد تخصيص المضاف بنفد تعريفه وذلك لقسمان فم بنفد التعريف لكن يجب ثابته بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موضع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت لا لا بد ان ملأ لا ابا ان نحو في ونحو جبل واخيه وكما ناه ونحوها بها وجه واحد فهذه المضافات الى المعرفة يجب ثابته بنكرة لان لا تملأ في المعارف فم يجب كماله لاجز ان المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها بنفد التخصيص وبن التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف مؤثرا في المضاف اليه لا في غير ذلك او في غير الشيء اذا دخل فيه ونحوها بن كسبر ومثل اذا اردت بها مطلق المماثلة والمعارفة لا كما لها من كل وجه قال ابو البقاء اذا اردت بنفد المغايرة من كل وجه فترت بالاضافة كقولك هذه امر كذا غير السكون واذا اردت بها غير ذلك لم تترت لان المغايرة بين الشئين لا تخص وجايبه انه في جعل المقتضى للتعريف ونحوها بن مضاد بن في قال الشجر او جعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وادخا الضالين ونسب الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل با صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجبر واحدا او مشترك وصف من الاضافة لا كما دجها المماثلة فخصر وذهب جويبر والمبرد الى ان سب تنكرها ان اضافة المضاف الى المضاف اليه اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة معيارك ومماثلك واخاها ابو جني في التكرار الحاشي وهذا النوع مرجع السماع ومثلك وخذلك وضربك ووزبك ونحوك وتلك وحسبك وشرك وانها مثلك وضربك فاذا اردت بها مطلق المماثلة وتكرار لا ينفذ بالاضافة ولذلك سمع وصف النكرة بهما في نحو زيد بنفد مثلك وضربك والنكرة لا توصف بالمعرفة ونسب الاضافة في هذين النوعين هما ما بنفد تعريف المضاف او تخصيصه ما بنفد تخصيص المضاف ونوع تعريفه معنوية لانها افادت من معنوية وهو تعريف المضاف او تخصيصه قد نفي ايض محضه او خالصه من بنفد بن لا تفتك اذا لم يبق فينا غلام زيد في تقدير غلام زيد مثلك ونوع لا بنفد شيئا من ذلك التعريف التخصيص وعلما ان يكون المضاف صفة تشبه المضاف اليه في كونها مراد بها الحال والاستغناء واليه اشار الناحي بقوله وان شابه المضاف بفعل وصفه من نكرة لا ينفذ فخرج بالصفة المصدر المتقديان والفعل فان اضافة محضه خلافا لابن ظاهر وابن بريمان وابن الطرود بدليل فنه بالمعرفة نحو قوله ان وحسبك الشد يداني عاذر من عهدت فبك عدولا توصف جدد وهو مصدر مضاف الى اء المتكلم بالشد يد ومثله المصدر الواضح مفعولا لمخو جئت اكرامك فان اضافة محضه خلافا للرباشي وخرج بقسبة المضاف الى اجرة اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافة محضه عند الأكثرين خلافا لابن السراج والفاريق الى البقاء والكوفيين وجماة من الناحين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب جويبر وقال انه يصح بدليل قولهم من شر رجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضه لم وصفه بالنكرة بالمعرفة وان الخالف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وقد لا ينفذ







ما لا يفتر

ومنع المبرد هذه الاجزاء لما سيجاء في شرح هذه النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المتصانق كقولنا ان يفتاح عن المسئلة عدت فالتى ليست بواضحة  
بغير المسئلة صفة مشاء مضافة الى عدت ولذلك حذف التوزن منها وبقي مضاعف غنى بكسر الزون في الماضي وفيها في المضارع والالف فيه علامة  
الثنية على انه اكمل في البراءة والاسم نولنا فاعلم وهو حيلة شرطية وجوابها ان يفتاح عن المسئلة عدت فالتى ليست بواضحة  
الابام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المتصانق سبيل الشئ وطريقه وموجع الذكر الساكن فانه يعرب بمجرىه وبسببها الواحد من غير مجرى  
ويجوز بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المشيكل كقولنا ليس الاخلاء بالمصطفى ساعدهم الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم فالمصطفى صفة مجرى  
جمع المذكور مضافة الى ساعدهم ولذلك حذف التوزن منها واذا اخذنا الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو التمام بين الاخلاء والرحم القرابة  
والى سبغى المتوفى بالجمع اشار لناظم بقوله وكيفية الوصف كذا ان وقع شئ او جمعا سبيل النوع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها جميع بين ال والاضافة  
اما المسئلة وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التعريف فيها بحذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل في التعريف  
لجحد شعروا وشعروته فلما اضيفت حذف الضمير المجزى بالاضافة او بالمجرور فحصل التعريف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وفرض المتصانق اليه ال  
عوضا عما فانه من الضمير ومن التنوين لان التنوين والى يضافان على الاسم فولى المتصانق كالميلبة التنوين وحمل على الصفة المشبهة بخلافه الجار والمجرور  
لها من حيث ان المتصانق الضميرين صفة مفرونة بال والمتصانق اليه معرفت بها واما المسئلة الثانية فلان اذا كانت في المتصانق اليه لثاوي كانت خبرية من  
في المتصانق لان المتصانق والمضاف اليه كقوله واحد ولذلك يمنع ان انا كان بينهما اكثر من متصانق واحد فلا يجوز الضاب بن خت النوع كما جاز نعم ان اخذ النوع واما  
الثالثة فاختلف فيها ومدد ذلك الاختلاف هل ينزل الضمير العابد للمعاقبة لمتزلة الاسم المفروق بال ام لا فالجواب على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة  
الخامسة فلان التوزن فيها لم يحدف للاضافة بل اطول الصلة كما حذف من الصلة لغير اضافة كقوله المحفوظ اعوده العشرة رواية من نصب نحو فلان  
لم يشرط في المتصانق اليه شئ مما تقدم قاله الشاطبي معناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف  
كلها سواء كان نعتيا بها بالعلية ام لا لاشارة ام غيرها كالضاب يد والضاب هذا والضاب لك والضابك والضابك لملك اجراء لساير المعاد  
مجرى المعرف بال بخلاف المتصانق الى المنكر نحو الضابك جل لامتناع اضافة المعرفة الى المنكرة وقال المبرد والرواق في الضابك والضابك ما الوصف  
مفروق بال او مجزى منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن المظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان المظاهر مخفوضا بال وصف فكنا بية وقال  
الاختش وشمام موضع الضمير نصب لان موجب التصانقية وهي محفوفة وموجب خفض الاضافة وهي غير محفوفة ولا دليل عليها الا حذف التنوين  
ولم يحدف سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن فوهة منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سبويه الضمير كالاسم المظاهر فهو منصوب في الضابك  
لان الوصف المفروق بال لا يفتاح عنه الا ثمانية ال والى متصانق الى ضمير ما قبل والضمير ليس واحدا منها مخفوضه ضابك لان حذف التنوين دليل الاضافة  
ولا مانع منها الاقتزان الوصف بال وهو مجزى عنها ويجوز في الضابك والضابك الوجهان الخفض والنصب لا يعمل ان يكون حذف التنوين للاضافة فيكون  
الضمير محل الخفض وان يكون التخفيف وتفصيل الصلة فيكون محل نصبه سبب مجزى الما في المبرد وغيرهم الى ان الضمير في محل الخفض لا ضمير لا حذف  
التوزن للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف المظاهر فان مظهره في نصبه حوج الى ذلك قاله الراوى في التخفيف  
اسم لفاعل وغيره على ابن الك حيث قال واما الضمير في جواب الزوائد والمكرهات فجاز فيه الوجهان باجماع لانها جازان في المظاهر لواقع موضعتي  
مسئلة قد يكتسب المتصانق المذكور من المتصانق اليه المؤنث ثابته وبالعكس فيكتب المتصانق المؤنث من المتصانق اليه المذكور بذكره وشرط ذلك في الضمير متلا  
المتصانق الاستثناء عنه عند سقوطه بالمتصانق اليه مع جهة النوع الجملة من الضمير الاول فلو لم يفتحت بعض اصابعه فبعضها بفاعل فطحت وانت بالفضل  
المسند اليه لكونه اكتسب الثابت من المتصانق اليه وهي الاصابع لصلابة الاستثناء عنه بالمتصانق اليه فبما لفتحت اصابعه فبعضها بفاعل فطحت وانت بالفضل  
وفرائض بعضهم وهو محل الجمل للفظه بعض السبا بانه ثابته للفظه بالثناء المشاء فوق وقوله وهو الاغلب الجمل وهو من المعبرين طول اللبا الى  
في نقضه نقض كل ونقض بعض فانت اسرعت مع اخر غير مذكر وهو طول الاثنا اكتسب الثابت من المتصانق اليه وهو اللبا في نقضه نقض في  
الموضعين بقاء ضامجه وحاصل ما ذكره الوجه ثلاثة النوع الاول ما كان المتصانق ايضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان  
وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كقوله ثم يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس ما عملت من ذاك كقولهم اجعل اهل البهائم ومن الغريبان المتصانق  
قد يكتسب كقوله فالى ابرام اناس اهل باقى فنع صرفا ناس لكونه سري اليه معنى الثابت من الام ولا بعد جملة على الضرورة قاله في الحواشي ومن الضمير لثاوي  
وهو ان يكتسب المتصانق المؤنث من المتصانق اليه المذكور بذكره قوله انارة الفعل مكتوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا فذكر مكتوف مع انه  
خير من مؤنث وهو انارة الا انها اكتسب المذكور من اضافة الى الفعل ويجمله ان رضى الله فريب من الحسنين وبقوله لعل الساعة غريب فذكر فريب  
اضافة وذكر الفراء انهم التزوا بالذكور فريب في المبرد فريب النسب فريب هذا الفرض هذا الفرض ونقل غيره عن الفراء اذا كان الفرض في النسب كان الثابت  
واجبا للاختلاف لقوله فريبه فلان ولا نقول هذه فريب فلان وان كانا الفرض في المسافة جاز التذكير والثابت وقبل التذكير في الابهة على المحذ  
لان الوجه مجزى العفو والغفران والنجاة وقبل مجزى المطر في الاحتش وياك ان نحن ان التذكير لكون الثابت مجازيا لان ذلك وهم لوجب  
الثابت نحو الشمس والعدو وانما فرق حكم الجازي والمحذ في المظاهر بال الضميرين قاله في المعنى اعلى الجوهري ولا يجوز قامت ظلام عند ثابته

الامور

والی فصلا  
فہالو







ما الرافضنا

[illegible]



وقيل في ذلك

وما كان اضافتها الى الجملة الاسمية كتر قدم مثال الفعلية على الاسمية ان يكون الخبر فيها ضللا نصرا على ذلك سبب ويرى بانها ضمنية حيث  
الى المفرد كقولهم ونظنهم تحت الحجاب بعد خبرهم ببعض المواضع حيث انهم فاضافة حيث الى في وهو مصدر مفرد ولا ينافي عليه خلافا للكتاب  
فانما صار عليه ونظنهم بعضهم بعضا ليعين بقال طعنه بالرجح بطعنه بالضم وطعنه في نسبة طعن بالفتح هذا هو الصواب واحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم  
جميع جوده بكسر الحاء والمراد واساطيرهم وبعض المواضع التي توافع والى العام شذها على الروس ومنها ما يختص بالجملة الفعلية وهو ان الوجودية عند من قال  
باسمها كان السراج ونحوه القدر من شيعها ابن جني وشيخهم الشيخ البغدادي فاعلم انما اسم وهو طرف بمعنى جني وقال ابن مالك بمعنى ان  
في القصة لا يضاف اليها ماضيا جازيا كونه والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح الفطر بقوله تعالى فلما قضينا  
عليه الموت ما دهم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاختصاصت الى عامل بعل في عملها انضبت الى العامل اما قضينا او دهم اذ ليس معنى سواها  
وكون العامل فضيلا مراد به ان الفاعلين بانها اسم تصحون انها مضافا الى ما يليها والمضما اليه لا يعمل في المضما وكون العامل دهم مراد به ان الفاعل  
لا يعمل ما بعد ما قبلها واذ ابطال ان يكون لها عامل فاعلم ان لا موضع لها من الاعراب ذلك يقتضي حرفية انتهى وبما بان العامل فضيلا وكونه  
مضافا اليه ممنوع فان الفاعلين باسمها لا يقولون باضافتها الى ابعدها صرح في المعنى بذلك في اذ اعلى قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال  
لان اذ اعلم هؤلاء غير مضافا كما يقول الجميع فيها اذ اجريت انتهى اذ اعلم غير الاختصاص والكوفيين فانها تختص بالجملة الفعلية واليهما اشار الناظم بقوله  
والزوا اذا اضافته الى جمل الافعال وقطع شرطها وجوابها ما ضمت نحو واذا انضمت الى الاثنا العشر ومضامين نحو اذ اقبل عليهم يحزون ويختلفون  
نحو واذا سمعوا انزل الى الرسول الاية اذ انزل عليهم اي انزلهم من السماء واما مضامين واذا انضمت الى الاثنا العشر فاعلم انهم انضمت من  
استند اليه الاختصاص والكوفيين من جواز دخول اذ اعلى الجملة الاسمية فقل ان احد من المشركين استجاب في التاويل فالسما فاعلم بفعل محذوف بنفسه المذكور  
والاصل اذا انضمت السماء كما ان احد فاعلم بفعل محذوف بنفسه استجاب والاصل وان استجاب احد لان السماء مستند والفعل الذي بعده ما خبر  
وفي هذا القياس نظر لان شرط المعبر عليه ان يكون متفعا عليه عند الخصم وليس هو هناك لان الاختصاص والكوفيين لم يوافقوا على ان الابهة شيعين  
ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يحزون ابتدائية لان ان الشرطية لا تخص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذ وان في هذا الاختصاص  
بالجملة الفعلية واما قوله وهو لفرقة في اذ اياه على حصة حظلية لولدتها فذلك المذموم ما ليس بيد المرفوع ضل يصلح للتفسير على انما كان وباهل  
مرفوع بها وبالجمل بعد خبرها والتقدير اذ كان باهلي حصة حظلية فاعلم ان استغنى محذوف وباهل فاعلم محذوف بنفسه العامل في حظلية وادبنا  
فيه حذف المفسر ومفسر جميعا وقوله ان الظرف بدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهله فيسببه من فليس يصيلان بالعين المهملة و  
الحظلية من باب الحظلة وهي اكرم فيسببه من المذموم الذي يكتفى به لغير الدرع بالذال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراه حظلية ولد فذلك  
الولد الخبيث الشجاع الذي يهاول للبلد الدرع لشرفه واولد له الدمايين والظاهر ان المذموم بالذال المهملة وهو الذي امر اشرف عن ابيه وقد استمر ان  
حظلة اشرف من باهله انتهى والقول ايضا كان معروفا كما اخبرني من ضمير لسان في قوله وهو من المذموم او الصمة الشريفة ابن الدمنة وتبين  
لبلى اسلك بشفاعة الى فاعلم ان فضل لي شيعها فنفس لي خبر مقدم وشيعها مستند مؤخر على محذوف لكن فلو عين جديها والخبر هنا واجب المقدم  
لثلا بوضوح من المستند على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوف هي اسمها ضمير لسان والتقدير فاعلم ان هو الذي اثنان والتقدير فاعلم  
شعبت فاعلم ان الاضمار خبر لذكر الفاعل وشيعها على هذا خبر مستند محذوف هي شيعها فاك وبج من جملته وهو ان ضمير لسان مؤخر  
للقوية الثانية بلا ينافي في حذف ويجازي به بان حذف ثوبا للفعل فاختصر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كون اسم زمانهم  
لما مضى كما ان اذ ذلك او لما ياتي كما ان اذ انك فانه بمنزلة ما ياتي ان الية فاكان بمنزلة اذ جاز ان يضما للجملة الاسمية والفعلية واليه اشارنا  
بقوله وما كان اذ انك فاعلم انك تقول حيثك من الجاهل ليس بالوضع على الابتداء والخبر اذ من كان الجاهل اميرا لان من بمنزلة اذ في اعادة  
المضمر للناسب للحيث لا بمعنى المحض فلا يعمل فيه الاضمار وما كان بمنزلة اذ جاز ان يضما الى الجملة الفعلية دون الاسمية فذلك تقول انك تقول انك  
الحاج ففرغ من ضمها الى الجملة الفعلية والناصب اليك لان مستقبل ولا يعمل في المستقبل الاستقبال ويمتنع انك ضمير الحاج فادم على الابتداء بالخبر  
لان الزا لان من بمنزلة اذ واذا الانصاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمنزلة اذ اقول سببويه في شبهة اذ واذا واقف على انظم في شبهة والمضمر  
عليه النظم ومن شبهة اذ محذوف في يومهم على النار يقتنون فاضيف يوم وهو شبهة اذ في الاستقبال الى الجملة واذا الانصاف اليها وقوله  
وهو سواد بن فارس كونه غنما يوم لا في شفا بمنزلة من سواد بن فارس فاضا يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا الانصاف اليها و  
هذا المذكور من الابهة البيت ونحوه عند سيبويه ما نزل فيه المستقبل الضيق وقوسه منزلة ما قد وقع ومضمر فيوم فيه شبهة اذ لا مشية اذ اقل  
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محذورا كاسبوع ويومين وشهر لم يصف الجملة خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحول  
على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاجزائية في الاصل في الاسماء والبناء على الفاعل حلا عليها اي على اذ واذا لانها تاتي بالشبه حرف في الافتقار للسائل  
الى الجملة والمضمر في النظم على شبهة اذ فقال وابن اوامر يا كاذبا ليرى فان كان اوليه فلا مبنية ببناء اسلميا او عارضا فابناء اجمع واليه اشار الناظم  
بقوله ولخبرنا من قبلنا ونحلف في علمه فقال البصريون للناس فقال ابن مالك بل شبهة لظرف محذوف الشرط في جعل الجملة التي تليها مقترنة



باب الأضواء

一

## مقدمہ

انقلاب











كهنه شمال ووداعا امام وفوق وحت وهي على الفضيل المذكور في قبل وبعد من انما اذا اضيفت لفظا عربيا على الظرفية ونحوها من واذا  
 لا لفظا ولا نقدر ان نعرب الاعراب المذكورة ونوت واذا حذف المضاف اليها فانوى لفظا عربيا المذكور ونوتون وان نوى عنه يثبت على ضم  
 قول جاء القوم واخره خلف امام بالضم فيها اثر يخالطهم او لجامهم ولكنك حذف المضاف اليه ونوب عنه ونبتة ما على الضم قال رجل من بني تميم  
 لمن لا تملن مسافرا ناسا بشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدام حذف المضاف اليه ونوى عنه فناء على الضم ونغلة بفتح الناء المشاءة في  
 وكسر العين المارة وتشديد اللام علم جعل وروى ابن زلم وبنو بضم الياء المشاءة تحت وقع الشين المحضة بفتح قال من بن اوس لم يزل ما ادروا  
 اني لا وجل على اتينا فند والمثبة اول بالضم والاول اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بقدر واحد ما سابقا ولا يعرف ضد المثبة  
 اول الوقتين المتدين لها على اقل الرجلين والمثبة الموت وحكي ابو علي الفارسي ايدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر  
 وبالحذف على نية لفظه وبالفتح على نية زكاه ومنع من لصرف للوزن والوصف لانه في فضيل بمعنى الاستين واستفيد من كناية ابر على ان اوله  
 استنما لان احدهما ان يكون ظرفا كقبيل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاستين وقال اخر اذا انما اراون عليك ولم يكن لغاؤك الامر وله واه بالضم والشد  
 سبويه لا يجل الفارس الا الملبون الحضر من امامه ومن دون بالسكون والعاقة هنا لو كانت مطلقا الروي اكان مضافا على الضم لانه في نية الاضافة  
 فاله الشاطبي يقول جلس بين شمال وفوق وحت بالضم فهين بالاصل بينك وبينك في فوك وحتك ومنها حب يكون السين ولها  
 في العربية استنما لان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفي قد شمل في استنما لصفات المشقة فتكون نكرة لانها لم تشر في الاضافة  
 حمل على ما هي عنه كبريت برجل حبك من رجل اوكاف لك عن غيره وحال المرفزة هذا عبد الله حبك من رجل نصب حبك على الحال من عبد الله  
 انما فيا لك عن غيره وقد شمل استعمال الاسماء اجادة فيرفع على الابتداء نحو حبهم فحبهم مبتدأ وسبع الابتداء بالاختصاص بالاضافة في خبره  
 ويجوز العكس وهو اول لان خبرهم فز بالعلية وحسبهم نكرة ونصب على لان خوفان حبك الله فحبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول  
 ويجوز الجوف نحو حبك دهم فحبك مبتدأ وودهم خبر ولا يجوز العكس لان حبك نكرة مختصة وودهم غير مختص وهذا الاستعمال يرد على من  
 فهم انها اسم فعل محضة يمكن فان العوامل اللفظية عنوان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال بانفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و  
 الاستعمال الثاني من اصل التفسير ان يكون حصة منزلة لا غير المحضة فتشمل مفرقة عن الاضافة في اللفظ ونوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حصة  
 المنفعة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند فظها عن اضافة تجدها اشرا بها هذا المعنى الدال على النفي وتجدها مالا في نيتها للوصفية او كناية  
 او الابتداء وبنائها على الضم بعد ان كانت مرفوعة بحسب المعنى يقول في الوصف رابت رجل احب وفي الحالبه رابت زيد احب فحذف المضاف اليه  
 منها ونوى عنه فثبت على الضم قال ابو عمر في كتابك فلف حبس حبك فاضرب ذلك ولم تون انتهى ونوى بالاضمار المحذوف فكانه قال فحذف  
 المضاف اليه منها واخره في نفسك ولم تون لانك نوبت معنى المضاف اليه في نية ما على الضم كقبيل وبعد ونقول في الابتداء فثبت عشره فحبس  
 مبتدأ محذوف خبره اي فحبس في ذلك والمعنى انهم اذ اخرج ودايت زيدا لا غير فثبت عشره لا غير ودخلت لغاء في الاخير فثبتها للفظ كما تدخل  
 على فظ في قولك فثبت عشره فظ ولفظ كلهم انما في ذلك في قوله في النظم قبل الاخير بعد حبس اول ودون واجتبا اضواء على امر بانصبا اذا ما  
 فلا وما من بعده قد ذكر انها او حبس عرب نصبا اذ انكرت قبيل وبعد قال ابو بمان ولا وجه نصيبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف لان  
 نقل عنهم نصيبها حال اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو بمان ان يكونها نكرة فظها عن الاضافة لفظا اقضى ان استعمالها جئت اي جئت اذ قطعت  
 عن الاضافة منصوبه سابق في كلامهم واقضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذا ان الاضناء ان كلاهما منوع اما الاول فلا انها اذا  
 عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلا انها نكرة دائما اضيفت اسم لم يضاف وان اراد ابو بمان شكرها مع الاضافة فلا وجه لا شئ في انكر  
 جئت اي جئت في كانت مضافة لانها لم يزد في كلامهم الا نكرة فك لان اضافتها لا تقيد التعريف انما هي في شديدا لا تقيد كما صرح بل يوجب ذلك  
 في شرح الهدى وايضا فلا وجه لتوقف اي لتوقف في جئت في جئت انصبا على الحال جئت اي من اذا كانت مضافة فانه اي فان نصيبها على الحال شئ  
 في قال الكتب جئت انما في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الابد له فديما حديثا قال صاحب الصحاح فيه يقول هذا رجل حبك من رجل  
 ونقول في المعرفة هذا عبد الله حبك من رجل فنصب حبك على الحال انتهى نصيبه فحبك في الاول وقت بعد نكرة فرضت على انها كانت لها  
 وفي الثاني وقت تبتدئ ففرضت على انها حال منها وهي الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافة لها لا تقيد التعريف  
 وايضا فلا وجه للاضناء عن ان في ذلك اي نصيبها على الحال اذا تزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة شكر لان مراده بقوله وامر بانصبا  
 اذا ما انكر ان الشكر المذكور في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا ونقدا ونصيب على الظرفية بحيث يقال رابت زيد احبا او غيبا ولم  
 يصر ذلك لا مطلقا لشكره كما لو قيل اوجبا وما ذكره المخرج من ان مراد ابن مالك ذلك لا يرفع الاستفاد فالصواب ان يجل مع قوله وما من بعده قد  
 ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد على حبس على لا يثبت في افعال فانها تواف في اخاذه منها ما هو العلوي في بناءها على الضم اذا كان  
 معرفة فيما اذا لم يرد بها علوية كقولك اخذت الشئ الفلانة من اسفل الدار والشئ الثاني من على اي فوق الدار وكقوله وهو الفرد في يجوز بيا  
 ولقد سلك عليك كل ثنية وانبت نحو حبس حبس من على اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فواف ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فما اذا



ما بالاعصفا

اريد بها على مجهول كقولهم وهو امر الغيب الكذب بصفه من مكره فقبل مدبر معا كجملته مخففة السبل من عمل بكسر اللام اي من شغل ونحوها اي من شغل  
 مل فوقه فمن احد ما انها او على الاستعمال الاجمعي من دأما والثاني انها الاستعمال مضافة بخلاف حرف فيها كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو  
 الحق وقام من كراين ذلك لطفه عدد هذه الافعال ان يجوز اضافتها ونحوه جرد في ذلك في الصحاح فقال يقال انبته من عمل الدار بكسر اللام اي من حال  
 وهو هو قال في شرح الشذور ومقتضى قولها انظم ولعمري انضبا انما انكر املا وان بعد فذكر انها يجوز انضباها على الظرفية او غيرها كالحال  
 وما اثن شيئا من هذين الاخرين وهما يجوز اضافتهما ويجوز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قبله في شرح ما بين النقطتين  
 وعلل به على لافي لرا واحد من الشرح وقام احدهما من الشرح وقام ذكره كناية عن ندره والحمد لله على تيسر ذلك **فصل** يجوز ان يحدف ما علم  
 من ضايفه فضايفه فان كان المحذوف من الضايفه المضاف اليه وهو في ذلك على ضم من سماعي فباسم السماعي اجمع استلزاما  
 الفاعل مقام المضاف بالاعراب في الحذف كقول عمرو بن ربيعة لا تلتق مني حبس الله بان في باعني ما في كذا في انبها ابن ابي عتيق والعباس ما لا يصح فيه ذلك  
 وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو وتزل الملائكة تزل اي تزل الملائكة قال ابن جني وفيه نظر او بسند غرير لكن ابن  
 ابن ابي عمير اي بقر من الله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن بسند غرير انما نصب بين اهله اي منبه منبه او مفعول به نحو واشروا في قلوبهم الجمل  
 حب الجمل او مفعول مطلق كقول الاعشى مهجون الرثم مضربا له ليله ارمداي اغناض ليله ارمدا او مفعول فيه نحو قولهم انبها طلوع الشمس اي طلوع  
 الشمس او مفعول به نحو حيث زيدا فضله اي ابتداء فضله فالان في احبنا او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي طلوع الشمس واما نحو تفرقوا اباي  
 سبا او مثل ابادوا سبا او مجرد بالحرف نحو كذا في بضع عليه من الموت اي كدودان عني كذا في بضع عليه من الموت او بالاضافة نحو لا يجوز عليه الموت و  
 غدا وحذو عطاء غدا ثم ناره يكون المحذوف مطروحا وهو الاكثر ونان يكون مفعلا اليه وبصرفه لك بقول الضمير ونحوه فالاول نحو واستل النفر اليه  
 كناية عن اهل القرية فاعل مطرح ولو التفت اليه لقبل كذا في كناية عن الثاني نحو وكظلمات في بحر لم يمشيه موج اي كذا في ظلمات بالافراد محذوف  
 والتفت اليه فذكر الضمير في شبهه ولو كان مطروحا لقبل بفتحها وشمل قول النظم وما بل المضاف في خلفه عنه في الاعراب اذا لم يحدف وان غير التفت  
 ان المضاف اليه لا يحدف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف عنه كقولهم ما مثل عبد  
 الله ولا اخيه يقولان ذلك فاقبلوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوف او مثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي لا مثل اخيه بل مثل  
 يقولان بالتثنية نظر الى المذكور المحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيها واحدا وهو مثل وكان يجبان يقولوا يقولان ذلك بالاول  
 لا يخرج اسم ما وهو مفرغ وقوله وهو اريد لو كان في الجمال اكل امرئ تحسبن امره ونار يغودا للبل نادا فاقبلوا راع على جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف  
 على كل المذكور اي كل نار وانما قد ناء مجرور واكل محذوف ولا يفسله مجرور بالاعطف على امر الجور وباضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على مفعول ملين  
 مختلفين لان امر الجور معطوف لكل والامر المنصوب معطوف على تحسبن ومفعول الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار الجور على امر المضاف اليه لكان  
 عطفنا نار المنصوب على امر المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شينين على امر ملين مختلفين وذلك منعه لان العاطف نائب عن العامل وعامل  
 واحد لا يعمل جرا ونصبيا ولا يفي لن يوزع نائب عاملين هذا مذهب سيبويه والبريد وابن السراج ومسلم وذهب الاخفش والكاسي والفره والخلج  
 الى يجوز والتقدير بر تحسبن كل امرئ وكل نار اذا اخذنا المضاف اليه المضاف اليه على جره واخبر المحذوف ون العطف لا يحدف دل على بل يجمع  
 على جواره والعطف على مفعول عاملين مختلفين كما قد مرنا والمحل على المنفوق عليه اول من محل على المختلف فيه والى لك اشار لنا ان يقول ويد باجروا  
 الذي يقولوا كما قد كان قبل حذف ما تقدمه لكن بشرط ان يكون ما حذف ما تلا الما قبله فمحذوف وهذا الشرط اعليه كما تقدم ومن قبل العاطف فمارة بان  
 جازا بالجر والزاوي يزيد من عرض الجوه الدنيا والله يريد الاخرة بغير الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف هو عمل ليس معطوفا  
 على حذف بل المحذوف جملة من بسند وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضافا ضمير اهل الجنة والاصل والله اعلم زيد من عرض الدنيا والله  
 يريد عمل الاخرة ومن قد عرض الاخرة فمما يجوز ان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجوز الثاني مفعول لا لا في اسم لان زارة بزال من المضاف وهو الجوز الاول  
 ما بسند من اعراب ثوبين ويبنى على الضم نحو فبضعت عشرة لبرع بها هوشيبه بالانبات ونحو قول من بعد ما هو غايات كما مر في الفصل قبله وفارة بفتح  
 على اعرابه وورد اليه ثوبينه وهو نائب نحو وكذا ضربنا الرلامثال من الفاظ الاحاطة ونحو اياتنا دعوا من اسماء الشرط ونان يعني اعرابه ويزاد ثوبينه  
 كما كان الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضافا كقولهم خذوا  
 ما حصل والاصل خذوا ربع ما حصل ونصف ما حصل فخذوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لذلك ما حصل الثاني المضاف اليه نصف ما حصل المضاف الى  
 وهو ربع على اللفظ ثوبين لان المضاف اليه في قوله وعطف عليه نصف ما حصل فخذوا ما حصل لاجل الاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما  
 المحذوف لفظا ومعنى هذه المثلة لما شبه بيابا لثان فان ربع ونصف ثوبان فان ما حصل فاعمل الثاني لفرجه وحذف مفعول الاول لا لا  
 وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذوا ربع ما حصل ونصفه ثم اخم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه في ثوبين  
 ونصفه ما حصل ثم حذف الجاء اصلا واللفظ فخذوا ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور ولا يجوز لافي الشعر واختار لناظم ان من  
 اخذ من الاول لا لا الثاني فلا فصل في حقه جازة فيناش واما ما اشارنا في قوله ويجذف الثاني فينبغي الاول كحال اذا بغير فصل







باب الأضواء

[illegible]







تأجيل المصداق

[illegible]

رسالة الفاضل  
بني مازن



تجوز

المهمل

من ربح نداء ونصب نداء على الاعداد على الاستفهام المقتضى اي مهمين ونحو مختلف المراته فمختلف في الازنه اعنادا على الموصوف المقتضى اي مختلف في الازنه  
 وهو لا ينعقد من كتابه محض في ما يوهنها فلم يضرها وادى في قول الامل فمختلف في الازنه اعنادا على الموصوف المقتضى اي مختلف في الازنه  
 المهمل او كسر او فتح وكنت وقد يقال ضم الراء وكلمة كسر وهو نداء والمراد بكسر الجيم وموحدة مضامين ويقال للابل يفتح الحزنة وتشد  
 الياء المشاء اخره وفتا كسوة ويوهنها بفتحها ومنه اي من الاعداد على الموصوف المقتضى اي مختلف في الازنه اعنادا على الموصوف المقتضى اي مختلف في الازنه  
 جلاطى او قول ابن مالك في النظم او حرف نداء صريح من انه اعند على حرف النداء وذلك هو لان المعنى عليه ما يقرب الوصف من الفعل صرف النداء لا  
 يصلح لذلك لانه محض في الاسم لكونه من الازنه فكيف يكون مقربا من الفعل فالمراد بالناظم معناه والى هذين الشطين اشار لناظم بقوله كسر الاء اسم فاعل في  
 العمل ان كان نصب جزل وعلى استفهاما او حرف نداء او نفا اوجا صفة او مستندا واسارا الى الاعناد المقتضى بقوله وقد يكون نعت محذوف عن الموصوف  
 العمل المقتضى صفة في المقتضى انما اشترط الاعناد وكونا الوصف على حال الاستنباط انما هو العمل في المصوب لا المطلق العمل بل بالبين احدهما انما يصح بهما  
 فانه امر في الثاني انهم لا يشترطوا الصفة في اقام الزيدان كونا الوصف على حال او الاستنباط انما هو العمل في المصوب لا المطلق العمل بل بالبين احدهما انما يصح بهما  
 بنو ابي خبير بنو سبب البيت تقدمه بابي الجداء انه محمول على التقديم والتأخير **فصل** في جعل صيغة المبالغة فاعل في الفعل والتكثير فيه الى خمسة  
 هو ان يقال يفتح الفاء وتشديد العين كترابا او قول يفتح الفاء كترابا او يقال بكسر الهمزة بكثرة والياء اشار لناظم بقوله فقال او مفعيال  
 او مفعول كثر عن فاعل يربل والى فعل يفتح الفاء وكسر العين وبعد ما به كترابا او فعل يفتح الفاء وكسر العين من ضربا به كترابا بكثرة والياء اشار لناظم  
 بقوله وفي فعل فاعل او فعل وفيه من خمسة امثلة المبالغة فاعل على بشرطة المقتضى والى ذلك يشير قولنا نظم فبشرط بالرفع على قال الفارخ  
 بالفاء المضمومة والمخلة المجرى اما المجرى ليا اشار اليها جلاطى وليس يلاج نحو الفاعل فمقتضى جلاطى ليا لاسلامه على صاحب حال وذلك لان انا انا  
 ولما اشار الى ان تقدم صاحبها في البيت قبله وادى لجلال الجيم بالبين احدهما انما يصح بهما  
 الخواص بالبناء المجرى جمع خالفه ومنه الاصل عاد وادى بها البيت نفسه واعفلا والعين المهمل والفاء من الفعل يقال عفل الرجل اذا اضطرب  
 وجلاه من الفزع ونصب على حال او على مجزئة للبيان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت التقديم في الحرب بينه وبينها موحدة واذ اقامت الحرب  
 بلح البيت وجبته في بل يظهر ويجارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه واله في رثية خنساء امية بن المغيرة الخزرجي من رثية خنساء امية بن المغيرة  
 سوف سمانها اذا عدوا زاد فانك عاقر فنصب ووجه ساق بضم وب لا عنانه على ذي خبر محذوف اي هو ضروبا وانت ضرورت نزل البيت  
 شفرته ولذلك اضاف الى السيف قد نفي السيف كله فصلا والمراد انه كان يعرف لابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه معناه  
 انه لخار بواكها فنصب بواكها جمع بانكرو وهي السيف المحسنة من الزود بخار باحدا المهمل مبالغة في آخر لا عنانه على مجزئة وهو اسم ان و  
 قال عبد الله بن قيس الرقيات فتانان اما منها فشيبة هلا لا واخرى منها شيبة البنداق فنصب هلا لا بشيبة مبالغة في شيبة لا عنانه على مجزئة  
 خبر محذوف تشديده اما فتانان اما منها فشيبة هلا لا وقال زبد الجبل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسموا رسول الله صلى  
 عليه واله الخيل بالراء اثنان منهم مرفون عرض جاش الكرمين لما قد نصب عرضي بمنزلة من بالراء مبالغة في ماني لا عنانه على اسم ان  
 المضمومة على الفاعلية لان عرض الرجل جانب الذي يجوز من نفسه وحسبه بجاش مجيم ثم جاء مهمل واخره شين مجية جمع محض هو  
 الصنوبر من الخبز خبر مبتداء محذوف لى جاش والكرايين بكسر الكاف وفتح اللام اسماء في جبل على والتدبد بالفاء الصباح والنصوب  
 بقول ان هؤلاء القوم عندكم بمنزلة جوش هذا الوضع الذي نصوب عند واما امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وجمعهم في ذلك السماع و  
 العمل على اسما وهو اسم الفاعل لانها محذولة عن قصد المبالغة ولما كثر فيون اعمال شئ منها المبالغة لاذان المضاع ولعنائه وحملوا  
 المنصوب بعد ما على تشديد فعل ومنوا فقدم عليها وادى عليهم قول العرب يا اما السمل فاننا شراب لم يجز بعض البصرين اعمال فعل واجا  
 الجري اعمال فعل دون فعل لانه على وزن الفعل كعلم وفيه فظون **فصل** في تشبيه اسم الفاعل بجملة تعجبها وتكسيرا وتذكيرا وانابتا وتكسيرة  
 امثلة المبالغة وجمعها كقوله في العمل والشوط والى ذلك اشار لناظم بقوله وما سوى المقتضى مثل جعل في الحكم والشروط حيثما حصل قال الله عز وجل والذين  
 الله فالذاكرين جمع ذاكر فاعله مستتر فيه والمبالغة منصوبة به ولا يخلو الى شرط لان الزيدان وقال الله عز وجل هل من عاشقنا ضرة فاشفات جمع شفتا  
 وفاعله مستتر فيها ومنه مفعولها وهي محذولة على المجزئة وهي من وقال الله عز وجل خشتا البصائر ففتح جمع خاشع جمع تكسيرة في قوله جل وعز وجل  
 والكسائي وابصائر فاعله لا عنانه على صاحب حال فقال عن شئ العبد الشايع عرض لراشتهما والناظرين اذ الله الفهادى فدمى منصوبا بالناظرين  
 وهما تشبيه فاذ بال المجرى وادى بها انما ضم حصين وعمر وادى بدى على المعنى انما يندى ان على انفسهم في فعلها انما اذا انباء فاعله فاعله  
 فعلها اسكانه هبته له وجبا عنها وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم خضر فربهم خضر خضر بضم الخين والفاء جمع خضر من امثلة المبالغة وفاقا  
 مستتر فيه وفيهم مفعول لا عنانه على اسم ان المقتضى على تشديد الياء وفخر الجاه المجرى جمع فخر من الاقتدار معناه انهم نادوا على غيهم بانهم لا يفترون  
 بشرهم ولا يجيبون بتقوسهم ولكنهم يواضعون للناس ويروى خبر الجيم جمع فخر من الفخر وهو التكثير في الفوق ويضع على التليل والكثير يقال فخر الرجل  
 اذا كذب معناه انهم لا يفتقون ولا يكذبون قاله ابن السكيت في شرح ابيات الجمل **فصل** في جوف في الاسم المفضل الذي يبلوا الوصف العمل ان

بغير



باب غل الخمر والغل

[illegible]

一、

مرکز الفقه

اودى الحارة

12

المفج



از صبح



ما ينبغي المصنف

[illegible]











الأساس في الإضافة إلى المفعول وإن الأصل في كتابه ونجى اسم الفاعل القاصر نحو: يكاتبه أو كان إضافة الوصف وهو كاتبة إلى الفاعل  
 أبوه وإن كانت لا تلتصق على فله لعدم التمسك بالاضافة إلى المفعول يكون الكتاب كالتصق على الذات لكن ما عطف عليها لا يمتنع لأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف  
 لمفعول ما حتى يثبت دخول سناد خاصه أو من فرغها إلى ضمير موصوفها فبسنده في الصفة يدل على أنها واحدة ولو لم يكن كذلك لزم إضافة الضمير إلى نفسه  
 لأن الصفة تفسر مفعولها في المفعول باللام باطل فاللزم مثله والدليل الثاني أنهم يؤثرون الصفة بالثاء في نحو: حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة إلى  
 ضمير هند لذكرت كما ذكر مع المفعول قاله ابن عصفور فلهذا القول حسن أن يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند إلى  
 ضمير زيد فيكون مسنداً إلى حلت بعد أن كان مسنداً إلى وجهه وذلك حسن لأن من حسن وجهه حسن ان حسن الوجه إلى جميع حلت مجازاً لا إلى  
 الجزء منه فهو من الاستثناء إلى الكل وإرادة البعض مجازاً قريباً الباعث على ارتكاب غرض التحقير قال ابن ربه الربيع إذا قلت مروت بوجه حسن وجهه حصل  
 أمور كل اثنين منها بمنزلة ثبوت واحد لا يجازى الجواز والحد وكذا الصفة والموصوف والفاعل والمضاف والمضاف إليه فلا يرادوا التحقير  
 لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير فقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستثنى فيها لأن الصفة حسنة كأنها جارية على من هي حيث كانت ضميره حين  
 أن يقال ذلك وقبح أن يقال في زيد كاتبة أبوه زيد كاتبة أبوه لا يحسن أن يسند الكتاب إلى أبه إلا مجازاً بعيداً من المضاف وهو لا يخفى كما  
 أبوه إلى المضاف إليه وهو المضاف إليه وهو المضاف إليه وإرادة المضاف وجهه في الأول وبعد هذا الجزء بعض الكل فيصير إطلاق كل منها وإرادة  
 الآخر بخلاف الأبوة والبنوة وقد بين مباشرة أن العلم بحسن الإضافة في الصفة إلى مفعولها موقوف على المنظر معناه وهو نسبة الموصوفها على  
 سبيل الثبوت فاجاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفها إضافة إلى مفعولها حسنة وما لا فلا لا موقوف على مفعولها حسنة مثبته وح فلا  
 دونه الشريف المذكور في قول نظم صفة اسحق بن ميمون فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما نوه ابن الأناط حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح للتعريف  
 الصفة المشبهة وتبين ما عاينها لأن العلم باستحقاق الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو ما خضعه وانت تعلم أن العلم  
 بالمعرف بحسنة موقوف على العلم بالمعرف انتهى وتفرقاً لرد من أن العلم بالصفة المشبهة موقوف على استحقاق الإضافة إلى الفاعل واستحقاق الإضافة  
 إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفع الموضع بانعكاس الوجه وتفرقه أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحقاق  
 الإضافة إلى الفاعل لكن استحقاق الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفاً على كونها صفة مشبهة وإنما هو موقوف على المنظر معناه الثابت لفاعله بحيث  
 لا يتحول استحقاقه إلى ضمير لا يكون فيه ليس ولا يقع فخصج الإضافة إلى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث  
 وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاتحاد إذا انفردا من ال وخصص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بحسب أمور على ما هنا أحد  
 أنها تصاغ من اللزوم الفعل وضما أو تصاد أو الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللزوم وضما كحسن وجعل فانهما  
 معشور من حسن وجعل وهما لازمان وضما والمصوغة من اللزوم وضما ككتاب الأب مضمرة بعد فان اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى  
 الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب هو اسم الفاعل المراد به الحدث يصاغ منهما أي من اللزوم والمتعدي من اللزوم كقامم ومن المتعدي  
 نحو كتاب لأمر الثاني أنها تكون للزمن الماضي المصغر بالزمن الماضي الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه أمس ولا  
 خذ وهو اسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة فهو حاسن أمس ولأن أوغداً والحاصل من هذه المادة أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت حسنة  
 لا تقول حاسن وإن أردت الحدث قلت حاسن ولا تقول حسنة قاله الشاطبي وغيره والى هذا من الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر  
 الثالث أنها تكون مجازية للضما في محركة وسكونية والمراد بتقابل حركتها وسكونها لا بتقابل حركتها وبينها إذ لا بشرط التوافق في إعيان  
 الحركات ولهذا قال ابن الجنيب هو وندع عن مفعولها ضربين سواء كانت مصوغة من ثلاث أو ضمير فالثالثة كظاهر القلب ضمير البطن وضمير الثلاثي نحو  
 مستقيم الرأي مسنداً لقائمة فانه مجازية لبطون وضمر ويستقيم ويعدل وضمير جارية له أي للضما وهو القائل في المبينة من الثلاثة كحسن وجعل  
 ونظم وعلان فانها ليست مجازية لضمير ويجل ويضم ويملأ وقول النحوي ابن الجنيب ابن العلي وجمازة أنها لا تكون إلا غير مجازية موقوفة بانعقادهم  
 على أن منها قوله من صديقه أو غنى فلهذا ما بالثبوت الجهر والحاء والطاء المهملة بمعنى يبد صفة مشبهة وهي مجازية لبطون وجوا  
 يمكن أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لأنه صفة مشبهة حقة ولا يكون اسم الفاعل إلا مجازاً باله أي  
 للضما ككتاب بضن ومنه قائم ويقوم لأن الأصل يقوم بسكون الفاء ضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لأن توافق إعيان الحركات غير متغير كما  
 تقدم الأمر الرابع أن مفعولها لا يتقدم عليها لأنها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه  
 تقول زيد عمر وأصاب ومن ثم يقع المثلية أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه مع نصب أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشغل  
 عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيداً أضافاً لأن ما جعل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً في المنع نصب السبب المتقدم على الصفة المشبهة المشغلة  
 عنه بضميره بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيداً أبوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الصفة المشبهة محذوفة معناه على يد نفسها الصفة المذكورة  
 المشغلة عنه بضمير وجهه لأن الصفة لا تملأ في المتقدم وما لا يعمل إلا بضمير عاملاً في جوبه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره ويجل أخيراً بذكر ما استغنى عن  
 وجه الأب زيد حسن بضمير وجهه الجواب عن الأمر الخامس أن يزل من معولها سبباً أو ما ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها أما لفظاً نحو زيد حسن وجهه



# باب الصفات المشبهة

فوجه معول حسن وهو سبب لانه اسم ظاهر متصل بغير الوضوء وهو زيد واما متصل بغير موصوفها معنى مخزون بد حسن الوجه فالوجه معول حسن وهو سبب  
لانه اسم ظاهر متصل بغير الوضوء معنى أى الوجه منه أى من هذا رأى الكوفيين وقبل لا حذف وان كان الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو رأى  
الكوفيين ويزيد الضمير مع ال كونه رجباً لاجب منها فنه بحسن التندى فنه المخبر وقول ابن الناطم شرح النظم ما معناه ان جاز نحو  
زيد بك فوج بفتحهم المعول وهو بك مع انه غير سبب على الصفة وهو فوج مبطل للمعول فله معنى الناطم ان المعول للصفة المشبهة لا يكون لاسبابها ولا  
يكون لامرؤ امرؤ وخير قول ابن الناطم لان المراد بالمعول في قول النظم وسبق ما قبل فيه مجتنب وكونه زائداً سببه وجب ما عملها فيه بحسن التشبه باسم الفاعل  
كما انه قول النظم وعمل اسم الفاعل المتكلم لها على الحد الذي قلدها واما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفضل لان الظرف ما يكفى برأيه  
الفضل كما قاله الفشتاذي وكذا عملها في حال مخزون بد حسن وجهه طلعتوه الغيبة مخزون بد حسن وجهها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها الفاعل  
المتكلم بخلاف اسم الفاعل فانه يرى التشبيه للفاعل فيجوز في مقدم ومناخر وفي سبب اجتناب من قبلها من ان لا يرى المعول لها عمل بالاعطف  
وغيره ومنها انها لا تملح في قوله ومنها انها توث بالالف ومنها انها تخالف ضلها فنصب مع فصوره ومنها لا لها على التثنية لا تملح في قوله ومنها  
تخلل كحسن الوجه ومع الضل غير متقلب الخاطف ومنها اسكن اضافة الى فاعلها معنى من غير ضعف لا قلده في الكلام ومنها انها لا تملح حذف فوج  
واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها مخزون بد حسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين موصوفها بظرف او عدله عند الجمهور ويجوز في  
اسم الفاعل بالانفاد ومنها انها لا تملح بالاضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل فانه يملح بالاضافة اذا كان بمعنى الماخى او اريد به الاستمرار في  
ان منصوبها المرفوعة مشبهة بالمفعول به ومنصب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخله عليها حرف تفرقة في الداخله طلب اسم موصول على الاصح  
فيما فصل المعول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالاً لان الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي وعلى الابدال من ضمير مستتر في الصفة  
بعض من كل دهره حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة فوجم الالف وان يجوز جعل مضمرة الالف في الرفع وليس هذا البديل كذا  
بعضاً ولا استمالاً ولا خفضاً بالاضافة او اضافة الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه وعلى الفاعل ان كان نكرة كوجهها  
والصفة مع كل من الثلاث وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مفعول به او كل من هذه السبعة اما صالحة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في  
حالتى تنكسر الصفة وتغير فيها للمعول معدة ثلاث لانه ان المعول اما بال كوجه او مضاف لما قبل كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه ومضافاً  
للضمير كوجه ابيه ويجوز من ال والاضافة كوجهه ومضافاً الى المجرد من ال كوجه بال فالصوت وثلاث صور حاصلة من ضرب ستة مثلاً وهو من ارباب  
جاء ومنع فالجاء اثنان وثلاثون صورة ومنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعول مجر منها ومن الاضافة الى اليها وهو الى المعول المضمون  
كالحسن وجهه والحسن وجهه او الحسن وجهه ابيه او الحسن وجهه بال لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم يندفع فيها كلمة غلام زيد ولا تخصيصاً كانه غلام بل  
ولا تخفيفاً كانه غلام من حسن الوجه ولا تخصيصاً من فوج حذف الرابط او يجوز في العمل كلف الحسن الوجه وينقسم الجاء الى فوج وضعيف حسن فاما الضمير فهو  
رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجهه وحسن وجهه ابيه والحسن وجهه بال وجهاً  
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً وعلى ضميرها فوج جازة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرها واما الضمير فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال  
والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه ان من اجراء وصف الفاعل مجري وصف المتكلم وجب الصفة المتكلم  
ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك مستصحب وهو حسن الوجه وحسن وجهه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه ابيه بالنصب فيحسن وحسن وجهه وحسن وجهه  
ابيه الجبر فيها وهو عند سبب من الضمير والى واجان الكوفيين في السعة وهو الصحيح لو روده في الحديث الذي في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم  
والدشني اصابعه وفي حديثه زرع صفر وشاخصها وفي حديث الديال عور عينه التميمي مع جوار فنه ضعف لانه يشبه انشا النبي الى نفسه واما  
الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة  
من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منها وجب الصفة المعرف ال والمضاف الى المعرف بها والمجرى من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منها وجب الصفة مع ال  
المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال وحسن وجهه وحسن وجهه ابيه والحسن الوجه  
الحسن وجهه الاب الحسن وجهه ابيه والحسن الوجه والحسن وجهه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره  
واجتران ال والاضافة والمضاف الى المجرد منها وجب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فنه اثنان وعشرون صورة وهو حسن الوجه  
حسن وجهه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه ابيه وحسن وجهه وحسن وجهه الاب وحسن الوجه وحسن وجهه الاب والحسن وجهه ابيه والحسن وجهه  
وجهاً والحسن وجهه الاب والحسن الوجه والحسن وجهه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب جرمع ال ودون ال مصحوباً الى ما انصب  
بها مضافاً او مجرراً ولا يجر بها مع ال مما من ال لا ومن اضافة لئاليها وما لم يخل هو الجواز وسما واصل بعض المناخرين الصور الحاصلة من الصفة  
ومعها الى اربع عشرة الف صورة وما بين سنة وخمسين صورة وذلك ان جعل الصفة اما بال ولا فنه حالان ومعمولها اما بال او مضاف  
او مجرر والمعرفون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف وحسن وجهه والثاني مضاف الى ضميره  
نحو حسن وجهه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجهه الاب والرابع مضاف الى المجرد نحو وجهه ونحوه والخامس مضاف الى ضمير الموصوف

والاضافة

الى مضاف



مکتبہ اسلامیہ



# باب النسخ

بكونه على وجهه بدلالة على الزيادة ويكونها لا يبينان الا استكمل شرطان ذكرهما وتذرع حذف من فعل مع ما خبره وما شئ به من الخبر وما شئ  
وما حذف من الخبر كواضحا بمراد الباء وبهم من لم يجرها وحذف الفاعل وبقول خبره ومع انكثا خبثه الصيغة الثانية من معنى النسخ افضل به  
بكسر العين نحو احسن زيد والباء الاشارة بقول الناطق ارجو افضل قبل مجرور بيا واجمعا على فعلية افضل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبح  
فنادى في كلام ابن الانبارى ما يدل على ان افضل اسم قال المردى ولا وجه له ثم بعد انفاذهم على فعلية لاختلاف في حقيقته قال البصريون جميعهم لفظة  
لفظ الامر ومعناه الخبر فدلوه ومدلول احسن فيها احسن فبدأ من حيث النسخ واحد وهو في الاصل افضل ما من صيغة على صيغة افضل ففتح العين وهو من  
بمعنى اذا كان فاصل احسن بينها احسن بدأ اي صاذا احسن كما غدا البصري اي صاذا فاعلة وابطلت الارض اي صاذا فاعلة ثم غيبت الصيغة الماضية الى  
الصيغة الامرية فضا احسن بدأ ففتح اسناد لفظة صيغة الامرية الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فبدأ بالباء في الفاعل ليصير على صورة  
المفعول به المجرور بالباء كما مر في زيد ولذلك الفتح الترتيب وباد بها صوتا للفظ من الاستفهام فحذفها في خلافه بانه الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى  
بالله ثم بعد ان يجوز ان كان عدم الاستفهام كقوله وهو صحيح بملئين جدي بنو لحسان بملات اربع وهو وقع ان يخرت فادبا كفى الشب لا ساد للزناجا  
فحذف الباء من فاعل كفى في قول الفراء والزجاج والنخعي ابا كذا وخروف افضل بكل العين في النسخ لفظه ومعناه الامر حقيقته وفيه خبر مستتر مرفوع  
على الفاعلية والباء للتعدي داخل على المفعول بلا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في فعل قال ابن ابي اسحاق من الكوفيين الضمير للضمير المدلول عليه  
باحسن كانه قبل احسن بزيادة م هو الزمعة ولذلك كان الضمير مفعولا على كل حال لان خبر المصدق لا يثنى ولا يجمع واسفسته ابن طحينة  
وقال غيره اي ضمير ان كذا من المقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والنخعي من المتأخرين الضمير المستتر في افضل لكما  
المستند من النسخ كان لغير ان يقال في الثانية احسن في التثنية احسن وفي الجمع احسن او احسن وانما التزم افراده وتذكرو واستشاره  
لانه في افضل المستترية الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تنصرف عن حالها وصفت من صيغته بياضين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى التثنية  
وهو ما لم يبعد والمفعول عكس والثاني استعمال افضل بمعنى صا وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل وقد ابن مالك قول الفراء وموافقا بانه  
اوجه لحدما انه لو كان امر الزم ابراهيم في الثاني انه لو كان امر المكن الناطق بمرئيه كما لا يكون الامر بالجلف في نحو حالنا ولا خلاف في كونه متجها  
الثالث انه لو كان مستندا الى ضمير الخطاب لم يله ضمير الخطاب نحو احسن بل الرابع انه لو كان امر الرجل في من الاحلال ما وجب ان يبين ويجوز حذف الباء  
اذا كان المنصوب ان المصدر وصلها كقوله واحبب الي ان تكون المقدم اي بان تكون دون ان المدة وصلها لعدم التبع فضا احسن  
يعزان ونظيره من ان يقوم فاعل الوضع في نحو واد بعضهم في النسخ صيغة تالفة وهو فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وذا الكوفيين زائدة وهي افضل  
بدون ما قاله جازم الخويلي التلوي الى صيغة افضل فتقول احسن رجلا واكثر جلا بمعنى احسنك وما اكرمك واد بعضهم اسم التفضيل مفسكا  
بقول سيبويه ان افضل وما افضل واقل في معنى واحد مسكلا لا ينجح الي من معرفة او نكرة مختصة بنحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا انفي الله  
لان المنهج منه محذور في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المنهج منه اذا كان ضمير كما في مثل ما احسنك اقل  
عليه ليل والى ذلك اشار الناطق بقوله وحذف منه ثعبان استمع ان كان عند حذف معناه يصح كقوله وهو على ان يخطا البصري في الجزاء  
بفضلته وبغير خبر ما اعتق اكراما اي ما احسنها وما اكرمها وفي مثل افضل بران كان افضل بكسر العين معطوفا على خبره كور مع مثل ذلك المحذوف  
فما سمع بهم وابصر اي هم وقوله عز زينا واكتف ان دعيا بونا الى ضرورة من يلبس او كفتينا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزوم المجزاة هو  
التفضيل خلافا للفتاوى وجاهة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل من حذف الباء كما في قولك زيد كفى بركا نيا نيا ورواه ابن  
مالك وجهين احدهما لزوم ابراهيم في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستثنا كما من كرمنا فان لم يدل عليه ليل لم يحذفه ما في ما  
افضل فلم يرقه اذ ذلك من الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيا احسن وافضل مجهول وهذا ما لا ينكر وجوده  
ولا يبعد المحذوف به وما نحو ما افضل به فلا يحذف منه المنهج منه لغير دليل لانه فاعل وانما قوله وهو حرة بن الورد فذلك ان البنية بلفظها احسن وان  
يسنن يوما فاجل حذف المنهج منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجل بمرحبا فذا وقيل مسكلا وكل من هذا في الفعلين وهما ما افضل  
وافضل بمرجع التصريح انما قاله ابن مالك والبيه شارفي النظم بقوله وكلما الفعلين فذا زمانه تصرف بحكم حنا واجاز مشام ان يكون بمضارع ما افضل  
فقول ما احسن زيدا وهو فاس ولم يجمع فلا يقدح في الاجماع وليس افضل امر من افضل لاختلاف مدلولي خبره عند الجوهري لانها في النسخ للبيه في وفيه  
للنقل فالاول وهو ما افضل نظير باريك وعصو ليس في الجوهري في لانه الموضع الثاني وهو افضل بمرقن بجمع اعتمد وسلم بمعنى احسن في الجوهري في  
ملازمة الامر وهو جوده ما تضمنها من خبرها النسخ الذي كان يفتن الوضع ولم يوضع مسكلا ولم تصرف مذهب الفعلين الدالين على  
اشنع ان يقدم عليهما معولهما واشنع ان يفصل بينهما وبين معولهما بغير ظرف ويجوز ولا نقول ما زيدا احسن بتقديم معول احسن عليه ولا نقول زيدا  
احسن بتقديم معول احسن عليه وان قيل ان يزيد مفعول بركا بقول الفراء واحسن بمرحبا عدم التصريح والى ذلك اشار الناطق بقوله وفضل هذا الكتاب  
ان يقدم ما معوله وكذلك ما احسن بمرحبا بالتفضيل بالمناصفة من احسن ومعوله لا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناطق  
بقوله ووصله الزماني في الكلام المنصوب ما يدل على جواز كقول علي عليه السلام لما رأى عمار بن ياسر يقول يا ابا الفظان ان ارا الفظان احسن

الوجه الثاني







# باب النجس

والبناء للفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبني للفعول ما كان ملازما للصيغة فضل بينهم اوله وكسرتا منه نحو عنيت بجارك وذم عينا بمعنى كبر فخير  
 النجس لعدم اللبس فيقول ما اعناه بجارك وما ارناه عينا بمعنى جرى على ذلك ابن مالك وولد بناء على ان علة النجس خوف الالباس واما ان  
 جعل علة النجس التشبيه فيقال لخلق مجامع ان كلامها لا كسب للفعول فيه فيبقى ان لا يستثنى شيئا واول ما ورد من ذلك على ان النجس فيه من فعل مضارع  
 معنى فعل فاعل له ينطبق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا ينشأ من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لا يفتن بواضع فلا يقال ما اكون زيدا قائما  
 بنصبه ولا يجوز باللام لغيره هذا من ذهب الجربان وذهب الكوفون الى جواز ما اكون زيدا قائما وحكى ابن السراج والنجاشي عنهما ما اكون  
 قائما وهو منقول اصله من ان المنصب بعد كان فاعل الامر عليهم ولرباب بذلك سلع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا ينشأ من فعل منفى  
 سواء كان ملازما للنفى نحو ما علاج بالدرء اى ما انتفع به ومثله ما يعرج ملازم للنفى ايضا قال ابن مالك في شرح الفهيد واخرجنا بانه قد جاء في  
 الاثبات قال ابو علي الثعالبي في نوادره انشدنا شلب عن ابن الاعراب ولا ريبنا بعد ابل الذي ولا مشرا اروي به فاصح اى انتفع به واما ما عرج بوجه بمعنى  
 ما ابل يميل فان المراد بتمثله مثبتا ومنشأ ام غير لازم للنفى كما قام زيد وما حاج اى مال فلا يقال اى ما اقوم وما اقوم فلا ينشأ من الفعل المثبت الشرط  
 الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افضل فلا ينشأ من نحو خرج فهو خرج من العرب وشمل فهو شمل من المحاسن وهو الشئ المحسن  
 الزرع فهو خضر من الاوان ولم يوافق من اهل واختلف في النجس من ذلك فاعلم ان من صيغة النجس ان يبقى من الثلاث في المضارع اكثر افعال الاوان والظن  
 انما يجرى على افعال يتسكن الفاء ويزاد مثل اللام نحو خضر فليبين فعلا النجس انما لا يمكن ان يكونا شيئا الجاء فلا يجرى الاكثر وجعل لان الاوان وكسبو  
 الظاهر جرت مجرى ما خلقا الثانية التي لا تزيد ولا تنقص كابد والرجل وسائر الاءاء وقد علم النجس ما قبل لان بناء الموصف من هذا النوع على افضل  
 لم يكن من افضل المتفضل لثلاث لئلا ينشأ احدها بالآخر ولما انتفع صيغ افضل المتفضل منه انتفع صيغ فعل النجس لغيره انما عرج واخذ في مور كثيرة وشاوبها  
 في الوزن والمعنى هذه الشروط مستفادة من قول النظم وصيغها من ذي ثلاث حرفا قابل افضل ثم خسر في ثلثا وثغرا في صفتها من اشعلا وفيل  
 سبيل فعلا هذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت للمحذوف في قوله من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا ينفذ  
 عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من الغالبه فانهم لا يقولون ما افضل استثناء بقولهم ما اكثر قالته فذكر سبويه ونحو شكر وقد جعل ضد قائم قائم لا  
 يقولون ما اشكر واخذه واجله استثناء بقولهم ما اشد شكره واكثر شوره وجلسه فذكر ابن بري ان هذا ابن عسوق قائم وفصل قائم  
 منها نظره فذكر سبويه ما اورد وقاله في جواهره من فهد فصل في بوصول الى النجس انما لا بد على ثلاثه وما وصفه على افضل فعلا ما اشد ونحو  
 كما اوى وما اصف ما اكثر وما اقل وما اعظم وما اعز وما اكبر وما اصغر وما احسن وما ابيع وما اشبهك وينصب مصدرها اى مصدرها زاد على  
 وما وصفه على افضل فعلا بعبء اى بعد اشد ونحو او اشد ونحو كاضف اكثر واقل واعظم واكبر واصغر واحسن وابيع وما اشبهك ويجوز  
 بعبء اى بعد اشد ونحو بالباء لوزن فقول على الاول ما اشد واعظم وعرجة وانظروا في الزائد على الثلاث او حرة او حربة ما الوصف منه على افضل  
 فعلا وتقول على الثاني اشد واعظم بها اى بعرجة وانظروا في حرة وعرجة وذلك مستفادة من قول النظم واشد واشد واشد واشد واشد واشد  
 الشرط عدما ومصدر العادم بعد ينصب بعد افعال جوه بالباب وبكذا النظم والنجس في الفعل بوصول الى النجس ما اشد ونحو او اشد ونحو الا  
 مصدرها اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبني للفعول يكون مؤلانا والفعل المنفى وما والفعل المبني للفعول لا يجرى نحو ما اكثر لا يقول وما اعظم  
 بالبناء للفعول واشد بهما اى ان لا يقول وما اضرب فبان المصدر المؤلاد من المصدر الصريح املق المنفى قلبي فذكر من ان يستعمل من النفي وان جعل فيه  
 الفعل الذي تجب عليه ولما المبني للفعول فليبقى لفظ المنفى لفظا للفعل المبني للفعول لثلاث لئلا ينشأ مصدره بمصدر المنفى للفاعل ولو ان الالباس جاز  
 ابل او المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاسه واسرع نفاسها قال الشاعر ولما الفعل الناقص فان قلنا المصدر وهو الصحيح من النوع الاول فيكون  
 له مصدر صريح وان لا نقل له مصدر من النوع الثاني فيكون له مصدر مؤل يقول على الاول ما اشد كونه جيلا او يقول على الثاني ما اكثر ما كان  
 اشد واكثر بذلك اى يكون جيلا وبما كان محسنا واما الجاهل مخوف وبشر ويزد يدع والذى لا يفتاوت معناه نحو مات وفق فلا ينشأ من البنية  
 فلا يوصل الى النجس شيئا اى الجاهل فلا يولد له مصدر له فنصب بجر واما الذي لا يفتاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للفاضل الا  
 ان ارد وصفه فاعلم ان نحو مات بدم ما الفخ مؤنر والمجوع مؤنر كابر شدا بكلام الشاعر ولا ينشأ من المصدر بالشد ما ضد بعض الشروط  
 بل يجوز فيها استنوا الشروط فقول ما اشد من بدم وما اورد من بناء فعل النجس من غير استثناء الشروط فتادد لا يفار عليه ولقد تمت  
 امثلة في كلام النحوي وحكم عليها بالشد ونسب عليها بالنظم بقوله وبانند وراحم فغير اذكر ولا فخر على الله من ان هذا بانضم  
 في بيش وصح لا فتاء للوج والدم على سبيل المبالغة وفي كيفية كتابته اختلاف في حقيقته ما طر بها ان احدها انها متلاان عند جميع  
 البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من بوضا يوم الجمعة فيها ونسب  
 افضل فالفضل افضل وتقول بيش المارة حاله لخطب اسان عند بلق الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليها في قول بعض العرب وقد ثبت  
 والله ما هي بنم الولد نصرا بجا وكثيرا ما سرفه وفول اخر وقد في المحبوسه على حاد بطي السبل على بيش العبر وايجاب بان الاصل ما هي بول  
 فبنم الولد بنم السبل على غير قول فيه بيش العبر عند الموحدة وصفته وانهم معمولون لصفة مقابها فخرها بجر الحقيقة انما دخل على اسم محلة

لا تخلك دون  
 ما اكون بها











[illegible]

**فصل**

طابق

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

24



بِأَفْضَلِ النِّفَاضِ

المفعول به  
كرضي البناء

و مندافضل  
عمر ۳







# باب افعال التفضيل

التي هي من باب التفضيل والماضي في رفع الفعل التفضيل التفضيل المستوفى في كل لغة نحو زيد افضل من عمرو مرفوع على الفاعلية يعود على زيد  
 ويرفع والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قلبه حكما سببها واثارها الناطق بقوله وهذه الظاهر تزد كزيت برجل افضل منه توه وافضل  
 منه انت محض افضل بالفتحة على انصفه لرجل ويرفع الاب وانت على الفاعلية بافضل على معنى فافضل ابوه وانت واكثر العرب يوجب  
 افضل فذلك على انهم مقدم وابوه وانت مبتداء مؤخر وفاعل افضل ضمير مستوفى عائد على المبتداء والمجمل من المبتداء والخبر في موضع خفض  
 من لرجل ودانها الضمير المحرور من ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حمل افضل التفضيل على الفعل مع موافقة المعنى والفضل يرفع الظاهر فكذلك ما حمل  
 والى ذلك اشار الناطق بقوله وفي عاف فلا فكثيرا ثبنا واذ كان افضل صفة لاسم جبر وسبقه نفي وكان مرفوعة اجنبيا وهو ليس بملتبس  
 بصير الموصوفين معناه ذلك الاجنبى على نفسه باعتبارين مختلفين تقول العرب ما رأيت رجلا احسن من هذا الكحل منه في عينه فاحسن افضل  
 وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوقة بنفي ومرفوعة الكحل وهو اجنبى من الموصوفين لكونه ليس بضمير الكحل ففضل على نفسه باعتبارين مختلفين  
 فباعب كونه في عينه فاحسن فاحسن باعتبار الكثرة في عينه مفعول والمعنى الكحل في عينه بداحسن من نفسه من جهة من الرجال ونظيره قول الاصمعي  
 لو اجد الشخص يكون احسان كالصولة في الدار المفضولة والسبب اطراد مع افضل التفضيل لاسم الظاهر في هذا المثال فبشر بالقرآن التي تار فيه  
 لمعافرة الفعل على محله لا يكون بدو لها فانه يجوز ان يقال هل رأيت رجلا احسن من هذا الكحل منه في عينه فاحسن فاحسن كان  
 التفضيل وهو حسن ولا يفسر المعنى فاله من المالك وناقضه ايحتمل ذلك والاصل ان يتبع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافضل التفضيل من مرفوع  
 ولها اوصاف بافضل التفضيل وهو الملهة وعنه وثانيها للظاهر وهو الملهة من مرفوع فبكون المفضول مذكورا كالمثلث وقد جعلنا الضمير الاول الثاني  
 الى الموصوفين للعلم بانهم موصوفان بوجه احسن الكحل منه في عينه بدو الممدد كما للمعطوف وقد جعلنا الضمير الثاني الملبس الى الكحل فيكون المفضول  
 مذكورا من الجمل المفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي على محل الكحل وهو الملهة فذلك على المحل وهو زيد فتقول  
 ما رأيت رجلا احسن من هذا الكحل في عينه بدو الممدد كما للمعطوف وقد جعلنا الضمير الثاني الملبس الى الكحل فيكون المفضول  
 الكحل او ما رأيت رجلا احسن من هذا الكحل في عينه بدو الممدد كما للمعطوف وقد جعلنا الضمير الثاني الملبس الى الكحل فيكون المفضول  
 المفضل من على في المحل وهو زيد وقد لا يفرق بين الاسم الظاهر المرفوع بين اصله وذلك ان التفضيل على افضل التفضيل فيسقط على بعد الرفع  
 فتقول ما رأيت رجلا احسن من هذا الكحل في عينه بدو الممدد كما للمعطوف وقد جعلنا الضمير الثاني الملبس الى الكحل فيكون المفضول  
 الجمل من بدو الاصل بالاحسن الجمل من حسن الجمل يزيد فلجمل الثاني هو المفضول وهو الجمل الاول ثم انهم اضافوا الجمل المفضل الى الجمل  
 اياه في المعنى فضا التفضيل من جمل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جمل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فضا من بدو مثله قول الناطق ان رضى الله  
 اوله افضل من الصدوق والاصل من دلالة الفضل بالصدق فالفضل الثاني هو المفضول وهو افضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصدوق  
 للابسة اياه في المعنى فضا التفضيل من فضل الصدوق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصدوق مقامه فضا من الصدوق وهذا  
 المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبى مسبوقة بنفي بلز مكثف بضميرين اولها ضمير الموصوفين وهو الهة من يرب والثاني ضمير الاسم  
 الظاهر وقد حذف والاصل اوله بافضل منه بالصدق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما  
 ويحذف الاخر واذا حذف ضمير الموصوفين بالعكس ولما لم يمكن ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتداء مثلا بفضل ابيه عن افضل التفضيل ومن ذلك لا يجوز  
 رفعه على الفاعلية بشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل والتميم الاستفهام ونحوه الموصوفين في شرح الفطر وله في الجمع  
 الاولى لا فضا على ما قاله العرب **هذا باب النعت** وزاد في الصفة والوصف الاشياء التي يتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او  
 نقدا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسب والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا فانها مشبهة على التوكيد لا شبهة  
 فيها وابل اختصر خمسة ان التابع لما ان يتبع بواسطه حرف او الاو عطف النسب والثاني اما ان يكون على نيته تكرار العادل او الاو البدل والثالث اما  
 ان يكون بالغا محضه او الاو التاكيد والثاني اما ان يكون بالنسب او الاو النعت والثالث عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدوها  
 ثم بالبيان التوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب فالنعت في حاشية التسهيل واختلف في حامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجوهري العادل فيها هو العادل  
 في المبتدأ وفي سببها وقبل العادل فيها ثبوتها عليه وهو قول الخليل والاختصار واما البدل فبطل عامله محذوف وهو قول الجوهري  
 لم يظهر وجاز انما مع الظاهر ولو جوب مع المضمين يزد وير وقال فيهم المبرر عامله حامل مفعول وهو ظاهر سببها واختاره ابن مالك وابن  
 خروف وقال ابن منصور عامله حامل مفعول على انما ناشئ عن العامل المحذوف لانه عامل بالاشياء واما النسب فقال الجوهري عامله حامل مفعول بواسطه  
 المحرف وقبل المحرف قبل محذوف واليه اشار الناطق بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف بدل فالتع عند الناطق المشا  
 اليه بقوله في النظم فالتع تابع من ماسبق بوسم او رسم مابة اعلى هو التابع الذي يحمل مفعول به لا لانه على مفعول به او فيها يتعلق بخبره  
 التكميل النسب والبدل فانها لا يجلان مفعولها لانها لم يوضع الفصد لايضاح والتخصيص وعنى البدل للايضاح في بعض الصور وفي  
 خرج بعيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانها لا بدلان على معنى مفعولها ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثلث الاسماء هي على الاو

المفضول المبرر  
 هذا باب النعت  
 وقم نعم







# المتن

الثاني ما يثبت به الجمل المشبه بالمتن في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يثبت من المعنى ما يثبت بالمتن كما في الاشارة غير ان كان  
وقد يثبت صاحب وفروها واسماء النصب وهي المتشابهة في النظم بقوله كذا وفي المتن ما يثبت به المعارف بقوله مررت بزيد هذا  
وقد يثبت صاحب بها النكرات بقوله مررت بزيد هذا في المعنى والاعراض بقوله مررت بزيد هذا في المعنى والاعراض بقوله مررت بزيد هذا في المعنى  
بفتح الهمزة والفتحة ان هذا الاقوال افادت من المعنى ما يثبت بالمتن لان لفظة هذا معناها حاضر ولفظة زيدا معناها صاحب لول ولفظة مررت  
معناها مضى الى مضى فلما افادت ما يثبت بالمتن من المعنى مع النصب بها وبفارس على هذه الامثلة ما اشبهه ما يثبت على اسم الاشارة جميع المتكلمين  
الآن وما على ذي الصاحبة ذوالطائفة وفروها وعلى المنسوب بالهاء نحو ثار وثار ونحو ما هو منسوب الى الفروين واما اسماء الاشارة المتكلمة  
نحو مررت بزيد هذا او هناك او ثم فلفظة يعرف صفة لرجل لا فاعل ظرفه لبيت صفتا الثالث ما يثبت به الجمل واليه اشار الناظم بقوله وقسموا  
بجمل متكررا واللفظ بها ثلثة شروط شرط في المعنوي وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى ونحو وانفوا وما يرجعون فيه الى الله فجاءه رجوع في موضع  
وهو في يوم ما هو نكرة لفظا ومعنى واليه اشار الناظم بقوله وقسموا بالمتن في المعنى والاعراض بقوله مررت بزيد هذا في المعنى  
امر على اللشم يثبت فاعلم ان قول ما يثبت به الجمل يثبت في موضع جزم للشم وهو الذي لا اصل للشم النفس ومعنى هذا انظر الى معناه  
فان المراد بالجنسية لفظ معرف ومعناه نكرة فالله ان في شرح التسهيل وقال ابو جني في الارشاد ولا يثبت بالجمل المعروف بالجنسية خلا  
لما اجاز ذلك انتهى ويجوز ان يكون الجمل لا ينظر الى لفظه وفي شرط اخر في النصب بالجمل وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرد  
او في كما سيجي وشرطان في الجمل احدهما ان تكون الجمل مشتملة على ضمير يربطها بالمتن او ما هو متقدم في قوله ثم وانفوا وما يرجعون فيه الى الله  
او مقدار اما في موضع كونه ان يفتك فان فذلك لا يكون عار عليك ورت قل عار اي هو عار او مضى كقوله وما شئ حيث بمسباح اي هبة او حبة  
بقي ان كان المنفوت اسم زمان كقوله ثم وانفوا وما يرجعون فيه الى الله اي تجوز في غير ما يرجعون فيه الى الله اي تجوز في غير ما يرجعون فيه الى الله  
مبارك اي في غير ما يرجعون فيه الى الله اي تجوز في غير ما يرجعون فيه الى الله اي تجوز في غير ما يرجعون فيه الى الله اي تجوز في غير ما يرجعون فيه الى الله  
قولان الاول من سبويه والثاني من الاخفش والشرط الثاني ان يكون الجمل خبرية اي محمولة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما  
اعطيت خبرا فلا يجوز النصب بالجمل الطلبية والاشارة فلا يثبت بها مررت بزيد هذا بغير ما يثبت به الجمل فاصلا لاشارة اليه لا لاشارة اليه  
لان الطلب لاشارة لا خارج لها بغير ما يطلب فيخصص به المنفوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا النصب فان طلب فان جاء من لسان العرب  
ما ظاهره ذلك قول على انصار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله فان ابنت فالقول انما يثبت في الكلام كقوله وهو الحاج على اجل كذا  
ان فاما اضافوه واظاوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبين مخلوط بالماء حتى في النصب في لونها النصب حتى اذ لم يخلطوا بالمتن  
هل يثبت النصب قط فظاهر ان جمل الاستفهام وهو هل ابنت النصب قط فثبت في وجهه لا يثبت على ان الصفة قول محذوف وجمل الاستفهام  
مفعول الصفة اي هل ابنت مخلوط بالماء بقول عند زينة هل ابنت النصب قط وقال ابن عسكورا الاصل يمدق مثل لون النصب هل ابنت النصب قط  
يقولون مررت بزيد مثل كذا هل ابنت كذا وفي الحديث كذا ليل مثل ثوبك السعدان هل ابنت ثوبك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل  
ثوبك السعدان ثم حذف مثل لون النصب بقى هل ابنت النصب فتاوه بمفعول عند زينة هذا الكلام فقول هو الصفة وجمل الاستفهام عليه  
لله تعالى والذوق بفتح الهم وسكون الذا ل مصدر فذلك مذهب اللين اذ امر حبه بالماء والمراد به هنا المذوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبين مضافين  
الودعة التي هي لون النصب السمار اللين الرقيق والودعة بياض يضرب الى سواد والرابع ما يثبت به المصدق بما عاينوه من احداهما ان لا يثبت ولا يثبت  
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر لثاني والثالث ان لا يكون مبالغا في ذلك اشار الناظم بقوله ونحو امجد كثيرا فالنحو الاقوال والذكر لاقوال  
هذا رجل عدل بفتح المعنى ورتي كبير الراء ونور بفتح الزاى وفطر كبير انقاء والثلاثة الاول مصداق حقيقة والرابع اسم مصدر فان قيل فطر وهو  
كثير ومعنى تزيه بفتح المعنى فان قلت كيف صح ان يكون اسم الله ونحو اللذان قلت ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمتن اسم فاعل اول  
اي عادل اسم فاعل عدد ومرضى اسم مفعول مرضى فذا و اسم فاعل ثار ومفطر اسم فاعل فطر ويدل لهم على ذلك مضافا اضافته غير مضمون في قوله  
يرجل هذاك وشريك وحسبك فدل على محط معنى الصفة وعند البصريين على تقديره في هذا الزم فزاده وتذكره كما يلز ان لو صرح  
بذوقه فقه فقال هذا رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل عدل ونساء ذوات عدل ورجلان  
فواحد ورجال ذوات عدل ورجال عدل وقيل لا تاويل ولا حذف فيقال على جمل المعنى بفتح المعنى مبالغة مجازا وادعاء واما الزم فزاده  
وتذكره على القول الاول والآخر لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثبت ولا يثبت فاعلم على اصله واما قول العرب رجل عدل بفتح المعنى  
وضمير وضمتا وامرأة ضيفه فليل فصل باذاعة مدته النوت فانه يكون لواحد وفانه يكون لغيره فان كانت لواحد فليكن الكلام عليها  
في فصل بعضها وان كانت لغير واحد فيضرب في احداهما ان يكون المنفوت مشقو او مجموعا من غير تفرق والثاني ان يكون مفرقا وتفرقه اما لكون التثنية  
ولجمع لا يثبتان فيه فيقوم العطف مقامهما واما النعت عامل المنفوت فان كان المنفوت مشقو او مجموعا من غير تفرق واتخذ معنى النعت ولفظة استغنى  
بالثنية والجمع من غير تفرق بينهما اعطف نحو جاثي رجلان فاضلان ورجال فضلاء وانما يثبت معنى النعت ولفظها العاقل والكرم او لفظه

وهو قول

منصوب

استعمل

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في



معناه كذا هـ المطلق او معناه دون لفظه كالضرب بالاضرب في الاصل او السبق في السبق في الاصل او السبق في السبق في الاصل لان  
اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى لك اشار النظم بقوله ونعت خبر واحد اذا اختلف ضامفا فمفعولا اذا اختلف كقولك ببيت  
وما لي وجل خزين على بعض مملوك بال مملوك بال فنان ليعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذي اصابا كلتيه بحيث لم يبق له عين  
ولا اثر والى هو الذي هـت عنه وبقي شيء من اثاره وبكى مضمون وقولك مررت بجمال شاعر وكاتب ففقه هذه الثلاثة المعاني بالواو فمفعول الجمادى  
والشاعر هو الذي بان بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صاد الفقه بحيث لم يستثنى من الاشارة فلا يبان فيها التفرق لا يجوز مررت بهذا من الطويل  
والفصحى على التثنية لا سبويه والمبرد والزمخشر هو مقتضى القياس لان ضا الاشارة لا يكون الا طبقا في اللفظ لانهم جعلوا النطاق في الجمادى  
عوضا عن الضمير وحمل الشق عليه قال الزمخشر ان قد ندر بدل او بيان اجاز وقد اجاز سبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان ضامفا للتثنية  
الموضح في الحاشية وان اشد من التثنية مع تفرق المنعوت فان كان العامل فيها واحدا فان اختلف العمل فالابناء غميرت بزيد وعمرو العاقلين ومروا شيخ  
وطول وعجز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلفت نسبة العامل اليها فمضرب يد عمرو الظرفيين فالقطع ولذا احدثت نحوهم  
زيد وعمرو فالقطع عند البصريين والابناء الاخير عند الفراء والابناء الاول عند الكسائي والابناء اتمما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واحدا  
لفظ التثنية فان اختلف معنى العامل وعمله ولفظه واجبه جازا لاتباع مطلقا سواء كان المتبعان مرفوعين بفعلين او خبرين مبتدئين او منصوبين  
او مخفوفين فقال ما احدث عمله ومعناه ولفظه ذهب بزيد وعمرو العاقلان وهذا زيد وعمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمروا التفرق  
ومررت بزيد ومررت بعمروا الكرمين ومثال ما احدث معناه وعمله وجب كجاء زيد ورايت عمروا الظرفيان وهذا زيد وعمروا العاقلان ورايت زيدا  
بصريح اجريت خالدا الشاعرين وسخت النفع الى خالد وسبويه لزيد الكاشرين ومنع ابن السراج الابناء في النوع الثاني وضاع الاول فقال  
ان قد ندر الثاني فالقطع او تأكيد الاول هو العامل جازا لاتباع وخصص بعضهم جازا لاتباع بكون المتبعين فاعلى فعلين كجاء زيد ورايت عمروا  
او خبرين مبتدئين كهذا زيد وعمروا العاقلان اخذ من كلام سبويه فانه انما تكلم بالنسبة على ذلك فاهم الاختصاص من قوله ان في ذلك في شرح النظم  
ثم قال والظاهر في الحكم ان التفرق في القياس بين قولك ذهب بزيد ورايت عمروا العاقلان وقولك احييت زيدا ووددت عمروا العاقلين وقولك  
مررت بزيد ومررت بعمروا العاقلين فاذا جازا الاول جازا هذا النوع جزم ثمة النظم فقال ونعت معمول وجب معنى وعمل ابين من استثنى وان اختلفا  
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمروا الفاضلين واختلفا في المعنى والعمل ويجوز كذا نص زيد وعمروا العاقلان لو اختلف المعنى فقط  
كجاء زيد ومضى عمروا الكاشرين واختلف العمل فقط كذا مولود زيد بالبحر وموج عمروا بالنسبة الشاعران وجب القطع عن المنوع اما بالرفع على اتمام البناء  
او بالنصب على اتمام الضمير او بفتح الالف على ان يسلط عاملين مختلفي المعنى والعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنوع هو العامل  
في النعت وهو الصحيح اما اذا اخذ العاملان من نوع واحد فلا يحد في الابناء لان العاملين من جهة المنوع شيء واحد فلا يفرق العامل الواحد عند  
الجمهور وقال ابن السراج اذا انفقا لفظا كان الثاني يؤكد الاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدهما ان يختلف العاملان في العمل والنعت كرايت  
زيدا ومررت بعمروا الصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كرايت بزيد ولفيت عمروا وفيها اربع اقوال فالجمهور على منع الابناء فيها والجمهور  
على جواز الابناء فيها الثاني وراي الاول والكسائي والقراء على منع الابناء في الاول وجواز في الثانية لكن الكسائي يمنع الثانية فيها والقراء يعكسون  
الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد وعمروا ووجد عمروا الضالان جازا في نوع فيها الابناء وهم القائلون بان العامل التثنية ومعناه قوم  
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يحد معنى وعلا ونحوه صوران ان يحد لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء  
عمروا العاقلان فيجوز فيها الابناء وفيه ابن السراج ان يحد الثاني يؤكد والثانية نحو جاء زيد ورايت عمروا الظرفيان فجاز الجمهور فيها الاجماع  
ومنع ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كذا زيد وجاء عمروا الظرفيان ولفيت زيدا وان عمروا في الدار الفاضلان  
فذهب الجمهور الى منع الابناء والاختصاص بالجمهور الى جواز فصل اذا التكرار التثنية وكان المنعوت معلوما بدون النعت ففقه او ادعاء  
جازا لاتباعه وقطعه ما لم يكن لجزء التوكيد نحو فقه واحدا او لجزء الذكر نحو الجاء الفقيه وجازا لاتباعه مثل ان يحد في الرجل فلا يجوز في شئ  
واذا تكررت التثنية لواحد فان ظهر معناه بدون جازا لاتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما او بين القطع والابناء بشرط تقييد النعت المنعوت  
على النعت المقتطع وذلك كقولك حرق بكسر الحاء المعجزة والنون بينهما واء ساكنة يفت مطلقا القسبة لفت لفة بزيد لا تترى في ذهابا بشرين  
عمرو بزيد ومن قبل معد من يديه وفونه لا يبعدن قومي لذيهم ستم الهداة وافة الجز التالون بكل مسرك والطب لم يوافقا لاذر قومي فاعل  
يبعدن بفتح الباء والسين وهو دعاء الخرج مخرج النعمى الى يهلكن وهو من بعد الرجل ببعد بعدا كفتح بفتح فها اذا هلك وفي المتن بفتح الباء  
ثمود فان قبل كفت عن لغوها بان لا يهلكوا وهم نذروا كوا ابي بلذا لم يجرى على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولم في ذلك  
عرضا لاسد ما انهم يريدون بذلك استنظام موت الرجل لجليل وكانهم لا يبعدون بموتهم والثالث انهم يريدون الدعاء له بان يقي ذكره ولا يبين  
لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعدد جمع عاد وهو العدد بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عاد ولا في قول لا يجمع على ضل ولا يجمع جمع  
وهي اضافة التي تختص للضمير المعترك موضع الفاعل ومما قد جمع معناه لان جمع ازان والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم ستم على اعدائهم ولفظه لا يملك

بالملاحة

دون الاول

ومررت بزيد  
مفهوم التثنية

لا يملكها



باب الثمان

[illegible]

وقل فيضاً



اي الأجل  
فوق ما نريد

جواب  
باب التوكيد  
بالتبيين

بالتبيين

وهو قولها الله هو الجار والمبني والمفعول هو حذف وانما قد مر ان النكرة الخبرية انظر افعالها ومجرور ومختص بغيرها  
واختصاص الجمل والسبب الملهة باصدا الانسان من مغايراته والمبني بكسر الميم الاولى وفتح السين الملهة الجمل واصداه مؤنم فليت الواو باء الوافع ما بعد كونه  
ومثال سبب الملهة ومثله ذلك اي فريضة ذلك وقوله ما في بنيهم الاقرب ما زيدا وقوله ما من الاصل الملهة اي لا اقل اجل امله فان لم يكن المتع  
بالجمل بغيرهم مقدم مخفوض من افعاله محذوف لاقى الضرورة كقوله ويرى كفى كان من ارضي البشرى كفى جل كان ويجذف ويجوز حذف النعت ان علم  
كقوله ياخذ كل بفسنة عتبا محذوف النعت وبني المتعوت اي كل فسنة صالحة ليل انزوي كل فان نصيبها لا يخرجها عن كونها فسنة فلا فائدة فيه  
فالذي الحق وقول الشاعر هو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب فابندد فلم اعط شيئا ولم اضع محذوف النعت وايضا المنعوت اي شيئا طيبا والذي  
لجوز الى تقدير هذا النعت محذوف الصدف فان الواضع اعطى شيئا يدايل قوله ولم اضع ولكنه لم ير نصه فحتاج الى تقديره بغيره فكسب بها الكلام جلبا  
الصدى وبطلان بنية الحق بفتح التاء فاضر وان عدم الاصطلاح لا ينافي عدم المنع وسبب قول عباس هذا البين ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم اعطى مؤلفه قلوبهم من فضل جنات ثمانية اعطاه ابا عبد الله وقال الجمل خبري ونصب العبد بين عبيته والافرع وقد كنت في الحرب  
تدرة فلم اعط شيئا ولم اضع وما كان حصن ولا حابس بقوفان مرداس جمع وما كنت دون امرئ منهم ومن يضيح اليوم لا يرفع فقال النبي افطعوا لسانه عن  
فراوه حتى يرضى العبد بالفسنة اسفله وبعده عبيته بن حصن والافرع بن حابس والمثورة بضم الميم المشاة القوفانية واسكان الدال الملهة  
وفتح الراء سابعة على حرف القوة والعد كقوله وهو المرش الاكبر وبسبب سبب التدين بكونه مفعولا لافرع وجب حذف النعت منها وبني المنعوت اي فزع  
فلم وجب طول بدل ان النعت المدح وهو لا يحصل باثبات الفزع ولجبد مطلقين بل باثباتها موصوفين بصفين محبوبين والفزع انفاء  
والعين الشر والناعم بالفاء واحاء الملهة الاسود ولجبد بكسر الجيم واسكان الهمزة مخففة العقب فكانه قال الهاشمي اسود وعقب طويل والى جواز  
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت النعت جمل يجوز حذفه وفي النعت فعل فحصل ويجوز عطف بعض المنعوت على  
بعض مجزوع من العطف الام وحذف الراء في حرف وصورة الموصوف المحاشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لثبات  
العامل جمل المنعوت لا من النعت نحو الاصرط المرزباجد الله في فرائض الجرح وان كانا نكرتين فصل النعت على الحال نحو لينة موشا طلل واذا نعت  
بمفعول وظرف جملة قدم المفعول على الظرف والظرف على الجملة غالباً فمن والله اعلم بالتقوى **باب التوكيد والتاكيد** والناكيد التاكيد  
فيه ولم يفرق احد ما يصر في جعل اصلا يقال وكذا توكيداً واكدنا كيداً والولوا اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند الضاء والمراويز النابع  
وهو ضربان لفظي وسكنا لفرق الباء معنوي وهو لفظان مخصوص ولذلك استغنى عن حده ولمسبعة الفاظ مخصوصة وغيرها كالناكيد لها اللفظ الاول  
والثاني النفس والعين وتوكيدها لرفع الجاز عن الذات والى التوكيد ما اشار الناظم بقوله بالنفس والعين لاسم اكدنا نقول جاء المخطبة بجملة انظر  
تقديره وضما وان الجاني خبره او نفسه بكسر الهمزة المشددة وسكون الفاء لحد الانشال وبغيرها مناع المسافر وحشر فاذا اكبر النفس حفظ او بها معا  
بشرط تقدم النفس فقلت جاء المخطبة بنفسه او عنه او نفسه عنه لرفع ذلك الاحمال عن الذات ومنها الكلام نصلاً ما هو الظاهر منه وارتفاع الجاز  
لصيغة ونحو ابن عصفور على ان التوكيد بضمف احوال الجاز ولا يرفع احماله لينة ويجب في النفس والعين اتصالها لفظاً بضمف مطابق للتوكيد بفتح  
الكاف ليربط به ويجب ان يكون لفظها طبعاً في الافراد لجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمف مطابق التوكيد انقول جاني زيد نفسه عنه عند  
نفسها عنها والزبدون لنفسهم عنهم والهندات انفسهم اعينهم ولا يجوز نفوسهم ولا اجسامهم ولا اعيانهم التوكيد واملا التثنية فالافصح في النفس  
والعين جمعاً جمع فله على اقل بضم العين فعال جاني الزبدان والهندان انفسها اعينهم ويجوز في غير الافصح بضمها عنها بالافراد ونفسها  
عنا سبابا التثنية عند ابن كيتاسما غا واجاز ذلك ابن ابيان فيشرح الفصول بغيره لا ينحط ووافهم الرضوخ فاضح في النظر على الجمع فقال واجمعها بال  
ان جماعا ليس لحد وانما اوله الاصل في المشق كراهة اجتماع مثبين وهذا الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويخرج افرادها على ثبوتها عند الناظم  
كما يشهد من عدم قوله في المشبه بل باب كيفية التثنية وجمع التثنية في المتضامين لفظاً او معنى المتضمنها لفظ الافراد على لفظ التثنية  
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره يمسك ذلك فيرجع التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو قفل غير كيف قد قبل ان التثنية لا ترد  
الا في الشر والافعال الباقية من السبعة كلا وكلنا للشي نحو جاء الزبدان كلاهما والمران كلاهما وكل جمع وعامة لغته اي غير المشق وهو الجمع مطلقاً  
او لغز بشرط ان يجري بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او عائلهم والهندات كلهن او عائلتهن واشتوب العبد كله او جميعه او  
وجميعها من ضمف التوكيد لفظاً ليحصل الربط بين النابع والمنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في القول وكلا كلنا جميعاً بالضمير موصلاً  
وليس منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعاً لعدم الضمير خلافاً لغيره وهو غير قبل فانه قال جميعاً توكيداً للموصولة الواضحة مفعولة لخلق ولو كان  
كل قبل جميعاً التوكيد بجمع قبل فلا يحمل عليه التثنية في المعنى ولا قرأه بعضهم انا كلنا فيها لعدم الضمير خلافاً للفرق والغشري في قوله ان كلا  
توكيد لاسم ان بل الصواب جميعاً في الاية الاولى حال من الموصولة وكذا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمف الجاني بدل كل جاز اذا كان  
معيناً للاصطلاح مخوفاً فلا شك وبذلك الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان يلى العوالم اذا لم يحصل بالضمير نحو جاني كل القوم ويجوز عنها ابدال الجاني  
جاني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فالله المقتضى وقال ابن مالك ويجوز كونها لا من ضمير الاستفهام المتفعل الى الظرف بعض فيها وفيه ضعفان شكك

اي الأجل  
فوق ما نريد



## تأیید التّوکید

بطلها على الضافة لفظا ومعنى فتقدم لها على اهلها الظرف فالظرف في المعنى وكلاهما وكل يجمع وعادة يؤكد بين لرفع احتمال تقدير بعض متسا الى متوحيش  
اي من اجل الاحتمال المذكور جازان يقال جازان زيد او ايما والمراتبان كلناهما الجواز ان يكون الاصل جاء احد الريدن واحدا المراتبين وانما لفظي المشق وان يبدى به  
واحد كما قال الله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان فيقيد بجمع من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدرد والمرجان صغارا ومنع على الجمع ان يقال اخضر الزبدان  
كلناهما والهندان كلناهما الامتناع التقدير المذكور لان الاختصاص لا يكونا لا يثنى ويبدل على امتناع ذلك اطبا فتم على منع جاء زيد بكلمة لعدم الفائدة  
هذا قول الاخفش وهشام والفراء والبي على ذهب الجوهري والمجانزة وشيخهم ابن مالك في التسهيل والجميع الجوزان العرب قد تالي بالتوكيد حيث لا احتمال  
مخبرها القوم كلهم اجمعون وكفون وجازان يقال جاء القوم كلهم واسترثب لبعده لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد بكلمة لعدم الفائدة  
التي هي نسبة النجى الى حمنة المتصل به بدون المعنى الاخر والتوكيد بجمع عريب ومنه قول امرؤ القيس وهو يزوج في دارها فدا الموحى لولان جبهه جبهه  
وكل الخطان والاكرون عدلان مجيبهم يؤكد في قوله وفذلك من التقدير بالذات الهملة ويجوز في الفاء ان يكون مبداء وخبره ويجوز ضمها لكون  
ضملا ماضيا في فاعله ويجوز ان يفتح الحاء المجرى وسكون الواو وهذا يفتح الحاء وسكون الميم وبها حال الدال فيبذلان من لفظي وتخطان ابو الفتح وشدان ابو مسعود  
وهو عطع على الاكروم وقد يكون جميع بمعنى جميع صند مفعول فلا يبعد توكيد اقول فاني فنيك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بجمع عريب في قوله  
اغفله اكثر المستغنى والفاء فيها لانه بمنزلة المفعول في فاعله فاضل مع المتكروا الموت فقول اشترى الامنة ثمنها والعبد مائة بالناء مع المتكرو  
كما قال الله تعالى ويغوثا وعلزبا بالناء وفي ذلك من يرضى بالرد على الشايع حيث هل قول فاعله في العظم واستعملوا اي لكل فاعله من هم في التوكيد مثل انتاعلة  
على الزيادة على ما ذكره الفخوري في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال ليس هو في حصة الاخر فاعله على ما ذكره فان من اجلهم سببونه ولم يغفله انتاعلة في  
الانضاح ان المبر خالف سببونه فذهبنا عنهم معناه اكثرهم فمعه التوكيد فانه يخصص التوكيد بجمع فصل في قوله اريد  
تقوية التوكيد بفتح كل يجمع وكلها اجمعاء وكلهم يجمعين وكلهم يجمع فقول جاء الجيوش كل اجمع والتعبئة كلها اجمعاء والقوم كلهم اجمعون والفاء كلهم  
جمع قال الله تعالى فبذلناهم الملائكة كلهم اجمعين والى ذلك اشار انما يؤول بعد كل اكره اياها اجمعاء اجمعون ثم جاء وقد يؤكد بين استناده لا ولا  
يتقدم عليهم كل نحو قولك جاء الجيوش اجمع والتعبئة اجمعاء والقوم اجمعون والفاء اجمع قال الله تعالى لا حول لهم ولا نصيب وان جنتهم يومئذ اجمعين والباء  
الناظم بؤله ودون كل فانه يجمع اجمع اجمع ولا يجوز ثبته اجمع ولا اجمعاء عند جمهور البصريين استثناء بكذا كما انه ثبته اجمع وجماء وفي  
ذلك اشار الناظم بؤله وانض بكذا في مشق وكلاهما في ذلك ووزن اصلا كما استغوا غاليا بثنية سكر والسن لهما في التشديد بالباء ثم  
سواء بالمدح والواسية او ليرفعوا سواء ان الاناداء واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي ثبته اجمع وجماء فقول علي بن ابي حمزة النبطي لجمعا بثنية  
اجمع والهندان جمعا وان بثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع ثبته بما فسد كلفا دعي لا دليل عليه بهذا الصواب رجعوا واذن انما كلف وكفا  
واذا لم يبعد توكيد التكرار بفتح في اتفاق لان الفرض من التوكيد اذ لا اللبس في شرح التسهيل لان ما لك ان تـ والكوفي اجازة في التكرار مطلعا  
فيفتح في صوى الاتفاق وان افاد اجازة عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنه جمهور البصريين مطلقا والباء اذ ناظم بؤله  
وان يبعد توكيد متكرر قبل ومنه البصر المنع مثل وتفصل القائدة بان يكون التكرار المؤكدا مستحسنا وهو ما كان موضوعا للمدح لها ابتداء وانما  
كبره واسبرج وشهر حول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد مرث البكرة يوما اجمعا وكما صفت سبوحا كقوله وكنت شافه  
ان قبل فادجب بالبت عد حول كله رجب من انشدا كما ناظم وابنه شهر كان حول فعد حرف من الضمير وهو التفسير لان المعنى يبعد عليه لان الشاعر يعني  
ان يكون عد حول من اوله الى اخره رجبا لما دعي فيه من الخيرات ولا يجمع ان يثنى ان عد شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب  
حين يثنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صحت من اكله لان التكرار غير دودة فانا الزمان يجمع للتبديل والتكثير ولا صحت ثبته لان التوكيد ليس من  
الفاظ الاحاطة ولا فاعله في ذلك ولا يجوز هذا السد فعد ان عصفو خلا لا يربا لك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنى وضع نوزم استلما اللفظة  
معناه المجازي لا بالالفحش الشمل خاصة وقد اعرف ابن مالك بذلك واما جاء زيد بنفسه ففائدة رفع الجواز العطف لا القوي بخلاف جاء نفسه  
فانه لرفع المجاز القوي قاله الموضح في الحواش فصل واذا اكد ضمير مفعول متصل بالنقل والاعين وجب توكيده او لا بالضمير المتفصل والى ذلك  
اشاد الناظم بؤله وان توكيد الصير متصل بالنقل العين فعد المتفصل عنيف في الرفع نحو انت نفسك وانا انما انفسكا وفاء اها انفسها وقوا  
انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن من انفسهم وقمن انفسكن كراهه انهم الفاعل عند استلما الضمير المؤنث اذ لو قبل خرجت عنها التوهم  
الباصر وانفسها توهم نفس لبقا وعلوا لا ليس في جلى باللسن كما في مسألة ابراز الضمير في التفرقة بين اعراب الفاعل والمفعول وانكرناه من التسهيل  
بطل قولنا انما الفصل بالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف فام الزبدان انفسهم فبفتح الضمير المتفصل لان الضمير يؤكد الظاهر لكون الضمير  
من الظاهر الاخر في فبفتح ان تكون بحالة الما هو ضعفه وبخلاف ضميرهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المتفصل فيهم جاز لا  
اما الاطلاق فلا ان الضمير يؤكد غير مفعول واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين لا ليس لان كلهم المتصل بالضمير لا يعلو اللفظية في الاختصاص والى ذلك  
اشاد الناظم بؤله واكدوا بما سلهاوا الضمير بالثبوت واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المذكور بعبارة من لفظه زاد في التسهيل او تقوية بما فيه معنى  
منها يكون في الاسم والفصل والجمع ولا يربى على التكرار فالاول كجاء زيد زيد وقام فام زيد ونم نم وقت وقت والثاني كجاء اسم جاز فخر



سبح وسميت سكت زهدا واجلح بر وضعت جلست اوصل بايتم تحويزل نزال او ضمير متصل ضمير متصل غروفتا والى لك اشاراتناظم بقوله ما من التوكيد لفظ  
شكر فان كان التوكيد جملة اسمية او ضمنية فالأكثر لغزائها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح بقره الاوتشاد فهو كما سوف نعلمون الا براهي ثم كلا سوف نعلمون  
ايه اوردت ما يوم الدين ثم ما عندك ما يوم الدين ونحو اولي لك فاولي فاردت بقوله الا براهي ان التوكيد ما بعدهم وفي ذلك فمض  
بالشايح حيث مثل اولى لك فاولي فاردت فادهم ان التوكيد الجملة المقرون بالفاء وذلك الجملة التوكيدية بقوة اي بدون العاطف نحو قوله اهل بيته واخلاقه  
فردت يا الله لا غرت فريشا والله لا غرت فريشا كرمها ثلاث مرات ويجب لذلك العاطف عند اللبس ايها المفضل نحو ضربت زيدا ضربة بعد اذ اول  
ضربت زيدا التوم ان الضربة تكررت منك مرتين تراخت احد بها على الاخرى الفرض انه لم ينج الضربة الا مرة واحدة وان كان التوكيد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا  
مفعولا فواضع امره من ان يترك بمسبب الاداة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه واله يا امراة تكف نفسيها بغيري ففكها بها باطل باطل كذا لا يتم انما  
ثلاث مرات وقوله قال يا ابا له المراء فانزل في المشقة والشح البكر الضمير المثنى انه متصل مرتين والمرء بكسر الميم والميد المجرى منصرف على التثنية  
وقد جاء بقصد بد العن من شاة المباينة وان كان التوكيد ضميرا منفصلا امر فواضع ان يترك بكل ضمير متصل والى لك اشاراتناظم بقوله ومضمير الرفع اليه  
فان انفصل التوكيد بكل ضمير متصل غروفتا انت واكر مثلثات ومررت ببيت انت فبفتح ضمير الرفع توكيد الجميع الضمير المتصلة وان اختلف الوضع وجب  
ان الضمير المتصل اصل للرفع دون المنصوب والمجرى لان احوال الاسم ابتداء وعامل الابتداء ليس لفظ فلم يكن بد من اتصال ضمير واما المنصوب  
المجرى فلا بد له من لفظ يعمل ضميرا متصلا به فاذا احضنا الى توكيد ما الضمير المتصل بالثبوت بعبء دون من يقوم مقامه ويشهد احضنا الى ضمير  
منفصل ولا ضمير متصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما استعملنا في الجميع في غروفتا واكر منا وظلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر اذ لا  
على افظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا سليل السجرا وبقوله ان يقول واستعبر الرفع للضمير والمختص بحالة التبيين والرفع لا يرفع المنصوب ولا  
المعترض وان كان التوكيد ضميرا منفصلا وصل بما وصل به توكيد والى لك اشاراتناظم بقوله ولا نشد لفظ ضمير متصل لامع اللفظ لا ضمير وصل نحو جئت  
جملة ما كرايا كرايا وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به ضمير من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان التوكيد ضلوا او  
من جوابا بقره في جوابي او اثبتت فواتح لهما فبكر الفصل بالحرف بضمير ط كقولك قام فام تبد وبل بلع منهم وقوله وهو جيل بن عبد الله لا  
ايون بحسب بقية انها اخذت على وثائق ومهورا فبكر حرف الجواب وهو لا مثنى وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الاء المثلثة وفي اخرها تاء التانيث  
اسم برونه وضميرها بئسنة وبراشتهرت وموافق جمع موثق بمعنى ميثان واصلي موثني كصايح حذفت باؤه ضرورية وان كان التوكيد جريبا في  
امر ان انفصل بينهما اي حرفين التوكيد والتوكيد وان بقاء مع التوكيد ما انفصل التوكيد ان كان ما انفصل بالحرف التوكيد مضمرا لكونه كاجرة منه والى الامر  
الثاني اشاراتناظم بقوله كذا امره وفغيره اتصال الجواب بقوله ما اهدكم انكم اذ امتم وكنتهم ابا وعظما ما انكم محزون فان الفصحى ان الثانية مؤكدة  
بأن الثانية لا اول الواحدة مفعولا ثانيا بعد فصل بينهما بالظرف ما بعد واحد مع ان الثانية الضمير المتصل بان لا اول هو الكاف الميم ويجب  
ان بقاء هو اى لفظ المتصل بالجر من التوكيد او ضميره اى ضمير المتصل بالجر من التوكيد ان كان ما انفصل بالحرف التوكيد اسما ظاهرا نحو ان زيدا فافصل  
فانيا الثانية مؤكدة لان واحد مع ان الثانية ما انفصل بان لا اول وهو لفظان بقاء وان زيدا امر فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واحد مع ان الثانية  
ضمير الظاهر ان المتصل بان لا اول يعود ضميره هو الاول من اعادته بلفظه وجراء التنزيل قال الله فلا تقصصهم فيها خال دون ففي الثانية  
توكيد في الاولى واحد مع في الثانية ضميرهم ولا يكون الجوار والمجرى توكيد الجوار والمجرى لان الضمير لا يوكدا الظاهر لان الظاهر افعى منه ولا يكون الجوار  
بدون الجوار عادة بقاء لان امره لم يبدل ضمير من ظاهره يقولون قام زيدا وهو وانما يجوز ذلك بعضهم بالقياس قال في الضمير وكذا اذا اعيد ظاهر  
مما الظاهر فانه من انما التوكيد ضميره ونحو ان كانا من قبل ان ينزل عليهم من قبل الجلسين ولا بقاء امر من التوكيد وحده نص على ذلك ابن السراج وغيره  
من كلام الضمير ان الفصل قائم مقام اعادته ما انفصل به وظاهر كلام الوضع خلافه وشذ ان اتصال الحرفين التوكيد والتوكيد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم  
ما لم يرب من اجاره فوضعا فاكدا الاول بان الثانية من غير فصل بينهما واجازة الغشوي اعتبارا ظان ابن مالك في شرح الضمير وقوله بنو الغشوي  
مروود لعدم امام يستند اليه ويصالح بول عليه لا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورية واستعمل منه اي من هذا البيت اتصال الحرفين قوله هو  
خطام الجاشي ومثل الاغلب الجمل من اها وكان دكان احنا فهاشدا فبقره لان التوكيد حرفان وما الواو وكان فلم يفسل لفظا بمثل بل بغيره لان  
التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالتوكيد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والتوكيد الثاني فالفصل في موضع  
وتحذف كان الثانية لثاقفة وقال انه ارسوخ النذرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة بنى التوكيد لكان العطف بالواو لان هذا  
الطيف لم يرد في موضع فلكه الشاخص في باب الشائع واقره والضمير في زمارا عناه ارجع الى المعنى المذكور فقبله والقرن بفتح حبل يرب  
بالضمير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو جيل من في سد خلا والله لا ياتي لما في لا لما بهم ابدادوا لكون حرفنا التوكيد وهو اللام موضوعا  
على حرف واحد فافصل لفظه بعله واسهل من هذا البيت قوله وهو لا سوي جعفر فاسهل لاسا لانه من بيا به استندة علوانها ام نصوبا لان التوكيد  
بفتح الكاف وهو من طرح فبين والتوكيد هو الباء على حرف واحد ولا خلاف في التثنية وما من والبا ومع توكيد عن الباء لانها بعناها فهو توكيد  
بالمرادف فله لان احدهما ان على حرفين والثاني ان لفظا التوكيد مخالفت للفظ التوكيد بغير لاسا لانه في شرح الكاف بئسنة



# باب العطف

## هذا باب العطف وهو الأصل

منه ان عطف شئ بحرف وتحت هذا باب من هذا عطف بيان بغير حرف واليه اشار لناظم بقرينة ان بيان ما سبق وسمى بياناً لاننا ذكرنا اولاً  
 بقرينة ان بياناً كان عطفه على نفسه وهو التامع الشبه للصفة في توصيف متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قولنا انظم  
 فذو البيان اعم شبه للصفة حقيقة الفصد به من كسفة فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه الشئ غير ذلك الشئ فكانه قال نابع غير متبوع فخرج بذكر  
 الايضاح والتخصيص التوكيد والنق والبدل والاول وهو اوضح المعرفة متبوع عليه عند البصريين والكوفيين كقوله انما الله ابو حفص عمر ما منها  
 من فقه لا تدبر فخر عطف بيان على اخصر للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب اتيه وفهنا فانه مع عمر بن الخطاب والتماني هو  
 مختص بالتماني فناء جهود البصريين والتماني الكوفيين وجماهير البصريين منهم الفارسيون ابن جني وجماهير المتأخرين منهم ابن خنيس وابن عصفور  
 مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فخذ يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوداً وان يكون منه اي من عطف البيان المذكور او كانه علم بيان  
 خبر فون كانه نظام مساكن عطف بيان على كنهان ومخزوناء صدد بد عطف بيان على ماء والباقيون من البصريين وغيرهم يوجبون ذلك  
 البدل في كل محل وكل مختصون عطف البيان في المعارف مختصين بان البيان كاسم والنكرة مجرولة والجمل لا يبين المجمل ويدفع بان بعض النكرات قد  
 يكون اخص من بعض الاخص من غير الاخص وعطف البيان كالتلفظ بواقي متبوعه في رتبة من عطف بيان على اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجواز  
 والتذكير والتكبر وفروعهم فخرج الافراد الثلاثة والجمع وخرج التذكير التانيث وخرج التنكير الضمير بقول حاشي في ابراهيم بن قيس مرفوع و  
 الرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر مفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد الثلاثة والجمع ومذكروا التنكير واحد من اثنين وهما التذكير  
 التانيث ومنكر والتكبر واحد من اثنين ايضا وهما السبب والتعريف والاولى اشار لناظم بقوله فاوليت من فاني الاول ما من فاني الاول النعت في  
 وقول الخنيس ان مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بيئات محال في جامعهم لان البصريين والكويتيين اجروا ان النكرة لا يبين بالمعرفة وجعل النعت لا  
 يبين بالمعرفة المذكور لا يجوز ان يكون ذلك لانهم يتناولون المبدل منه اذا كان متبوعاً وكان البدل غير ذات بائنة فبين القطع وانما التنكير فيها  
 مقام ابراهيم وبعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الخنيس قول الخنيس ان عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه حاشي  
 لقول سيبويه في هذا اذا عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المتبوع الى ان الاشارة لا تخصص الاشارة رائد على تخصيص الاشارة  
 ومخالفة القياس انما لان عطف البيان في الجماد بمنزلة النعت في المشتق فلا يلزم زبانه مختصص انما يضاف فلا يلزم زيادة مختصص عطف البيان قاله  
 الساجي ثم لو قيل ان عطف البيان ان يكون اجلي من المعطوف عليه لكان مذهبا لان اجلي بين اخفى ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما قصدوا  
 لبدل ان يربط بدل كل من كل لما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فحينئذ ان يكون بدلا لمتبوعه قد قام زيد اخوها فاخوها يبين كونه عطف بيان  
 على زيد ويصح ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لانه لا يفي على رباط الجمل الوافقة خبر الابدال من رباط ربطها بالخبر عن الرابطة  
 الضمير المتبوع الابدال الخ الا ان هو تابع لزيد فلو اسطر لربط الكلام فوجب ان يربط اخوها بالابدال لان البدل على شئ نكرة العامل فكان من جملة اخرى فتقول  
 لجملة الخبر يارب رباط او امتنع لاجل محل الاول نحو زيد لم يحدث فاحداث يبين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلال  
 محل الاول لو قيل انما حدث لا يجوز ان ياول لا يجتمع ما هنا وقوله وهو رباط البياض البياض اخوها عبد بن نوفل اعبد كما باعدان متحدان  
 ضد شمر ونوفل يبين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوها ويصح فيها البدلية لانها على تقدير البدلية محالان محل اخوها فيكون التقدير باميد  
 شمر ونوفل بالنصب وقوله وهو المراد الاستدراك ان النار كالبكرى بشر عليه لطيف بزيه ونوفل يبين كونه عطف بيان على البكرى ولا يجوز ان يكون  
 بدلا منه لان البدل في شبه احلال محل الاول ولا يجوز ان يقال ان النار كالبكرى لان الصفة المفردة بال كالبكرى لانضافت لانما في كالبكرى  
 ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازة لخاصة الصفة المفردة بال الى جميع المتبوعين في الثاني بدلا من بديهي بمرض هذا الجهور والاول  
 اشار لناظم بقوله وصالحا البدلية بوجه غير محض باعلام بغيره ونحوه شرايع البكرى وبيان ببدل الخوى فمن المستثنى ان يضاف اسم التفضيل الى عام و  
 يقع بغيره نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لاولى احلال ما عطف عليه هو النساء محل الناس فيكون التفضيل  
 زيدا افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه بشرط ان يكون منهم ومن ثم خطا من قال انا اشعر الانس والجن فها  
 ان يقع صفة اي جنتا نحو ابي الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب جابا الرفع لانه صفة  
 ومنها ان يقع مجرورا اي ينفصل نحو ابي الرجلين زيد وعمرو مريت لانه لو نوى احلال زيد وعمرو مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة ابي الى  
 المعرفة المفردة وهي ابيها الا اذا كان زيدا مع ما جمع مفرد نحو ابي زيد الحسن عبيد اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلهما نحو ابي وابي فليس احسن  
 ونها ان يقع مجرورا ولا ينفصل نحو ابي الرجلين زيد وعمرو عتد لانه لو نوى احلال زيد وعمرو مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة كلا الى  
 مفرد وهي اضافة الى شئ غير مفرد وشذ كلا نحو جليل قال الموضع في الحاشية هذه المسائل المستثناة مبينة على ان البدل لا بد وان  
 يكون صالحا للاحلال محل الاول وغيره لانهم يفتقرون في التواني لا يفتقرون في الاول ولا بد وان كان انت كونه انت توكيد او كونه بدلا  
 مع انه لا يجوز ان انت قال ابو سبيد على بن سعد في كتابه المستحوا الى ابطال تختم الرجل زيدان زيدان من الرجل ولا يلزم ان يكون زيدان متبوعا قال

عطف اذ وبياناً في  
 والكلام الان في عطف  
 البيان واليه اشار لناظم  
 بقوله

انما العطف

خبر المبتدأ والجملة الواضحة



هذا باب عطف النسق

الفخر الذي وهذا الاستثناء منطبق على ان المبدل منه في حكم الطرح والمبدل هو المنسوب ومذهب سبويه ان المبدل منه ليس مبدلا بالكلية لانه لا يمتزج اليه  
 لغرض اخر كقولك زيد راتب غلامه رجلا صالحا فلو ذهب بهدرا لاول لم يصح كلامك انتهى فنصرف البيان ان المبدل بوجهها ان البنية لا يقع ضمير ولا  
 تابعا لضمير ومنها ان لا يخالف منبوع في الضمير والتكبر ومنها ان لا يقع جملته ولا تابعا لجملته ولا تابعا لفضل ومنها ان لا يقع في حلال المحل الاول  
 وليس من جملة اخرى وليس منوعه في حكم الطرح بخلاف المبدل في جميع **هذا باب عطف النسق** بفتح السين وضم النون في قوله  
 النبي تنقبا بالمشكاة اذ التفت به مشابها وكثيرا ما يتبعه سبويه بابا الشركة وهو تابع بنسب بينه وبين منبوعه احد الاحرف لانه ذكرها وهذا  
 معنى قول النظم قال بحرف سبع عطف النسق فخرج بالوسط المذكور ما عدا الحذف وينبغي الحذف لاني ذكرها ما عدا ما عدا في المنسوب من نحو قولك مرتب  
 بنصفه اسد فان اسدا تابع لعنصر بنسب حرف المنسوب وهي اى وليس من الاحرف لاني ذكرها فليس هو عطف لنسق وانما هو عطف بيان بالخطاب  
 على الاخرى وليس له عطف بيان بنسب طرعا لاهل هذا وذهب الكوفون الى ان اى عاطفة وهي اى الاحرف الموعود بها فاما انما ما يتفق الشركة في  
 اللفظ بوجه الاحرف في اللفظ اما مطلقا من غير قيد وهي بعذر الواو والقاء ونحوه ونقول جاء النعم وزيدا وفريدا وثم زيدا ونحوه بدق بشارك القوم  
 في اللفظ بالاضمة وفي المعنى وهو المحي والى لاننا اشار لنا في قوله فاعطف مطلقا او ثم فاعنى وذهب الكوفون الى ان معنى اى عطفة واما مقيد بغير  
 وهو اشارة او لام فشرطها في افضاء التشويق لفظا ومسمى ان لا يتنصبا اخرها لان القائل ان يذبح الدارام عروها بان الله احد المذكورين وفيها لم  
 ينسبه فالذي بعد ما واللام في اللفظ في الصلابة لثبوت الاستمرار في الدارام وانقائه وحصول المساواة انما هو بواسطة فعد شركته في  
 المعنى كما شركتها في اللفظ وكذلك لو شركتها ما بعدها لما قبلها فاجابها بها لاجل من شك او تخبر او غيرها فان افضيا اضل باكانا مشتركين في  
 اللفظ لانه في اللفظ كذا ذكر في التسهيل وسبابها في ذلك وذهب الجمهور الى ان اوام مشتركان في اللفظ لانه المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول  
 والثاني ما يتفق المشترك في اللفظ دون المعنى لما كونه ثبت لما بعده ما انتفع قبله وهو يلزم عند الجميع من الضمير نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن  
 عند سبويه وموافقه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة  
 الا اذا وردت قبلها الواو وهو مذهب الفارس والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والثالثة قبلها الواو والجمعة ابن عصفور وزعم ان كلام  
 سبويه يحول عليه والثالث انها عاطفة فتقدمها الواو ولا وهو مذهب ابن كيتا وذهب بوتر الى انها حرف اسند ذاك وليست بعاطفة وانما  
 تكون بالعمس وهو ان يفي عما بعده ما ثبت قبله وهو لا عند اخاه لجمع نحو ما زيد لا عمرو وليس عند البنداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر  
 النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين جرى عليه التسهيل كقولهم وهو ليد واذا فرضت فرضا فاجزه اما بجرى المعنى ليس ليجل برفع الجمل عطف على اخر  
 وخبره لما شئوا على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ايسر الجمل والى ذلك اشار لنا في قوله وانبت اعطافه بل لا لكن فصل في كيفية استعانة  
 حروف العطف ببناء ما بينها الواو فطلق الجمع بين المعطوفين من غير لانه على ترتيب صدره على العطف فلا للقرء وحاشا وتغلب عن الكوفيين  
 وقطر بن ابي بصير في دعمهم انها مقيد للترتيب الغير بطلان الجمع ما والضمير بجميع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لغير بينهما بالاطلاق والتمديد  
 وقد طال الناس في الاختلاف في ذلك حتى اوردوه بالتصنيف واذنبت انها المطلق الاجتماع في الحكم فقطفت من اخره الحكم على مقدم عليه نحو ولقد  
 ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف من اخر على مقدم وتقطعت مقتدا في الحكم على ما اخره هو كذلك يوحى اليك والى الذين من  
 قبلك الله فالذين معطوف على كاف مع اعادة الجار عطف مقدم على من اخر وتقطعت مصاحبا للمعطوف على حكم نحو فاجنبناه واصحاب السيفه  
 فاصحاب السيفه معطوف على الماء عطف صاحب الى ذلك اشار لنا في قوله فاعطف بواو احدا او سائلا في الحكم او مصاحبا موقفا وهذا ثلث  
 مراتب مختلفة في الكثرة والقله فبها للمصاحبة اكثر والترتيب كثير والعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجوز من الترتيب للمعينة بالجمية  
 وللناظر بجهان والتقدم بمرجوة هذا مراد التسهيل وهو محقق في الواقع لاقول ثالث ويقرر الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص بالجدول  
 حكما الاول انها معطوف اسم على اسم لا يكون الكلام به اى الاسم المعطوف عليه كاخضم زيد وعمرو وضارب زيد وعمرو ولصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو  
 وجلس زيد وعمرو فالصطف عليه هذه الامثلة وهو زيد لا يكون في فلا يقال اخضم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلس زيد زيد  
 الاختصاص والتضارب الاصطفا والمساواة والبيهية من المعاد النسبية التي تقوم الا بترتيب اثنين فصاعدا والواو تطلق لجمع فلذلك اختصت بها بخلاف  
 غيرها من حروف العطف الى ذلك يشير قول النظم واخصر بها عطف لكن لا يفتق منبوعه من هنا اى من هذا المكان وهو اخصاص الواو بذلك قال لا  
 يفتح اليه في قول امر القيس يخط اللوى بين الدخول فحول بالقاء في احد الروايتين الصواب يقال بين الدخول وحول بالواو على الرواية المشهورة والى القيا  
 لان البيهية لا يعطف فيها بالقاء لانها تدل على الترتيب جملة الجماعة السماع واختلفوا في الترتيب فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضى وان الترتيب  
 بين اهل الدخول فحول وقال خطاب المادى انه على الضمة كما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول ضدت بين الكوفة  
 وزيد بين ودها واما كنها وان الترتيب بين اماكن الدخول فلما كان حول فهو غير متصلة اخضم زيدون فالذين اذا كان كل فريق منهم خصا لصاحبه قال وهذا  
 عند اصح من ان يجعل شاذ اذ اثبت الرواية انتهى والدخول يفتح الدال وحول يفتح الحاء موضعا وسقط بكسر السين المهملة ما نشأ من الزمل واللوى بكسر اللام  
 والنصر بل يجمع ويلتوي فان ثلث قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقولهم سواء عليهم



ما يعطى الفسق

[illegible]



ذلك عطف عليه فانه مثل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتداء هذا قول ابن عصفور وقال المراءى في باب المبتداء العطف ان العطف انما اذا عطف على  
 على الاخرى بالفاء التي للسببية زلنا من الشرط والجزاء فاكفى ضمير ولست اصد بها كما يكتفى بضمير واحد جلة الشرط والجزاء فاذا عطف فاء عروفا كذا لا يربط  
 وضع بالضمير المتكفي في الثانية نصر على ذلك ابن ابي اربع قال لا يربط الا بالفاء في الاخرى اذا انما هو مجزى عما والرابطة انما هو ضمير المتكفي كالمركب  
 وقال الموضع في المعنى كذا قالوا لو اريدت بجهل ان يكون اصله مجزى عندها ينكشف عنه ونقل المكون في باب الاضافة عن بعض النحاة انه لا يربط الا بالفاء  
 وانما عرفت وانرفع المصراع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرفع السواد ويجسر لهما المملة بنون من فوهم حشر اذا غار وجم  
 بالجم من الجوم وهو لكثرة وبنون مطوف على جم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثرت بنون واستندت على المصنفه لا يصلح كونها  
 لغاؤه من ابد على الموضع وعكسه فالاول مخورث برجل يكي فخصك عمرو والثاني مخورث برجل يكي عمرو فخصك هو ويصطف على الحال لا يصلح  
 كونها لا ملحوظ من عابد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول مخورث يكي فخصك يكي الثاني مخورث يكي فخصك يكي فخصك هو ويصطف على الحال لا يصلح  
 قال في المعنى ويجوز ان الفاء في ذلك كله قد خلصت للمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء في جواب الشرط انتهى واما ثم فلان يربط  
 والترقي على الاصح فيها وفي ذلك اشار لناظم بقوله وثم للزيتون بقصا نحو فاصبر ثم اذا شاء اشره وقدم قوم انها لا تقبل الزيتون كما يقولون لها  
 خلفكم من نفس واحدة ثم جعل منها زجاجة الزر واجيبان ثم فيها جنة الواد بدليل هو الذي خلفكم من نفس واحدة وجعل منها زجاجة الواد في الاخرى  
 والمصنفه واحدة وقدم الاختصار ان ثم قد تخطف عن الترخي بدليل قولك ايجي من مصنف اليوم ثم ما صنعت من ايجي لان ثم في ذلك للزيتون الاخبار  
 ولا يربط بين الاخبار وجعل منه ابن يالك ثم انما موسى الكتاب لا يربط في المعنى والتاخران ثم فيه واخره موضع الفاء وهو موضع شتم موضع الفاء قوله  
 وهو ابو داود حاشية بن الحاج كثر اربى تحت الحاج جري في الانابيب ثم اضطرب اذا تفرج جري في الانابيب الرج بعقبه الاضطراب لربطه عن فاء الفاعل  
 واضربه فربيه فقال والظان ليركك بل الاضطراب ليرجى من واحد وجوابه ان الزيت يحصل في لحظات لطيفة والردن من صفة الرج يقال رج ردي فقا  
 به فبنيه قال الجوهري عروا انتم لستوا الامراء لشيء رديته كانت تقوم الفناء بجمها والجماع بفتح العين القيا والانايب جمع انوية وهي باب كل عطف  
 من المصنف امحى فاعطف بها قبل عند البكرين والكوفون بنكرته بالكلية ويجلون مخرجا الفوم حتى يركبوا دابة الفوم حتى ايك ومنه ما يركب  
 حتى ايك على ان من فيه ابتدائية وان ما بعد حتى على افتما حائل والمصنف بجم شرطه اربعة امور لحد ما كون المصنف لما لا تقبل لانها منقولة من ج  
 فبارة وهو لا يدخل على الاضال فلا يجوز على المصنف اكرمت بدليل ما افقه عليه حتى جعلت نفسا خادما ويجعل على زيد بكل شيء حتى صنعت دابة والجزاء  
 ابن السبكي الثالث كون ظاهر الاضطرار كما كان في ذلك شرط مجردا فلا يجوز قام الفوم حتى انا ولا ضرب الفوم حتى انا في ذلك وهذا الشرط ذكره  
 ابن هشام في خبره قال في المعنى لما افقت عليه خبره والثالث كون بعضا من المصنف طلبة اما بالضمير بان يكون جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها  
 لو فرد من جميع فغردم الحاج حتى المشاة او فاعلم من خبره نحو عجبني الذي البرق او بعضا بالناويل قوله وهو ان مروان الفوم في قصة المسلمين في حرب من عروين  
 مندا اراد قوله الفوم في حصة حله والراد حتى نزل الفاعل فبني فبنيه فان ما قبلها وهي الفوم في حصة حله والراد حتى نزل الفاعل فبني فبنيه فان ما قبلها وهي الفوم في حصة حله  
 بعض ما قبلها قال ابو البقاء فيكون مطوقا على الصيغة ويجعل ان يكون منصوبا بفعل محذوف بفسره فالقاه على الاول تؤكد وعلى الثاني تفسير  
 ولما من رفع ضلة على الابتداء والقاه اخره واما من من فاضلي ان حجارة والقاه انوكيد وكان من فضة المسلمين ان وطرفه حجارة عروين هند ثم عده  
 بعد ذلك فكتب اكلتها حصة الى عامله بالبحر وامره فيها بقتلها وختمها واوهما ان كتبها لهما بصله فلا دخل الحجرة فتح المسلم الصيغة وفهم ما  
 فيها فالتبها في خبر الحجرة وفوال الشام واما طرفة فاني ان يفتها ودفعها الى العامل فقتله وشيها بالبعض في شدة الاضال كقولك ايجي فني  
 اجار به حرك كلامها ويمتنع ان يقال ايجي فني اجار به حرك كلامها لان ولها البرج منها ولا شيها به بخلاف كلامها فانه لشد انصار البرج ما كثر منها  
 وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المصل من دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى ان يحسن ان يقول ايجي فني اجار به الاكلاما تنزل الاكلاما  
 منزلة بعضها ويمتنع ان يقال ايجي فني اجار به الاكلاما على ارادة الاضال لان متى اجار به لا يتناول ولها لان شرط الاستثناء المصل  
 ان يتناول ما قبل ادائه ما بعدها انصا وهذا البرك فلا يصح استثناءه فلا يصح عطفه بحكي وازاي كونها فانه لما قبلها في زيادة حصة حجة  
 الى الحق والمثامه نحو فلان يهيب الاعداد الكثرة حتى الاول فان الاول في الاعداد في الزيادة المحسنة او في زيادة معنى من حجة الى المعنى  
 غوامث الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاضال بالنبوة والملك او في شخص حتى ومعنى  
 كذلك فالاول نحو المؤمن بخبري الحسنى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في الفضل حتى والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيات والذات  
 فان الصبيات والنساء في غاية الفضل المعنوي وهو الاضال بالصبر والاثرة والضمير كقالة المطول ان المعنى في ترتيب اجرة ما قبلها هذان  
 الاضال في الاقوى او بالعكس كما يفسر الزيتون انما جاز ان يكون ملائمة الفعل لما بعدهما قبل ملائمة الاجرة الاخرى غوامث كل الجحش ام  
 وفي ثنائها غوامث الناس حتى الانبياء وفي رضى واحد نحو جاشي الفوم حتى بدانا جاولك معا ويزاد فيهم وعلم من كلام الموضع انه لو لم يكن ما قبل  
 من خبر ما قبلها عطفها اننا وبلا او تشيها او كان كذلك ولكنه لم يكن قابلا لربطه بل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف  
 بحكي فلا يجوز ذلك المصنف حتى العجم لا خلاف الجحش ولا يخرج الفوم حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفضل الغاية لان الغاية لا تكون الا

لا يخلو غايته











ما يعطى النفس

[illegible]











او فيها نحو جاء زيد وعمر وما جاء زيد ولا عمر وهذا ان كان في الاصل والثاني خارجا عن النسخ والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود  
 بالحكم انما هو المنوع ولما الثاني فلان الثاني ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المقصود به بل ولكن  
 بعد الاثبات من وجاهته بدل عن عمر وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يثبت على قول الكوفيين وهذا النوع خارج قبولنا لما هو اسطره وسلم الحديث  
 للبدل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناطم وابنه ومن قلدهما من شرح المظن وغيره علمت انهم عن اسبابه الغرض من جعله وانما انما  
 انما اشاد الناطم اليها بقوله مطابعا او بعضا او ما يشتمل عليه بل في كل عطف على الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء عما هو مطابعا معناه نحو هذه  
 الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصرط الذين بدل من القصرط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناطم في انظم ابدال المطابق وخالف  
 بهما في شتم بدل كل من كل او فوعه في اسم الله تعالى نحو الصراط المستقيم فاعلم الله بمن قرأ بالبحر فاعلم الله بدل من الغرض بدل المطابق ولا يقال فيه بدل  
 كل من كل وانما لم يذكر ذلك لان كلاهما يطلق على ما يبدل الشيء فصار الاطلاق بدل على كل في اجزاء وذلك يمنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك  
 ولا يصح ابدال المطابق الى ضمير يربطه بالبدل منه لانه نفس البديل من في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط والثاني  
 بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كلة فليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او ما دبره او اكثر منه كالكلمة التي هي كلة فالكلمة  
 اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف والثلث الباقي او ثلثه فالثلاثان اكثر من الثلث الباقي وهذا الكسافي وحاشا الى ان بدل البعض لا يقع  
 الا على ما دون النصف فلا يصح كلة او نصف فكذا لا بد في بدل البعض من ان يكون ضمير يرجع الى المبدل منه ليربط اليه  
 بكلمة مذكورة في الضمير متصل بالبدل او غيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثه والثاني كقوله تعالى عمو وكثير منهم فكثير  
 بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائد على كثير لانه مقدم وبنيته والاصل والله اعلم ثم عمو وكثير منهم وهو والله جعلنا ذلك انا وجعلناه بدلا  
 من الواوين معا ثم نورد عالين على ممول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو منوقف على اجازة سد هذا البديل وان جعلناه بدلا  
 من الواو الثانية فقط ثبتت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيهقي انما ضعيف لان تقديمه في مثل منع انتهى وان جعلنا  
 فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التناسع ضمه ضعف من وجهين احدهما انه يخرج على لغة اكلون الواضحة والثاني انه يجب ان يقد في العامل الماهل  
 ضمير مستتر يرجع الى كثير وجوب استئنا الضمير في فعل الغائبين من غائبه العربية كما قال في المعنى ان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والضمير  
 والضمير كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى الله على الناس حجة اليه من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير  
 العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن ابي الايثام في التفسير من استطاع بدل بعض وقال ابن بري هان بدل والضمير بان المراد بالناس المستطيع فهو  
 عام اي من يدرى ان لا يفتن لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال المصنف في الحاشية في الجملة يقولون عام مخصوص لا ضمير لان الكلام باخره ومقصود وليس  
 بظاهر المعنى من غير نظر الى مقصود الحق انما محذوف انتهى قال الكسافي في شرطية وجوابها محذوف في التقدير من استطاع فليج ودربانه لا حاشية في  
 المحذوف مع امكان تمام الكلام وقال ابن بري في فاعل حج والصدق مشا الى مضوله وقبانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم حج وذلك  
 باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشغل في بدل الاشتمال فقال الزماني هو الاول واختاره في التسهيل وطله الجوزي بان الثاني اما صفة الاول  
 كما عجزت في اجازة حسناتها او مكسبة منه صفة نحو سلبت به ماله فان الاول اكتسب الثاني كونه بالكا وقبانه يلزم منه ان يجب ضرب من بداهة على  
 الاشتمال بهم قد سوا ذلك قال ابو حنيفة في التذكرة وقال القاسمي في المحرر المشغل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وودعته في زبد فوسه وقبل لا  
 اشتمال لاحد على الاخر وانما المشغل المسند الى الاول على معنى ان الاشتمال الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يخلو به  
 ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول اوضح عند الشجر اوابي العباس ولهذا لا يجوز ضرب بدعيه على سبيل الاشتمال لا كقضاء المسند با  
 الاول وهذا المذهب قبل انه الضيق وانه الذي يضر الاشتمال الواضع بكونه كون وقال ان الضيق يعني اكثرهم لم يقتضوا كل الانصاف ولم يكونوا  
 كل الانصاف فلذلك اختاره المصنف وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل اياه على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحاشية هذا هو الذي يظهر في  
 قال المبرد والسجزي وابن الجوزي وابن ابي ابرش وابن ابي العباس وابن مالك ونحوهم وذلك كما عجزت في بدل علمه وحسنه وكلامه الا ان في الاشتمال  
 مشغل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فوسه فان زيدا مسروقا في مجازا والثوب الغرض من سرقا  
 حقيقة وهذا الصراط فان قلت فما نضع بقوله تعالى يستلونك عن لثامهم فان قلت كلمة عن والرفع المجاوزة والسؤال مجاوزة فاعلم الى انهم  
 جازي الفاعل بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يدعيه بالكثير اذا عر به لا يريد الا ان يقولوا لا ابتداء مشغل  
 على زيد مجازا وعلى الحقيقة فاعلم ان بدل الاشتمال ان كان يكون مصدرا وان كان يكون غيره وان كان مصدرا فانه يكون مكشبا كما  
 يعلم وان كان يكون غير مكشبا فيكون لازما كالحسن وان كان يكون مفارفا كالكرم وفي المصنف فانه يكون مشغلا واشتمال الطرف على كثر  
 كما ثوب فانه لا يكون كك كالفرد وبدلا بالمصدا لا اكثر وبدل الاشتمال امر في الضمير الزايل المبدل منه كما مر بدل البعض ثم فانه يكون مذكورا وانما  
 يكون مقدر الاشتمال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الاشتمال والمتصل بغير البديل قوله تعالى فاستلونك عن لثامهم فاعلم ان قوله فاعلم ان قوله  
 اشتمال يكون من المشعر والرابطة بينهما الهاء المجرورة بغيره ومثال الضمير المقدر قبل اصحاب الاخذ في التاويل فاعلم ان بدل من الاخذ في التاويل فاعلم ان الرابطة قبل



# باب السبيل

محذوف متصل غير ابدال الى النافذة وهو قول البصريين وقيل لا ينفذ الاصل ناره ثم ثابت من الغيبة وهو قول الكوفيين والاختلاف في قولهم  
واصحابه ثلثة انما نزل في الروي والشم وبجنت نصر بقاءس وبوسف ونواس فجران شوك واحد منهم شفا عظماء في الارض طوله اربعون ذكرا وعشرة  
اشا عشر ذكرا وهو الاختلاف وملتزمه نارا وقالوا من يكفر لا اله الا هو في كفره قاله الكواشي وهذه الابدال ثلثة مسموعة وزعم السهيلي ان  
بدل الجضر والاشمال من بدل الكل قال ذلك ان العرب تحذف المضاف اذا قالوا اكلت الرضف ثلثة واخبرني بنديله فالحق اكلت بعجز  
الرضف واخبرني بنديله ثم ابدل من البعض الوصف ثم حذفت الدليل عليها والاربع البدل المبين للبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون قصو  
باعتكم لما تقدم في ابدل الاول وهو ابدال منه ان لم يكن مفعول به البنية ولكن سبق ابدال للسان فهو بدل الناطق اي بدل من اللفظ الذي هو مفعول  
ان ابدال نفسه هو الخط كما يؤول من ظاهر اللفظ وان كان الاول مفعولا فان بين بعده ذكره فساد مفعوله فبدل شيئا اي بدل شيئا ذكر شيئا  
وقد ظهر من هذا التفسير ان اللفظ متعلق بالثبات والنسبة متعلق بالجنات وهو القلب في الناطق في قوله في النظم ودون فساد غلط برب سلب وكثير  
من الضوابط لم يفرقوا بينها فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذا ان التوابع جازان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان فساد لكل واحد منهما  
مصحفا فبدل لضرب وابنه اشار الناطق بقوله وفي الاضرب اعزان فساد احصى وبني ايضا بدل بلاء بالبدال المهملة والمدفوع الى ابن عصفور وهذا  
النوع مختلف فيه فبدل بلاء وقبل معطوف حذفت عاطفة قال في الحواشي وهو الاول لانه لا يثبت حذفها وقول الناطق في النظم حذفت لانه لا يثبت  
الثبات وهو الخط والنسبة والبداء وذلك باختلاف النفاذ في الجادة وذلك لان السبل اسم جمع للسهم والمدى الفصير جمع ما يبره وهي كين  
فان كان المتكلم يقول حذفت لمدى انما اراد الامر باخذ المدة فبغيره لانه الى السبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ السبل ابتداء ثم بين له فساد  
ذلك الارادة وان اصبر الامر باخذ المدة فبدل شيئا وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ السبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدة وجعل الاول هو  
الامر باخذ السبل فحكم المتروك قبل ضرب وبدء لانه اضرب عن الامر الاول حين بداه الامر الثاني والاحسن فيهم ان يؤخذ بيل لانه يؤول الى ارادة الصفة  
اي بلاء واحدة كما تقول ريت رجلا حمارا يزيد جاهلا او يبدل **فصل** في بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وقد بينا ان ذلك في الغيبة يبدل الى ان لا يبدل  
المعنى من الضمير ووقام مع السماع ونحو ثلثات واربثات واربثات وتكيد لثلاثا من الجوين والكوفيين وكذلك نحو اربثات اربثات  
توكيد عند الكوفيين والناظم لا يبدل خلافا للبصريين قال الناطق في شرح السهيلي وقول الكوفيين عندنا سماع لان نسبة المنصور المنفصل من الضمير  
المفصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو ثلثات واربثات وتوكيد بجمع فليكن المنصور توكيد فان افرق بينهما حكم بلاء دليل على  
الشاطيء الظاهر من الجوين لما ثبت من العرب انها اذا اريدت التوكيدات بالضمير المرفوع المنفصل فثالثات جثثات واربثات انت واربثات  
ربثات واذا اريدت ابدال واخترت بين النابع والمنبوع فثالثات جثثات واربثات لباك واربثات برب فبغيره لفظ التوكيد والبدل في المرفوع  
ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب ثلثاء من غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما يشارون لانهم شافوا العرب فيهم واما صدها  
فلا يبارض هذا قياس بل يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخره فالثالثات اربثات لباك السابعة واربثات في السهيلي لانه لا يبدل الضمير  
من ظاهره وقال في شرحه واصحح عندنا ان يكون نحو اربثات زيد اربثات من وضع الضمير وليس بجمع من كلام العرب لا يشار ولا يشار ولو سمع كان توكيدا  
وبجوز حكمه وهو ابدال الظاهر من الضمير مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا واشمالا او اخر يا ان كان الضمير المبدل منه لقابض  
نحو واستروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا ابدل من الواو استروا بديل كل من كل في احد الاوجه ثلثة وقبل الذين ظلموا مبتداء مؤخر واستروا النجوى  
خبر مقدم وقبل الذين ظلموا فاعل استروا والواو حرف في ال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من الضمير ان كان الضمير  
المبدل منه محاضرا متكلما ومخاطبا بشرط ان يكون الظاهر بديل بعض من كل كقوله او عدت في الجضر والادام رجل في جاني شحنة الناسم فعمل الاول  
بدل من باء المتكلم بديل بعض من كل وكما يجنب في جمعك في جملة مرفوع على البدلية من باء المخاطب بديل بعض من كل وقوله فكيف اشد كان لكم في  
الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر من الموصولة المجرودة باللام بديل من ضمير المخاطبين المجرود باللام واصبحت اللام مع البدل المنفصل  
او يكون بديلا اشمالا كما يجنب في كلامك فكل ملك بالرفع بدل اشمالا من ثلثة المخاطب قول الشاعر وهو النابغة الجعفي بلغنا السماء جدينا  
وسنائقنا وانا النجوى فوف ذلك مظهر فجدنا وسنائقنا بديلا اشمالا من ضمير المتكلم وهو انا او يكون بديل كل مفعول للاحاطة والشمول كالتوكيد  
نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عهدا الاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بديل كل من الضمير المجرود باللام واللام مع البدل  
والى ذلك اشار الناطق بقوله ومن ضمير لخاص للظاهر لا بديلا لاما احاطة بجلا او اقصى بعضا واشمالا ويمنع ابدال الظاهر من الضمير  
كل ان لم يندرها او لاحاطة خلافا للاخفش فانه اجازت شيئا للكوفيين رابثات زيدا على ان زيدا بديل كل من الكاف واربثات عمر على انه عمر  
بدل من الباء وسمع الكفا الى ابي عبد الله وقال الشاعر بكم فربما كنينا كل معضلة وام نهم الهكم من كان ضليلا **فصل** في بدل كل من  
الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطيء اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل كل  
كقوله فكل من يفعل ذلك يلقا اثاما مضاعف مضاعف بديل من بديل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لفي الاثام وبديل البعض  
مخوان فصل فيجوز الله بهر حرك فتجوز بديل من فصل بديل بعض من كل وبديلا اشمالا كقوله ان على الله ان ياسبنا نوحنا كرها او ينجي طائفا







# باب النداء

الاذا كان النداء في كلامه لا يؤول له وهذا انما يكون في الحروف دون النكره والخامسة المختصر الخاطب لان حذف حرف النداء على النداء وانما ندائه مثله ومما ذكرنا انما هو في هذا من الكلام ان من علمه ونحوه من منصرفه على الشعر واختار اوجها ان لا ينادى بالنداء الا في قولك مثلثه وحمل الاختلاف بين الخاطب وبين من ينفذ التصريح والرفع فالاول كقول بعضهم يا اباك قد كنتك والثاني نحو قول الآخر وهو الاوص يا ابيجرب يا انا انت الله طلقك علم جنتا فدا حسن الله فدا سانا فاجرب بكون الواحد وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان الفاس ان يقول يا اباك لانه مفعول حذف عامله ولكنه انما يندفع عن غير النصب لاننا اطو جيبه بلغة المرفع جازعته بلغة صير الرفع والباب المانع عن المثال والبيت بان ينفذها للنسبة لا للنداء والبيت في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت مبتداء والثاني كذا او توكد او بدلا او فصل والموصول خبر وانفعلوا على ان ضمير المتكلم والغائب يجوز نداهما فلا يقال يا انا ولا يا اباي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعرف في لغوه المبتدأ عن حرف النداء لان نداه اسم الله تعالى خلاص الفاس فلو حذف حرف النداء لم يدل على جليل والحذف انما يكون لدايل واجاز بعضهم وعلمه قول امير المؤمنين اية الصلوات المتقضى وضعت بك اللهم يا فلان اري ادين الها غيرك يا الله وضعت يا الله واري من الراية الامور وادبر قضاع فان بالثاني اذا انفرد وبناد بدنا اي عاده والاصل انما نداه من حذف ان قد نفع المصطلح بعد ما على حذف لم نفع بالمعنى والهاء مفعوله ونصبها منصوب برضيت لما على الحال من المفعول به المطلقة على حذف لم قم قائما اي فاما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وبابينها اعتراض ودبا مفعول وضعت والمفعول وضعت رضى يا الله فلان اري ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجبر ليعين لان عرفا للنداء في اسم الجبر كالعوض من اعادة التعريف فحذف ان لا يندفع كما لا يندفع الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجبر في مجزاه فالاشارة في المصطلح خلافا للكون فيهما بغير النكره ثم هو لا يندفعون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله وهوذا اريه اذا علمت عني لما قال صاحب تلك هذه العزة وعزم يريد هذا ولو ضرب مبتداء بغير خبره في الجبر فبطل وطول طريق كرى ان النعامة في والفرى وهو مثل يضرب بغير خبره وقد نواضع من هو اشرف على طاعته باكر وان راسك واخفض عنك للسيد فان اكرمتك وطول عنقا وهي النعامة قد صيدت وحملت من البئر الى الفري واخذت منقوت وهو مثل يضرب لكل مضطرب في شدة وهو يجل بافتدائه نفسه عما له واصبح ليل وهو مثل يضرب بغير بظهر الكبر منه للثمن واصلة ان اراه وفتح عليها امرئ القيس وكانت تكرر هناك له نصبت اجبت باقى فلم يلفت اليها فوجبت الى خطاب الابل كأنها تشطفه او صبحا بالابل كقولهم يقولون نور صبح والليل غائم والاصل فيها الطريق باكر وان فخم على الغنى من لا ينتظر قلبا او اوالغا واخذت بالحق واصبح وتون واصبح وذلك عند الجبر بين ضرورة في النظم وشدة في الشرح قال المراد في شرح النظم والاصناف الفاس على اسم الجبر ليعين نظما ونثرا وفصل اسم الاشارة على التمام اذ لم يرد الا في الشعر وما نحو ثم انتم هؤلاء فنادى على ان انتم مبتداء وهو لا خبره او بالعكس جملة تقولون حال وان في النظم على قوله وضربته ورجع عن ضمير وما جازعنا فادبر على اذ ان في اسم الجبر المشار له فل ومن منعه فانصر عاذله كالفصل الثاني في اقسام النداء فيفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجيب عن ما يرفع بغير حركة او حرف لو كان مفعلا على سبيل الفرض وهو ما يقع فيه لسان احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف ببيان على النداء غير زينة قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلية قبل النداء واستغنى عن ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب السراج ونسب ما لناظم وقبل سلب تعريف بالعلية وفرض بالادبال وهو مذهب الجبر والفارسي ونداء اسم الله واسم الاشارة فانها لا يمكن سلب تعريفها لكونها لا يبدل ان النكره او كان التعريف عارضا في النداء بسلب التعريف والافعال نحو يا رجل يريد به معينا واليه ذهب الناظم وقبل تعريفه بال محذوف وانسب باعها والامر الثاني الاقراء ونحو بران لا يكون مضافا ولا شيئا به فندخل في ذلك المركب المخرج المشق والمجوز على حدة ونحو نذكر او اننا فالتعريف نحو يا معدي كبر ومناه فها قال احمد بن يحيى عداه الكري يا مجازوه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي المشق نحو يا زبدان والجمع على حدة وجميع المذكور الى نحو يا زبدان ونسب النكره وجميع الى نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسرة الشذوذ نحو يا زبدان والجمع في الثاني المتأنيث نحو يا هندات وجميع تكسره نحو يا منق واما كان مبتدأ قبل النداء سواء كان علم مذكرا وعلم مؤنث فالاول كسبويه في تعريفنا والثاني نحو حذام في لغة اهل الجواز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معيا يصح الاخر ضمني ولا يجمع على حدة اظهر فيه الضمة وما كان مشقيا يجمع على حدة بفتح على ثاب الضمة وهو لا يفتح المشق والواو في الجمع اتفاقا وما كان معنلا كمنق وقاسر او مبتدأ قبل النداء فندرج فيه الضمة في نحو يا سبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مفردة في اخر جملة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في ناسبه فقول يا سبويه العا برفع اعام مراعاة للضمة المفردة في اخر ونسبه مراعاة لجله فان محله نصب على المفعولية كالنصل في تابع ما يندفع بناؤه نحو يا زبدان الفاضل بفتح الفاضل مراعاة للضمة زبدان لفظا ونسبه مراعاة لجله والعلم المركب الاستحكاكي ما كان عليه قبل العلبة كالمبتق في تقدير الضم في اخره فنقول يا تابطشر المقدم بالرفع مراعاة للتقدير في اخر والمقدم بالنصب مراعاة لجله ومقتضى التشبيه ان الحكمي ليس مبتدأ والمفعول انتم مفعول هذه الفتوة مقصودة فلان سبويه يناسب العلم وزيد يناسب الفضل فبابا شرنا سبيله لاقدام ومعناه جعل السراج تحت لبطه واحرز بقوله الحكمي فلفظه من امر بجر الجنايفين فانه ينصب الجدل ويحذف الثاني بالاضافة ويصير من ضم المتعاقب في الرضى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبتدئة وجعلها علما لغز ذلك اللفظ فاليجب لاهرب انتم في هذا تقول في كيف هؤلاء وكرومنا صلا ما اكتب يا هؤلاء ويا كرومنا صلا ما اكتب يا هؤلاء في جملة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله ولين المعرفة البينين والضم الثاني من فاسم المنادى ما يجيب عنه وهو ثلثة اقراء احدها النكره



غير المقصودة جامعة كانتا ومشتقتهما في قول الواعظ باغافلا والموت يطلبه وقول الاخي يا جلا فخذ يدعي وقول الشاعر وهو عبد بن  
 بن وقاص الجارث قباركها اما عرضت قبلن ندماي من بخران لان لا فاعلا لان الواعظ والاعني الشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وانما كرا التواهد  
 بقا لما نقل عن المازني انه حال وجود هذا القسم قد عاين ان نداه غير المعين لا يمكن وان التوزيع ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اثبت الموضوع هي مكة  
 والمدينة وما حولهما وبخران بلدة بالبحر النيج الثاني مما يجنبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الحاصلة من شائبة لا تنفصل عن قربتنا المخرقة  
 او قربتنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لعمولها نحو احسن الوجبة ونقل عن ثعلب وهو عبد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجوز يا احسن الوجبة  
 الصفة لان اضافة في تقدير الانفصال ولنا ان البنا ناس عن مشابهة الضم وهي مفقودة هنا وان لا سماع يقتضيه لك فان ادعى ان توبيا حسن الوجبة  
 في قوة يا احسن فباطل بل في قوة يا احسن الوجبة وهذه الشبهة عرضت من قال ان هذه الاضافة تقدير التخصيص نظر الى ان حسن الوجبة تختص من نوع  
 الثالث الشبيه بالمتضا وهو افضل بحيث من تمام معناه اما جعل او عطف قبل النداء والاعل امل في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا احسن  
 وجهه في مجرور نوع على الفاعلية حسن وان في نحو يا طالع الجبل لا ينصب على المفعولية بطالعنا وانما في نحو يا رفيقا بالعبا فاعلنا متعلقين  
 والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فمن جهة بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه مقارن فيصير بهما اللطول بلا خلاف اما انضائية فلا تشبه بالمتضا حيث  
 ان في تمام الاول لان التسمية بوضف بالكسبة مع حرف العطف لما كان حرفا العطف بضم مفعولها ومفعولها عليه وهو بمنزلة العامل  
 متا كما في بعض اسم على اخر فاشبه ضا بازيد واما انضائية ثلثين فبالعطف على ثلثة ويمنع ادخال يا على ثلثين لانه لا يجوز الثاني من العلم فاشبه ثلثين  
 شمس بالاندخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتختلف المشبهة بعض الاحكام عن المشبهة بوان ناديت جماعة هذه العدة عندها فلا يخلو اما  
 ان تكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصيبها ابنا اما الاول فلا تسمى نكرة غير منصوبة واما الثاني فلا يفرع معطوف على منصوب وان كانت معينة  
 ضمن الاول لانه نكرة مفقودة معرفة بالفتحة والاقبال وعرفت الثاني بال فيجوز لانه اسم جنس لا بد من من فيجوز ادخال اداة التعريف عليه  
 وهي ال ونصبته او رفته بالعطف على المحل او اللفظ كلف قولك يا زيد والاضافه قاله النادى لان اذلت من نصيبه لانه نكرة مفقودة ويجب  
 ح شجره من ال لان بالاندخل على ما قبله وانما اجاز دخول يا عليه لانه ليس بجزء علم والاحالة هذه ومنع ان يخرق مبتداء اعادها يا ويخبر في الحاق  
 الامر وخبر منع وجوبه ان الثاني ليس بجزء علم وان اسم جنس لا بد من معين وينبغي ان ينظم في سلك الشبهة بالمتضا التثنية المنعوت اذا  
 كان المنعوت مفعولا نكرة مفقودة فان الرب يورث نصيبها على منها محكي الفاء يا جلا كريا قبل وجهه ان يحصل ان يكون نقل ال النداء موصوفا على  
 ما كان عليه جنسنا الصفة له كالمعنى للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعرف بالفتحة لا يندرج في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفا معا  
 لا على الموصوف وحده فان عودى بان لا يجوز ذلك لاجاز النصيب المرفعة الموصوفة نحو يا زيدا لافل اجيب ان ما جنة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة  
 اليها فان قبل لو كان من قبيل الشبهة بالمتضا كان نصيبا جينا لا اراجها اجيب ان النداء فان برود على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصيب  
 برود على الاسم غير موصوف فلا بد من البنا على الضم لان الصفة انما تزد على المنادى وحده فهو مرفوع ومفعول ثم برود الوصف فلما اختلف المدرك كان في ال  
 فان قبل اذا كانت النكرة مفقودة فهي مرفوعة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حتى يورث عن الرب يا فاسق الخبيث واخير سبويه في ذلك  
 واجيب انه يقتضيه المعرفة الطارئة ما لا يقتضيه الاصليته ويجوز ان يكون المنادى محذورا وجارحا ل موطنة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما  
 قبل واما ما عطف به على كل عظيم وباطلها الرزل وباطلها لا قبل فقال الموضع ليس بجزء فاعلا فاعلا وانما في موضع الحال من الضمير المنزلة في الوصف  
 وهو مخاطب النداء وعامل الحال هو عامل صلحها والمنادى منصوب كلف باطا العاجل ولك في حرف المضاعفة الياء والثناء على حد بانهم كلهم ان  
 انتهى فهو من الشبهة بالمتضا وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نداء الى هذا القسم انا والناظم بقوله والمعرفة المنكورة والمضاهة وشبهه نصيب  
 القسم الثالث من تمام المنادى ما يجوز ضمه وضمه وهو نونان احدهما ان يكون المنادى ملما مفعولا موصوفا بربى العلم مضاف لابن الى  
 علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتح ما على الانباع فتحة ابن اذا لم يكن بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقصر في التسهيل او على  
 تركيب الصفة مع الموصوف وجعلها شيئا واحدا كخمسة عشر وعالية افضل الغرض الرازي بنما الشيخ عبد القاهر حرجا واما على اتمام الابن واصله  
 الى عبد لان ابن الشخص يجوز اضافة اليه لا تزل لانه حكاية في البسط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة فتحة انباع وعلى الثاني  
 فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتح ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث خبريا والمتضا عند البصريين غير المبرر الفتح  
 لفتحة فان كان على الانباع فهو نظير الرواية وان كان على التركيب فهو نظير لارجل غريب فمن فهمها وان كان على الاتمام فهو نظير يا زيد بن عبد الملك  
 اذا فتحت الاول على قول سبويه وذهب المبرر الى ان الضم لوجود وهو القياس ونعم ابن كيت ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو في عند الجوهري  
 او رجل من بني الحرث عند السوي ونعم انه انصوا باحكم المذهبين الجارود سواد في الحديث عليك محمد بن فتح حكم وقال المبرر انه لو قال باحكم بالضم  
 لكان أولى لان الاصل وبه في الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيان او متاى مقلد حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف فتدبره  
 اصوغ عنه وبه في الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كلف نحو يا رجل عظيم وقابن بن اخينا لانفاء عليه المتا  
 وهو جعل في الصورة الاولى انتقاله عليه المتضا اليه الصورة الثانية وبه في الضم ايضا اذا اضل بين العلم والابن كما في نحو يا زيدا الفاضل



باب التَّوْبَةِ

[illegible]







# النقد

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كائى في الصفة ان كان زكاهنيت المعرفة وان كان المراد اسم الاشارة ووجهها في الرفع والنصب على ما سيجي  
 ولا يوصف اسم الاشارة ابد في هذا الباب غير الاما في الرفع والجر حيث يجر بها الرجل ويجوز ان يكون قيد بيان الاسم الاشارة واستشكاله ان بعضه يجر  
 اليها بشرط ان يكون اعرف من المجرى والنت لا يكون اعرف من المجرى فكيف يكون الشيء اعرف من غيره عرف واجاب بانه اذا قدر بياننا قد ثبت في لغة العرب  
 فهو يجر المجرى بانه اعرف من المجرى والنت لا يكون اعرف من المجرى فكيف يكون الشيء اعرف من غيره عرف واجاب بانه اذا قدر بياننا قد ثبت في لغة العرب  
 المجرى يجر بها الاشارة والنت لا يكون اعرف من المجرى فكيف يكون الشيء اعرف من غيره عرف واجاب بانه اذا قدر بياننا قد ثبت في لغة العرب  
 الاجابة ان من عرف بها او موصول فيها بالياء الرجل وبالياء المرأة وبالياء الذي يجر عليه الذكر وبالياء التي قامت ولا يقال بالياء الحيوان  
 او الصنوع ما هي في الرفع والاعلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يجوز بالياء ذلك الرجل خلافا لايضا والى  
 ذلك اشار الناظم بقوله والى هذا اشارة في الرفع والاعلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يجوز بالياء ذلك الرجل خلافا لايضا والى  
 تشبيه لفظ المندى بالرفع في الرفع والاعلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يجوز بالياء ذلك الرجل خلافا لايضا والى  
 ان يكون حرف المندى هو الرفع للناج بناء على ان العامل هو المندى في المندى في غير البدل والافان الرفع والقول بان الرفع النعني قول ضعيف  
 لا يصح الضم عليه والخالفين في هذه الاشكال ان يقال في المندى المضموم ان يكون نائب فاعل في المندى المندى يمدحون في الرفع فاعلة فاعلة في الرفع  
 ذلك وهو في ان احدهما التثنية المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال  
 او تكيد او كان معطوفا مفعولا بال فالنت نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال نحو يا ايها المندى المندى بال  
 اجموع بالرفع والجمعين بالنصب الى ذلك اشار الناظم بقوله وباسواء ارفع او انصب اعطوف المندى بال كذا قال الله تعالى يا ايها الوديع  
 والطير فرائد التبع بالنصب عطف على عمل الجبال واختاره ابو عمرو بن الملا وعيسى بن عمر والتفني ويونس بن جبري وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا  
 على لفظ الجبال واختاره الخليل وسبويه والماتني وقد واكتفى الطبر على العطف على فضل من قوله ضالة ولقد ائبنا واود منا فضلا والى  
 وائبنا الطير وجلة النداء معترضه بين المضافين وقال المبرر ان كان ال في العطف للرفع مثلها في الطير فاعلة والنصب في المعطوف  
 او لغيره وهي الزائدة مثلها في البسع فاعلة الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سبويه انه الاكثر وجه اختيار النصب ما فيه ال المحض ان  
 على حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك فوجع الفراء ماعدا ال اخرج بنصب الطير وجه التفضيل ان ال في البسع لم يندم فربما كانا  
 ليست فيه فزاد البسع مثل يازيد والبسع وال في نحو الطير مؤنثة فربما وزكبا فاشبه ما فيه المندى والى ذلك اشار الناظم بقوله وان كان في المندى  
 ال ما نشأ فيه دجمان ووجه يندى والضم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما بسوءه اذا كان منادى مستغلا وهو البدل والمنفرد المجرى من ال  
 فضم ان كان مفعولا ونصب ان كان مفعولا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجلا كسقل فاعلة وبذلك ذلك لان البدل في شبه تكرار العامل والمندى  
 كالناشئ عن العامل فيقول في البدل المندى يازيد بشر يا ضم من غير تبيين كما نقول يا ايها المندى وكذلك نقول في المنفرد المندى يازيد بشر  
 بالضم من غير تبيين كما نقول يا ايها المندى يازيد بشر يا ضم من غير تبيين كما نقول يا ايها المندى يازيد بشر يا ضم من غير تبيين كما نقول يا ايها المندى يازيد بشر  
 يازيد يا ابي عبد الله بالنصب كما نقول يا ابي عبد الله وهكذا حكمها اي البدل والمنفرد المندى مع المنادى المنفرد في ان كانا معترضا في المندى  
 ان كانا مضافين فنقول يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر يا ابي عبد الله بشر  
 خلافا للماتني وانكوبين في مجوز يازيد وعمر واما في شرح النهج اخرج والمنفرد المندى من ال مجرى المنفرد بها قال واره غير بعيد من جهة  
 اذ ال يربوا هاء با فان التكلم قد يفصد افعال نداء واحد على اسمين كما يفصد ان يترك في عامل واحد انتهى **الفصل الرابع في المنادى المضاف**  
 للباء الدال على التكلم وهو اربعة اشياء احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المستعمل بالالف والياء فان بانه المندى هو اليها واجبه الثبوت والرفع  
 نحو يا فاني وبافاض ويجوز حذفها للالباس لا اسكانها الثلاثي ساكنان ولا يخرجها بالضم والكر لثلاثها ماعدا الياء والضم الثاني ما فيه لغتان  
 وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه مفعولا والاشتباه فان بانه ثابتة لا غير فانها في حكم الاقضية فلم تخرج ما اتصلت به قلبت كما في  
 وهي ما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي وبافاض وفي اصلها التكون والفتح قولان فقد ملأ باب المندى الى باب التكلم واخرجت بالفتح  
 من الوصف مفعولا فان اضافة محضه وفي بانه اللغات السنية الانية والضم الثالث ما فيه ثلث لغات وهو ما عدا ذلك المنفرد من الضم  
 وليس بالياء ولا اما نحو يا فاني في الاكثر في حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبا فان شئت جري المنفصل من كل من جري المنفصل في كلمة واحدة نحو  
 واللبيل اذا برثر ثوبها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبا في الاكثر في حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبا فان شئت جري المنفصل من كل من جري المنفصل في كلمة واحدة نحو  
 والفتح في رتبة واحدة نظرا للاختلاف في اصل ضمها كما تقدم ثم طلب الكسرة فحذف الياء المندى المندى بالفتح والفتح مفعولا لان الالف  
 من الياء نحو يا حسرا والاصل يا حسرا بكسر الهمزة وفتح الياء ثم قبل اجترأ بفتح الياء الفاء واجازا الخفش والفارسي في حذف الالف المتقدمة  
 عن الياء والاجتزاء بالفتح عنها فنقول يا حسرا كقولك ولست برابع ما فات في بفتح لا يثبت ولا لواني فالياء في قوله يا حسرا متعلقة بفتح  
 ويجوز حذف الالف من الالف المتقدمة منه سقط حرف النداء والاصل يا حسرا فحذف الالف المتقدمة عن الياء المتكلم اجترأ بالفتح

ثم قبل اجترأ  
 بفتحها







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]







# باب الترجيم

بنو سبويه في باب الفتح على ان من العرب من يفتح فقولاً نابطشاً بانابطشاً على من جهة الفتح قال ولا خلاف في المنسبة اليه في الاشياء المنسبة اليه  
عن سبويه يفتح في ذكرها وفيه من صاحب المنع هو النافل للاجانب عن العرب التي نقلت من سبويه وفيه في باب الاضافة الى الحكاية فذا الضفت الى الحكاية  
حذف وتركت الصد بمنزلة جد الفرس وحسنه فخرية المحذوف كما في ما ذكره لك كقولك في نابطشاً بانابطشاً قال ويبدل في ذلك ان من العرب من يفتح  
فقولاً بانابطشاً قبل فيجوز الاول من ذلك ففتح في النسخة المنسوبة الى سبويه في باب الترجيم على المنع فقال واعلم ان  
الحكاية لا ترجم لانك ان ترجم فخرية المحذوف كما في ما ذكره لك كقولك في نابطشاً بانابطشاً قال ويبدل في ذلك ان من العرب من يفتح  
واذا كان الوجه في مسألة واحدة نصاً متعاضداً في بابين فالعمل على المذكور في باب لا يصد بحقيقة وايضا في خلاف ما يذكر في غير باب فانه لم يبين به  
كاعتنا به في الاول لكونه ذكر اسطراد هذا الرثيب انه يرجع عن احد ما ولم يكن هناك تاريخ وقول النظم وفعل ترجم جازية وفاعله وفعل لم يبين عليه  
غيره وقد عرفت ما فيه وعمر هذا المذكور في النظم هو ام النور وسبويه عليه وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلوني في شرح الفصح الاصح  
في لغة العرب مقلوبة والسبب في الفتح وهو الرأفة والتقدير راحة الفتح وقبل كانت امره في نفسه بذلك في صفه وقبل كان من بلغاه بشم منه راحة الفتح  
وبل كان يشتم الفتح وقبل في ذلك للطفة لان الفتح من لطيف الفواكه وقبل لانه كان يفيض شوايا يجرى كان خدوده لون الفتح وكتبه  
ابو بشر ولكن غلب الفتح عليه حتى اذا اطلق لم يصر في الالبه وان كان لقب سبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد الفرس المصري ومحمد بن عبد  
الاصم هاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكوفي المعري ثم ان كان المتأدو محضاً ما مثله بناءً الثاني جاز ترجمه مطلقاً سواء كان يفرق بين العلية ام لا  
والاقبال وسواء كان على اربعة اقسام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقاً في كل ما انت بالهاء نقول في حقه علماء باب حذف النون  
وفي جازية معينة بل جازي بحذف النون ومنع المبرج ترجم ما فيه النون من التكرات المفضولة وبوده السماع قالوا يا ابا ارجنى بالجمع المضمونة والنون اي  
شاة افرج لا تشوش في حال شاة ولجن اذا الفت البيوت واسنانت قال ابن السكيت وقال الساج جازي لا تشوش في حذري سهر في اشغاف  
على بصري اراد بل جازي بحذف حرف النون وحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النون لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والمذنبين  
العين المهملة وكسر الالف المجرى هو الامر الذي يحاوله الاكثار بما بعد عليه وسبويه في شغاف في بدل فيجوز من عن يري وان كان المتأدو محضاً من الشاة اشترط  
بجواز ترجمه كونه علماً انما على عرف ثلثة والى ذلك يشير قول النظم ولحظنا الترجيم بامر هذه الناحية الا الروابي في فوق العلم كجفر علم جعل وسما علم امرة  
فيقال فيها باجف وباسما ولا يجوز ذلك الترجيم في نحو انسان المعين لان يفرق بين العلية ولجاز بعضهم ترجمه فاسما على قولهم اطرق كرا وباصلاح وهو  
ما بر على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاث ساكن الوسط ولا في نحو حك من كل ثلاث محو الوسط لانها وان كانا على فليس ازيد بن على ثلثة في  
تحذف احدهما اجماعاً وهذا من باب الجوز وقبل يجوز الترجيم في محو الوسط كحكم وحسن فين باحت وباحر ون ساكنة كزيد وعمر وهذا التفصيل للفرق  
ابري حركة الوسط بحرف قبا على اجرائهم نحو سقر في حركة وسطه بحرف يث في اجاب منع الصرف لا بحرف يث في اجازة الصرف عند وقبل يجوز  
الترجم فيها وهو قول بعض الكوفيين في حركة الوسط ظاهراً وما الساكن الوسط فباسم على نحو زيد في غير الترجيم فان اصلها يث يسكون الدال ودخلها الحذف  
وجوزاً فدخلها جازاً الى **فصل** في حذف الترجيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو باجف باسما وقرائة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا بامال ولا  
حسن الترجيم لاهل النادر ضعفهم عن انما الاسم لانهم في غيبة عن الترجيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الثاني قبل الاخر من حرف اللين وهي الالف الواو  
والياء ما تكون حرف اللين ساكناً بناء على الاطلاق اللين على هذه الحروف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصصون حرف اللين بالساكنة قال الفيد  
على الاول مختص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من حرف العلة وهو صوب لان الاصل في الفيد التخصيص في انما لا اصلنا امكلاً اربعة فصاعداً والى  
ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر حذف الذي لا ان يبدلنا ساكناً امكلاً اربعة فصاعداً وبذلك حركة من حقه على الاصح لفظاً كروان ومسكنين يوصو  
او يفتد برا كصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخر زائداً ام اصلها وذلك بخبر وان فانا لالف النون فيه زائدان واسما بالمد علماً منفلاً  
من جمع اسم فخرية اصلية لانها بدل من كرام الكلمة واصلاها اسما وايدلت الواو منه لظرفها الزايف فانه فوزنه افعال ومنقولها ومسكنين علماً منفق  
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصلها وانما قبلها زائد فحذف عند الترجيم من وراء لالف النون فقول بجر ورو من اسما  
الالف الهزمية ونقول باسم ومنصو الروا والراء ونقول باسم من مسكنين الياء والنون ونقول باسمك ومنصطفون ومصطفين النون والياء  
النون ونقول فيها باصطف كاستخفا قال الفريد في مخاطبة وان بن عبد الملك بامرؤان مطبوع في حوسنه بنحو الحياء وربها لم يباس وادها مروان فخر  
بحذف لالف النون والحياء بكسر الحاء المهملة والياء الواو والمد اعطاء وربها صاحبها وقال ابو زيد الطائي على ما ذكره اللحي اوسيد على ما ذكره اللحي  
في شرح الكتاب باسم صبر اعلى ما كان من حدث ان الحوادث ملغى منتظر اراد با اسما فخرية بحذف لالف والهزمية والمعنى صبر على الحوادث فان يجمعها  
ملغى بعضها منتظر بخلاف نحو شال يقتل الشجر الجيرة وسكون الياء وفتح الهزمية من غير مد علماً فقول في ترجمه با اسما بحذف اللام فقط دون الهزمية لان الهزمية  
وهو الهزمية غير حرف لين فانه في النهاية والخلاف في نحو مغل هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف الآخر لظرفه ثم حذف اللام قبله لان لفظه  
كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سبويه في حمر مودة وبخلاف نحو هبج بفتح الهاء والياء الواو والياء الواو والياء  
الضائبة المشددة وفي اخره خاء معجمة الضال المثل وقوة بفتح الفاء النون والواو المشددة بعد هاء حاملة الصبب اليوس من كل شيء ما يكون هبج























باب فی الزکوة

لا نه لثبوت به الاستقبال لغيره النفوذ والتوكيد للدول واذا كان معناه مما لا يكتفى به في غير ذلك كان اسم فعله كقول شاذان يدعي كقول انفسه في قوله  
لانا لانفردا من اهل النسبة التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان معناه كان اسم فعله كقول راءك وقد انصب الفعل كما تقول ادرك زيد  
بالنصب في بعض النسخ راءك زيدا بالهاء والراء والكاف وهو احسن لان راءك شاذ لان من ادركه ويراك مغيب لان من تركه ومن غير الراء البين اية فانهما لم  
يحفظا لماسفول ومما هما يفتك بخوبك جيب عاني وزدني علما والى ذلك اشار الناقم بقوله ومما لما يوجب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل شذرا  
افعال حيث به فبشمل على اية باعتبارها فاعلها فبشمل الى المفعول به بنفسه ان كان بمفعول متعد بحرف جر ان كان بمعنى فعل لانم فالواجب ان يكون  
بالنصب في البيت الزيد وهو من مفعول به في الميم وقالوا جعل على الخير ففدوه بجاء اي قبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فبشملها بغير  
ضدوه بالياء وحذفوا الضمة اي اسعوا بذكرهم والمراد به عن خطايب كمال الحروف في الفائدة التاسعة قال وهو اثر بروي عن ابن مسعود ان اسم الفعل بجاء  
مستاء فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور وجه من الفعل لكونه فزع في العمل والى ذلك اشار الناقم  
بقوله ولما كان في الفعل خلاف الكثرة في لجانته فقدم معموله عليه الحاقا بالرفع باصلا واقاما ما اخرج به وهو في ارضه كتاب الله عليكم وقول اي الشخص  
وهو جازي من بجان يا ايها المايح دلوى وتكا اي راي الناس يحدونك فتولا ان واولا لانه ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل مذكور وعليكم خلق  
بروايا لامل المحذوف والتقدير بكتاب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واسم المفعول الى فاعله على من صيغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى  
حرم عليكم لان الخير بشلنم لكن اية قوله الموضع في شرح الفطر واولا لبيتان دلوى مبتداء ودونك خير وفيه نظر لان المعنى ليس على الخير فحذف خبر عن الله  
بكونه ومنه وجوز ان يكون مفعول بكونه مضمرا بدلا من مفعول مستند لقول سيبويه في بدا عليك كانك قلت عليك زيدا  
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صح به الموضع في من الفطر وامام السند عليه من كلام سيبويه في قوله على فبشمل المفعول على فبشمل الاعراب وجوز  
بعضهم ان يكون دلوى مفعول بفعل محذوف دل عليه انما اي شاول دلوى مسكت عن ذلك والمايح من ملاح بالحاء المملة وهو الذي ينزل البشر في الدار  
انما لما وما حصل مما ترون من هذه الاسماء النابتة عن الافعال تنوين تنكير فهو توكرو وقد التزم تلك التنكير في واما وفيها كما التزم تنكير مفعول محذوف  
بفتح العين المملة وكسر الراء ودبار بفتح الدال وثبت بدالاء كلاما مرادف لاحد واطلق احدا وله اسما لان بعد ما مرادف الاول وهو المستعمل في العدد  
مفعول محذوف الثاني مرادف الواحد بمعنى المفعول هو الله احدا الثالث مرادف الثاني نحو وان احد من المشركين استنجاك الرابع ان يكون اسما عاتيا في جميع من  
بفعل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن يفرقه قوله وليس يظلم في حجابيته الا كسر وماء وكثير من الاحد قال في الحاشية  
ما لم يتون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التصريف في نزال بالنون والراء وباءها وهو كل فعل ثلاثي تام منصوب كما التزم التصريف في  
المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اردت بها خبر معين فانها اشتمل اشكال التكرار فوصفها بالمكنه موصولة الذين انشد عليهم غير  
المنصوب عليهم قاله الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقول ثالثا ان رجعا الى واجب التنكير كبره جلا فتكرو وان رجعا الى جابر الغريب كما رجعا  
فاكرمه فهو معرفة كالرجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مط وما اشتمل الى وجبت بالنون وتكره فعل معينين التنكير والغريب فتجاء على ذلك صه  
وهو اية والفاظ اخر خوف فانون منها فهو توكرو وما لم يتون فهو معرفة كما جاء الغريب التنكير في موصولات رجل وقرس فع التثنية تكرار وبقية من ال  
او الاضافة معان والى ذلك اشار الناقم بقوله واحكم بتنكير الذي يتون منها وغريب سواء بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معان فانون  
منها وما لم يتون وانما اعلام اجناس معنوية كجنها فاله في البسط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسي وابن جنس ما كان منها  
ظرفا فحرف كنعانية نغلة الموضع في الحاشية فقال ينبغي ان يقول بغيره فيما كان مصداقا نحو رويد وبلاء تنفي هذا باب اسماء الارض  
والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يشكك في صدق هذا الكلام عليها لانها ليست الراء على معنى فخر لان  
الخطاب بها من لا يفعل فهي بمنزلة النعت للعلم والجواب ان الدلالة ان تكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كل اذا لم يقبل الحقيقة  
الدلالة ان تكون اللفظ مخاطب به من يفعل لانها معناه حتى يرد ما ذكره النقيب لاسروله فلا لفظ فيه قاله الموضع في حاشيته ومن خطه نقلت وهي نوات  
احدهما ما خطب ما لا يفعل ما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل كماله الضمير واسم الضمير مفعول محذوف عن هذا النوع ففقا  
احدهما ان يكون لهاء ما لا يفعل والثاني اخره قاله عا كقولهم في عاء الابل لشرب حتى يكثر ليجب فيها مكررين مضموزين كالامر من جاء قاله السمين  
وفي الحكم انها امر للابل يروى الماء انتهى في جاجات الابل اذا عرفت ان شرب فقلت حتى نغلة الجوز على الاموي واره والاسم الجوز على مثل الراج  
والاصل جاء بمنزلة ساكنة فحرف ابدال الحرف الاول بالياء وفيه ابدال اذا دعت للتعريف ما قاله والاسم الجوز قال ابو عمرو الهاء الطعام والحيث الشرب  
قال وما كان على الجوز لا الهاء مندا حكا وكقولهم في عاء الضان حلسا وفي عاء الغر عا بالياء المملة في الاول والاعتر المملة في الثاني والكون  
خبر مضموزين والفعل منها حلت وعاصت قال سيبويه يبدلوا الالف من الهاء شبهها بالياء لان فواك حلتها فاما هو مشوبت منه فلا يفعل على  
فعلك ولا يشظعلك قال والمصدر جاء وجميعه بكسر واو اصلها اجزاء وجميعا وابدلت الهاء من لظرفها اذا لظافة قال والى ذلك يدلك  
على انها ليست فعلت قلم في الاسم الجاء والجمع بالفتح فيها انتهى قال الربيع وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا فاعتر هذا شجر وعاء ما عبت  
بفتح الجاء والجر كقولهم في خبر ليعمل قدس بفتح المعنى والدال المكنن واما الالسين قال بندين موضع الحشر وهو جازي بن باراي مضاف



[illegible]



## ما يستحق التوكيد

[illegible]



لئلا يستند الى نظام لغتهم في بناء واذا والى الالف ثقبان باثنين والى النون ثقبان باثنين **فصل** في معرفة النون الخفيفة  
 بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الالف نحو فوا واضدا فلا يفي فوا من واخذان يسكون النون لثلاث بلقي ساكنان على غير حدهما وتقل عن يمين الكوفيين  
 لجازية عنهم كما قال الخضر وهي أنه قد بلغوا مكان في الأصل نحو بجاي ماني ونحو اندهم ونحو هؤلاء ان كنتم والفتحة حلقا البطالان ونحو لام راو كانهما  
 ومن مثلهم صريح الفارسي في كتاب الجحجحة ان يونس سأكته ونظر ذلك بغير ان نافع وجباني يسكون الباء وصلوا وذكر الناطق في شرح الفقهيل عن يونس  
 انه يسكر النون وحمل على ذلك الكسرة فراه بعضهم قد مرهم لم يبرأ منه امر الاثنين والنون المكسرة نون وتكتب خفيفة ويجوز ان تكون علامة الرفع ولما اشك  
 ولا ثقبان بخفيف النون المكسرة بناء على كون الواو للعطف لا للنون قال الشاعر ويجوز ان يكون الواو للحال فلا للنون علامة الرفع ولما اشك  
 وقع بعدها أي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرهما والى امتناع الخفيفة بعد الالف جواز الثقيلة بعدها ما اشار الناطق بقوله ولم يقع  
 خفيفة بعد الالف لكن شديدا وكسرهما الالف كراهة السبعة والانباع بقصد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها منازلة بعد الالف شديدا  
 ما شبهت نون الاثنين في نحو فلا مان وفخت في ذلك لانهما حرفان الاول منهما ساكن فخت كفاخت فون ابن هذا تحليل سبويه بحكم الثاني من أحكام الخفيفة  
 انها لا تؤكد الفعل المستند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يوفى بعده فاعله بالفتحة صلة بين النونين وهما نون الاناث وتكون كسرة فاخت  
 للثقل وذلك بشرط قول النظم والقارة قبلها مؤكدا فضلا الى نون الاناث استنادا فبالا ضربان بالثوة وقد مضى فيها ان الخفيفة لا تقع بعد  
 الالف وذلك التحليل عن طريق اخرى الفصل بين النونات بين الثلاث نون جملة الاناث والمدغم والمدغم فيها البنية عليه قوله ومن لجاز ذلك هو  
 يونس والكوفيين فيما تقدم اجازة هنا بشرط كسر النون والى ان انقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هناك ثلاث نونات واخرى بان تحريكها انجر جاعا عن ضمها  
 فالوجه منع الالف ما اشار ابن الجاوي الى جوايه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واصحلت الالف مع الثقيلة بلزم مع الخفيفة وان لم يجمع النونات الثلاث  
 بلزم للفرع من غير على الأصل واضعفة المنقار ان بان امثا الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفتح لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى ذلك  
 ان تقول بضره لان صاحب الجيز يرفع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيين وهم القائلون باصالة الشديدة وفيه الخفيفة قال الشاطبي في الجحجحة  
 فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة تخفف من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذلك الخفيفة انتهى هذا فرع جري على اصلهم بحكم الثالث من  
 احكام الخفيفة انها تخفف قبل الساكن والى ذلك بشرط قول النظم واحذف خفيفة ساكن يرف كقوله وهو الاضطراب في رفع وهو ما جعل فيهم قبل الاسلا  
 فهو خمسة سنة لا تهنين النفس طلك ان ترفع نونا والدم قد رضعه فحذف نونا لتأكيد الخفيفة لا لنقاء الساكنين وابقى الفتحة لئلا يعلوها واسكنه  
 لا تهنين من الاهانة وكفى بالركع من الخطا لاسمال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تسطخ الوضحة كالتنوين فان وقعت بعدها فتبلى التاء والى  
 ذلك بشرط قول النظم وابدانها بعد فتح الفاء وقفا كقوله ثم لنسغا وليكونا وقول الشاعر وهو لا عشي مهون واما ك والمبنيات لا تفرقها ولا تسد الشا  
 والله فاعبد والاصل منهن انفسن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوضحة ما بعد فتحة كان ثوبا المنصوب ببدل في الوضحة فانحزرت  
 زيدا ومن تركبت بالالف كما كتبت رابت زيد بالالف وقما من قال ثبت يمحذف الالف على غير ريب من قول في الوضحة على ضرب من الضرب لا يكون  
 وان وقعت بعده فتحة او كسر فحذف يجب جهنم ان يرد محذوف في الوضحة من واو او ياء لاجلها والى ذلك بشرط قول النظم وبعد فتحه اذا انفت  
 واردا اذا حذفها في الوضحة ما من اجلها في الوضحة ان كان عدما نقول في الوضحة اضربين باقوم واضربين باهند ضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل  
 اضربون واضربين يسكون النون فيهما فحذف الواو والياء لا لنقاء الساكنين كما مر الفصل قبله فاذا وقعت حذف النون تشبهها بالنون الواضحة بعد  
 ضمها او كسر نحو جاء زيد ومرت بزيد في اللغة القصص في ترجيح الواو والياء لزال لنقاء الساكنين بمحذف النون فنقول اضربوا واضربوا وفي شرح  
 الخضر في ذكر سبويه ان التحليل قال وبها من قال جائز زيد ومرت بزيد لا تسباع على لغة ازيد السراة ان نقول هنا هل يضربوا وهل يضربون فيبدل  
 من النون والياء ثم محذوف مع المبدل منه ولا نون الاعراب فنقول في الأصل على هذا الحال اخذوا واللام اخذوا فنقول مع النون لا تخشون ولا تخشون  
 ثم تسفل واوان اولها ضمونه فحذف الضمة ثم غلظت واو الجماعة للساكنين وبقي بدل النون وكذا العمل في الباء المكسرة ويجعل التوكيد واذا قلت  
 هل تخشون باقوم وتخشين باهند ثم ابدلت ثم حذف الضمة والكسرة ثم الواو والياء لجعل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الفصح في حواشيه  
 عن تحليل يونس قال الخضر واذ وقعت على ضربان واضربان عند من جازها ببدل النون العاقلة بلقي القان فيبدل الثانية منه كقوله جواه فتقف  
 على هزة ساكنة كما حكى سبويه عنهم من عصبه ويقولون في الوضحة اضربوا واضربا فمردون وهو فاس فوهم لانها ضمير القان فاذا اجتمعت القان عند الحرف انتف  
**هذا باب لا ينصرف** واختلفت اشتقاقا هل هو من الضم وهو ما اخذ الصن اللين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الضم  
 وهو الصوت لان الصوت هو الثوب صوت في الاضطرار وهو الرجوع وكان الاسم من اضرب اضربا فليل على الفعل فتع ما منع منه وضرب اضربه  
 او من الاضطرار الى حركات الحركات او من الضم الذي هو الغلب قال الاسم ان شبه الحرف في الوضع والمضارع لا يستغنى عن كسره بحسب المعرب المبني وبشيء غير  
 ممكن لعدم تمكنه في باب الاسم والاشبه بالحرف عرب ثم المعرب ان شبه الفعل في غير عينين من شيع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او  
 في واحدة منهما فله ما و ذلك لان الفعل في غير غير الاسم في اللفظ وهو اشتقاقا من الضم وفي غير غير المعنى وهو اشتقاقا من الضم لا من الضم  
 كما استبانته وبشيء غير ممكن لعدم امكنته والاشبه الفعل صرف بشيء ممكن امكنته باب الاسم ويمكن اسم تفضيل بياك من ممكن مكانه اذا بلغ

كما حذفت  
 باب لا ينصرف







الباء في الرفع والجزم والمفعول الساكنين ثم هو موضوع حذف التنوين الظاهر وهو بعد لا لا تحذف الالف ساكن منهم الوجود ما لم يوجد في نظير ولا يحسن  
 ان كان مثله قاله الشارح وقال المراد من التنوين عند عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسيل ويل منع الصرف مع انه مفرد واختلف  
 في سببه منع صرفه قبل ان يجر على ما هو في الرفع كذا في التنوين في قول من يقول ان التنوين في الرفع كذا في التنوين في الرفع كذا في التنوين في الرفع  
 انها سمعوا وانشد عليها عليه من اللوم سر والة فليس من المنعطف قبل الرفع والبيت صنوع فلا يجر فيه والتصحيح ما قاله ابو العباس في ذكر الاختش  
 انه سمع من العرب سر والة وقال ابو العباس من العرب من يقول سر والة وقبل سر اول جمع سر وال كذا بل جمع شلال كما في العرب في المقامات وقبل ابن الجاهل  
 ان من العرب من يقول سر والة ذلك عليه وقد بان في قول من يقول سر والة في المنعطف من الاختش اشار الناظم بقوله وسر اول هذا الجمع  
 افترق عدم المنع وان سمى شخص بهذا الجمع الذي هو على نية مفاعل او مفاعيل وبما وان من من لفظ الجمع مثل سر اول وشرا ليل بجمع ومما ليل في آية لفظ مر بخل  
 للعلية مثل كذا في الكاف الشين الجيم والجيم اسم شاعر وظاهره في ان يقطع الكاف في المقام من زيادة على اصحاب كذا في كذا اسم انتهى ولا خلا  
 ان علاط يصم العيون وكسر الهمزة وهو الضم من الضم والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يسمى او بالحق به فالانصراف منع مجرى والعلية في منع صرفه  
 ما فيه من الصيغة وقبل في انام العلية مقام الجملة فلو طرئ تنكيره انصرف على منضم الغليل الثاني لغوات ما يقوم مقام الجملة وهو مذهب المشرك  
 بصرفه على منضم الغليل الاول او جوا الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاختش المولان والتصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سر اول من الضم وهو مذكور  
 وليس مما على التصحيح النوع الثاني ما يمنع صرفه لعلين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه كما في الكونية مذكورة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو ما في آخره العند  
 ويوزن او موزن للفعل وهو وزن افضل في المكبر وافعل في المصغر ومعدول عن ذلك في المثلث اما اذا زاد الزيادة في فوضلان فيفتح الفاء بشرط ان لا يقبل الالف  
 الدالة على الثاني اما لان مؤنثه ضلي ياء الثاني المقصورة كسكان وعضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرو وعضبان وعطشان او كونه لا تقو  
 له اصلا كذا في الكبير الجيم فالاول منفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على ضلي وانما كان ذلك ما تعاقبه لخصوا الفريسيين  
 به فزعوا عنه اللفظ اما فزعوا عنه اللفظ فلان فيه الوصفية وهي منع عن الجود لان الصفة محتاج الى الوصف فيستحب ما اليه والجماد لا يحتاج الى اليه  
 واما فزعوا عنه اللفظ فلان فيه الزيادة بين المضاعفين لاني الثاني في نحو جراد في انما في بناء يحصل المذكور ان الف الثاني في نحو جراد في بناء يحصل المذكور  
 انما لا يلحقها الثاني فلا يقبل سكونه كما لا يقبل جراد والمزيد في الجرد فلا يجمع في فعلان المذكور والفريسيان امنع من الضم وانما ما نقل من  
 اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكره في قولنا ذلك منبسط في قولنا قال ابو حاتم ليس سكرانة لا يؤخذ بها والمثلث هو  
 ما لا مؤنث له كذا في اختلاف فيه والتصحيح منع من الضم لانه لا يمكن له ضلي وجودا فلا ضلي بقدره لاننا لو فرضنا المؤنثا لكان ضلي بغير فعلان لان باب  
 سكرى اوسع من باب فندان والمفرد في حكم الوجود بدل الاجماع على منع صرفه كرمع انه لا مؤنث له وعلى ان من العرب من يصر في حبان حلا على فندان  
 على انه لو كان له مؤنث لكان بالشاء بخلاف نحو مؤنثا بتدبدا الصا المهلة للشم بهمة بعد اللام وسبقا بينه فناء مشاة مؤنثا فناء للظول  
 المشوي الضام لبطن والبان يفتح الهمزة وسكون اللام وبالباء المشاة المؤنثا لكبير الالبنة من كور الغنم وندمان من النادمة وهي المكاملة لان اندم  
 على ايات فان مؤنثاتها فعلان فلذلك صرفت واما اذا وزن فهو ضلي فالباء بشرط ان لا يقبل الالف اما لان مؤنثه فعلان كما هو ضلي يضم الفاء كما فضل  
 او كونه لا مؤنث له اصلا كما في العظيم الكثرة وهي المشقة وادربا لكبير الانثيين فهذه الاقواع الثلاثة ممنوعة من الضم والوصف الاصل ووزن الفعل فان  
 افضل افعال افضل لان الزيادة تدل على منوع الفعل دون الاسم فكان لذلك اسلا في الفعل لان ما زبادة بمعنى فاعل ما زبادة بمعنى فاعل وانما اشترط ان لا  
 تلحقه ناء الثاني لان الناحية من الصفا كاردل وهو فخر ضعيف الشبه بلفظ المضاع لان ناء الثاني لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم في وصفه افعلى ووزن  
 اضلا ممنوع ثابت بنا كاشهلا وانما صرفه مع في نحو ريت بفتوة اربع مع كونه صفة لفتوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للمفرد فلم يلفظ لها طرله  
 من الوصفية وايضا فانه قابل للشاء في نحو ريت رجلا اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والضم في عارض الوصفية كارجع وانما منع صرفه في باب افعلى هو  
 المكان المنبسط من الوادي ارجع وهو المكان المستوي واربوز هو المكان الذي فيه لوان وباب ادم للقبيل واسود للقبيلة السوداء وادم للقبيلة التي فيها سواد  
 كالرف مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلفظ لها طرله من الاسم وفي الاضلاع ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرفه في ادم للقبيل واد  
 سافح وادرم لوعين من الحيات وارجع واربوز والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسم او الغيبة وربما اعتد بعضهم باسمها الطائفة  
 فصرها وصرح ابن جني ان هذه الاسماء كلها مشقوقة وبصرف باب افعلى وباب ادم من جهة كونها باب افعلى متفاداة بالامكنة الموجودة معها فمذ لك  
 وباب ادم صفات عامة وبصرف في هذان البابان وباب اجدل في الصوت صير قات ادم واربوز فاصلاها الوصفية ثم طرقت عليها الاسم فلهذا  
 منعان لصوت واما اجدل للمصغر واخيل لطاير في خيلان بكسر الخاء الجيم وسكون الباء جمع خال وهو النقطه الخافضة لبقية البدن قال الفراء هو  
 الشفران وسمى اخيل لانه يضل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافي للجملة واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من باع فاصلاها وضع وقال ابن جني  
 فوه اسم حرارة فاصلاها افعلى فقلت خافه على الاول وعينه على الثاني الى مولى لاسه وقال غيره ما من اداة الاقوان فلا تقبل في قولهم ارضضاه اى كثرة  
 الاقام في انها اسم الاصل في افعال فلها صوت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول النظم واجدل واخيل وافي صرفه وقول  
 المنع للمعنى الصفة فيها وهي الفوق في اجدل والثلاثون في اخيل والابتداء في افعلى لكن المنع في افعلى بعد من في اخيل واجدل لانها من الجري وهو



مايك فالانيس

[illegible]







## مايلا انيصر

مهذبة لانه اشار الى انهم جازوا به الوجه الوضع والتميز مع زيد على الثلاث مرفوعة منع واداسي نحو لجام الحميم وهو انه يجعل في فم الفرس ونحوه وروند بكر الفنا  
 والراء وسكون النون قال الجوهري فارسي معرب وهو جرم التينة صرف محدود ثلثية ونحوه وكذا من الثلاث الساكنة الوسط بشر يفتح الشين المجع  
 والثاء المشاء فواسم قلعة من اجمال اوان يفتح الهزة وتشديد الراء باذريجان مصر وقد تكون ثلثية والوجه ملغاة فيها صريح بذلك السنجرا وابن برهان  
 وابن خروف وقبل الساكن الوسط كنج ولو طرد وجهين الصرف عدمه كند والحركة اي الوسط كثر من ضم المنع كرتب فانه تحركة الوسط مقام الحرف الرابع  
 وهذا التفسير لان جدي بن عمرو الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والبخاري اعلموا ان وزن الفعل الماضي المضاع او الامر والمضارع من وزن الفعل انواع  
 ثلثة احدها الوزن الذي يحصل للفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او ندوة فاعلم تحتم بالهاء وتشديد الضاء المجع بن علماء لكان وقال  
 الجوهري اسم لفتن من هرو بن عليم وقد طلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكا خضنا اي بلا خضم وشتم بالشين المجع وتشديد الميم علماء الفرس والاعجمي كسبهم  
 لصبح وبندلاء والتكاد ما كان على صيغة الماضي البين للفتن نحو مثل اسم القبيلة فلا يجمع ويجوز ان هذه الامثلة اختصار من اوزانها بالفعل لان التاء  
 والاعجمي لاحكم مما ولا ان العلم منقول من فعل فالاختصار فيه بان والاك لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتح بهر من عمل اوزان المطاوعة كاظنون و  
 اسخرج ونحوه فاعلم ان هذا ما كان على اعلما ما حكم من الوصل في الفعل المسمى القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالفتن بنظائر من الاسماء  
 فحكم به بفتح الهزة بخلاف المنقول من اسم كافتد اذ ان الهزة بنفي على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يفتح الخروج عما هو له  
 الثاني لوزن الذي حصل به اولي كونه غالبة عليه وعلى هذا فنفسنا انما فاعلم كذا الموزون يحصل للفعل او غالبة فاعلم كذا الموزون يحصل للفعل والميم و  
 سكون المشك فيهما وبالذال للمهالة جمل الكل واما مضموم الهزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهزة وفتح الموحدة واحدا الاصابع وفيها عشر لغات  
 حاصله من ضرب ثلاثة الحركات الاء والعاشر اصبع والياء ضم الهزة واللام وسكون الموحدة بينهما لكون الثلاثة اعلما فان وجود موازنها في الفعل اكثر  
 منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازنا عند الامر من ذهب فانه موازن اصبع يفتح الاء والامر من كتب فانه موازن ايلم الثالث لوزن الذي حصل به  
 لكونه مبدؤا بزيادة نداء على معنى في الفعل ولا ندل على صيغة الاسم نحو افعل يفتح الهزة والكافة سكون الفاء بينهما وهي الراء بفال اخذ الافعال  
 اصابعه وعنه واكتب يفتح الهزة وسكون الكافة ضم اللام جمع كلفان الهزة لا ندل على معنى ومن موازنها من الفعل نحو اذهب مضاع ذهب واكتب  
 مضاع كتب الاء على التكلم فكان المفتح جديهما من الافعال اصلا للمفتح بهما من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن اذنا باقية في اللفظ على حاله الاصلية غير  
 مخالفة لطريقة الفعل فخرج بالعبء الاول وهو اللوم نحو امرؤ على فانه في الرفع نظير اكتب في النصب نظير اذهب في الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا  
 في الاحوال الثلاثة ولزم من على الاء واحدة فصار في الفعل يكون حركة عينه تفتح حركة الاء والفعل لا يباع فيه ويخرج بالعبء الثاني وهو الهاء على حاله  
 الاصلية مخوفة وقبل سبع مبيات للفتن فانها الرتب على حالها الاصلية فان اصلها قبل بضل الفاء وكسر العين لم دخلها الانعام والاحلال  
 فالادغام في زنة والاحلال بالفعل والفتن قبل وبالفعل يفتن في سبع ثم صارت صيغة زنة بمنزلة صيغة فعل يضم الفاء سكون الفاء وصيغة قبل وسبع  
 ذلك بكسر الاء وسكون الاء الحرف الكاف فيجب صرفه لذلك ولو سميت بغير ضم الفاء وسكون الاء ما لكونه خففا من ضرب ضم الفاء  
 وكسر الاء انصرف ثقا فالان التفتة سائر من التسمية وانما الخلاف في الضيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصل ام لا و ذلك كالوجهين  
 بضم الاء وكسر قبل نزه ثم خففت بضمكين ما قبل اخره فاذا ضلكت للانصرف عند سبويه لانه عند كاسكون الاصل واختار طبري ما لا خلاف  
 والمؤن ومن وافقها انصرف لانه ضمير عارض بعد التسمية ويخرج بالعبء الثالث وهو كونه غير مخالفة لطريقة الفعل نحو اليب بالضم الباء  
 الموحدة فيما رواه الفراء جمع ليت بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو الفعل يجمع ليت على اليقل والاكتر ان يجمع على الباب ويق بنات البع عرو في  
 القلب يكون مثلا لفظا واليبا كوز على انصرف لانه قد بان الفعل بالفتن قاله ابو الحسن الاخفش وخولت من سبويه منع الصرف لوجود الموازنة كما كتب  
 ولان الفتن رجوع الى اصل من ترك فهو كصبي لخصوه واليسر مانع من اعتبار وزن الفعل لاجاءه لان الفتن قد بدل في الفعل لوزن ما كاشد في الصرف  
 جواز كارد ولزم يرد وشدة الضيف الجدل ولا يوزن وزن هو الاسم اول كفاعل نحو كاهل على فانه وان وجد في الفعل كضارب ليرى ان كتاب الاء الام  
 اولي كونه فيه اكثر ولا يوزن وزن هو وجوده بما على السواء نحو قبل يفتح العين وفعل نحو شجر وصرب جعفر وخرج وقال جدي بن عمرو الثقفي البع شجر قبل  
 وسبويه لان يكونا منقولين من الفعل فانهما يوزنان فالاول كالامر من ضارب يفتح الراء والثاني انصرف في دمج اعلما وظاهر كلام الشاطبي في التفتل  
 ان خلافه جدي بن عمرو المشرك ونقته وخالف في ذلك جدي بن عمرو لان بصرف الوزن المشرك المنقول من فعل ويقول كل فعل ما من هو فانه لا يفتن اذا كان  
 فادغام فاعلموا اخرج على ذلك بنو الهذيل وهو جدي بن وائل البرقي ان ابن جيلو طالع الشايبا من اضع العامة يعرفون وبعده من ان جلا فعل ما من خا في  
 وهو علم منع من صرف بليل علم تزيينه واجبه بان يفتل ان يكون من جلا من يفتل في جلا او موضع غير مستزيع على يد وهو من باب المجع  
 فهو فاعلم جلا فاعلم كونه نبتا خاليا غير يفتل في جلا من يفتل في جلا او موضع غير مستزيع على يد وهو من باب المجع  
 على انصرف في باب الضيف لكونه لا يفتل في الضيف ووزن الفعل المضاع ويجعل ان يكون ليس علم بل هو فاعلم جلا في موضع خفض صفة حذف في بابي  
 جلا لا الاموي كنهان في كلا الاما ابن ظرا الاول فلان الاصل عدم استئنا الضيف واما الثاني فلانه لا يفتل في الضيف والاول لا يفتل في الضيف  
 مقدم مخفوف من لوق كانه في باب الضيف هذا وقد قال سبويه ان قول جدي بن عمرو في الضيف جلا او موضع غير مستزيع على يد وهو من باب المجع

المؤلف

فہرست

فصلنامه

تم



من الكسبة وهو المد والشد بفتح نون بفتح طاء من العلم المتعبد بالعلم لا الحاق الفصولة كعلمي بالحق والحق على الاصح حال كونهما علمين فانها مطلقا  
بجمله المانع لها من العلم العلية وشبه العلم لا الحاق بالعلم الثابت في الزيادة والزيادة لئلا يماهي فيه فانها على وزن سكرى شبه الشيء بالشيء كثيرا ما يجمع  
بركابه اسم رجل فان عند سبويه ممنوع الصرف لشبهه بها سب في الموضع الامتناع من الالف اللام فلما اشبه لا يجمع على معاملة والى ذلك اشار الناجم  
بقوله وما يصح على من ذى الف زبدت للاحاق فليس ينصرف وقبل ان يارطى ان فعل فانه من الصرف العلية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما اتبع  
النصر مع الف للاحاق الممدودة كعلماء فانه يفتح بفتح طاء من العلم المتعبد بالعلم لا الحاق بالعلم الثابت في الزيادة لان هذه الالف هي الالف التي هي في حيزه من العلم  
منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الف لاعتناء فافترقا فافترقا لاجل افتراق الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت  
منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الف لاعتناء فافترقا فافترقا لاجل افتراق الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت  
كقوله من دخله في ذلك للاحاق فليس ينصرف وقبل ان يارطى ان فعل فانه من الصرف العلية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما اتبع  
النصر مع الف للاحاق الممدودة كعلماء فانه يفتح بفتح طاء من العلم المتعبد بالعلم لا الحاق بالعلم الثابت في الزيادة لان هذه الالف هي الالف التي هي في حيزه من العلم  
منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الف لاعتناء فافترقا فافترقا لاجل افتراق الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت  
منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الف لاعتناء فافترقا فافترقا لاجل افتراق الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت منفصلة عن الالف في حيزه الثابت



بابُ فالانصرُ

عن عازر وفاسق وكعب فانها معدلة لان من جبال وكملوات وكافر فانها معدلة عن آخر ففتح الحزب واينما والمد وفائدة العدل في الاحكام تخفيف  
اللفظ وتخفيف العلية ونحو الوصية وايضا ما منقول عن اهل الجور فان ورد على مصر فاحكم بعدم عدله كادد واماطوى فمن منع صرفه فالعبرة فيه  
الثاني باعينا البعثة لا العدل من طاولا انه اي العدل قد امكن غيره وهو الثاني فلا وجه لتكفنه اي العدل وتوبه اي عينا الثاني انه اي طوى  
بصرف باعينا المكان فلو كان العدل مشر فيه لما انصرف اذا انصرف فيه المكان واخر يقولون ان من فعل الواو وجعا كقرف وقوبا واسم جنس كسر وتغير  
او صفة كحطم ولبدان وصدد كهدد ونحو فانها مصرفة انفا فاو يقول اذا سمع منوع الصرف عما سمع مصر وفاكادد وعما ارمي سمع فيه صرف ولا عدله  
فان فيه خلافا فقال سبويه بصرف حلا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حلا على العال في فعل حلا والبرج جدد قاله الخضر اي في قوله  
فيه علة ظاهرة غير العلية عن مثل طوى تقدم شرحه الرابع من العدول فقال بفتح الفاء على الموث كحدام وظلم في لغة بني عيم وبني ابر وفيه وهو  
بني من مرتين ادين طلبة في الباس بن مصر فانهم يمنون صرفه واختلفت في ذلك فقال سبويه بالعلية والعدل عن قوله ويرجى ان الغالب على الالام  
ان تكون منقولة وقال المبرج للعلية والثاني المعنى كقرب في ترجمه انهم لا يدعون العدل في نحو بنوي كما تقدم فانهم قالوا على الموث بالستر  
كسفا راسا الماء من مياه العرب لم يوافق في معنى الثاني ولهذا قال سبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لستر وهو المناسك لان الكلام في اعلام الموث في  
الماء مذكور وكوبلا راسا القليلة بنوه على الكسر الاقل لانهم اي من بنيهم قال الفرزدق في بني يزدون يوم اسفار بجند بها اديهم يحمي الخبير المعزول وانما كان  
الكثير الكسر عندهم لان من ههنا الامالة فلان كسر واوصلوا اليها ولو منعهوا الصفا منعت فاله تحليل وقد اجتمعت اللسان الاعراب في البناء في قوله  
وهو الاعشى مبرن المروا زما وهذا اودي بها اللبل والتهاد ومنه مر على بار فهلكته جهور بار فني بار الاول على الكسر واعرب بارا الثانية بفتحة  
على الفاعلية بهلكته وبمثل ان يكون الواو الاول عاطفة والثانية ضمير لاحرف لطلاق وبار فعلا ما ضيا من الواو والجملة معطوفة على هلكته قال  
هلكته ضمير مستتر في هلكته على بار المكسور والمعنى هلكته بارت وقال ولا هلكته على القليلة وثانيا وبار فعلا على هلكته فاعلى هلكته في قوله  
الاعراب وعلى هذا تكتب بار وبارا الواو والالف ككسبا وادام اسم مبدلة عاد وادى بها اي هلكها واصل الحجاز يبتون لباي كلة على الكسر  
تشبهها البرزاق في التعريف والعدل والوقوف والثاني كقوله وهو صحيح من معني امر ان اذا قالت حدام ضد فوها فان الفعل ما قالت حدام  
فيما فعل الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمع باب حدام مذكرا ل موجب البناء وهو التشبيه بزال لانه لعل لان مؤنثا معن لا قريب  
غير منصرف ومن العرب من صرفه قال سبويه واعلم ان التشبيه بزال في هذا كرا بما ينهم على هذا الجهد فانه يقول بزال مبدل عن مصدره مؤنث  
وبني لضمه معنى لام الامر وظاهر كلام سبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه العدل والوزن والى لك اشارتنا لظاهر قوله وابن على الكسر  
فقال لما مؤنثا وهو نظيره ثمان عند بنيهم الخامس من العدول اصله كان مراد ابر اليوم الذي يليه يومك لم يصف لم يبرن بالالف للام وللصن  
ولم يكر ولم يرفع ظرا فان بعض بنيهم يمنع صرفه مطلقا ومغاد ونسبا وجزا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الاسم المعروف بالفتحة  
مضارع الرفع بلا شوب وشامد اسع وما ريت زيدا من اسع بالفتح فيما كقوله رابت عينا هذا ما عجا بزال مثل التعالي خفا فامسح بوجها بالفتحة  
والالف في الاطلاق وليس فتمه هنا فتمه بناء خلافا للزواج ووجه الرفع في ذلك في شوب الغطر والشد ودعهم بعضهم ان اسما هذا فعل ما بين  
فأصله مستوف في جملته على المصدر المفهوم منه اي هذا ما هو الى الساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بنيهم وجهه وهم يخصف لك الاعراب المتو  
اخرت بجالة الرفع خاصة دون جال في النصب الجري في نبيه على الكسر فيما كقوله لعنهم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي ضمن اسع فرفع اسع على الفاعلية  
بضمن ولم يمتدح وعز بالنون من عز من اذ عرض وروي عز بالزاي بمعنى غلب تناس امر من الناس وهو ان يرى من نفسه ان نفسه والحجازيون يمتدحونه  
على الكسر مطلقا في الرفع والنصب الجري على تقديره مضاعفة اللام المعرف قال اسف فخران او شبع بن لافرن يمنع الرضاء تطلب الشمس والموعها من  
لا مض وطلوها امره صافه وعز وبها صفا كالورس اليوم اعلم يا عيني ومضو فصل فضاعة اسع فامسح على مضيه وهو مكسوكا ترى والنون في مجروده  
ومكوره كما استدلنا ولا يحد هذا في اسع فتمه في البيت السابق لان احد اللذين لا تضام الاخرى فان اردت باسع بوا من الايام الماضية جها  
او سائما من الامور او عرفته بالاضافة نحو اسع يوم الخميس وعرفته بالاداء نحو الاسع او صرفة نحو امير او كسرة نحو امير فهو معربا جاعا اعرب  
المصرف وان استعملت الجرد من ال والاضافة المراد به معنى ظرا فهو مبتدئ جاعا لضمه معنى محرف فصل من الصرف غير المنصرف لاحد  
ان جة اسيا الاول ان يكون احد سببه المانع من الصرف العلية لم يكر فقول منه العلية وبقي السبب الثاني وهو اما الثاني وازيادة  
او العدل او الوزن او الجمة او التركيب او الفلحان المفصورة بقول في جملته وعمر ويزيد وابرهيم وصدد يكره ارجى لضمهم بالجر والتونين  
في هذه الانواع السبعة لذهاب احد وجب منع صرفها وهو العلية واليه اشارتنا لظاهر قوله واحرف من كل ما الشريف فيه اثرا ويستثنى من  
ذلك الحروف وفيما كان صفة قبل العلية كالحرف وسكان اذا انكر في سبويه يقيته غير منصرف لوزن ا وازيادة في وصف الاصل بناء على ان الالام  
الظن كالكسر ليرى في خلافه الاصل في الجوانح على كتاب سبويه فقال ليس فيه على ان الصفة اذا كانت لا توجد بعد بان زوال الصفة كان مانع  
من العلية ولا بد ان لا مانع بها الصفة وذكر ابن الكوفي في شرح الكافية ان الاختصاص يرجع عن الفقه سبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان كسر  
للمشتق لا يكره في الاصل الفقه وذكر في الفقه اولي لانها الغر فولية ان في السبب الثاني النصفي الزيل لاجل التوسيع في المانع من الصرف كقوله غير



2. مع الباقين



# باب في الفعل المضارع

المعروف واخر قول الفراء بان الجذر امر وحده في العدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان الضرر ويجوز وهو كونه الباقين من اقسامه لاجل انما يصح  
اجانم واخر قول البصريين بان غير مطر لا تنقضي بغيره ولا تنقل وسوف نصل فان المضارع فيها مرفوع وليس بالاعمال الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف  
ولا بعد حرف التنوين واجيب بان ارفع استعمل في دخول حرفي التخصيص والتنوين فلم يقبله اذا لمعامل لا يعتبر ولا حامل اخر واخر قول الكشاف بان جزء  
الشيء لا يعمل فيه واخر قول غلبان المضارع انما انقضت امره من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عمل يقتضيه واجيب بان الكوفيين  
يزعمون ان اعراب المضارع بالاضافة لا بالعمل على الاسم ومضاعفاته وناصبه اربعة عند البصريين وعشر عند الكوفيين احدها ان وفي انتهى بفعل  
اي انتهى الفعل المستقبل اما الى غاية يفهم اي بها نحو لن ينجح عليه كفن حتى يرجع الباقين فان نفي البراج من الراجع موحى اما لا الى غاية فيقول  
يخلفوا ذابا فان نفي خلق الذباب من ابد لان خلفهم في الذباب محال وانقضاء الحال مؤيد قطعاً والاكثار ممكن الاحمال ولا يقتضي ان يابى النفي  
خلافاً للتحريك في انما وجه لانها لو كانت للناصب لزم التناقص بذكر اليوم في قوله ثم فلن اكمل اليوم استبنا ولزم التكرار بذكر ابد في قوله ثم ولن يتموه  
ابدا ولم يجتمع معهما ما هو لا انتهاء الغاية نحو قوله ثم لن ارجع الا من جئنا من ابي فتابى النفي في ان يخلوا ذابا لا مخرجا من مقتضيات ولا يقتضي  
ناكدة اي النفي خلاف للتحريك وكشاف في تفسيره ان يرافى بل قولك لن اقوم محال لان يزيد جرائك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض اوقات المستقبل وهو  
موفق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والناصب ولا تقع ان دعائية بان يكون الفعل بعد ما دعاء خلاف الا بلسراج وان عصفور واخر من مستدلين  
بغير لونه فلن اكون ظهيرا للجبرين ان معناه فاجلنى لا اكون ولا جهلهم فيها الامكان جعلها على النفي المحض ويكون ذلك معامدة منه لله تعالى لا نظام مجرما  
جزاء تلك النعمة التي اتم بها عليه فالله المخرج في شرح الفطر والخلاف في النفي غير فقال وثاني لن للمدعاء كما كانت لا كل وفاقا لجملة وجه في قوله لن نزلوا  
كذلك ثم لانك لم خالدا لخلو الجبال انتهى وهو سبب على وضعها الاصل عند سيبويه والجمهور وليس اصلها الا النافية فابدا لا الف في خلافها للفراء  
وجعلها بغير ان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعما لا يرد ان الابدال لا يغير بحكم العمل فيجعله محلا وان لم يوافقا هو ابدال النون الفاعل لفعلا العكس  
ولا اصلها الا ان تكون مركبة من النافية نظرا لامناها ومن المصدر نظرا لعلها اخذت الحزوة مخففة كاذبة وبه والالف الساكنة خلاف للتحليل  
والكسائي ولما في النسخ وجههم كقطبها منها وان معناه من النفي والتخصيص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد الجبار  
الاستقبال فان اسك فان اعيش حل الى كانه عمل شوب برجل المرأة ما لان يلا في بغيره ون ابعده لخطوب اي لن يلا في ودعاهم باربعة امور اوفوها  
انما يصح التركيب ان كان المحرفان ظاهرين كل واحد لا يظهر احدهما كما قاله السلبين ونزكنا الثلاثة الباقية خوفا لاطالة الناصب الثاني في المصدرية  
وهي الداخلة عليها اللام لتناظر لكيلا ناسوا او تقديرا نحو جئتكم في كرمي اذا قدرت ان الاصل لكن انك حذفت اللام استضاء عنها بينهما فان  
لم تفسد اللام كانت كى غلبية فاما المصدرية فناصرها كما ان المصدر بركك واما الغلبية فجارة والناصب بعد ما ان مضرة لزوما في التثنية  
وقد اختلف في الشعر كونه كما ان نثره ونحوه ما ذكره من ان في شذوذه بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وجههم قولهم جئتكم في  
العلم وقولهم كبر على الاختصاص في جارة وانما وان الناصب بعد ما بان مضرة او ظاهرة ورد بغيره لكيلا ناسوا فان زعم ان كى ناكيد اللام كونه ولا للمهم ابدا  
دوامه بان الناصب المنفصل لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كى ناصبة دائمة وقول العرب كبر كما يقولون له فان اجابوا بان الاصل كى يفعل اذا لم يفرم  
كثر المحذوف والخارج ما الاستفهامية عن المصدر حذفت عنها غير الجبر وحذفت الفعل المنصوب مع بقاء حامل الناصب كل ذلك لم يثبت فان اتفقوا ان حذفت  
المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في جميع النسخ في نفي جوه بومثان ناصبة كما هو دأى كما يصح قلنا ان ثبت حذف الجبر فهو غير كى بقاء عليه على انما  
الشهاب بن حجر قال لرافف على حذف وتغير المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا ناسوا لئلا يدخل الجبار على الجبار ويتعين الغلبية ان تآخر عنها اللام او  
فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن فليس الرقيات كى لتضيق ريقه ما هو صدق غير عتسك كى من الغلبية لتأخر اللام من لتضيق عنها وتضيق منسوب  
بان مضرة واما احكامها في الاختصاص لكيلا اضربك بالرفع فخرية على جبل ما موصولة وكجارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف في مثل في لبركتك شي ومثل ايكما  
في مثل كصفتي كول والثاني نحو قوله وهو جبل بن عبد الله لا حذفت لاختلافها في النسخ فيقال اكل الناس اصبحنا سائكا كما ان نثره ونحوه فكه  
هنا غلبية لتأخران عنها وكل الناس مفعول لما خالسا انك مفعول الثاني ونثره ضم الغنم الجيرة وبالراء المهمل ويجوز الامر ان المصدرية الغلبية  
ان فسد سبوا اللام وتأخران او وجدافا لاول كما في نوكيل يكون دولة فان فددت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تفسد قبلها اللام فهي غلبية  
فيكون على الاول منصوب بنفسه وعلى الثاني منصوب بان مضرة بركك والاول ان تكون مصدرية كاذرة الموضع في باب حرف الجر والثاني كاذرة في الراء  
لكما ان نظير يرفى فشر كما شأنا بيدا بلفظ فكى محتمل ان تكون مصدرية كدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون مصدرية لتأخران بعدها فان كانت مصدرية  
فان مؤكدة لها المعنى التبع وان كانت غلبية فاللام مؤكدة لها المعنى التبعيل وكونها غلبية لول من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار اسهل من  
تاكيد حرف مصدق بغير مصدق كاذرة الموضع في الجواهر والسن يقتضي الشين المجرة الفرية مختلفة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمقد  
الارض الفرية في بيتك اهلك من يدخل فيها والبلغ الارض الفرية لا يشي فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابداء  
فتكون في موضع رفع على الابداء في نحو وان تصوروا خير لكم والثاني بعد لفظ ان على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الرمان الذين  
امينا ان تفسح قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فادش ان اجيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحملة لها في نحو والذي اطلع ان يفر







باب اغراض المضارع

[illegible]



[illegible]



فَالْبُغْيُ الْمُبْصَرُ

[illegible]

وہویشلہ

ہکونہ

تغیر







نابغ المصطفى

وخرق من بوعتي  
مخيف كذا  
الشوام

[illegible]

الحزب المصري

من سبع حفاقر

حل الباقى







## باب اغراض المضارع

[illegible]















# باب اعراب المضاع

عليه ان فانها مثل مضاف اليها كمال انما في الجمع ان الواحدة بعد ما الموصولة من كون ان وصلها في موضع رفع على الفاعلية بحيث مفقود في الاصل وان  
 التاء فيها اي ما ثبت ان في السماء بخارج هذا بان فيه ابقاء لومل لخصاسها بالفضل وبقية ان الفضل لم يحدف بعد او غير ما من ذلك الشرط الاضطرار  
 بضم بعد الاكان والمفرد بلا بعد ان فاله الموضع في شرح بان سقوا اليها اشارة النظم ببوله لكن ان بها قد تفرق واختصت ان من بين سائر ما يؤول  
 بالاسم المرفوع بالرفع بعد لو كما اختصت عند في النصيب بعد لن وجواب لو انما ما من معنى نحو لو لم يفت الله لم يصمد لوماض وضعا هو اي المانع من  
 اما ثبت فافترانه باللام نحو لو نشاء جعلناه خطا ما اكثر من زكاه نحو لو نشاء جعلناه اجابا وقال عبد اللطيف في باب اللغات هذه اللام تسمى لام  
 الغنوية لانها تدل على اخبر وقوع الجواب عن الشرط وراية منه كما ان اسقاطها يدل على النجس اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا ملة ولهذا دخلت في  
 نشاء جعلناه خطا ما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجابا اي لو نشاء فالمن من غير تاخير والفتنة في الخبر جعله خطا ما وتقدم جعله اجابا شديدا  
 الغنوية اي اذا استحوذت على سوفر وقويت بلا اطلاع جعلناه خطا ما كما قال الله تعالى اذا اخذنا الارض من غير فيها الاية انتهى واما من في ما عطف على  
 مثبت فالامر بالعكس فالأكثر تجرد من اللام وبطل افتراجه بها فالأول نحو ولو نشاء ربتك ما ضلوه والثاني نحو ولو نطق الجحش لما افترقنا ولكن لا يخفى  
 مع اللبالي وادخل اللام على ما التا فيه ولا تدخل الدم على غايب غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قبل وقد تجاب وبجمله اسمية مفروضة باللام نحو ولو  
 انما : اوافقوا المشوية من عند الله جبر صرح بذلك ابن مالك في شرح النسيب فقال ان اللام في المشوية في جواب لو وان بين المانع لاسم تشابها من هذا  
 المجته قال الغنوي واما جعل جوابها بجملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقبل الجملة مستانفة صرح به ابو حنيفة في النحر فقال اللام في المشوية لام  
 الابتداء لا الواضحة في جواب لو وهو احد احوالي الغنوي وجواب القسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ النسيب فقال اذا اولها بجملة اسمية  
 في جواب قسم لا وضاه في المعنى : الاول ان يكون لام مشوية لا جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية ولما القول بانها لام جواب لو وان لاسمية المشوية  
 مكان الغنوية فيه نفس انتهى ان لو في هذين الوجهين والآخرين وهما الاستئناف وجواب القسم للمعنى فلا جواب لها على الاصح للاني الوجه الرابع من ادراج  
 لو ان تكون للمعنى نحو لو انني فحدثت بالنصب اختلف فيها فقال ابن ابي عمير وابن هشام هي قسم براسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي في الشبهة اثبت  
 معنى لست الوجه الخامس ان تكون للمعنى نحو لو انني فحدثت بالنصب خبرا ذكره في النسيب الوجه السادس ان يكون للتقليل نحو ضحكوا ولو يظلف محزون قال ابن  
 هشام الذي وغيره **فصل في آتاء بفتح الحزة وتشديد الباء** وهي حروف شرط اي مضمون محقق الشرط وحرف توكيد اما وحرف تنفيل غالبا يدل على المعنى الاول  
 وهو الشرط على الفاء بعد ما غالبا نحو فاما الذين امنوا فاعلموا ان الله من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لمدخل على الجزاء لا يعطف  
 الجزاء على مبتدأ ولو كانت زائدة لصح الاستثناء عنها ولما رجع الاستثناء عنها ولا عطفها الجزاء على مبتدأ من انما فاء الجزاء وانما التا للشرط ويدل على ان  
 الثالث وهو التنفيل استغناء مواضعها وعطف مثلها عليها نحو فاما الذين كفروا فاما الذين كفروا فاما الذين كفروا فاما الذين كفروا فاما الذين كفروا فاما الذين كفروا  
 وجوبهم فاما من اعطى واقى واما من اجل واستغنى الآيات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بذكر كيد ما فالاول نحو  
 ابتها الناس فلجا نكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورامينا فاما الذين امنوا بالله واعملوا في سبيلهم في حزمه من فضله وقسم في المعنى واما الذين كفروا  
 فلم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات حكايات من امر الكتاب لتزعموا بها ان الذين كفروا هم زبج الاية وقسم في المعنى  
 قوله ثم والراشون في العلم يقولون الاية فالوقت ونه وهو وقت فلم يفتق الفاء في الاية على قوله ثم الاية ويبدى بما بعده والمعنى واما الراشون  
 في العلم يقولون امثاله وذلك منوع على ان المراد بالمشابهة من القرآن ما استأثر الله به علمه اي اخضر به فلا يشك فيه خبره ولا طر في الخلق الى معرفته او يقين  
 منه سبحانه وثم وهذا التقدير الذي قد ذكره في موضع في هذه الاية هو احد ادلة المشوية على جواز الخطاب بالهمل وتقدم الدليل منه انهم قالوا الوصف على قوله  
 وما يعلم تاويله الا الله واجب على كون قوله والراشون كلاما مستانفا اذا لم يفتق عليه بل وقف على قوله والراشون السليم حتى يكون عطفا على قوله الا  
 فاذا ابتدئ بقوله يقولون امثاله كان المراد به قائلين امثاله فيكون حاله هو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حاله الله او حال الراشون في العلم كان الله ثم و  
 الراشون في العلم قالوا امثاله كل من عند ربنا وذلك في حق الله ثم محال او يكون حاله الراشون في العلم فطرح بمختص المعطوف بحال المعطوف  
 عليه وهو انما يجازي لان من ان المعطوف في المبرية ان المعطوف عليه فغير ان الوصف على قوله ثم الاية واجب اذا كان الوصف عليه  
 واجبا فحدثنا الله بما لا فقه وهو الهمل واجب عنه بان يجوز تخصيص المعطوف بالمال حيث لا يفسى كقوله ثم وحيثا له اسحق ويعقوبيا فله فان فله  
 حال من المعطوف فطرح وهو يعقوب لان التافئة ولدا ولد وهو يعقوب ومن المعنى قاله العسيري ومن تخلف التنفيل قولك اما ان يفتق لن هذا هو التنفيل  
 وحيث في الموضع في الموضع فقال والظاهر ان امانا بد فظلي لا يقال الا اذا وقع من تدفق شخصين شيئا واحدا الى ذلك فهو على هذا التنفيل اي واما  
 خبره فلو ليس كان واما المعنى الثالث وهو التوكيد فذكره الغنوي فقال المعرف بطل الكلام فضل بالجملة اي بانه توكيد لقول زبج اصب فاذا ضحك توكيد  
 ذلك وان لا محالة ذهب وانما بعد ذلك انما من غير قسنا ما زبج اصب فذكر ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بما يمكن  
 من ثبوت حال الغنوي وهذا التقدير يدل بقاء ثبوت بيان كونه توكيدا وان في فعل الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وخبره ومما قد مر من التوابع والحوادث  
 فانه لا يمنع من انما لا يخلو فانما بعد ذلك لا محالة انتهى هي تامة عن زيادة الشرط وجعلته وموضعها صالح لها وهي تامة مقامها انضمامها معنى الشرط و  
 ليست المعنى واما الاصل في المعنى لا يصلح ان يكون معنى لم يدخل في المراد في هذا المذكور من التا بانه قول بما يمكن من ثبوت كونه من تبيين

انتهى







باب الاُجْبَانِ الْبَالِغِ

[illegible]

ضمي الحج المحمود إلى  
أخبر عن الرسالة  
التي بعثها من الجبل  
إلى العروص رسالة  
بالرفع في مقبدا  
ورسالة خمر ونبها  
صلة وقابدا حمر

النواب احمد  
ملك  
مؤيد



[illegible]











[illegible]







[illegible]

1







اِنْكَارُ الْعَقْلِ

١٢٤



ساکنان



مايا الحكاية

مذہبِ ابراہیم

مذہبِ ابراہیم



اصله عدو يارب ثم ادغم فتاء مخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صدقة كلفه عكسه وهو جمل مدين على عدد في قوله لا يحمل وانتهى صدق  
 الفياس صدقة وهم يحملون البند على ضده كما يحملون النظر على نظيره ولو كان قول بمعنى مقول لحقت الناء الفاصلة جوازاً لم يحمل ركوبه فاذركوبه وانما الحقة  
 وانما يجر على الفعل فربما بين المقصودين والوزن الثاني قبل بمعنى مقول محمول جرح وجرع بمعنى مخرج وجرع والعلقة فيه ما تقدم وشدن لمحفزة جديدة بالبناء  
 فاما محضة محذرة ولحقها الناء فان كان قبل بمعنى فاعل لحقت الناء الفاصلة نحو امرأة رجلة وظرفية وانما الحقت قبل بمعنى فاعل دون قبل بمعنى مقول  
 فربما بينا واحصت بفعل بمعنى فاعل لا يجرى على الفعل لان الوصف من حم وظرف يأتي على قبل اطلاقاً فصلاً كفاعل من قبل بخلافه بمعنى مقول فان  
 قلت من حيث قبله بنى فلان المحقة الناء خشية الالباس بالذكريات لك لرفع كذا الوضو الماسون معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كضارباً  
 جعل مضارداً لمرأة مضاراً لبحاء المملة وبشد مبقاة باللفاف والنون من البعير وهو عدم التردد يقال رجل مبقان لا يجمع شيئاً الا بهن وامرأة مبقاة  
 وانما لم يدخل الناء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجرى على فعل ولا يشبه المضارع الميمية من بابة الميم في اولها قال ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم  
 كعطل من العطر وشد امرأة مسكنة مخروجة عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على ضربة وسمع امرأة مسكنة على الفياس مكاه سبويه والوزن الخامس  
 مفعول بكسر الميم وفتح العين كغشم بالغين والثين المجندين وهو الذي ينفى عابريه ويهواه من شجاعته ومدعى بالرجال والعين والسبن المملات  
 من الدعس وهو لطم يقال مع مدعى به وعلة عدم الحاق الناء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان خمسة اشارة انظم بقوله ولا ينظر  
 فانه ضو لا الالباس الثلاثة وثاني الناء لفصل الواحد من الجنس الجاهل لانه لا يصنع مخلوق كثيراً كثره وتمييز المشاة فوق وسكون الميم وعكسه اي  
 لفصل الجنس من واحد في جبهة يفتح الجيم وسكون الواو بعد ما حركه ضرب من الكفاة اخرى وكاه يفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهزة وهي التي قبل الياء  
 والواو وغول الموضع خاصه يخرج لستاره ومباراة فانها جمعا سبواً وبها لان اسماء الاجناس لعلية الثالث عليها قال الله تعالى وجاءت سبابة وعلى يفتد  
 كونها من اسماء الاجناس فالفيد مصر الى الجاهل وهذا من شأنه وثاني الناء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنع مخلوق قليل لا يجرى في قبضته وقد يكون  
 الناء لانه فيما يشترك فيه المذكور المؤنث كربة والمعدل والمعدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وثاني الناء عوضاً من فاء كعدة واصلاها  
 وعد كسر الواو فكم هو اباء الكلمة واو مكسورة فقلوا كسر الواو الى عين ثم حذفوا الواو عوضاً منها الناء في غير محل المعوض منه لان ناء الثالث لا يفتح  
 صدراً وثاني عوضاً من عين كقائه ومن لا م كسنة واصلاها سنوا وسنه بدل ليل فوهم في الجمع بالالف والثالث ستران او ستهات فكم هو ثاب جركان لا حركه  
 على الواو لا عتلاها وعلى الهاء ثابها فخذوا الواو والهاء وعوضاً منها الناء في محل المعوض منه على الفياس او عوضاً من حرف ثالث اعني وهو ياء الفب  
 كما شعث واشاعته وازد في وازد في ومهلوق مما لبته نسبة الى اشعث وازد في وحملت لثاء ففهم عوض من ياء النكاح نرى انما لا يجمعان وانما يقال لا  
 والاشاعته وكذا الباقى او عوضاً من حرف ثالث اعني وهو ياء مقاصيل كزبدون وزنادقة فالثناء عوض من ياء زنادقة فاذ يجرى الياء لم يجرى بالثناء بل يجرى  
 زنادقة فالياء والثناء متماثلان هنا فاله في شرح الكافية والزندقي هو الذي لا ينقل بينا قبل وهو الذي يظهر الاسلام ويحكي الكفر وثاني الناء  
 للتخفيف بالعين المملة اي ضرباً للاسماء الاجمالية كواحدة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي الميمية سبها لهم وهو الخفف قبل الجود القيا  
 موزج قد خلت لثاء في جمعه لثاء على ان اصله يجرى ضرب والفرق بين الحرب وضربه ان الحرب اذا استقلت لا يجرى فان خالفت بين الفاعل فندعربه  
 والافلا وثاني الناء للبيان في الوصف كروية كثر الرواية وانما اتوا المذكور لانهم ارادوا ان غابرة في لك الوصف القابرة مؤنثة ولنا كدها اي المبالغة  
 المحاصلة بغير الناء ككتابته وذلك لان ضا لا ينفذ المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه لثاء اقامنا كبد المبالغة لان لثاء المبالغة وثاني الناء لتأكيد  
 الثالث كقصة لان افراد المؤنث باسم غير المذكور ينفذ الثالث كجوز واثان فكان يكفي ان يقال يجرى لانه ينفذ الثالث بنفسه ودخول لثاء فيه لتأكيد  
 الثالث **فصل** لكل واحد من الفئتين الثابتة المفصورة والمدروعة اوزان ثمانية ولا تنصرف لهما في هذا الموضع تكون النظم لم يذكرها واذن في شهر  
 في الاستعمال وتقدم في باب لا ينصرف ان المفصورة اصل المدروعة فلذلك قدمها فاشهر واوزان المفصورة اشاعرة وثاناً احدها فاعلى يضم الاول  
 وفتح الثاني كاربى بالراء المملة والياء الموحدة اسم الله الهبة بالذال المملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادعى مستعجب بمجزة فعملة اسمين موضعين  
 قال جرير عبد الله في شعبي عريباً الوما لا ابالك واعتزها بوزعم ابن قتيبة انه لا يربح لها في لسان العرب ويورد عليه وفي النون اسم الحبيب من اقبل يعين  
 به الدين ويخفف بالميم والنون والفتاح اسم الموضع وجميعاً بالميم المملة والياء الموحدة اسم العظام التمل جميع عظيم لا عظم والمراد به كبد الفاعل لا  
 بعضين ولكن افواه واسمها فالمراد بالياء المملة والياء الموحدة الموضع وحكى بالحاء المملة لدروية قال ابو علي الفارسي هي  
 مقصو . مكاه عنه ابن جني في العدة وقد بين من عدم اشهر ما ذكر ان عدا النظم لفعل في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال  
 خطيب ياردي انها ثمانية الوزن الثاني فاعلى يضم الاول وسكون الثاني اسما كان كيمى بالياء الموحدة اسم التبت قاله الجوهري يقال ابهت  
 الاذن كزبها ما او صفة لا تذكرها كجمل والمها مذكر نحو الطويل انى الاطول او مصدا كرجى مصدا كرجى الوزن الثالث فاعلى يضم الثاني اسما كان  
 كزبدى بالموحدة لثاء مشق او مصدا كرجى بالطاء المملة المشبهة او صفة كجبدى بالحاء والذال المملتين بينهما ياء مشاة مشانته يقال جار  
 جبدى اي جبد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فاعلى يضم او وسكون ثانياً بشرط ان يكون اما جماً كقتل جميع قبل وجرى جميع جرح او مسمى  
 كدعوى مصدا دعا او صفة كسكوى وسبغى مؤنث سكران . فان للطويل فان كان على اسما كان على فاعلى في الفيد وجمان مبنيان على الجرح



## باب الثانی

فصل



باب المنة في موضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فقد انما في المشهور من وزن المدودة مشكل لان وزن ناد بعدا وفي الحكم بان  
سبب ان جنفا بالجم والنون والقاء والقصر موضع وانتهى بالمدانية موضع فذكر في ما يخص بالمد مشكل الوزن السادس عشر في قوله بكسر اوله وفيه ثمانية نحو  
سبب بالسن المملة والياء التثنية تحت ثوب مخطوط بحجر وبقل ما عمل من الغز وقل بره فيه خطوط صفراء بضع ثنت وابنه الذهب الوزن السابع عشر  
فقداء بضم اوله وفيه ثمانية كجلاء بالياء المجهز والياء التثنية الكبر والعجب **هذا باب المقصور والمدود المقصود** لا سم  
المد والذى حرفا غير الفتحة كالفق والمصاحف لانها في الاصل في المدود هو لا سم لا يمكن ان يكون غير هـ بـ كما في قوله كذا  
ورداء بخلاف اوله وشاء فلا يسمي مدودا فصار الاسماء ومد ما تسمى بان قياسه هو وظيفة الفخري وسماعى وهو وظيفة الفخري وقد اعنى المقصود  
بما حيز ضروفا ذلك كتابا مضابط الباب عند الفخريين اربع الهاء بالاسم العمل بالالف ثلاث اشياء احدها ما في نظير من الصحيح الاخر فيفتح ما قبل  
اخره قياسا وهذا النوع مقصود بعباس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا سم استوجب من قبل الطرف فتا وكان فانظر كما لا سم فلتظن العمل الاخر  
شوب فصر بعباس ظاهر ولم امثلة منها كونه مصدر فقل بكسر العين اللان عن جوى جوى بالجم وهو هوى وحى عنى فان نظير من الصحيح الاخر فيفتح  
فتا وبطريقا واشر اشرا وفيه ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللان قاس مصدره فقل بفتح عين قال ابن عصفور وغيره يتبع السبب وبالفاء و  
شد الفاء بالعين المجهز المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غري وفي الصحاح في فصل العين المجهز والواو غري بالتشديد والكسر اى اوله بـ والاسم الغراء  
بالفتح والمد وانشد الكثير اذا قلت مملات غارت العين باليك غراء ومدتها ما مع نقل هذا قول ابن عصفور وهو فقهه وفيما قالوه نقل لان ابا عبدة  
حكى عن الذين مكنوم غارت بين الشين غراء اى البت بينهما ثم انشد اى بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبدة هـ اذا قالوا قياسا كما سئل لان قاي  
غراء بالكسر لفظا من الصحيح بحيث قبل اخره الف كفا لك قنالا ثم قال ابو عبدة وغارت فاعلت من غريب بالتي اخري به وانشد ابو عبدة ولجوى  
اسلوبا مملات فاعلت بدل فاعلت وحقل بدل فقل بضم النون وتشديد الهاء اى كثيرة شاعروا عليه ووايه حقل بضم الحاء وتشديد الفاء  
مسألة ولا بعد عندك ان هذا الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والاسم وقاس المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبدة من افعال لا من باب فقل  
وكل استشهد بحسب رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري الغراء بالكسر والمد مصدر غارب التثنية واختلفوا في الغراء في بيت  
كثير فابن عصفور يروى انه بالفتح والمد وابو عبدة يروى انه بالكسر والمد وناصب على ذلك فلم يوارى ما حل محل واحد ومنها فقل بكسر اوله وفيه ثمانية حيث  
يقتله بكسر اوله وسكون ثمانية نحو فري فري بالفاء والراء الكذب ومري ومري بالراء الجدل فان نظيره من الصحيح قريب وقريب بكسر اللام فيها قاي  
فقل بضم اوله وفيه ثمانية جمعا لفتحة بضم اوله وسكون ثمانية نحو فنيه ودعى بالدال المملة الصو المنقوشة في الحائط وتطلق على الصول المملة على  
التثنية ومدية ودعى بالدال المملة السكين وفيه وذي بالز المنصوبة وسكون الواو المنصوبة عن غير الاسد وكسوة وكسوة الكائنات السين المملة  
فان نظيره من الصحيح حجة وحج وقريبة وقريب بضم الحاء والفاء فيها والى ذلك اشار الناظم بقوله كعمل وفصل جمع ما كفتلة وفئلة ومنها اسم مقصود  
ما زاد على ثلاثة نحو غطى من الواو ومقتضى من الحاء مستدعى من السد فاق نظيره من الصحيح مكرم ومكرم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيفتح  
الضم الثاني من هاء العمل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح بحيث قبل اخره الف وهذا النوع مدود بعباس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في  
قبل اخره الف فالتد في نظيره حنا عرف ولم امثلة منها ان يكون الاسم مصدر لا فقل بسكون الفاء وفتح العين او فقل بكسر الفاء وسكون العين قوله  
هـ وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني انما انشاء قال الجوهري انما افعل من الراى والتثنية افعل في الاصل انما انشاء فقلت بالياء والافعل  
الفالف كها وانفتح ما قبلها وفي المصدر غلب هـ نظيره انما الف تائدة واستقصى الامر استقصاء بفتح والى ذلك اشار الناظم بقوله اصل  
الفعل الك قد بدى بفتح وصل كاصوع كارتاى فان نظيره ذلك اى نظيره ما كان مصدر لا فقل من الصحيح كرم كراما ونظيره ما كان مصدر لا فقل  
اوله هـ وصل من الصحيح كسب كسابا فانه من افعل واستخرج استخرج فانه من استعمل ومنها ان يكون مفرد لا فقل سواء كانت الهـ هـ مصدر  
عن واو بـ فالاول كوكاء وكسبه والثاني غوراء واردي بـ والاصل كساء ورداء فان نظيره من الصحيح حاد وحرة وصالح والسحة ومن ثم اى بـ  
ان افضله حها ان يكون جمعا للمدود ولا تكون جمعا للمقصود فان لاختر ارجع جمع رى من الباقى واقتبة جمع قى من الواو من كلام المولى لان  
رجع قى مقصوران والرجح الطلحة مؤنثة والفتا مؤنث العن يدكر ويؤنث واما قوله وهو بن محكان المسمى في ليلة من جادى فالتثنية لا يصح  
الكلب من ظلماتها الطبا والمفرع تدعى القصر فصرود وفتح ليس بصرود ولكنه جمع بالبناء للمفعول تدعى بالقصر على بناء المد كجلى وجمال بالجم  
ثم جمع بناء المدود على اندية فانه بـ على هذا جمع الجمع وهذا القول بفتح انه لم يجمع بناء جمعا ولو سمع لفعل واللام منفعت بالمزوم كان ومنها  
ان يكون مصدر الفعل بالفتح منفعت الفتح ككونه والاصل صوت كالرفاء والتقاء بضم المملة والتثنية اولها وفيه ثمانية واحكامه وارناء صوت ذوات  
لنفث والتقاء صوت لثاء من الضان والمفرع فان نظيره من الصحيح الصراخ اود الاعلى واغوا الشاء بـ مشى بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح اللواد  
بضم الدال وفي اخره راء مملة وزاد في الفاموس فتح الدال قال وهو شبيه الدوران باخذ في الراس والركام بضم الزاى القسم الثالث ان يكون  
نظيره من الصحيح فهذا انما يدرك حضوره ومدى بالسمع من المقصود سماعا الفتى واحد القبان والسقى الضوء والثرى بالمشقة الكتاب والجمي بكسر  
الحاء المملة والجمي العقل وهو صفة بمنزلة من الحسن والجمي ومن المدود سماعا الفناء لحدثة السن والسناء للشرف بالسين المجهز والراء بالحاء



# باب المصنوع والمندرج

لكثرة المال واحداً بكسر الهمزة وبالفتح والميم للتعامل بالنون والعين المهملة واللام التظهير والاضمة والهمزة والهمزة والهمزة  
 هكذا اجتمع على جواز ضم الميم والهمزة واللام للنون والعين المهملة واللام التظهير والاضمة والهمزة والهمزة والهمزة  
 كل حروف ودبر ففصر منعه للضرورة وجواب الشطر محذوف لا بد منه ومنه من ظهر اذا المدحوب والعود بفتح العين المهملة وسكون الهمزة واللام  
 بفتح الدال وكسر الهمزة من بر الجبر والكسر يبدى برة ودورا اذا عطف ظهر وقوله فم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوقام حادث وقديم ففصر الوفاء  
 للضرورة وهو مودد واداد ان هؤلاء الذين مداهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلاً في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود منقاد  
 مبدل وقديم باض ومنع الفراء ضرورة الضرورة فيها القياس بوجوبه بخلافه اضل لان هؤلاء ثابت الفعل لا يكون الامداد فلا يجوز ضده  
 ان يفصر للضرورة وقد يقول لا يثبت فقلت لو اكرت مشموله صغرا يكونا الفرس لا يثبت ففصر صغرا للضرورة وهي ضلالة اننى اضل فلهذا الرشد  
 بخلافه وحكى الاجماع على جواز ضم النون والهمزة واللام للنون والعين المهملة واللام التظهير والاضمة والهمزة والهمزة والهمزة  
 بدم ولا غناء للضرورة مع انه مفسود وروى الاختصاص كراهة طلبة من صرف بكاد سنده برفه بالمد والاضمة ابن كاد وابن حروف ومثلها  
 وقالوا الفرائض شاذة وقد روى الغناء في هذا البيت مصداقاً لثابت لا ينفى فاقب غناء كذا قلت قنالا لا صدقاً لثابت غنى كضبت غنى وهو  
 نقص والى خلاصة ذلك اشار الناطم بقوله والعكس صحت يقع هذا باب كيفية التثنية وهو جعل الاسم القابل للمادة لثابتين بزيادة  
 في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها التعصيم وهو ما لا يغير حرفه كقولهم رجلان وثلثان والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها التعصيم وهو ما لا يغير حرفه كقولهم رجلان وثلثان  
 فلهما ساكن كدلو وقلبي والثالث الحاصل المفقوس وهو ما كان في آخره باء ساكنة فلهما كسرة لازمة من العرب كالفاسخ والقاضيه وهذه الانواع الثلاثة  
 يجب ان لا تغير من اهلها في التثنية تقول رجلان وثلثان وقلبان وثلثان والقاضيه والقاضيه وثلثان في التثنية اليه بفتح الهمزة وخصبه بضم  
 الفاء والميم اليان وخصبهان بفتح الهمزة والقاضيهان والقاضيهان وثلثان في التثنية اليه بفتح الهمزة وخصبه بضم  
 بالراء والنون والفاء اطراف الالبه وجعل اليان وخصبه اليان وخصبه التثنية وانما ما تثنى الى وخصه المذكور النوع الرابع الممثل  
 المفسر وهو ما اخره الف في آخره من العرب وهو نونان ما يجب قلب الفاء بهاء في التثنية وذلك في تلك مسائل احدها ان يجاوز ثلثة اعراف ان تكون  
 الفاء رابعة كجبل وجبلان ومثلها من مله بان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلزم من اعرافه كسلي ومطبا او سادته كسندوه وسندوهما وشذوهم  
 في التثنية فلهي وهو الرجوع الى الخلف وخوذة بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهو شبهة فيها ثاقف وقيل شبهة بضم صفران وخوذة لان  
 للالف وثقلها بهاء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثلثة مبدلة من بهاء كقوله قال الله عز وجل ودخل معه النبي فبان بقلب الالف بهاء وشذ في ثنية  
 حتى يكسر الهمزة حوان بالواو حكاه الفراء مع ان الفاء مبدلة من بهاء تقول حيث المكان حانية والقاضيهان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير  
 مبدلة من شيء وهو الميم في الاصل وقد اقبلت كقوله سميت بها طلت في ثنيةها مشان اما قلب الالف لجمع فلان فلا في التثنية لا بد من فتح فاعلم  
 وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لانها من المشى بالقدم عند الاضافة والموجبه فلهما بهاء في المسئلة الاولى فبا  
 لعل على الفعل لان التثنية في الاسم محمول على الفعل وانت لو ثبت ضلما زاد على الثلثة لقلب الالف الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما  
 في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما المسئلة الثالثة فلان الالف انما تحصل ضمها لالف الياء فثبت الياء في التثنية والى هذا  
 الثالث اشار الناطم بقوله لغز مفسود على جبلية ان كان من ثلثة مرتبها كذا الياء اصلها الف في واجد الالف اسهل كقوله وانتمى الثالث من نوعي  
 المفسود ما يجب قلب الفاء واو وذلك في مسلتين احدهما ان تكون مبدلة من واو او يجاوز من ثلثة اعراف كصوت حصون وفتح وفقوات  
 ومنا الخفيف ومنون وهو لغة في المن بالشدة بالذون برفه قال الشاعر وقد اعدت للعدال عندك عصاة واسما من واحد بفتح واو وفتح في ثنية  
 دعوى ضيان بالياء مع انه من الواو وقاس عليه المكثا واجيب بانه نادر لا يهتد به السائلين ان يكون الالف غير مبدلة من شيء وهو مثل  
 قولك في ثنية اذ سميت بهما ثم ثنية بالذون والذون وانما قلب الالف في هاتين المسلتين واولا ان التثنية تزداد الاشياء الى اصولها وعدم الاضافة  
 دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسلتين اشار الناطم بقوله في غير ما قلنا في الالف واولها ما كان قبل فاعلم النوع الخامس المفسود وهو ما  
 اخره هزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلة هزة وهو ما هزة اصلية كقوله بضم الفاء وفتح هزة بضم الواو وفتح هزة  
 الضمة الميم تقول في ثنيةها فراهان ووضاء ان يخصص الهزة وسلاهما من القلب واو ان لك اشار الناطم بقوله وضم ما ذكره جمع والفراد المناسك والوضاء  
 الرضى الوجه ما حوزان من قرأ وضوءا وغا لطلب الهزة فيها الفونها بالاحالة وعدم انثلا بها عن غيرها النوع الثاني ما يجب بضم هزة بفتحها واو  
 وهو ما هزة بدل من الف الثابت كقوله عند الجهور حوزان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤول الى وقوع هزة بين الفين وذلك كقوله  
 ثلاث الفات واخبر فلهما واو البعد شيها بالالف لان الياء قبل الالف في وقوع كل منها الثابت فالة الميم وهو مفسود بطلابا والوجود ان ياتي انما  
 قلبت واو لعل على التثنية وهي العصب والفسب مجرى واحد فالر الشاطي الى هذا اشار الناطم بقوله وما كصراه واوشها وضم  
 السيرة انه اذا كان قبل الفاء واوجب بضم الهزة لثلاث جميع وان لم يبق فيها الالف فتقول في عشوة بفتح العين المهملة وسكون الشين المهملة وهو الى  
 لا ينجس بضمها راضوا ان بالهزة وجوز الكوفون في ذلك الوجهين التعصيم والطلب واوشة عند الفريدين حوزان بقلب الهزة بهاء وشد

حرفه  
 في التثنية  
 من التثنية



في ثنية  
في ثنية  
في ثنية

فرضان في ثنية فرضا. ضم الفاء في سكون الواو وضم الفاء بعدها ما ساء من الضمة والفتحة ونقصت ثنية خنفساء بضم الخاء وسكون الون قال  
 لجروري وفتح الفاء ونقصت السبابة منها ونقصت الفاعوس جازها وسبقتها مملدة ووسبها سوداء وعاشوراء ثنية عاشوراء العاشوراء التاسع من المحرم قاله  
 في الفاعوس بحذف الالف اخره مئا واني لك اشار النام بقوله وما شئت على نقل فصر النوع الثالث ما يترجم فيه التصحيح وهو في الحرفة طر الحاء على  
 الاعلال وهو قلب الحزة واذا هو ما هنز بدل من اصل نحو كساء وجاء بالحاء المملدة والباء المشاة الضانبة اصلهما كسا ووجاه قلب الواو والباء  
 فيها همزة لظرفها اثنان ثنية وانما يترجم التصحيح لان فيه ايراد الحرف على صورة الاصلية بخلاف الاعلال وشئت على الوجهين كما بان بابدال الواو  
 بباء النوع الرابع ما يترجم فيه الاعلال وهو قلب الحزة واو على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما هنز بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المملدة  
 وسكون اللام والباء الموحدة عصبه صفراء في الفتى قال ابو الفتح تمر في الحلق على ثنية وفوايه بضم الفاء سكون الواو والباء الموحدة داء معروف  
 بنقش ويطع بفتح السين بالراء اصلها على ما في رواية ثنية فيها التثنية بفتح طاس بكسر الفاء سكون الواو وهو ما يكتب فيه ابو يحيى اليه بفتح طاس  
 بضم الفاء وسكون الواو بعدها نون فبين مملدة شبه الالف بنزله من الجيم ثم ابدت الباء فيها همزة لظرفها اثنان ثنية فقلباء ملح بفتح طاس  
 وفوايه طر بفتح طاس وانما يترجم الاعلال على التصحيح فيها ثنية فيها همزة حمزة من جهة ان كل ثنية بدل من حرف ثنية فاصل في ذم الاقش وبنع ابو يحيى  
 يجوز ان لا يترجم في هذا السبابة التصحيح على الاعلال وان سببه انما قال ان القلب على كساء مع اشترائها في العلة فذلك قال النام  
 ونحو علباء وكساء وجاء الواو همزة من غير ترجيح **هذا باب كيفية جمع الاسماء المذكرات وما يسمى الجمع الذي على هاءين وهما الواو والنون**  
 والنون رخصا والباء والنون نصباً وجرّاً ويسمى الجمع الذي على هاءين المشق اي على طرفي المشق لانه عربي مجرور بالواو والباء وسلم فيه بناء الواحد وضم  
 بنون زائدة محذوف للاضافة كما ان المشق عربي مجرور بالباء وسلم فيه بناء الواحد وضم بنون زائدة محذوف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع  
 المذكر السالماء المنقوص وكسرهما التي قبلها في قول جمع القاضى ما باؤه اصله والداوى ما باؤه منقلب عن واو القاضون والداهون والاصل  
 القاضون والداهون حذف ثنية الباء للاستئصال ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين وحذف الكسرة التي كانت قبل الباء لتلازم قلب الواو  
 باء لوقوعها ساكنة الزكسرة ثم عوض من الكسرة الغنة المناسبة الواو وان شئت فقل استغلت الغنة على الباء فيها ففتلت منها الى ما قبلها بعد سلب  
 حركة ما قبلها ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين وحذف لهذا الجمع الف المنقوصة دون فتحها التي قبلها فتقول جمع موسى عليا الموسون والاصل  
 الموسون حذف الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الغنة لتدل على لالف المحذوفة والهاء اشار النام وحذف من المقصود من جمع على حد المشق ما يركب  
 والفتح ابن شعر ما حذف وذهب الكوفون الى قلب الغنة ضمة فيها الغنة زائدة فاجاز في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء  
 على ان وزنه مفعول والفتحة صلبة من وسبب راسه اذا حلت به الموسون الغنة بناء على ان وزنه فعل والفتحة زائدة من اس راسه موسا حلت به وافق الجمع  
 على ابقاء الغنة فيها الغنة منقلب عن اصل باء او واو فيقولون المنفون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا من المصطفين واسلمها الاطباء  
 والمصطفين محركات باؤها المبدلتان من واو والاصل لانها من العلو والصقوة وانفتح ما قبلها فقلبتا الغنة ثم حذفنا لالتقاء الساكنين وبقيت  
 الفتحة وللباء عليها وبعثت المسند في جميع جمع المذكر السالم في ثنية من وجوب التصحيح فيها همزة اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيها همزة بدل  
 من الضا الثانية ومن جواز الامر في ثنية بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وضاء وضاء وصفين لمذكر وضاءون وقراءون بالتصحيح  
 بسلامة الحرفة لاصلها وتقول في جمع حراء على المذكر عائل حراءون بالواو لان همزة بدل من الف الثانية واحذف بقوله على حراء صفة لان حراء صفة  
 لا يجمع جمع التام ويجوز الوجهان التصحيح الاعلال وفي نحو علباء وكساء عليهن مذكرين عافلين فتقول علياؤون وكساؤون بالتصحيح وعليباؤون و  
 كساؤون بابدال الحزة واو لان في علباء للالحاق بفتح طاس وكساء بدل من اصل في الارجح من الوجهين الخلف السابق بوجهه والتثنية بالعلية  
**شرط لجمع ههنا باب كيفية جمع الاسماء المذكرات ما يسمى الجمع المؤنث السالم ما سلم في الثنية لان**  
 الثنية جمع السلاية لقول فتقول في جمع عند علم المؤنث هنالك بزيادة الف تاء كما تقول في ثنية هندان بزيادة الف تين من غير حذف  
 منها الا ما ختم بناء التانيث فان تاء محذوف في الجمع بالالف تاء لتلازم بين ملائق تانيث وسلم في الثنية لفقد العلة المذكورة فتقول في جمع سلمة  
 سلمات ولا تقول سلمتان المار وتقول في ثنية سلمتان باثبات التاء ولا تقول سلمتان تحذف التاء للالباس بثنية المذكور وجمع المقصود  
 والمدود تنصرف فيها ثنية فتقول في جمع المؤنث بالالف الثانية المقصود حليات الباء المشاة الضانبة وبالمحدودة صحروات  
 بالواو كما تقول في ثنية حليات الباء بالباء وهو وان بالواو وانما قبل المقصود باء لانهم لا يجمعون بين الفين وحذف تعدد لان الكلمة  
 بنيت عليها ونقصت بالقلب الى الباء لان الباء يوث بها كقويين وانما قبل المدود واو لان بقائها يودي الى اجتماع ثلث الفات فان الحزم من  
 مخرج الالف ونقصت بالقلب واو لان الباء قريبة من الالف فلو قلبت باء لادى الى اجتماع ثلث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التثنية  
 في المقصود ملة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما ينقصه من تجميع واصل كما لو كان اخر في اصل الوضع قبل مجيء تاء التثنية  
 فتقول في جمع غوطية وغرزة ظليات وغررات بسلامة حرف العلة الواو والباء من القلب لئلا يكون ما بعدها وتقول في جمع غوطية  
 وفتاة بالفاء والتثنية فوق مصطفيات وفتات بقلب الالف فيها وجوبا الى الاصل في فتات وزيادتها على التثنية



يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ

[illegible]



عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ  
الْمُتَابِعَةِ



# باب كيفية فتح الائمة

والمجموع انما يقع في الائمة الاصل بكسر الهمزة وسكون ثانيه وثوبته ففتح فيها وفي الصفات التي تقع الثالث ما يجمع على الفعل الرباعي الموثق بلا حلاوة الذي قبله  
منه الفاء سواء فتح اوله او كسر وضم فالمفتوح كمنافى انش الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المجزأة والمضموم نحو عقاب طاهر معروف والياء نحو  
بين فقول مجها اعنى وادفع واعقبه بين وشد افضل في نحو مكان وشهاب في غراب وجنين من المذكور فخرج بالرباعي نحو ذراع فادود ونور والجمع  
عند سبويه وخرج بالثاني نحو حمار وهو وود عصف وبلا حلاوة نحو حليمة ورسالة وبعدة قبل الاخر نحو ذئب الى هذين النوعين اشار الناظم بقوله  
الفعل اسم صيغ فعل والرباعي اسم انما يجمع ان كان كالمناق والذليع في عدد ثلثين وعدا للاحرف البناء الثاني من ابنة الفعلة افضل وهو كسب  
ثلاث لا يستحق افضل السابق اما لانه على فعل يفتح واد وسكون ثانيه ولكنه معضل العين بالياء او بالواو نحو سيف وسيف ووثب اثواب اوله لانه  
على غير فعل يفتح الفاء وسكون العين فبشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جبل ونمر وعصف وثلاث مع كسر ما نحو حمل وجنب قابل وثلاث مع  
ضمها نحو قمل ومنقول مجها اجمال وانما وادعيا واحمال بالهمزة واحمال بالياء ابدال الهمزة الثانية الفاء افضل واعمال والياء في ذلك اثبات  
الناظم بقوله وغيره افضل منه مطرد من الثلاث اسماء بافعال يرد ولكن الثالث في فعل يفتح وفتح الثاني ان يجمع على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصود  
بالصا والراء المثلثين وهو طائر من الراس يصطاد الصا في جبل وهو ل طائر صام للهدهد وجرذ بالهمزة والراء والذال المجزأة قال الجوهري ضروب الفاء  
ونفر بالنون والفتحة المجزأة والراء الملهمة جمع نفرة قال الجوهري كثره وهو طائر كالصا فير من المناظر وخرز فياء مجزئة وذاتين يجمعين قال الجوهري  
ذكر الازن فيقال يجمعها صردان وخرزان والباء اشار الناظم بقوله وفيما ليا الضام فعلان في فعل كقولهم صردان وشد نحو اطلب جمع  
وطب كما شدي فعل المفتوح الفاء الصبيح العين الساكنة نحو اجمال جمع جعل يجمع الحاء الملهمة وسكون الميم واخر يجمع فتح بالفاء والراء والياء المجزأة  
واجاب جمع جرب الهمزة والياء الموحدة وازناد جمع زناد بالراء المفتوحة والنون الساكنة وهو العود والاصل المذكور يفتح به النون والراء على الخط  
قال الله تعالى ولا تاتوا لاجال اجلهم ان يضمن حملهم يقال اجل يفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الاظهر وبالوجهين يحمل النمل قاله الضراء  
وقال الله تعالى اخذوا اعمارهم وقال المصنف يجمع الحاء وفتح الطاء المثلثين وفي اخره هزة تضعف حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضربة  
والحطاة ايضا الصرمة يقال حطاة الرجل اذا صرعه بالارض واختلفت لنفسه بذلك فبطل الصرمة وبطل لانه ضرب في يوم بين فوج فبطل لهما هذا فبطل  
حطية وبطل لانه كان يحمل الرجل والرجل المخطوطة هي التي لا يحمل لها واسم من يذبح اوس ويكفي بملكه فالمراد بالسيد ما اذا قول لا فخرج يذبح فخرج  
لحوصل لواء ولا شجر يخالط بذلك عمر بن الخطاب كان قد سجد للجوهري اياه وادبها لا فخرج بالخاء المجزأة الاولاد وهو اصل الاستبصار والفتحة جمع  
فخرج افخرج وفتح بفتح الهمزة والراء وبالهاء المجزأة واد كثر الشجر فرب من فذلك وتضعف فخرج الزاي وسكون العين المجزأة من الرغبة هو الشراب اصغر طائر يش  
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واد ما قولك في اولاد صغار اجد الاما عندهم ولا شجر اذ اشكوا اليك حالم وقال اخرو هو الاشع وجدت اذا  
اصطلم اخبرهم فذلك اشبا زنادها فجمع زناد على زناد وعباسه انند وسمع ايضا فعل واصان في شكل وسمع ولفظ وحظ وحمل وداي وداو وهو اصل  
اللبين وسط وجن وجن ونجد وفرد وجد والفتحة انف وثبع وليس من فنان في قوله ذواتا فان انما هو جمع فن وهو الفصن وله الفن وهو  
النوع فخصه فنون على الضمار كصاف ومكوك البناء الثالث من ابنة الفعلة افضل بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي هبة الفاء واولاها واولاها  
لحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها قال الف مع فتح الفاء فوططام ومع كسر ما نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو عصف والراء  
نحو عود فقول مجها على افضل طعام وطيرة وحمار وحمرة وغراب واخرية وعصف ارغفة وهو وادعيا وشد كتاب كسب الضمار كسب وله بقوله  
الها باني ووقع في الصالح انك اذا جمعت اليها وفلت في كثير من فوط في فوط انما هو الصواب انه في كسب لان النما مذكر طائر لك اشار الناظم بقوله  
في اسم مذكر رباعي هبة ثالثا افضل عندهم اطرد والزموا بناء افضل في فعال يفتح وقال بالكسر لكونها مضعف اللام او معتلها فالاول وهو مفتحا  
اللام واداد بضمها ما مثلها للعين ومضاعف الثلاث ما كان هبة ولا من جنس واحد كسب يفتح الباء الموحدة ويا بين شتاين فوق قال الجوهري  
هو الزاد والجماد وقال ابو عبيدة مناع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر ايات وزعم قال الجوهري هو الخط الذي يشد في طرفه المودود وقد يجمع  
المودود ما وادعيا الفاعل ما شد فيه الشئ والخشاش بالكسر لانه يجمع في عظم انما المجزأة وهو من خشب البرية من صنف فقول مجها ببات ابنة وفي جمع  
انته والاصل ابنة واذمة فالنق مثلان فقلت حركة اقلمها الى الساكن فبطل ثم ادغم احد المثلثين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لا وادوا واديا  
كثبا بفتح الفاء الباء الموحدة وانا بكسر الهمزة الاولى فقول مجها على افضل اقبته وانبته بالفتحة بعد الهمزة والاصلي ابنة بفتحين مفتوحة  
فاكنة ابدلت الساكنة الفاء من فخر كذا ما قبلها والباء اشار الناظم بقوله والراء في فعال وفعال مصاجر بضمها اعلان ويحفظ افضل في شمع  
وفخر بنجد وهو ما ارتفع من الارض وهو صمد وهو السقاء افاخر بنجد وسد وسد بالسين الملهمة فضا وضما كل بناء سد به موضع وفتح وقن وخال  
وباب قن واجاز بالهمزة والواو الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالطاء المثالة بمعنى الخاتم وتضعف بنون وضامين مجتهدين  
الظليل وفتح بفتح العين الملهمة وتشديد الباء الثانية وجره بكسر الهمزة وتشديد الباء الملهمة وفتح العين الملهمة وتشديد الباء المثالة تحت  
وحاصل مفتحا ونون ربيع الاول فاما شمع وفتح وظنين وفتح فضا لوانها اشعة واخبة واظنية واهبته مع انها صفات واما عفا فضا لوانها  
احصيه مع ان موزنث واما بنجد وهو سد وسد وفتح وقن وخال وضا ويا بجره فضا لوانها ابنة واهبته سدة وافضه وافنة واخولته

لا يملأ

وخرزان

او فخرج

قاله

في الجوهري الاول  
مختار في

وكسر الباء الاولى

واحدة



واو منه واضحه واجرة مع انها ثلاثية واما رتقا وغوان وصبيضة فذا الواو بها ارضية واحونة وانضضة مع انها زائدة على ابنة حرف واما قبل فقالوا  
 فيها عولمة مع حله عن عدة فل اخره واما جاور وناحية هذا الواو فيها اجرة وناحية مع ان المدة فيها ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنة الفلة فلكه بكم  
 اوله وسكون ثابته ولم يجر في ثمن من ابنة بل هو محفوظ في سنة اوزان فعل يغتصب بنحو ولد وق وصل بفعل اوله وسكون ثابته نحو شيخ وثور  
 وفعل بكسر اوله وضع ثابته نحو تني بكسر ثابته وفتح النون والفعل كبدى حكما الفارسي لا الذي يبادر من وفي الحديث لا يفتح الصدقة اي لا  
 زائدة في السنة يربن والثمن الثاني في السعادة وهي الثنيان بضم المثناة وهو الذي يكون دون السبد في المنة فاله ابنك وقال بفتح ال  
 بموخران وقال بضم اوله نحو كلام وفعل بفتح اوله وكسر ثابته نحو صبي ونحو جليل لقول في جمها على ضلة ولدة وفنية ونحو خيرة وفنية  
 وغزلة وغلة وصبيدة وصحة وجلة والذ لك اشار لما طم بغيره وفعله جمعا بغير يدي ولما اطراده قال ابو بكر بن السراج د اسم جمع لا جمع  
 والبناء الاول من ابنة الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثابته وهو اخذ اوزان الكثرة بكونه ثلاثيا في الوسط وهو جمع لشبطين لحدوها افضل  
 مقابل فضلاء بالمد كاحمر وابصر او مشعة مقابلتها اي لفضلاء لما فتح حلقى كالمعظم الكثرة بفتح الكاف وهي حصة الذكر واد بفتح الهمزة المدد  
 والذال المدحلة لظلم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي حصة النسخة بخلاف محو الى بمدا لمر ككسر لالته والاصل اء في بمر من مفتوحة  
 فساكنة فلبت الساكنة الفا كادم فان المانع من البناء بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره مرة فباها الف مسبوقة بباء مشاة فثابته تحذف الاستعا  
 فانهم قالوا في المدرك الى على وزنا اصل ولم يقولوا في الموث انباء على وزن فضلاء والثاني ما جمع على فعل فضلاء بفتح الفاء وسكون العين ثلثا  
 اصل كجر وسبده اء منعته مقابلتها اي لاصل لما فتح حلقى كرفقا بالراء المهملة والشاء المشاة فوق والغاف من الزن وهو اسناد الفرج بالهم  
 ونحو ذوا اء به اء به والفاء من الفعل بفتح العين فاء وهو يجمع في قبل المرأة شبه الادرة للرجل بجملة نحو عجره بالهم والزاى لكبرة العجر  
 فان المانع من ان يفتح ثلثا الاستعمال فان المرأة الواو في الموث عجزه ولم يقولوا في المذكور عجز فلا يقال رجال الم ولا بناء عجزه الا اذا سمع فحفظوا  
 لا يفسر عليه هذا مضمي كذا وهو في ذلك تابع للفعل بفتح الهمزة ونقل المرد في ابن حنبل في شرحه با على الفهليل عن ابن مالك انه ذكر في غير الفهليل ان فضلاء  
 بجر في هذا النسخ كاطراده في اخر عجزه وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة البناء ولا رجل عجزه فيقال هذا رجال الى وساء الى ورجال عجز  
 وناء عجزه ونقول فجمع نحو ابصر بكسر الاول تصحبا للعين ثلثا بفتح الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار انما بجر  
 فعل لجره وجره البناء الثاني من ابنة الكثرة فعل بضم ثابته وهو تدبج حسن لانه مافوع من فعل الاسكان اعقبه بفعل الجهر لث لانها وزان الفعلان  
 الالبكرة والسكون وهو مطرد في شبتين في وصف على قول بفتح الفاء بمو فاعل كسور وصبر وغفور وغفر بخلاف علوب بكونها مافوع مفعول  
 الثاني في اسم رايح العلة بمد الفاء او او او باء قبل لام مصححة غير مسئلة مط من غير ثبوت بحرف معين من حرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المد الفاء  
 لا غير مامدة الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو فدا ل المذكور وهو جاع مؤخر الراس ومعقل العذار من الفرس خلف الناصية واثان بالمشاة التقوا  
 للوث وفتح مكسول فاء نحو حار للذكر وذراع للوث ومضموم الفاء نحو قرأ للذكر وكراع للوث ومأمدة باء ومأمدة باء نحو مضرب للذكر و  
 كذاب للوث ومأمدة وفتح عود للذكر وقلوس للوث وهي المشاة من النون ومأمدة باء او او ومع الضعيف نحو سرب للذكر وذلول للوث وخرج  
 بقول لام غير مسئلة نحو كساء ونباء فلا يجمان على صل لاجل اعلان اللام لانها لو جمعا على صل لزم قلب الضمة كسرة لثقل وكساء باء ولبس باء فبا  
 قصه اعلو وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد مضى لما فيه من نقل المخرج من الضمة الى الكسرة والحق ان ذلك غالب لا لازم فكذا قال ابن جابر  
 ماضيه والاول المعقل ثن وثن والاصل ثن بضم النون فليدوا من الضمة كسرة لثلا لثقل الياء او او فقلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعفة  
 ان كانت المد الفاء هو هلال وثنان فلا يجمان على صل لاجل ضمهما اي اللام مع الالف فلا يثن في جمعه اهلل ولا سثن لما فيها من نقل الضم مع  
 الضم وثنان بغير العين لما يناد به الفرس ويقضها للطرح وفيه ثابته على الاعلى والاسفل للاسفل ومن وجاج بجاء مهملة مكسورة وحيثين العظيم  
 السند بجرول العين وفعل هو الاعلى الذي يثبت عليه حاجب حج ووطوط بفتح الواو ومثلث الضعيف ووطط وجمعت فعل بضم ثابته في فعل بفتح  
 الفاء وكسر العين اسم نحو سبر وصفه نحو خشن وفي فعل وصفه نحو ثوب وفي فعله مط اسم نحو حشفة وصفه نحو حشبة وفي فعل بفتح اوله وسكون  
 اء نحو سفت ومن في فاعل نحو يازل وشارف وفي فعل بضم ثابته نحو شفت وفي فعل كسر الفاء وفيها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد  
 او حاذق وفي فعل بفتح اوله وكسر ثابته نحو فرخ وفي فعله بضم ثابته نحو شبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثابته نحو ستر والى فعل بضم ثابته اشار انما  
 بقوله وفعل لاسم رايح قد زيد قبل لام اعلا لاخذ ما مضاعف في الام ذوال الف البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثابته ولو قدمه على فعل  
 بضم ثابته لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شبتين احداهما في اسم على فعله بضم اوله وسكون ثابته ويستوي في ذلك مصحح اللام ومبطلها ومضاه  
 فاصح ك رية وقرب وغرفة والمعل اللام نحو مدبر ومدى وزينة ونبي والمضاعف اللام نحو حجة وحج ويلة ومدة والثاني في الضم  
 بضم الفاء ان في افضل صفة كالكري ان في الاكبر والوسطى ان في الاوسط والصغرى ان في الاصغر بخلاف جلي فانها ليست ان في افضل لانه صفة لا تدكر لها  
 ولا يجمع على جلي وشدن فعل في ضلة صفة نحو بجمه بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يترك من ابن بؤن لشدن بابه وجمع  
 بهم فاد في الصالح وفعل مصدر واخوون يقال رايح منسمة رايح على من غير ثوب وجمع الروبان رايح بالثوبين مثل رايح قاله الجوهري

هو على انه في الفاء  
 وقد ذكر امره في  
 وجعل عجزه  
 احدهما



بسم

وفعلته بفتح اوله وسكون ثابته مخوثة بفتح النون والياء الموحدة وقاس عليها الفاء وفعله بفتح اوله وسكون ثابته معتل اللام مخوثة بفتح النون وفري وفعله بفتح  
 اوله وسكون ثابته معجم اللام مخوثة بفتح الواو الموحدة وهي عشرة الاخر وهم جميع ما ابتد بكسر اوله وفتح ثابته ولم يفت على جميع ما على فعل بضم اوله وفتح ثابته  
 فذكره بهما فيه نظر وفعله بكسر اوله وسكون ثابته معتل مخوثة بفتح النون وفعله بضم اوله وفتح ثابته مخوثة بالشاء المشاء فوق والحاء المجهول والى فعل  
 بضم اوله وفتح ثابته اشار النظم بقوله وفعل جميعا لفعله عرف ومخوثة بالياء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثابته وهو جمع الاسم تام على وزن فعله بكسر  
 اوله وسكون ثابته غير واحد فعل مخوثة بفتح النون وفي التنزيل ثمانى حج وكسرة وكسرة فريضة بالفاء والياء المشاء تحت وهي الكثرة وفري وخرج بهذا الاسم  
 الصفة مخوثة وكسرة وبالفاء الموحدة ووزنه فاعله انقضا الفاء وعوض منها الشاء والياء اشار النظم بقوله وفعله فعل وبجفت فعل بالفاء  
 في فعله واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين مخوثة وسدده ولا يقال في تينته واحد البين حلا على مدد وفي العوض عن لانه ثابته الثالث كسرة فري  
 وفي فعله الاجوف بفتح اوله مخوثة بفتح النون وخرج وفاز وفوم وفي فعله مصدر اخوذ كرى وذكر وفي فعله بفتح اوله وسكون ثابته معجم الاصل مخوثة  
 وفتح وجفته وجن وفي فعله بكسر اوله وسكون ثابته صفة مخوثة بكسر اللام المجهول وسكون الراء والياء الموحدة كافة الصالح والفساد ومخوثة  
 الصا المهمل بن في جميع ما ذرب صم والذرية المرأة المحدثه اللثا والصلة الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثابته مخوثة بكسر الهاء وسكون اللام  
 المهمله المؤب المطلق جمع على هدم وواه ابن سبويه وفي فعله بضم اوله كصورة وصورة بكسر اللام الفاء في الصورة بضمها جميع صورة فاعله الصالح البناء  
 وفعله بضم اوله وفتح ثابته وهو مطرد في وصفه فاعله على نزع فاعله معتل اللام بالياء او الواو كرام وروماة فاعض بضمه وفاز وفراء والاصل  
 فممن ربيته وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفاعل كرها وانفاح ما قبلها ما قبلها بفتح الفاء والياء الفاعل حوله من الفرق بين معتل اللام  
 وجميعها والياء اشار النظم بقوله في مخورام واطراد فعله فخرج بقوله وصف مخوراد وبالذكية مخوثة بالياء وبالفعل مخوثة بوزن فاعله مخوثة  
 وبالمعتل اللام مخوثة بفتح النون فلا يجمع شي من ذلك على فعله وشذ في صفة على غير فاعله مخوثة وكما وفي فاعله اسما مخوثة بوزن وواه ووده وفي فاعله  
 اللام مخوثة بوزن ووده بالذال المهمل وهو الرجل الذي لا يسد بالبناء السادس فعله بفتح النون وهو شاع في وصفه لذكر فاعله معجم اللام مخوثة  
 بكسرة وسكر وسكر وسافر وسفرة وبار وبرة قال الله تعالى وجاء النضر باليد سفره كرام برة وفي الفصحى برة جمع برة على غير الفاس والياء اشار النظم  
 بقوله وشاع مخوثة بكسرة فخرج بالوصف الاسم مخوراد وبالذكية مخوثة بالياء وبالفعل مخوثة بوزن ووده وفي فاعله اسما مخوثة بوزن ووده وفي فاعله  
 وفاز فلا يجمع شي من ذلك على فعله بفتح النون واطراد وشذ في غير فاعله مخوثة وساده فوز بها فاعله وفي بعض نسخ الصالح وزن سادة فاعله  
 وهو مخوثة بفتح النون وشاع في فاعله وكان الاولى ان يعبر بطرد لانه لا يلزم من اشباع الاطراد البناء السابع فعله بفتح اوله وسكون ثابته وهو جمع لما دل على  
 انه من هلك او يجمع او يفتق من قبل ما يكون وصفا للفعل فالنوع كخرج وجرى واسبر واسرى والهلك مخوثة بفتح النون وقيل وصريج وصريج  
 عليه سنة لكان ما دل على انه من ذلك احد ما قبل وصفا للفعل لا للفعل كمرض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسرة ثابته كمرض وضمي  
 وهذا الوصفان مما يدل على التخرج والثالث فاعله هلك والراء فعل بفتح اوله وسكون ثابته وكسرة ثابته كمرض وضمي  
 اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع الاثنين وهلك وفعل بكسر العين او بضمها وابدلت  
 الفتح كسرة او قبل كسرة في قول محكيه في سبقت اشهرها والهاء والخامس فعله بفتح النون والسادس فعله بفتح النون وسكون الراء وهذا الوصفان مما يدل  
 على نفس ما وندد كسر وكسرة وذرب ذرب وجلد وجلدي والفاء اشار النظم بقوله فعله بفتح النون ووصف كسرة وضمي وهالك وميت به من البناء الثامن  
 فعله بكسر اوله وفتح ثابته وهو كسرة في فعله ما كسرة اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون معجم اللام مخوثة بفتح النون والراء والياء المهمل بن  
 ما يعلو في شجة الاذن قد رجع بالهم ودرجته واجوز مخوثة بالراء وكسرة ومضاها خوذت وربيته وقلبه في اسم على نزع فعل بفتح الفاء وسكون العين  
 مخوثة بالفاء المجهول والراء نوع من الكفاة وهو سدا الفاء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصالح ان غرده جمع لكسرة والفاء او بكسرها مخوثة  
 ذرية بالفاء والراء وقيل انهم مخوثة بفتح النون ضد الانثى وكسرة وهاد وعلج ووضه وخوثة والياء اشار النظم بقوله فعله بفتح النون  
 الوضع فعل وفعل فاعله بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون  
 لوصف على نزع فاعله او فاعله ما كسرة اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون معجم اللام مخوثة بفتح النون والراء والياء المهمل بن  
 وصوم وبشمل مخوثة بفتح النون وخرج بفعل الوصفية الاسم مخوثة بالياء وجازية البعث فلا يجمعان على فعل والياء اشار النظم بقوله وفعل  
 لفاعل وفاعل وصفين وندد مخوثة بفتح النون وندد مخوثة بفتح النون وندد مخوثة بفتح النون وندد مخوثة بفتح النون وندد مخوثة بفتح النون وندد مخوثة بفتح النون  
 المجهول وكسر الراء المهمل وسكون الياء المخوثة في امرأة ذات حياء بالحاء المهمله والياء المشاء الثمانية وقبل العذراء وجميعها خذ وخالوا خذ  
 الفاس ونفس ورجل عزل ورجل عزل اذ لم يكن معهم سلاح وضم الاصل لانه لا يجمع على فعل ورجل عزل ورجل عزل ورجل عزل ورجل عزل ورجل عزل ورجل عزل ورجل عزل  
 خبز عزل مصالبت اشبال الاسود الضرايم وفارق باسحر لانه غير لازم بدليل نزل لوشا دل عصا وسبغا او محازالت عنده هذه الصفة البناء الثمانية  
 فعله بضم اوله وسكون ثابته وهو جمع لوصف نزع فاعله مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون مخوثة بفتح النون  
 ندد فاعله في جمع فاعله كقوله وهو الفطامى ابصاره الى النشبان مائلا وقدر امن عن خبر صدق قال الموضع في الحواشي اعلم اعداد كسرة



فاعلة للوزن لان هذا البيت وحكاية مشهورة بين الاصمعي والاعراب والظاهر ان الضمير المؤنث للاصالة للنساء لانه يقال بصيرتكم يا بنات بغير فاعل  
شأن الجمع صاوة لان قياس يقال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما قبله من مخالفة الضمير وهو الضمير على ضرب من الحدث عنه ونقد فقال  
في فاعل المفعول بالواو والياء كقراءة جمع غاف وسرا جمع سا والاصل غرا وسراي فليست الواو والياء هزة لظهورهما الزايف في البناء الواحد عشر  
فقال بكسر واو وهو يكون جمعا لثلاثة عشر ذنا الاول والثاني فقل وقيلة بفتح الفاء وسكون العين فهما لكونهما اسمين وموصفين غير في  
الفاء والعين فالاسم منها نحو كسب كساب وقصاع وقصعة والصفة منها نحو صعب صعبين وصعاب وقد ذكره خذال بلقاء العجز والذال المملة  
مما قبله السابقين والذالعين ونقد فقال جمع قيل بالياء الفاء نحو يقرأ بالياء المشددة تحت وبالعين والراء المملتين يحد بوجه في الزينة للاسد يقع  
فيها وفي المثال اوله ابي العين نحو صيف صيفا ومنبعه بالياء المجرى وصياح والياء اشار الناطم بقوله قيل وقيلة فاعل لها وقل فباعينه الياء  
منها الوزن الثالث والرابع قيل وقيلة بفتح الواو ثانيا حاكوا السمعين غير معننى اللام ولا مضعفها بجل وجمال وجبل وجمال بالهمزة ووجه  
ودقاب ومرة ومار خرج مخوف وعصا لاعتلال اللام ونحو طلل لضعفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناطم بقوله  
وقيل بضم الفاء وسكون العين كدمن ودعان ومع ودع وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين اخر اذا من نحو خلف وحلو وشرط ثانيهما ان  
لا يكون واوى العين كحوت ولا ياء اللام كندى والراء واخذ من الضمير طالع لك اشار الناطم بقوله وقيل مع قيل فاعل السابع والثامن  
قيل بضم الفاعل ومؤنثه صهي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف  
بمختلفة ولفظ مؤنثها الاعتلال اللام وبمختلفة يخرج فانه بمعنى مفعول وقرا الكشاف فليست حمدا بكسر الهمزة والراء والراء هو جمع جذيد  
مثل قيل وثقال ولجديد بمعنى المجدد وهو المكسوة فالواحد في البسيط فافقوه هذا ان ضللا الوصف قد يجمع على ضال وان كان بمعنى مفعول  
فالله الموضع في الحديث والى ذلك اشار الناطم بقوله وفي قيل وصف فاعل وذلك في انشاء ابي الطم والجمعة الباقية من الثلاثة عشر وزنا ما يجمع على ضا  
ضلان بفتح الفاء ومؤنثها ضلا بالالف وضلان بالياء وضلان بضم الفاء صفة وانشاء ضلان بالياء لا غير ففتوح الفاء كضبتا وعظمتا وعظمتا  
ومضاب ونتمان وندام ومضوم الفاء نحو مضان ومضات ومضات وخامس وفي الحديث ندم وخصا والى ذلك اشار الناطم بقوله وشاع  
في وصف على ضلانا وانثبته او على ضلانا ومثله ضلانة والراء التزمولة قيل وانشاء اذا كان واوى العين صهي اللامين كطويل وطويلة ان لا  
يجمع الا على ضال بمختلفة غيرهما فانه لا يلزم ضا لابل يجمع عليه على غيره فنقول كبر وكراء وكرام وظريف وظراف وظراف وشراف وشراف  
وانما لم يشار كما هو طويل في ذلك لقلته قال في الحكم قال ابن جني لم يأت قيل بضم الفاء صفة واد وفاقه ولا يجمع الا على ثلاث كلمات طويل وقويم وصوب  
من قولهم صوب اي صاب قال واما المربع فانه وان كان صفة الا ان صا اسماء اشهر الياء اشار الناطم بقوله والراء في نحو طويل وطويلة بفتح  
ضال في وصف على فاعل يورع وبعاء وفي التنزيل حيي بعد الرءاء وقام وقام وفي التنزيل وانتم قيام وام بضم الراء مدودة وهم مشددة من امر  
بمن فسد واصلة ام كضار فادغم الميم في الميم للثاقل وجعل امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للشيئين اياتا او قاصدين ومؤنثاهن  
كرايمه وبعاء وفائمه وقيام ويحفظ في وصف على اضل نحو اجف اي منل وجماف ومؤنثه عجماء وجماف ومنه سبع عجماف لان هفوه بضم  
عجماء وحكى الفارس ابو حاتم الجرب جرب زاد ابو حاتم ابطح ويطاح قال ابن سيدة في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قبل ان اجف لا ثاني له وفي وصف  
على ضال بضم الفاء العين نحو جواد بفتح الجيم ونحو جواد بفتح الواو وجماد والاصل جواد فليست الواو لوقوعها الزكسرة قال وحكي لجماما بفتح الراء  
وفي وصف على قيل نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء المشددة المكسوة وخيار وفي وصف على ضلا نحو طلاء ويطاح وفي وصف على ضلا  
بضم الفاء سرائي واثاث وفي اسم طو قول بفتح الفاء نحو قوس وقلاص وفي قيل بفتح الواو وكسر ثانياه نحو قيل وذيال وهو بالراء والحاء الجدير  
الان في ثمة الضان وفي ضلة بفتح الواو وكسر ثانياه نحو ثمة وفار وفي فعالة نحو عبادة وعبياء وفي ضلة بضم الواو وسكون ثانياه نحو ثمة وقيام  
ونظفه وديانة وفي قيل بضم الواو وفي ثمة كرم وديار وفي قيل بضمين نحو جواد وفي قيل نحو فضيل وفصال وفي قيل بفتح الواو  
وصم ثمة تسع وسيلع وفي ضلان بفتح الفاء وسكون العين كضبان وضباع البناء الثاني عشر من ابنة الكثرة فعول بضمين ويطرح في  
الفاظ اربعة اخرها اسم على قيل بفتح الواو وكسر ثانياه نحو كيد وكيد ودعمل ودعمل وهو اي قول فانه في قيل كاللزام والباء يشترط في النظم  
وقول قيل نحو كيد بضم الواو من غير الفاء نحو موزع ومار وجماد في نحو موزع على الفاس ومنه بضمين على غير الفاس قال حكيم بن محبوب الرعي  
فيها عيايل اسود وتمر انشد بسببه فقال ابن الضابع اراد موزع يكون الميم ثم نقل اذنيق وقال غيره قد يكون مقصودا اي مختصرا من موزع ففت  
الواو للضرورة وقالوا ايضا في جملة امار على غير الفاس فخلصت جملة اوزان واحد قياس وهو موزع وثلاثة على غير الفاس وهي موزع ومار واثار  
وثر والباء يجمع على واحد الباء قاله الصنعا والثلاثة الباقية من الاربعة المطرقة فيها قول الاسم الثلاثة ساكن العين حال كونه مفتوح الفاء  
ليس عنه واوا نحو كعب وكوب وفس وفس وخرج عنه جوس فلا يفسر فيه قول وشدة فخرج فوج وجم الجاهل من الناس ومكثوها نحو جمل  
وجول وفس وفس وفس ومضمونها نحو جند وجنود وبر وبر والباء اشار الناطم بقوله كذا في بطل في ضل اسماء مطلق الفاء الا في ثلاثة











باب الجمع

غشياً ونفسه فقولنا جميعاً سكاراً غشياً بالغش ولا نقول سكاراً وغشياً بالكسر وإنما خرج من هذا الوصفين ضا إلى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسا إلى ضا إلى بضمها وبضمض ضا إلى بفتح الفاء واللام في نحو جط ومبا إلى وبتم وبشأى فاتهم وأبأى وظاهرنا من خوف وظهارنا ومهرى ومهاوى وشاء منه من إذا أصابها وساءت وحفظ ضا إلى بالضم في نحو فدم وفداى واسبر واستارى وأحاصل من هذه الأوزان بالنسبة إلى ضا إلى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعل إلى بالضم ارجع فيه من ضا إلى بالفتح وهو شأن فلان وقيل وصفين والثاني ما فعل إلى بالضم فيه لازم وهو قديم وأخر والثالث ما فعل في موضع وهو بفتح وجام وظاهر مهرى ونشأ من معوض فيس الحادى والعشرين ضا إلى بالفتح في الفاء والتشديد في الباء وبطرد ضا إلى في كل ثلاثى ساكن العين آخره باء مشددة زائد على المثلثة غير متبدلة للنسب بحيث يضم الموحدة وسكون الحاء المجزوء بجان وكسرى وكسرى بضم الفاء قاروا بخلاف نحو عرب وعجم لا يماحرهما العين ويخو مصرى وبصرى لأن بانهما متبدلة للنسب في ذلك لشارداً لغيره واجعل ضا إلى بضم سبب جوده وشدة غطى وقاطى نسبة إلى غطى وفي الصحاح الضبط اهل مصر وجعل غطى الغبطية شارب بعض وقاى من كان والجمع فباطى وفي الصحاح ايضا البحث من الابل مرتبة بعضهم يقول هو عرب ويشد لابل قبل اقيات لم يخل بالاكوف بسقى لبن البحث في فصل الخلف الواحد نحو والاثني بجنبه والجمع بجان غير منصرف لان زنة جمع الجمع ولك تخفيف الباء فنقول البناني قال الموضع فالباء في الجان تتجدد للنسب ليس نحو بجان كفسر وقاروا الا ترى ان الباء في فري ليست للنسب في فري ولكنها في البان للنسب للبحث ونحو بحث كزكى وزل في الجان في المذكر إذا كانا لياس ان بن في نحو بجان انتهى وقد تكون الباء في الاصل للنسب بحيث ثم يكن استعمال ما هو فيه نحو بجان نسبة بانباء وكما في فعل الالاسم معاملة باليس منوباً كقولهم مهرى ومهاوى والمهرى بغير منوب الى مهر فيلزم من ما قبل البن ترك استعماله نحو ما اسما للضبط من الابل قاله المرادى ويريد بفتح شبهة الموضع ويحفظ ضا إلى في النساء وطران فانهم قالوا في جميعها اناسى وطرانى ولما كان اناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قاله بعضهم اشاد الى جوابه بقوله واما اناسى فجميع انسان لا جمع انسى لان انسابا آخره باء النسب فتقدم ان ملحقهم بباء النسب لا يجمع الى ضا إلى واناسى اصله اناسين فابدلوا النون بباء وادخلوا الباء المبدلة من الفاء فيها كما قالوا طران وطرانى واصل طران فابدلوا النون بباء بدليل ان العرب نطقوا بذلك على الاصل فقال اناسين وطرانين وبهذا يتبين ان ابدال النون بباء فيها ليس لانهم كانوا هم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقبل فجمع بجان في جميع تركى واكى فانه ابن مالك في شرح الكافية وذا دابنه وهذا لا يقول به احد انفقوا الطران بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وباء الموحدة فالتاء الجومرى ووبنه كالحرة منقذ الريح نزع العرب انها تنصرف في ثوب احدهم اذا ماها فلان ذهب الى جهة خويلد في قوله قال في الحكم الطران ووبنه تشبهاً بالكل اصله الاذنين طول بل الخطوم اسود الراس ابيض الجسم منقذ الريح كثير الفسوف انباء الثاني والعشرون ضا إلى بطرد في انواع اربعة وهي الرابع والخامس مجرى بن او مزدا فيها فالاول الرباعى المجزوء ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى مكسورة ومضمومة فالفتح كجفر وهو النهر الصغير وجمعه جفرا والمكسور نحو ربح بالزواى الباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب صاحب الرقبى الثلاثة وجمعه زجاج والمضموم نحو يرتق بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو محال للضعف كالاصابع للانداء وجمعه بران والثاني الخامس المجزوء كسفر حل بجرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الهم وكسر الراء بعدها شين معجمة الجوز والكبير والمرأة العجوز ويجمع الخاسى حذف خامسة تخفيفاً لان الثقل حصل به بقول في جمع سفر حل سفاح بفتح اللام وفي جمع ججرش حذفت الشين وانت بالفتح في حذفت الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخاسى مشبهاً للحروف العشرة التواتر في الكلام وشبهه بها اما لكونه يلفظ احدها تحذف بفتح الحاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبي مواضع قواض خنج داود عندها اذا وقت فيه كنجم الخدين ودا بعد النون وهي حرف اصلى لانها لا يجمع بزادها منسطة الا بشرط ثلاثة ولكنهما من لفظ الحروف التواتر او يكون من مخزجة اى من خرج الحرف الى ابد كقرف وق جمع فزف وهو الغطاة من الجبن لغت هام بن غالب بن معصفه الشيبان فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حرف الزيادة ولكنها من خرج التاء المشابهة التوفائيه وهي طرفنا للسان واصول الثنيتين العلين والحق انك اذا جمعت الخاسى فان لم يكن رابعة شبيهاً بالزائد ثنتين حذف خامسة وان كان رابعة شبيهاً بالحرف الزائد لا يغيث حذف خامسة بل يغيث الحادى فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خذ ارق وفراق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خذ ارق وفراق وهو الاجود والمذهب قال البزى لا حذف الا الخامس فعمل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيهاً لفظ الزائد فان اشبهه ثنتين حذف قوله واحداً نحو فعمل فيقول في جمعه قدام الثالث الربا المزبلة نحو مندرج والواحد الخامس المزبلة نحو قوطوس قال ابن السبى بفتح الفاء الداهية وبكسرهما التافهة العظيمة الشديدة وخند ليس بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها باء مشابة تحتانية فنبين هذه الحروف يجمع حذف هذين التوحيين الاخيرين وهما الرباعى المزبلة والخامس المزبلة فخرج من هذا الرباعى بفتح حرف حذف ذاته فنقول في جمع مندرج ومندرج حذف الهم والتاء فقط وفي مزبلة الخامس حذف ذاته وخامسة فنقول في جمع قوطوس وخند ليس قرأ بفتح حذف الراء والشين وخند وحذف الباء والسبى لا اذا كان ذا ثلث الرباعى لينا واجامبل الاخر فيزيد ويجمع ما هو من على الضال بل ثم ان كان الزائد باء صحح حذفه بل وقد ابدل او كان واوا او الفاء لبا بان لو وقع ما بعد الكسرة نحو صغور وعصاف وسبح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والهاء المهملة كان اللين والنافرة الكثيرة الهم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراج البناء الثالث الحشر شبيهه فخال وهو ما نلعه مداً وبهنة وان خالعه فز كفاصل وفيما على وفواصل ويظهر في مزبلة الثلاث غير المتقدم من نحو لهر وسكران وصابم



والا يوتي  
مثال في  
من

ودام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جوع تكسب فلا يجمع على مثال ولا تحذف زبانه ان كانت واحدة سواء كانت او وسطا او نحو الا الحالى او  
وسواء كانت حرف علة او لا كفضل وفاضل ومجدد وساجد وجوه وجواهر وصبرف وصبات وعلقى وعلاقى فالزيادة في الاولين قبل الحان  
وفي الباقي اللاحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزبانه ان كانا من نحو مستخرج ومندك  
بقصد هذا الكتاب ويتبعين ابقاء الزيادة لفاضل على غيره ويجعل الفضل بواحد من سبعة امور التقديم والحركة والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول  
وهو كونه لللاحاق والمخرج عن حروف ساكنة منها وان لا يودي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وهذه هاء التسهيل الى ثلثة امور  
المرزبة من جهة المعنى والمرزبة من جهة اللفظ وان لا ينفى حذفه عن حذف غيره فالمرزبة من جهة المعنى كالميم مطسواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثمة  
الزائد بن ملحظ ام لا وفي ذلك بين الخامس والسادس فنقول في جمع منطلق مطلقا يحذف النون وابقاء الميم لا نظائر يحذف الميم وابقاء النون بكونها  
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلا لها على الفاعل وتصدر بها وجوب تحريكها واختصاصها بالاسم ونقول في جمع مستدعي مدعى يحذف السين  
والياء معا لان بقاءهما يخل ببينة الجمع وابقاء الميم لان لها مرزبة عليها كما تقدم ولا سماع ولا نداع يحذف الميم والياء من الاول لان بقاء غير موجود للميم  
... بين من الثاني لان وان كان بناء موجودا كتصاحب لكن حذف الميم يفتى الدلالة على اسم الفاعل خلافا للبر في نحو مفتاح ما بعد الزايد لللاحاق  
فانه يفتى في جملة ضاسس ويحذف الميم والنون ويبنى السين ترجيحاً لماثل الاصل لان السين يثبت لللاحاق باخرهم وابقاء الميم والياء الى من غيره ومخالفة  
سبب في ذلك وكالحركة والياء الضائفة المصدرية في اول الكلمة كالنداء ويلند بفتح الواو وانها وسكون النون فيها وهما بمنزلة النون وهو الشدة  
لخصونة نفس عليه الجوهري وصاحب الضياء ومن خصم لند وفي التنزيل الدامضا فنقول في جملة الادوية يحذف النون وابقاء الحرف والياء لخصمها  
وتحريكها وتكون في موضع بقاء فيه الياء على نحو علف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا ولا الاصل الا بد وبلا بد فادغم احد المشددين في الا  
والمرزبة من جهة اللفظ كالناء من استخرج على انقول في جملة تحارج يحذف السين وابقاء الناء لان له نظيرا وهو ثابيل ولا تقول تحارج يحذف الناء وابقاء  
السين لان سماعا لم يردم والمرزبة من جهة كون الحرف لا ينفى حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احد الرادتين مفتاحا عن حذف الآخر  
بدلنا العكس يفتى حذف الميم حذفها كياء جزين بفتح الجاء المهملة وسكون الياء المشددة تحت وفتح الزاي وضم الياء الموحدة الجوز وفيه ثلاث زوا  
الياء والواو والنون فنقول في جملة حزابين يحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بابقاء لان الياء اذا حذفت اغنى عن  
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل الواو وعصم من فاعلها ياء ولا تفلح في ان يحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك  
وهو حذف الواو لا ينفى عن حذف الياء بل هو مخرج الى ان تحذف الياء ايضاً وتقول حزابين لصبر ويزيد على مفاعل اذا لا يفتح بعد الف المنكسر ثلاث حروف  
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كصايح وقنابل فان تكاثرت الزايدات في التجميع فالحذف غير لازم لانه لا يفتح على الاخرى نحو يوتى سرندى بفتح  
السين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجوى على الامور قال الجوهري الشد بفتح الشين وعلت في بفتح العين المهملة واللام وسكون  
النون وفتح الدال البعير الغنم وقبل ثبت وقبل الغنم من كل شئ قال الجوهري والغبها المفتوحين فان النون حجت بالتقدم على الالف الالف  
رجحت بشد الحركه لا لحاقها بفتح قبل فلما تكاثرت الزايدات تحذف الحروف قاله الشاطبي فنقول في جمع سرتك سرتك يحذف الالف وابقاء النون وسرود  
يحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علتك علتك يحذف الالف وابقاء النون وعلاد يحذف النون وابقاء الالف فان حذف الالف يفتى سرند  
وعلتك بفتح الهمزة الى سرند وعلتك كجفر فنقول في جمعها سرتك وعلتك كجاف وان حذف النون يفتى سرودى وعلت الى سرودى وعلت الى سرودى  
في جمعها سراد وعلاد بقلب الالف لانكسار ما قبلها ثم تحذف فاجرا ويخرج منها التثنية كجور والى الضمير اشار الناظم بقوله وغيره في ذلك  
سرتك وكلما ضاهاه كالعلتك **هذا باب في التصغير** وهو لغة التقليل واصطلاحا تشبيها بغير خصوص بالزيادة وله فوائد وعلامات وشروط  
وايضا اما فوائده فثلاث تقليل ذات البش نحو كلب صغير شانه نحو رجل وتقليل كيشه نحو دلهات وتثنية ما من نحو بيل النصر وبعيد  
وتثنية ما فيه نحو فون المرحلة ونحو البريد وتثنية منزله نحو صديقه وذا اذا كوفون معون اخر وهو العظم نحو دونه ونحوه ونحوه ونحوه  
على التقليل لان الدابة اذا عظمت قلت مدتها وذا بعضهم معون اخر وهو الضبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم او لا وفتح ثابيه واجلاد  
او ثالثه واما شرطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفاعل ولا الحرف وشدها احيى هذا الصبر بين الثاني ان لا يكون مشغولا في شبه  
الحرف فلا يصغر المضمرات ولا من وكبت ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشدها فلا يصغر نحو كبت لانه على صيغة التصغير  
قال ابن مالك وفيه كلام بل في الرابع ان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر الاسماء العظيمة كاسماء الله وانبياء وملائكته ونحوها ولا جمع الكثير وكل وبعض  
والاسماء الشهور والاسبع عند سبويه والحكي وغيره وسرى والبارجة والبقيد والاسماء العاملة واما ابنته الموضوعه لغيره في ثلثة ابنته لانها  
عليها قبل وضمير قبل فالاول للتصغير الثاني كالتثنية والثالث للتصغير الخاص نحو دونه ونحوه وهذه  
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل قبل له لانه يثبت المصغر على هذه الابنية فيقال لان وجدت معاملة الناس على فليس هو مود يبار فان قلت  
النون الاولى من بنية ليست مكبرة قلت اصل دينار وتاثر بقاء النون ابداً النون الاولى فاذا صغر جمع الى اصله لان التصغير في الاشياء  
الى اصولها ووزن المصغر هذه الابنية اصطلاحا لهذا الباب اعني في مجرى اللفظ تقريبا وليس حيا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

والر

باب  
التصغير

على سبيل  
تشبيه  
التصغير



باب الضعيف

في المصنف:

وفیما

وَالْبَنَاتُ الصَّوْمِيَّاتُ



فهم

ام لا

للمركب

المركب

وقال النظم وحده من القياس كما خالف في الباب جكارما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ابداء الضمير ما يجاوز الثلاثة اربع مسائل  
 احدها ما جاء من التانيث وهي نون ناكثرة والف كجمل المسئلة الثانية ما قبل المد الزائدة قبل الف التانيث كراء المسئلة الثالثة ما قبل الباء  
 افعال كلفا اذ اقر من المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فاعلين صفة كان واسما مفتوح الفاء او مكسورا او مضموها نحو سكران وعمران  
 وعثمان فهذه المسائل الاربعة يجب فيها ان يعي ما بعد ابداء الضمير مضمونا او افعالا على ما كان عليه من الفتح قبل الضمير اما فتح ما قبل ابداء التانيث فلفظه  
 واما ما قبل الف التانيث فلفظها على حالها واما فتح ما قبل الف افعال فلفظها على الجمع واما فتح ما قبل الف فاعل فلفظها على التانيث فقول  
 تجبره وجبله وجماله واجماله واقر من سكران وعمران وعثمان لانهم يجمعون على فاعلين وتقول في ضمير سكران بكسر السين وهو التانيث في سطر  
 ما هو على حده اذ حرف آخره الف فون زائدة ان وليس له مؤنث على وزن ضلي سرج من سبطين بقلب الالف فيها لانهم يجمعونها على فاعلين فاعلها سكران  
 وسلاطين والنكسر والضمير اخوان واما الرفع ولو اسكان وعمران وعثمان لان الالف والنون فيها شابهما الف التانيث بدليل منع الصرف فكما  
 لم يغير افعال التانيث لا يغير ما شبهها واما ان تكون الالف النون في سكران وسلاطين كذلك حصل الضمير وعلم من تبيد الالف التانيث انها لو كانت  
 للالحاق كارتضى وعلما انه لا يفتح ما قبلها بل يفتح في ضميرها اربط وعلبي فزفاين الاحاق والتانيث والدليل على انها للالحاق لا للتانيث  
 شوبها فادرس من جعفر وعلما ان يفتح ما قبلها بل يفتح في ضميرها اربط وعلبي فزفاين الاحاق والتانيث والدليل على انها للالحاق لا للتانيث  
 فاعل وضميرها مما يؤصل به من الحدث الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثاني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتوية بشئ قد انفصل  
 عن البنية وقد انضمت وادخل على ما قبل ذلك الشئ وكان ذلك الشئ غير موجود في المكسر وذلك المفعول انضما ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت  
 كلها اصولا من الف التانيث بيان لما مدونة تحت الف كتر فصلة النوع من القعود وسبحا حكم المقصورة او ثالثة اى لفظ التانيث كمنظلة واحدة  
 بمنظلة او علامة تنبيهية نسبة الى جعفر ثم علم الربانية اسم بلدي من فينسبون اليه كل شئ عجيب واللف ونون زائدتين كعفران وجبلان ويحيى  
 او علامة تنبيهية وهي الالف النون والباء والنون كلمتين يفتح الميم او علامة تجميع تصحيح وهي الواو والنون والباء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة تجميع  
 تصحيح للتانيث وهي الالف التاء كسلات وكذلك عجز المضاف كامر القيس وعجز المركب المزجي كجلبك فهذه المذكورات كلها تانبية في الضمير لثلاثة  
 منفضلة عما قبلها وتنفرد الضمير واما على ما قبلها فتقول في ضميرها وحفظه وعبيدتي ووجعفران وجبلان وسيلين وجعفرين وسيلان  
 وامرئ القيس وبجلبك واما ان يحذف الف التانيث المدودة وما ذكر بعد ما لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لا تفسد ضميرها في ضميرها  
 محذرة عنها واما جميع النكسر فانك تحذف كل واحدة منها فما امكن نكسر اذ لا يفسد الا المضاف فان كسره كضميره كاستجابا فتقول في ارض يحذف الالف  
 وما نازل يحذف التاء وعباد يحذف باء النسب وما فر وجبل يحذف الالف النون فيها ولو سلف نكسر ليوافق وهي التثنية والجمعا المصححا والمضاف  
 وصدره لو جيب تحذف لان المضاف بكسر لا يحذف كالف الضمير فتقول في نكسر امار في الضمير كقول في ضمير امار في الضمير لا فرق لانها كلتا في كل منهما  
 فان اعراب بعضها فكان ينبغي التاخر ان لا يستثنى في النظم واللف ذلك اشار الى انظم بقوله واللف التانيث حيث هذا الايات الاربعة **فصل** وبشيت  
 في الضمير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لفظه الاسم كجمل فتقول جبل وتحذف ان كانت سادسة للاستفهام كضمير فتقول لغترة يحذف  
 الالف جوبا ونفوس الحاء جوا او سابعة كبر دريا ضمت الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو المملة وبعدها راء فالف فاء مشاة مخانة اسم موضع وقد  
 ضللا بالالف النون فاعطى فتقول في ضميرها ويبدل ذلك لما حذفت الف التانيث بغير مدحى فقلت الالف لا تكون ما قبلها عند الضمير وادخلت  
 في الباء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغتري قعترى ويبدل برودا با حوة لا با حواء مملة ومثناة مخانة اسم مكان وليس  
 بصواب اما قعترى فالقعة ليست للتانيث بانفاق صاحب الصلاح والقاموس واما حولا با فان الف مملدة لا سابعة ولم يذكر صاحب الصلاح والقاموس  
 وكذا تحذف الحاء من ان لم ينفذها مائة زائدة كقري في بقاء فين ولبين مملتين اسم موضع فتقول قري بقر لان بقاء الالف الحاء مائة فصاعدا يخرج الباء  
 عن مثال ضعل وضعل فان قبل جيبيل فيبيل ليست من ابيته الضمير الثلاثة فلانهم ولا كما اوافق ضعلاء فصاعدا الكسرة التي منع منها ما فتح الالف  
 فان نقتلها مائة زائدة فحذفنا بها شئت لتكاثرها وعدم مزيد احد بهما على الاخرى كقري يضم المملة وبالموحدة والراء وقريتا يفتح الفان كسر  
 الراء وبالمثناة المخانة والمثناة فتقول في ضميرها جيبيرى يحذف المد الزائدة قبل الراء وجبير يحذف الف التانيث وطلب المد باء لونها  
 في موضع يجب تحريكها فيه بالكسرة وادخلها في الف الضمير وادخلها في الف التانيث فيقول جبير وتقول في ضميرها قريتا يحذف المد وهو الباء  
 او فريث يحذف الف التانيث وادخلها في الف الضمير والى ذلك اشار الى انظم بقوله واللف التانيث البينين **فصل** وان كان ثاني الضمير  
 الف والواو او الياء مضملة اخر ليزر مدح الى اصله اى الى ما انقلب عنه فزاد في مخوفه ودره ويزن وباب بموحدين الى الواو لانها الاصل المنقلب  
 والاصل قوي من الضمير ودره من الدوام وموزان من الوزن وجوب فليت الواو في الثلاثة الاول به لسكونها وانكنا ما قبلها وفي الرابع الفاء كها  
 وانفتح ما قبلها فاذا ضميرها قلت فوميز ودره وموزين وبوب يرد الواو الى اصلها المزمك وانضم ما قبلها او قلت الالف ميزان به لانكار  
 ما قبلها ووزة ثاني مخوف وموسر قلب بالنون وهو السن الى الباء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل مبين من البينين وميسر من البسر ونيب  
 من النيب قلبت الباء الى الاولى واوا لسكونها وانضم ما قبلها وفي الثالث الفاء كها وانفتح ما قبلها فاذا ضميرها قلت فيقين وميسر



## التفسير

[illegible]







# باب الضعيف

وعينه بـ محذوفه وما على قول الكوفيين ان الالف تارة وهو موضع على حرف واحد فلا تقول في ضعف زان وان قبان وقبان ببقاء اولهما على الضمة وادقا  
 به الضعيف فيها بعد ما ولم يثبت بالالف بعد النون للطول بزيادة علامة التنبيه وقول في ضعف زان ببقاء اوله على الضمة في حال التكبير وبالضم في  
 لغة من قصرهم القيمينون وبالمد في لغة من مدوهم المجازيون اما لغة الضعيف فلا اشكال وما على لغة المد فقال الفارسون الحفنا به الضعيف ثالثا وقلنا  
 الالف بعد ما به ونبتنا لالف قبل الآخر ولم نزل بعد الآخر لابلنا الضعيف فاسى لا قبل اخر مدد وقال المبرولو الحفنا الف الضعيف في اخر اوله على  
 الفادة في المعاني لا ليست لغة المد بلغة الضعيف وبما ان بقاء الضعيف يقع ثالث قبل الالف فتقلب الالف بعد ما به ثم ندغم فيها بقاء  
 الضعيف ونكسر كما في غزبل فتقلب الحرف بقاء كما في عطا فتصبح ثلاث باءات فحذف الآخر ثم دخل الف الضعيف والوجه الثاني ان اوله ان لا ياء فاذا جاء  
 الالف اخرا صا الا اذا على ضا كجاري فبج حذفها لانها خامسة وما اذا قدمت فانها تسمى رابعة وما كان خمسة ولبعضه لهن فانه لا يسقط ولا يخلو  
 المحذوف المذكور داخل الالف بعد الباءين وقال الزجاج من اوله متقلبة عن الالف للمد فاقبلت الف المد بقاء لوقوعها بعد بقاء الضعيف رجعت الحرف الى  
 اصلها ثم تاتي الف الضعيف فتقلب مرة لوقوعها بعد الف وتقول في ضعف الذي التي اللذان واللتيا ببقاء اولهما على الضمة وفتح ثانيهما وزياد حرفين بقاء  
 الضعيف والالف ادغام بقاء الضعيف وفتح بقاء المكبر لاجل الالف تقول في ضعف اللذان واللتان اللذان واللتان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثانيهما  
 ولم يثبت بالالف بعد النون للطول بزيادة التنبيه قال الموضع في الحاشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التنبيه يرد على الف الضعيف ثم يمتص في  
 والاضحى فيسبويه يثبت الالف هذا اعني اطبا الجرح فيخفف الكلمة لطلوها بزيادة التنبيه فلا يبدلها البنية والاضحى يثبت الالف الساكنين  
 فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا تاتي الف الضعيف بعد الالف الضعيف ليجتمع مع الف التنبيه ثم حذف الساكنين ولم تقلبها فزاد في ثبوت  
 الممكن وضرة او يثبت انها حذف قبل مجي الالف للتنبيه الجرح فيخفف الاول للاضحى والثاني لسبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكور في جمع المذكور فيسبويه  
 يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الباء والاضحى يضمها كما في الاجا فيضع في ضعف الذين الذين وضا والذين جوا ونصبا يضم ما قبل الواو وكسر  
 ما قبل الباء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف منتهى تخفيفا كما في الالف في التنبيه فكانها لا وجوب في الخارج والاضحى يضم ما قبل الواو والباء  
 لانه يثبت حذف الساكنين والدال على القولين مضمونه وفي شرح الشافعي الجاردي واما الذين فلا يمد في الواو الذين قبل الباء بقاء وقبل النون  
 لفاصا والذين ثم ابدوا الفتح ضم والالف والالف بفتح التنبيه انتهى واذا زدت ضعف الالف لجمع المؤنث حذفت التي كقوله فقلت للبا  
 كما تقدم ثم جمعت بالالف والباء فقلت للبا كما تقدم واستغنوا بذلك لجمع الضعيف مفردة عن ضعف الالف والالف على الاعم عند سيبويه فانه قال  
 في اللان والالف لا يجران استثناء بجمع التي المحذوف بالالف والباء كقوله دم ودنيمات بل المؤنث اطع لا لا يقبل هذا الجمع والاضحى يضمها ويقلبها  
 لانها صار احرفا من غير ان يثبت في الجري عليها حكمه وحذف الباء التي هي لام الالف الضعيف لانه فيضم على خمسة سواها الضعيف وانما كانت الباء  
 المحذوفة لانها طرف والمادني يضمها ولكن يحذف الالف لانها زائدة والباء اصلية فيضع الالف اللان والالف اللان وهذا الالف فيضع الالف  
 ولا يضر في من ساء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بضعف ذوا وشكل عليه بضعفهم عمرو وعمر على غير مع الالباس ولا يضر في الاشارة  
 للاستثناء عن ضعف ما بضعف ما بضعف اخلافا لبرن التنبيه قوله في نظمها واني قال المراد في ذلك يوم ان ضعف كاصغرنا وفعلنا على انهم لم يضرنا  
 من الفاظ المؤنث الا ما خلاصه وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يضر من غير الممكن الا اذا والذ وفروعها اللان ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا  
 الخاصة وان جردت بضعف الاشارة والموصول اشاع في النظم يقولون ضعفوا شدة الذي الذي وذاع الفروع وانما سأل بضعفها لانها بضعفوا  
 بها والضعف من شدة الضم وهذا مع ان اسم الفاعل مضعف كما معناه الموصوفه قال ابو الحسن الباذي وحكي ان الجمع بضعفوا على اوجه وبج  
 الساري المبنى يجوز ان يثبت بضعف فخر بن زيد **باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن صاحب باب النسبة والعرض منها ان  
 يجعل النسب من الالف والباء او الضمة وقائدها فائدة الصفة وانما اقترنت الى علامه لانها من جنسها فلو لم يمد في الالف  
 وكانت من جنسها لكانت بضعفها وانما الحذف علامتها بالآخر لانها بمنزلة الامر لرب حيث العرض موضع زيادتها بالآخر وانما لم يمد  
 الالف لانه لا يصلح الامر بغيرها ولا الواو لعلها وانما كانت شدة لتدل على نسبة الى الجرح عنها ويجوز ان يثبت بضعفها او لعلها لفظي  
 وهو ثلثة اشياء اولى بالباء مشددة لغير النسب اليها وكسر ما قبلها ونقل امر اليها وثانيها معنى وهو صيغة رتبة اسمها لما لا يمكن له والثالث حكمي وهو  
 مما لا يمتنع الصفة التنبيه في لغة الضعيف والظاهر ما مره واحمل انك اذا اردت النسب لشيء من قبيلة او يلد وغيرها فلا بد لك من عمل في غيره  
 احدها ان تزيد عليه باء مشددة بضعف تلك الباء حرف اعرب فيبدأ ولها حركات الاعراب وضما وضما وجر الصبر ورنها بمنزلة الآخر والعمل الثاني  
 ان تنكسوا في الآخر ثمانية الباء كما في المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب دعتي بفتح الهم ومشتق والى ذلك اشار السانم بقوله يا كيا الكرمية  
 فادع للنسب وكما يجب كسر وجب وحذف هذا الباء المزددة للنسب من في الآخر وامور متصلة بالآخر اما الامور النوحية الاخر فثبت احدها الباء  
 المشددة الواحدة بعد ثلاثة لغير فسادا سواء كانتا زائدتين او كانت احدهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره بقاء وان كان  
 سوا كانتا للنسب لا يجوز في ما اخره بقاء ان ليستا للنسب وما اخره بقاء ان للنسب فتقول في النسب لهما كرمية شافعي فحذف الباء  
 المشددة منها وجعل مكانها بقاء النسب فيحذف لفظ النسب ولفظ النسب اليه ولكن يختلف المقلد في تقديرها مع الباء المجددة للنسب

والا

باب  
النسب

فيها







# باب الف

[illegible]



[illegible]

張



ما انت الفسق

أوسمها في إختلافها من قولهم لا نسب لي أب وسنة أبوي وسنوي أوسمهم بوالد الأم كما روي في النسبة ولجميع بالالف والثاء لأن النسب أقوى على  
الولد من عمل النسب فلا ذلك وجب فيه ما وجب فيه وجوز فيه وما لا يجوز فيه في غير أهل المزية في الرد وقولهم في النسبة ذو وفات ذواتها  
بأنفاني سبب ورواها الحسن لأن ذواتها أصل بالتحريك والهمزة بالالف لأن طوبى أكثر من قوة وهذا أصل إلى أنها أصل بالسكون نظر إلى أن الأصل السكون  
والى أن لا همزة وأو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفاء وقلبت الالف في النسبة ذات هي من زيادة الهمزة وأما ما بلغ النسب إليها ذواتها من  
اعتلال السبب ورواها الأم في نسبة ذات نحو ذواتنا افتان بالواو على الأصل وقالوا ذواتنا على اللفظ وهو النسب كقولهم ذواتنا جبال لا غير والالف الأولى من ذواتنا  
عن منقلبها عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والثاء للثابت كذا مسلمان وأما ما حذف العين من التكميل وأصلها حالة التثنية كما يجمع عللا  
في حال التمام والساكن من ذلك حالة النقص وقولهم في النسبة لأختي كما تقول في النسبة لأختي ونقول في النسبة لبنتي في النسبة  
أبن بنوي إذا ردت محذوفه لقولهم في جميع بالالف والثاء أخوات وبنات محذوفه الثاء والرد إلى صيغة الذكر الأصلية وتقديمه في جميع  
رده في النسب وسنة أي محذوفه صيغة المؤنث إلى صيغة الذكر أن الصيغة أي صيغة لخت وبنت كلها للثابت وإن الثاء وإن كانت بدلا من واو محذوفه  
فهو لا محال بفعل وجذع الحافا للشأن بالثلاث فوجب دها أي صيغة لخت وبنت إلى صيغة الذكر فوجب حذف الثاء من أصلها كما وجب حذف الثاء  
في النسبة مكررة وبصرة مكي وبصري في جميع بالالف والثاء نحو مسلمات ثلاثا فنع فاء الثابت حشا هذا قول سيبويه ونسب لخت وأختها غير و  
كانت للأختان مجرى الثاء الثابت لاختصاصها بالمؤنث ونحو أولها في النسبة كما نفي في جميع بالالف والثاء وبونس توافق على حذف الباء في جميع فغيرها مجرى  
الثابت ويجوز حذفها في النسبة فلا محذور في النسبة فجمع بينهما وبين باء النسب فغيرها مجرى المحذوف وبيني أو لها على حركته وبنيهما في النسبة  
محذوف الباء لأن النسب الثابت لأن ما قبلها ساكن صحيح والثاء الثابت إذا كان ما قبلها صحيحا محذوفه نحو قصعة وضبعة ولا يسكن إلا إذا كان معنلا  
نحو فتاة وقناة ولا ينافي التبدل في الوقتين والثاء الثابت تبدل في الوقتين محذوفه وذلك المذكور من كونها ليست للثابت مسلم ولكنهم  
عاملوا بصيغتها مع ثاء الأختان معاملة غيرهما مع ثاء الثابت بدليل مسألة الجميع بالالف والثاء وذلك لأنهم رده والهمزة في المحذوف والثاء  
فيه ثم جمعه بالالف من يدين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعو على لفظ المحذوف من غير حذف ولا حذف لقالوا أخوات وبنات والزمنا نخليل أن يثبت  
هنا حذف الثاء مع أنه غير محذوف على أنه إنما يقال في ذلك محذوف الثاء وبجواب من مسألة الجميع بالالف والثاء في النسبة لأن الجميع لا يثبت  
بجواز النسب في حذف الثاء فيه بدليل المسألة المؤنث بالمعنى المذكور ومن مسألة هنت ومن أن الثاء فيها ليست كالثاء في لخت وبنت لأن الثاء  
في هنت في الوصل خاصة وتبدل باء في الوقت فليست بلازمة وفي هنت في الوقت خاصة ونسب هنت في الوصل بخلاف ثاء لخت وبنت فانهما يثبتان في  
ووفقا على صورتهما في المسألة مذهب ثالث للاختلاف وهو حذف الثاء ورد المحذوف أيضا الاسم على وقته فقول حوزي بنوي يسكن المحذوف والثاء والنون ضم  
المحذوف وكسر الباء الموحدة ويجوز حذف الثاء من ابنه أيضا فاعمال ابن بنوي كما يروي ابن ويجوز حذف اللام وثالثها ما عدا ذلك وهو ما خصه به ولم يرد له  
في ثنية ولا جمع نحو بدو دم ما لا محذوف محذوفه ولم يرد في ثنية وشقة ما لا محذوف محذوفه وعرض عنها الثاء الثابت فقول بدو دم المحذوف في  
الباء والكرامة اجتماع الكسرة والياء أن أوتى بغير المحذوف ودعوى بالرد والقلب ودعى بغيره وشق بغيره وشق بغيره وشق بغيره وشق بغيره وشق بغيره  
وما ذكره في شق وشق بالرد وعده فالجوهري وغيره وقول ابن الجني أنه لم يسمع الاستغنى بالرد لا بدع ما قلناه من جواز الأخرين أن سلمناه فان المسألة  
نحذف فيها وهي جواز حذف اللام ونذكر قياسه لاسمائه حتى يقصص على المصوغ منها ومن قال في شقة أن لا همزة وأدناه فقول إذا ردت اللام شقوى بالواو والفتحة  
ما حذفناه من أن يقال شقوى بالهمزة لأن لا همزة قبلها فوجب حذفها في قولك شقوى بالهمزة لأن أصل الفعل إلى الثاء والتكسر يرد في الأشيا  
إلى أصولها وأصل بدو دم وشقة فعل يسكن العين أما بدو فلا خلاف فيها وأما دم على الصحيح عند سيبويه والاختلاف ذهب إليه إلى أنه فعل بفتح العين  
وضمعة الجار يرد وأما شقة ففعل صاحب الضياء على أنها يسكن الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فبان فيها الخلاف بين سيبويه والاختلاف  
من الرد إلى السكون لأصله محذوفه وقولهم في ابن واسم محذوف لا محذوف منه هزة الوصل ابن واسم محذوف اللام فان ردت اللام حذفنا هزة وقولهم  
بنوي سموي بألفاظ الهزاة ولا نقول بنوي واسموي ورواها اللام لثلاث جميع بين العرض وهو الهزاة والمعرض وهو الواو وبان الخلاف في الرد إلى السكون الأصل  
وعده فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمة الميم والاختلاف يسكن الميم ويقولون بنوي بفتح الميم ويقول في ابنه زيادة الميم ابن بنوي وابن بنوي ولا  
نقول ابن بنوي لما ذكره على الأول فالنون ناعية في الكسر للميم كالثنية في الأعراب وإذا ثبت أن الأصل إلى ما حذفنا فأنه أو عينه ودونهما أي الفاء والهمزة وجب  
في مسألة واحدة وهي أن تكون اللام مسألة كبرى على أصل يروي في ثنية حركة الهزاة الهزاة ثم حذفنا الهزاة وهي عينه وكشبهته وهو كل لون بخلاف  
اللون وأصلها وشبهته بكسر الواو فقلت الكسرة إلى الثين ثم حذفنا الواو وهي فاءها وعرض عنها الثاء الثابت فقولهم في النسبة لختي بفتح العين  
على الباء والراء فكسرة قبل الباء وبروا العين وهي الهزاة على قول سيبويه في بقاء الهزاة بعد الرد المحذوف وذلك لأنهم يسمون بعد الرد بفتح الباء  
والراء والهزاة بوزن مجزئ بالهمزة والراء في جميع حذفنا الالف لأنها رابعة متحركة ثاني كلماتها وبناس قول أبي الحسن يروي يسكن الواو وكسرة الهزاة وحذف  
الالف وأبو يروي بفتح الالف وأما نقول في النسبة لختي على الالف وملكها وألا تارة المحذوف بواو الساكن إلى أصله فإذا  
رد المحذوف وهو الهزاة رجعت الفاء إلى سكنها الأصل فيصير يروي بوزن مجزئ والمقصود أن كانت الفاء رابعة ثالثة ما هي فيها ساكن كجاء يروي في النسبة



ومان حدتها وقلها واوا وقول في النسب شبه على قول سيبويه في ابتداء الحركة بعد حذف وشق بكسر الواو بن وفتح الشين وذلك لانك لما ردت  
 الاولى واوا المحذوفة وحذفت اثناء حركاتها بكسرهم مجازة بين كسر الواو وكسر الشين كليل بكسر الخاء والباء فقلت لكسروا الثانية فحة كراهة لئلا  
 اكسرتين والباين كما انفصل في ابل اذا نسبنا اليه فانقلب الياء الفتحا واقتراح ما قبلها ثم انقلب الفتحا والالف المضمومة الثالثة يجب قبلها وقول  
 على قول ابن الحسن وشق بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لان زوا العين ان يكونها الاصل بحيث عاد السكون الاصل لمنع قلب الياء الفتحا اذا  
 لم يسمع الرد في خبره فاما المذكور من الوجوب وقول النسب ستة بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الذي رما حذف منه وعدة بكسره بن مصدق وهو ما حذف  
 فانه واصلها منه ويعد بكسر الواو وحذف من الاول منه وهو الثاني فانه وهو الواو وعوض عنها الثانية الثالث ما قبل يوصل الى الاصل في استثناء  
 جمع سه والوعد بفتح الواو ويغيره اسم بلادة لا سمي برء العين وعدى بلا بد لا وعدى برء الفاء لان لها مصدرة وانما البرء المحذوف منها فارقا بين النسبة  
 الى احد من اللام ومحددة منه العين او الفاء ولم يكر لان اللام محل التغير فهي اول ما يرد وجاء عدوى النسبة الى عدة وليس هذا في اللام المحذوف  
 والا كوجب بن وعدى بل هو كالعدوى من المحذوف واذا سميت بشان في الوضع ما كونه معثل للثاني منه اي الثاني قبل النسبة فزوت عاين من جنس  
 مثله فقول في لودي طين لودي وكى بالتشديد فيهما وذلك لانك زوت على الواو واوا على الياء بام ثم ادعيتا احدهما في الاخرى وقول في لاهل اهل  
 وذلك لانك زوت على الالف الفاعل في جميع الفان فابديتا الثانية هزة هرا من مجازة ساكنين وتبيل زوتت الهزة من اقل الامر فاذا نسب اليه  
 قلت لودي تشد بها الواو وكوي لما فتر ان حرف العلة التشديد اذا كان بعد المحرقة الاولى ان كان ياء زوا الياء الاولى الى اصلها وفتح كما مر في قبلها  
 واوان لا يجمع الياءات وان كان واوا ابقت اذ لم يجر اجمع الواوين والباين في الاستشغال كاجتماع الياءات انا الاربع ولا في الواو لما فتر اننا الهزة اذا  
 كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب وانما اذا قلنا اننا على الالف الفاعل ابدلتها هزة واما من قال قد ناهت من اول الامر فانه يقول لان  
 لا غير ولا يجوز لاوى لاهل حد قول بعضهم فراوى فالر من لاجل كاشد في النسب لا بد من حذف الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحق بفتح الجاء المهملة  
 وهي القبيلة والكسرة بالمدد وقى تشد بها الواو وجوزي بفتح الجاء وكسائي بالتصحيح وكسائي بقلب الهزة واوا لا يفتح في كل من النظر بالالف والفتحة  
 على الترتيب فاحصل الفصل ان المضمومة اليه المحذوفة احد اصوله ثلاثة انواع محذوفة الفاء ومحذوفة العين ومحذوفة اللام والاولان نوعان ما يجر في  
 الهم وما يفتح فالاول ما لا ير معلة فهو سه ويروى على الثاني بالاصح في محذوفة وسه والثالث نوعان ولجب ارد وجاينه والاول ثلاثة انواع ما يرجع  
 لام في الثانية كابن ابي وارجع بالالف والياء كاحت وبيت وسنة وما يفتح معلة نحو شاة وذو والثاني ما صا ذلك فهو يروى وسنة وشقة وكسنة  
 الى الثاني الوضع خارج عن ذلك والله اعلم **فصل** في تنسيق الكلمة الدالة على جازة على لفظها ان اشبهت الواحد تكونها اسم جمع لو فرغ من لفظه او لا  
 فالاول كصبي وكبي والثاني كقوي رهط ولا يرد الى مفردة في اللفظ فلا يقال صاحب راكبي ولا الى مفردة في المعنى فلا يقال رجل لان اسم الجمع غير لفظي  
 او كونها اسم جنس كجبري لا يقال رجل ان يكون مضمونا الى مفردة وهو خبره وحذف التاء كما في كى لا تقول لرجل امرتك وانما هو ينسب الى الجاهل فيقول  
 فويلي النسب الشعيبي شعيبي باثبات الياء بعد العين ولو كان مضمونا الى الشيعة لقبيل شعيبي بحذف الياء التثنية تحت لان شيعة قبيلة وقيل  
 منهلة فقل كمن خرج فريضة فالخطاب الماردي في الترتيب او كونها جمع تكسيرا لكونه لا واحدا من لفظه كما بابل وصباد بك والعباد بالالف من التثنية  
 الفا يون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ كما سفي جمع حسن حكاه ابو زيد بن لؤي الشاذ من لؤي المصدم او كما لكونه جارا مجرى العلم لاخصاسه  
 بطائفة ما عاينهم كاصارى نسبة الى الانصار لانهم غلب على قوم باصهارهم حتى انهم بالاعلام والاصول نسبة الى اصول لانهم غلب على اهل خراسان حتى صاروا علم  
 ولما خولوا بواينهم كان صاري نسبة الى الانصار لانهم غلب على قوم باصهارهم حتى انهم بالاعلام والاصول نسبة الى اصول لانهم غلب على اهل خراسان حتى صاروا علم  
 من غير شبهة ولا ترد فيقال كلابي واعمري وضيحا ومداين ومعاوي وغدرة لجمع السقاية الى الواحد لان اللب في اللفظ التثنية ومثله بالافراد  
 بالفاء والراء والدال المهملة من علم على بطن من الاء والباء بنسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفراهيدي نسبة الى واحد لان اللب  
 اذ ليس لنا قبيلة ثم بالفرد وفيه نظر قال في الصحاح الفراهيدي بالضم الفيلط والفراهيدي من نجد وهو بطن من الانصار قال اللب على اصل اذ قيل  
 فهو يروى فانه يروى مضمونا الى الفراهيدي اذ قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الى واحد لا يجرى مجرى العلم بل يجرى مجرى الكسر  
 او مفردة لم ينسب اليه ولم ينسب اليه على الالف لصل الفرق بين النسب اليه على الراء والنسب اليه على الالف هذا فليل سيبويه وعلمه غير ان المطلوب من  
 النسب اليه الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس بلاية وهذا المعنى يحصل بالقرعة مع حصول الفرق بين النسب اليه جميعا وبينه معنى بفتح قول في النسب  
 فارجع في فريضة وقبائل جمع قبيلة وجرى السكون جميعا وجرى قرعة وقبيل بفتح الواو والياء وذاك لانك رددتها الى فريضة وقبيلة ونسب اليها  
 فزوت الياء التثنية تحت وناه الثانية وقلت لكسرة فحة كراهة من كسرة حراوى وذلك لان جمع لهما جميعا فانه كان جمع لهما ورددته اليه  
 وذلك احري ان كان جمع لهما ورددته اليها وقلت حراوى لان الهزة منه الثانية وانه الثانية يجب قبلها واوا في النسب فاما قال يروى المكسر المحذوف  
 ولم يقل يروى لجمع الى مفردة لان مع التصحيح لا يرد الى مفردة واما يجرى عنه علامه لجمع وبظهور ذلك في نحو ثمرات وثمار فان نسبنا الى ثمرات فقلت ثمر  
 بفتح الميم وان نسبنا الى ثمرات فقلت ثمر بالسين فحصل وقد استغنى عن الاء النسب بفتح الميم على فقال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك  
 قال في الفرق جمع حرف كبر از بن اثنى مخرجين لبياع البر وبقار بالتون والجمع من حرف النجاة وهو لجمع لبياع العاج ومطاول لبياع المطر ومن غير الغالب











# باب الموقف

صوت كذا

ولا يجر بحركة يمينها بل يجر في الحركات كلها ويحتاج في الفتح الى راحة فحة الفتح وتناول اللسان لها بغير حائل فالفتح في منتهى اى روم في الفتح  
والكوا الفراء السبعة على اختيار قوله ولفظهم ايجام على المنع لان شبه التوين فيفضو في ثوبه من الظم وعلاوة الروم خطا بين يدي الحرف وهذه صورة  
الوجه الثالث ان يفتحا لاشام ويختص بالضموم ولا يكون في المنفوخ والمكسور لان في الاشارة الى الفتح والكسرة ثوبا هبته الضم وروى لاشام عن بعض  
الفراء في الجهر جعل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين لان في لاشام حقيقة الاشارة الى الحركة بعيدا لاسكان من غير توصيت بجمع والمردان  
ضم شفتيك بعد لاسكان وتنع بينهما بعض الانقيح ليجر من الفتح فلهذا الحاطب مضمونين فعمل انك ادوت بضمها الحركة فهو في بعض ما يروى انك ادوت  
دون الادن لان ليس صوت بجمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم اشاما والضم في خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صوت بكاء والحرف  
يكون به تحريك فبذلك لا اعمج والبصر بخلاف لاشام فانما يدركه البصريون الا اعمج وعلاوة الاشام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته واشتقاقه من  
من الشم كانت اسم الحرف واهية الحركة بان هبات العضو للخلق بها والعرض من الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف ما هو ساكن على كل  
حال والوجه الرابع ان تفتح بضم الحرف في الوقف عليه في اسم او فعل نحو هذا الدوم ويجعل بشد الدال من خالده واللام من يجعل وعلاوة راس  
شبن فوق الحرف وهذه صورته مش وهو قبل لحي الضم في محل الضم في هذا الروي عن احد من الفراء الا انهم مستطرون صورة الفرو هي كذا  
وشروط خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف في الوقف عليه متحركا لان الضم في الوقف من الحركة فالحركة يجرى وان لا يكون الحرف في الوقف عليه متحركا  
كخطاء ورياء لان الحرف لا يندغم ولا يندغم فيه في موضع اللام ولا ياء كالفاضي ولا واكبد عولا الفاضل لا يستحق الحرف العلة ولا ثابا السكون كقول  
وعمر ولا يجمع ثلثة ساكن الذي قبله لان زاء رعم والوقف عليه قبل وان لا يكون منصوبا وشدة لغت خشيت ان ارى جديا يلجم والمجدة ورد بان  
الموقوف عليه لا لفت الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس ان تفتح قبل حركة الحرف الى ما قبله كقوله في بعضهم وهو يجرى وواو صوابا البصر فيقل  
الكسرة الى الباء وقوله ثابان ما يجرى اذ جاز الفتح وجازت قبل اذ بضم قبل من الروا الى الفاء قبلها والفتحة يكون الفاء صوت مخففة من ط في لاشام  
وما يليه من الحركات الاصل يمكن به الفتح اذا اضطرب بفارسه واختلف في فاعله هذا البيت فقال السجستاني فاعله في ابن ابي عمير المنقري وقال ابن سبداظ  
ابن عبد الله بن عاصم الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السجديين وما يجر اسم انه وذكر الموضع انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن  
الخاص اذ جاز الفتح بالفاء المضمومة في يد الفتح باسكانها اذ جاز في اذ ما في ابن عاصم من معنى شجاع او بطل او مستدام او مشهور او انتهى فيقل في الموضع شرطه  
خمس امور اقبل بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لا قبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يندغم بحركة فان  
المتحرك لا يقبل حركة كالفاء والحرف المدغم لا يقبل حركة وان يكون ذلك الساكن لا يستقل فان المستقل بحركة كالفاء والياء لا تستقل بحركة الياء لا تستقل  
وان لا يكون الحركة التي يجرها فاعلم ان الحرف المدغم لا يقبل حركة لان المتفوح ان كان متونا لم يجر من المتقل اليه حذفت التوين وحمل عليه خبر المتون فاعلم  
المراعى وان لا يجرى الفتح الى بناء لا نظيره لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول متحركا اذا صلت في ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جهر لوقا  
لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى ونحو هذا الحرف يقول ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الاخر مستند بالحريك ونحو هذا  
الحرف يقول ان يكون ذلك الساكن لا يندغم بحركة ولا في نحو يقول ويديع لان ما قبل الاخر مستقل بحركة وعنه الحرف يقول ولا يستقل لان لا في انسان  
والمدغم في شد لا يقبل الحركة لان لا في المدغم واجبا السكون لان سكون الالف في وسكون المدغم عرض والواو والضموم ما قبلها في يقول  
الباء المكسور ما قبلها في يديع يستقل بحركة عليها لانها قبلت ان في انفسها فلو نقل اليها حركة زاد ثقلها ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فحة  
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لوقا فافكر هو احد فاعلم ان الفتح خفيفة فاضف واحدا فاعلم الجار يجرى وعنه الحرف يقول وان لا يكون الحركة فحة واما ذلك  
النقل الكوفيين في الفتح والاضح طرزا للباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يجرى الى بناء لا نظيره لان الفتح في العبرية قبل كسر  
وضم ثابته وعنه الحرف يقول لا يجرى الحرف ولا يجوز النقل في نحو غر وغلج لان المنقول منه في جميع ونحو الشيطان الاخران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فحة  
وان لا يجرى النقل الى بناء لا نظيره بغير الموز فيوز النقل في نحو الله ان يخرج لخبثا منقول لخبثا وان كانت الحركة فحة لانك لو قلت لخبثا بالاسكان من غير  
نقل وجدت اشتغالا واختلا ولوا بدلا لجلالة بالالف والواو في التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ربه بكسر الراء وضم الدال وان ادعى النقل الى صفة نقل بضم  
اوله وكسر ثابته لنقل الحركة واداسكن ما قبل الحرف كان النقل بها اصعب من ان يثبت في اذان الاسم نقل بضم في اوله فكسره في ثابته وزعم ان الدال منقول عن  
الفعل في نحو نقل في قولك مررت بفعل النقل لا يجرى النقل بغير صوت بفعل بضم الفاء وكسر الفاء ويجوز في سبط من قولك مررت بسطة لان في سبط  
النظيرة النقل من الحركة منقولة لنقل الحركة الاعتد بعضهم فيقولون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء انما عافوا يقولون هذا ربه بكسر الراء وكسر الراء بسطة  
بضمين واذ نقلت حركة الحركة فاجازيون يحدون الحركة ويعنون على اهل حركتها كما يوقف عليه مبتدء بها فيقولون هذا الغيب بالنقل والحدس في  
فيكون الباء او يروون او يثبتون او يضعفون وفي الجازيين اذا نقلت الحركة لا يجرى الحرف لان الجازيين في اجتماع الساكنين والمحرص على الاحراب في نقل  
ثم منهم من يثبت الحركة فيقول هذا البطو ورايت البطو ومرت بالبطي لكون الحركة في الاحوال كلها وضمهم من يبدلها بما في الحركة المنقولة فيقول هذا البطو  
وليت البطو ومرت بالبطي والنجب بالنجمة والنجمة بالبدل الموحدة ما انجى في غيره والراء الحنين والبطو ضد السيرة واما الرضيا المنقل الى غير ذلك فاعلم في  
عليها الجوهري بعض الجازي ما زال شيئا شديدا من طرحتها انا فانه في فوضه قال اذ فوضه قبل ففت على الهاء نقل منها الى لاشام قبلها فحركاتها في التثنية

حركات



نقول في خبره في الشرع قد استعملناه الجاهل في الشرع والى ذلك اشار الناطم بقوله وفيها التانيث لا يثبت له فحصل واذا وصف طلاء التانيث  
 الترمث التانيث وسلبت من الطلاء ان كانت متصلة بحرف كثة ودبر ولعله ولما لا توفت عليها الكافي وحدها على غير القياس واما قول ابي جابر  
 واما ثبت وثبت ولعل فالقياس فيهن على ان شايح فوفت عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقيس عليه او فصل كفايت وقد ثبت  
 واما الترمث التانيث في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قوله دبر وضربه وحمل ما لا يلبس فيه على ما فيه لیس في الخطايات لان جرح قال سبويه لو سميت  
 بجاء الضرب ثم حفره فقلت من يربه فوفت عليه بالهاء لان نقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كالتح وثبت لان التانيث فيها لما  
 سكن ما قبلها صار كانهما لبيت للتانيث وانما جئ بها للتوبيخ لاثنتي بيتا لثلاثه فهي الاثني بقفل وجعل وجازا اجزا وما على صورتهما  
 وابداهما ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة مخمزة وشجرة فقايدنها وبين التانيث الاصلية كوفت وبيت او كان قبلها ساكن فعمل ولا يكون الا  
 الفتح موصولة وذوات ومسلمات واولا لان الساكن المفضل كالمحرف فتدبر لان في موضعها ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة  
 بمنزلة الحرف المحرف ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن مصبها والى ذلك اشار الناطم بقوله في الوفت تانيث الاسم  
 حاصل ان لم يكن بيا كوضع وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات وهذات وفيما اشبه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع  
 بمفرد او تقيده بالاول وهو اسم الجمع الاول فانه لا واحد له من لفظه واما له واحد من معناه وهذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع بتحقيقا كعرفات  
 واذوات فانهما جمع عرفه واذواته تحقيقا او عرفه موقوف الحالج واذواته فريز من فري الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع بتقدير اجهات فانهما  
 التقدير جمع مهيبة واصلا مهيبة حذف لهما وهي ابداء واذوات فلات والاصل فلات ثم سمي بها الفعل فقامت معها ابداء وقبل مهيبة مفرد  
 واهل مهيبة على وزن فاعلة من المضاعفة للطفلة الوفت قبل الارجح بالتاء متعلق بالوفت واما كان الارجح الوفت بالتاء لانهم لما اردوا ان يكون في  
 جمع الموشاة سارا باحسان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو في الباء مع الالف فقام لوزاد وهما لا تغلبان مرة فزادوا التاء معه لانها تضرب بك من الواو كما في  
 شجرة فصارت علامة التانيث واعنت عزان يقال في سلمه سلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واعنت من علامة التانيث المحففة  
 بالواو ابداء في الوفت ولم يبدل هاء وعاملوا ما نحو بالجمع معاملة لانهم لما اجدوا في الارجح ابداء في غيره ومن الوفت بالابدال هاء  
 فوهم كيف لا توف والاحول وفوهم من البناء من الكرات حكاية طرب عن طي ايدان تاء الجمع هاء تشبهها بتاء التانيث الخاصة واما الكسائي والبرقي  
 مهيبة بالابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وفوت عليها بالهاء ومن نصبها وفوت عليها بالتاء والهاء وفي الجارود وان من قدر مهيبة  
 حما وفوت عليه بالتاء ومن قدره مفرد وفوت عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب اسم للفعل فلا يفتق خبرا فزاد جمع واما ذلك تشبهها بتاء  
 التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في خبرها اي خرج التصحيح وغيرها اشبه الوفت بالابدال هاء فقايدنها وبين التانيث الاصلية نحو وفوت وموت  
 هذا لتبيل سبويه وقبل فقايدنها وبين تاء التانيث للاختلاف للفعل نحو وفوت ولم يفسد لانهم لو قالوا اضرب في ضرب لا تلبس بالضمير الموصول فانه  
 الجارود وعوضا عليه ومن الوفت بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر ومنه ان تحذف بالتاء وقال ابو الفتح الشاعر والله انك بكني سلبت  
 من بعد ما بعد ما وبعدت كادت تقوى الغوم عند الغلصت وكادت تحرق ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمرايد بقوله بعدت بعد ما قابل  
 في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية الفوا في هذا لتبيل البرقي وذكر ابن جني في الخطايات انه ليدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبهها  
 لها بتاء التانيث فوفت عليها بالتاء وذكر ابن جني في ذلك على شجرة في كل قبله والفتحة راس الحلقوم وهو الوضع الثاني في الحلقوم واختلفت ذات من نحو  
 عليهم بذلتا لتدور فقال لا تحرقوا لغزوا ابن كيسان بوفت عليها بالتاء لانها مضافه في موصولة ابداء وقال الكسائي ويجري بوفت بالهاء لانها تاء تانيث  
 فنقول في هاء التانيث والى ذلك اشار الناطم بقوله وفيه في جميع صحيح وما ضاهى غير ذين بالهكس انتم فحصل ومن خصا بصل الوفت اجلا هاء السكت  
 للتوصل الى بناء الحركة في الوفت كالجلب من الوصل للتوصل الى بناء السكون في الابداء وتسميت هاء السكت لان سكت عليها دون اخر الكلمة ولما  
 ثلاثه ما يصح احدها الفعل المعتل مجزئ اخر سواء كان الحذف في الخبر بقوله ففزه ولم يثبت ولو برعه بالحق هاء السكت فيهن جواز ومنه اي في الحذف فيهن  
 لم يثبت على القول بان من سنة واحدة السنين وان لامها او محذوفه بغير قلبها او الالف في حكاها وانضاح ما قبلها فحذف الالف المجازم ثم  
 هاء السكت في الوفت وهذا الخبر والمبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على اي حال بين فاهاء في سنة اصلية لانها لام الفعل وهو مخروم بالسكون  
 واما على القول بان من الحما السنون فاصل له بستان بثلاث فوات ابدلت النون لثلاثة الفاء كراهية اجتماع الامثال كما قالوا في مثل نظقي والاصل  
 وفي نظره ففقتي الباري والاصل ففقتض فاهاء على هذا للسكت والفاصل في جميع غير مفرد مستر ما يدل على الطعام والشراب لانها كالجوف والاصل  
 لم يثبت له بغير جبر والزمان قبل كان طعامه تينا او عسبا وشرابه صبرا ولينها وكان الكل على حاله او كان حذف لاجل البناء كما في قول  
 البصريين هو اعظم واخشد وادبر ومنه اي من الحذف للبناء فيهم التاء وهو امر من يترك الهاء في السكت ساكنة ومن كسر هاء في خبر المصدر و  
 اشبهها ابن عامر واثبت ابن ذكوان وبغيره واثبت هشام والهاء التي للسكت في ذلك كلها لا واجب جازية نقول في الوفت لم يثبت له بغيره ولا في اخره  
 وادبر بغير هاء السكت وهي بعض المرقب سبويه حديثا بذلك عمن يجر ويوفت والارجح الوفت بالهاء لان هذه الافعال حذف لامها في بيت  
 حركات اجلا هاء التانيث فلو لم يلق الهاء لذهب الحركات بسبب الوفت فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجر الهاء الا في مستلزة واحدة وهي ان يكون

اشباع











# تأليف الأمانة

بالساكنة الظاهرة في الخطوط من جهة المد أو منفصلة عنها بحرفين أحدهما ومانعة التسهيل بانيهما الهاء نحو دخلت هندية وشراطين لا تفصل بين الهاء والهاء بحرف مضموم فهو هذا النوع بينهما قاله الموضح في الحواشي السبب السادس ومنع الالف قبل الكسرة منفصلة نحو عاله وكاتب السبب السابع وقومها أي الالف بعدها أي الكسرة منفصلة أما بحرف واحد نحو كتاب سراج فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول لانه وفي الثاني اللام أو منفصلة بحرفين كلاهما مطلقا واحدهما وهو الثاني هاء والهاضفة مضمومة فيان نحو يبدان بضمها دون مضمومة بها أو منفصلة بحرفين أو لها ساكن فيان نحو شمالا بكسر الشين الجهر وهي النافذة المنخفضة وسدح بهارات وهي النافذة العظيمة دون رابطة عنها الاصل وجب شاذ أو منفصلة بحرفين لغيره ساكن فالطرف وبالجهد فهو دهماء وهذا سادس من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة حرف ساكن وهاضفة وذكر ابن الجاحظ خبره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والهاء ان ينزل منزلة حرف واحد مطلق غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر القاصح في الالف ان امالة درهما بالنون شاذة مع تنصبه على الالف للكسرة السابقة لا كسرة نون الثانية فلذلك مثل في الموضع مضافا للكاف بعد الفول النظم قد درهماك من قبله يصعد السبب الثامن اضافة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى لك اشار الناظم بقوله وقد اما الواو التناسب بل ادع ذلك اذا وضعت الالف بعدها في كلمة أو وقت في كلمة أخرى قد عاونا قد اميلنا أي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وضعت فيه الالف بعدها في كلمة وقد اميلنا الالف الاولى بسبب كونها عمادا وقرأت كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلنا بسبب وهو كونها واحدة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والهاء في المثال الثاني فمثال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن النون للتناسب الالف الاولى والثاني وهو اميلنا فيه الالف لكونها واحدة بعد الف في كلمة أخرى وقد اميلنا بسبب كثر اتي في عمرو والاخرين والضمي بالامالة مع ان انها منقلبة عن واو الضمة للتناسب معي وقل وما بعدها فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من اعادة التناسب ان الالف لما لا يسبب ان تكون سابقة على الالف التي لا يسبب فيها او انية بعدها فان كانت سابقة عليها فمثال كما في عماد فمثال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن النون لاجل تلك الامالة وان كانت انية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وضع في الفواصل فمثال للتناسب الفواصل فالضمي بمال للتناسب ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يزال ولذلك اذا امالة واحدة في الجوار كسرة وانه لا يجوز ان امالة واحدة مع انها في كلمة واحدة فكيف اذا كان في كلمتين واما الواو التناسب الامالة من الكسرة والياء الظاهر في المقدس في ثمانية اية كعدة الاسباب وهي الواو غير المكسرة والحرف الاستعلاء السبعة وهي الحاء والفتح الجيمان والهاء والفتا والطاء والظاء والفاء والقاف والقاف المنقلبة الامالة طلبا لجانس الصوت كما اميل فيها فقدم طلبا لانه هذه الحروف في عمل الحركات فلو اميلنا الالف في صاعد لا يحدث بعدا حسا ولو لميلنا في هابط لحدث بعدا حسا وكلاهما شاذ لكن الشاذ اشق فلذلك كانت هذه الحروف بعد الالف اقوى ما اذا كان سمي واما الواو وان لم يكن فيها استعمالا فكيف مكررة فثبت بالتناسب للذكر والذم فيها بل قبل هو اشد مانعا وشروط المنع بالراء امران احدهما ان يماخر كسرة والثاني اتصالها بالالف لما قبلها ولا تكون الامانة مضمومة نحو فرائش وشد فالراء منع السبب في الاول والمناخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة نحو هذا حمارك ورايت هذا ك وبعضهم يميل الى الراء وبعضهم يميل الى الف في المنوخة الفصول بحرف واحد نحو هذا كافر المنفصلة في منع الامالة وشروط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يفصل بها أي بالالف نحو صامح وضامن في طائفة ظاهرو غالب خالدا وقاسم او يفصل بحرف واحد نحو غنابم لان الفصل بحرف واحد كالمفضل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلائع فلا يزال من الفصل بينهما وصياح من الفصل بحرف فان اهل الامالة يميلون لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في المقدس بعد الحرف في مثال صوتا الالف للكسرة والى بخلاف ما اذا كان مضموما فان الضمة يفي السهل من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكل حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح وصالح ومطايح ومقلات بالقاف والياء القوافية وهي التي لا يمش لها ولد فانه لا يمنع الامالة انية لان الكسرة للمجاورة وهو ساكن فحدث انها اصلك بفرقت لذلك منزلة المكسور من العرب لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويحذف ما تاق من الامالة وشروط الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المنوخة عنها أي الالف كونه متصلا بالالف كسائر افعال الجهر وحاطب حاطل بالحاء المظنة فيها وناقض او منفصلة عن الالف بحرف واحد كناقض وناقض وناقض او منفصلة عن الالف بحرفين كواشوق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المنفصل بحرفين لغيره لغيره الاستعلاء والمنع بها المناخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك هذا المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا واطلاقه المناخر وسببه لك ان الضم بعد الضم لا يفصل اصلا من الضم بعد الضم كما ان الضم بعد الضم لا يسهل من العكس وشروط الامالة التي يمكنها المنع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الالف منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الالف منقلبة عن ياء فبالمالة الفظ الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف سبب المالة لطلب الياء المقدرة المنقلبة لانا كسرة خاف وباء طاب مقدرة في الف فيهما فان السبب دهماء وهو الكسرة والياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او في الياء الحرفي من السبب الظاهر في القظ هو الكسرة والياء المنفوخة لانه أي السبب الظاهر اما مقدم عليها أي على الالف نحو كتاب بيان او مناخر عنها نحو عالم وياح والكاثر في نفس الالف اقوى من مقدم عليها والمناخر عنها فنم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء ومانع وزاغ مع تاخره لان السبب في نفس الالف بخلاف اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كخاف جاز من قبل الراء وجاز في جميع جلد اصلا لم يوجد ووجد فادغم لاجل التلحين فلا يكون كالكسرة المنقلبة فلا يجوز الامالة على الاصح وبعضهم اجاز امالة عند كتابا الكسرة المقدرة كخاف ومفتوحا تقدم ان المانع بكثرة لان السبب في المنع عن الالف مكسورين وبوزاغ الامالة وا

منه







## باب الثمانون

الشيخ







باب النصف

[illegible]



فوهة وذن حلتيت ضليت وفي وذن صحن فلول وفي وذن اغردن افودل واذا كان في الموزون موزيل من مكان الى مكان وبهي القلب المتكا  
 او حذف لبعض الاحول اثبتت بمثلها في الميزان فتقوله وذن فاء بالمد ما ضربناه فاعلم لان من الثاوي والاصل نأو نحو اللام وهي الجاء الى موضع  
 العنود هي الميزان فثابتا ضليت الجاء الفاعل كذا وانفتح ما قبلها فثابتا بالمد وتقول في وذن الحادي وهو بعد ما حده عالف لان من الواحدة  
 والاصل الواحد نحو الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي اللام لا يمكن الايتاء بالالف فقدم الحاء عليه فثابتا حادي و ضليت الواو له لوفوها منظره اثر  
 كره فثابتا صغرو وذن فوهة وذن بهب ما حذف فاه يعل والاصل بهب حذف فاه لوفوها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يعل بالكسر فتضع  
 الحرف الحلق فيكون المحذف من بعض الكسرة الا الفتنان في بطا وخواتم وتقول في وذن بهب كرا من باع قبل والاصل بهب حذف عينه لثاء الساكنين  
 وتقول في وذن قاض ما حذف لا قاع والاصل قاض حذف لامه لثاء الساكنين وقد يعمد وذن بعض الكلمات كاسطاع واهرف وذلك لاننا نغير  
 الحركة والسكون باصلها و الفاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان القاء الساكنين فالسوابان بن في وذنما اصل لان  
 اصلها الطوع واربى والسين والهاء زائدان **فصل** فيما يعرف بالاصول والزوائد قال الشاعر في النظم والحرفان يلزم فاصل والالف لا يلزم الزائد مثل  
 فالحذف حرفا الاصل يانه للابن في جميع الضائبات وعرفنا الزائد بان لا يلزم في جميع الضائبات ومثله بناء احتك فانها زائدة لانها  
 تحذف في بعض الضائبات تقول حدى حذوة والاحتذاء الاقتداء وليس لعمال وفي كلا التعريفين نظرا اما التعريف الاول وهو تعريف اصل فلان الواو  
 من كوكبة النون من ورنيل زائدان كما ستعرف قريباً مع انهما لا يسطعان في جميع الضائبات واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من عدد  
 والعين من قال واللام من غز اصول مع سقوطهم في بعد قول ولم يغير فثابتا لاصل عجامع و تعريف الزائد ضربا في واجاب عنه المراء بان اصلها  
 سقط لعلته مقددا لوجوب بخلاف الزائد والزائدة الزم فهو مقددا السقوط ولان ذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع مخففا او مقددا او غير  
 القول فيما يعرف بالزوائد يقال علم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى نرى يقينه اصول احرف الكلمة عند الزيادة على اصله ثم الزائد وان تكرار  
 الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بالحرف عينها بل يكون في جميع الحروف الا الف فانها لا تقبل الضعيف وسواء كانت من حروف  
 ساكنها ام لا والزائد تكرار الاصل شطرا بمائل اللام كجلب بزيادة الباء الثانية للامحاق بخرج وجلباب مصدرة وبطلق على المخففة او بمائل  
 العين لتمام الاتصال كقتل بالشد بزيادة الحاء الثانية على خلاف في انها الاولى والثانية او مع الانقضاء بزيادة عينها كقتل بفتح العين الملهة  
 والفاظين وبينهما نون ساكنة وهو ككسب العظيم المتدخل الرمل او بمائل الفاء والعين كمر كس بفتح الميم وسكون الزاء الاولى وكسر الثانية وذن  
 اخره سبن مملها بباء مشددة ثنائية ساكنة وهي الداهية ومررت للبر ولا ثالث لهما او بمائل العين واللام كصم كصم بمملات الشد بوق وقال جر  
 الفيل الطصير وقال ثعلبنا ص صم اي صلع فليطشدد بالمحاصل ان يكرر حرفان في كلمة ولها اصل غير ما حكم بزيادة احد الضعفين في تعيين  
 الزائد بخلاف وذكر المشيكل انه يحكم بزيادة ثلث المماثلات وثالثها في نحو صم بزيادة الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها وادابها في نحو مررس  
 بفتح الميم الثانية والراء التي عليها فاستدل بعضهم على زيادة الملهة الاولى في صم والميم الثانية في مررس بفتحها في الضعيف حيث قالوا صم بفتح  
 و مررس وفعل عن الكوفيين في صم ان وذن وفعل واصلة صم ابدالوا الوسطي بها واما المماثل الفاء وحدها كقرفت بقافين وغو جين بينهما  
 واه ساكنة وهو نحو سندس وهو غير الدبلج او بمائل العين المفصلة باصل كجد بمملات اسماء لول ولم يحج على ضلع بتكرير العين غير فاصلة  
 جواب واما اذا بنى الرباعي من حرفين فان لم يجمع اسقاطا ثالثة فالجميع اصل كصم بكسر الميمين المملتين وذن فيل لان ثالثة الاثنين مخففة ولا بد  
 من ثالثة الاصول وليس احد الباقين اولى من الاخر فحكم باصلها وحكى عن الخليل والكوفيين ان وذن وفعل تكررت فاه وهو بعد وان جمع اسقاطا ثالثة  
 كلمته فانه يجمع اسقاطا ثالثة ويقال له وهو من المثلث مجفولت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد مبديل من حرف مائل للشاف  
 فاصل الم على فوه لم فاستشغل بواله ثلثة امثال فايد لوا من احد احرف مائل الفاء ودعا بانهم فالولة مصدرة ضلله ولو كان ضاعفا في الاصل لجاء  
 على فضيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح للسقوط زائد غير مبديل من شيء وقال قبة البصريين اصل واخا والشاف مذهب الكوفيين وقال  
 انه اولى من جملته بناء مكررا مواضلة للمعنى الثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كقصصت وكبكتا انه في كفت والنوع الثاني من  
 نوع الزوائد وهو ما زيد غير تكرار مختص بحرف عشرة جملة في كلمات مرارا وهي هم يثالثون يا هول اسثم اسلمني واه هو بئ السمان اهوي بجلبان  
 سافون بها نوبت اعنها نوبت اللام ما انت وسهيل اسالين انت ولي منها وجعلها الناطلة بيت واحد اربع مرات فقال عناء وشليم ثالا  
 يوم انت نهائة مؤول امان وتسهل ويغني ان بعدوا الشين المجه في نحو اكرمكش فخطاب الموت فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا هذه السكت  
 كل وخصت هذه الاحرف بالزيادة وذن غيرها لان اولى ما زيد بحرف المد واللين لانها الخف حروف ضرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالحرف عجاو  
 للالف في الضريح وتنقل الى حرف اللين عند الضعيف والهاء ايضا عجاو للالف في الضريح والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة  
 بمد في الضمير امتداد الالف في الحلق والهاء حرف مهموس يبدل من الواو في بناء السين حرف مهموس فيه ضمير يفرج من مخرج الاء واللام  
 وان كانت حرفا مجهورا فكما تشبه النون وطريق من مخرجها واسيا الزيادة سبعة الالحاق في نحو كثر والدلالة على معنى حرفها المضاعفة وامكان النطق  
 كثر في الوصل وهاه السكت في فربان الحركة كسلطانية والمد ككتاب والعوض كزاد فوالكثير كعشرى قال ابن عصفور ولها شرط فتراد



# ملب النظر

الالف بشرط ان يصب أكثر من صلبين ولا يكون في الاول المعدل والابتداء بالساكن بل يكون ثابته كضارب وثالثه نحو عاد واربعة نحو غنصوب وخامسة نحو سلافة  
يضم السين المهملة عظام متعارف في اصابع البدن والجلين وسامسة نحو فبندري وسابعة نحو برطابو وشتني من ذلك اذا صحت أكثر من صلبين من مضاعف  
الرابع نحو غنصوب فانها فيه بدل من الاصل لان ثابته بخلاف قال وقرا لان الالف فيها ليست ابدية لكونه لا يصب أكثر من صلبين وتزاد الواو والياء انها ابتداء  
شرط احدها ما ذكر في الالف وهو ان يصب أكثر من صلبين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هي فيها من باب ميم من اربع المضاعف والثالث ان لا يصب  
الواو مطسواء كانت قبل اربعة اصول ام لا يصب الياء قبل اربعة اصول في غير مضاعف وذلك نحو صيرت وجوهه فزاد ثانيا ثابتهين وضرب عجيبة وثالثا  
ثابتهين وحذفه وعرفه فزاد ثانيا ثابتهين وحذفه بغير كسرها المملة وسكون الدال المعجمة وكسرها الراء طرفة من الاذن فليطه والراء طرفة بفتح العين المهملة  
وسكون الراء وفيه الفاق الحشبة المعنونة على راس الدال بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيها لا يصب أكثر من صلبين بخلاف في قول ووعودة فانها  
من باب ميم والباء يصب الياء ثابتهين بعد الواو وهو اسم طرزي صلب ثابته الياش والواو غير مصدر ووعود السبع بيمينين مملتين  
اذ صوت وود مثل ويستمر لصد الواو مطسواء والياء قبل اربعة اصول في غير مضاعف والواو مثل يفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح الراء المشاء  
فوق الفسوف في ان الواو فيه دائمة وهو ضعيف لا يقبل لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يتركه الجوهري واختلفت لانه فضل دائمة والياء يصب  
الفان يوابن تلك وقبل اصلية وعلى القولين فذنه فضل لان الالف الاخيرة على الاول دائمة وعلى الثالث اصلية واما يستمر بمشاة ثابته فيض في حله  
فمشاة فثابته ضيف حله فلو فراه ملة فون فيض لول كضرب هذا ما يصح لان الاثنان في الراء في مثلثة الالف المضاعف نحو مخرج ومخرج  
يحول بعد انما قاله المرادى وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يحمل على حجر البعير واسم من اساء الدوام يقال هبنا البستوان في البالد  
قال الجاهلي يردى وتوالت اليم بمثلثة شرط اخر وهو ان تصد عنها ثلاثة اصول فظ وان لا يلم في الاشتقاق وذلك نحو جرد لكان السجد ومنه بفتح الميم  
وسكون النون وكسر الراء الموحدة ويحجم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو غلام لدم تصد الميم وهو لا يباع عنها ثلاثة اصول والاضرف الم الاسد  
والمد مد السجود من جوش لانها لم يباع عنها ثلاثة اصول فظ بل ان يذ من ذلك وهو يفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي ومنه الميم وفي اخره شين معجم  
المرح فوش بالميم والراء والدال المهملة والفاء في اخره شين معجم بفتح طيبة الريح ومنه بفتح الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو لان من اصف  
فانهم قالوا ثابته من غير فاقبوا اي الميم في قوله ان الميم فيه دائمة وبشرط الزيادة الميم ايضا ان لا يكون  
كلها واربعة مؤلفه من حرفين كسرهمهم وتزاد الهزة المصدرة بالشطين الاولين وهما ان تصد ولين يباع عنها ثلاثة اصول فظ ولو قال بالشرط  
الثاني اكثر من فرض الكلام في الهزة المصدرة فشرط تصد المصدرة فكل بفتح الهزة والكاف وسكون الفسوف فيها وهي المقدة بن اخذ الاكباد اذا فقه  
الروعة وافضل اسم لفضيل بخلاف هزة نحو كاسيل بكاف مضوية ونون مقنونة فمنه ساكنة فباء موحدة فباء مشاة تحت كتحصيل اسم موضع بالعين  
لانثناء التصدير واكثر لان المتأخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بفتح الهزة المكسرة لان المتأخر عنها اربعة اصول لا ثلثة فان اصطبل اخا في حله  
وتزاد الهزة المنطرفة بشطين وهما ان يصبها الف وان شين تلك الالف أكثر من صلبين سواء فتح اول كلمتها لم كسر ام ضم فالاول نحو حمر او وكفا  
نحو طباء والثالث نحو فضاء فالهزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث اربعة اصول بخلاف هزة غوما وساء فان الالف  
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابتداء فان الالف مسبوقة باصلين لا أكثر وبخلاف نحو ثاب وهو يباع فان الهزة لم يشين الف وتزاد النون متأخرة  
بالشطين المذكورين في الهزة المنطرفة وهما ان يصبها الف وان شين تلك الالف أكثر من صلبين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو ضمان وعضيا وتزاد  
متأخرة ايضا في المشق والجرح طوحه وياحل عليها بخلاف الف نحو لمان صكافا فان الالف فيها سبقت باصلين لا أكثر منها وتزاد النون متوسطة بثلاثة  
شرط ان يكون نوسطها بين اربعة السوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كضنفر وهو الاسد وحشطل بعين ملة وفافين وهو كسب الرمل  
العظيم وقرفل وهو نوع من اعط وجنطا وهو الفصير وورنكل وهو النسر بخلاف وزعير فان ثابا حروف بعد هاء فان وون غريق يضم العين المعجمة  
وفتح النون طر من طربور الما طويل الحق فانها متحركة لا ساكنة وون عجب فيض العين المهملة واليم والتشدب النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها  
مدغمة فصار ضفت فيه زيادة النون مع زيادة الضعيف لا أكثر وجعل بغيره فكل كمدش وقال ابو جيان والله اذهب اليه ان النونين والثلاثان ووذنه  
فضل وتزاد النون مكدرة في المضاعف نحو ضرب وثابته نحو حطل وثالثه نحو غنصر واربعة نحو عشن وخامسة نحو سجان وسادسة نحو حيران  
وسابعة نحو حيدران وهونبت طلب الريح وتزاد النون في الثابته كخائنة وفامت وفي المضاعف كقنوم وفي الماضى المطاوع من المائدة والرباعى كقلم  
بتشدب اللام وتدرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي المنقل نحو النكسر والاقفال نحو الاقذار وفي التفاعل كالنضاب فزعم من الفعل  
والوصف في الضمير والنضال نحو التزدد والنزادة ونزوعها لان فزعمها لانها فيها وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفزعمها وانها  
الناتجة في المنظم وليت في نوحه وزيادة اللام والملة قليلة في الاستفعال فزادها كاهات واهاف وزيادة اللام نحو طبل بفتح طاء المهملة و  
سكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالثبته بدليل يقولها اي الحاد في المصدا نحو الاميرة وفي الجمع ايضا كقولهم فزعت الظلام بامامكا  
طلب الالهات في العطار والامات في البهائم وجعل الالهات جمع الهة قال امير خسرو والياس له قالها زائدة في المفرد والجمع ووذنه اتمه فعلمته وانها  
للتكثير والامام عند من ثبت ضلالا وجوز ابن السليج اصلها فيكون وذن الهة فكله كايته وهي العظيمة وتزيد حكاية الخليل في كتاب العين ثابته

سكون الزاي

فطسا الضميمة







باب التصریف

**البرقعة**



بسم الله الرحمن الرحيم



باب اول

[illegible]







## نائب الامير

[illegible]

ایم







# باب الأبدال

في الحكم قال أبو بكر بن أبي العباس أنه لم يجمع مثل مقادير الأبدال واحد الخبير بابريد وهو سواسي ومعناه سواء انتهى ونفع الواو قبل الف التثنية  
 المنصورة كان ينبغي من التثنية مثل منداه فقول غفر يا أو المدودة كان ينبغي من التثنية مثل ارباء فنقول غفر يا أو قبل الالف والتثنية الزائدة بين المضاعفين  
 الالف التانيث كذلك في مثال طربان بنفع الفاف وكسر الطاء مثل التثنية بطلب الواو يا ونظرها التثنية لأن الف التانيث ومضاعفها في حكم  
 الانقطاع المسئلة الثانية من بدل الالف من الواو وان نفع الواو منها المصدر الفعل الذي علمت منه انفع الفعل ويكون قبلها كسرة وبعد الالف ضمة  
 أو يفتح أو كسبام وقام من مثال الثلاث وانفاد وانعاب من مثال الزيد والاصل فيهن صوام وفتح وانقلد وانعوار فطلب الواو فيهن بالانها لما  
 اعلمت بمضاعفها قبلها الف واستثقل بها فاعلمت المصدر بعد كسرة وفتح في شبه الالف في المذات في المصدر قبلها يا حلا للمصدر على  
 في الاطلاق ليس له في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك بكروا لها اسمي في طلب الواو فيها يا لانها في المصدر في بخلاف نحو لا وفي  
 واذا جازوا جازا بالجمع فان واذا جازوا وان كانا مصدرين لا تطلب الواو فيها يا لغيره عن الفعل فيها وهو لا يرد جازا بخلاف نحو راح رواحا للمصدر  
 قبلها وبخلاف حال جازا وعاد المرص عودا فان جازا وعاد وان كانا مصدرين اصل فعلها وهو حال وعاد فطلب عيناها الف لانها في الواو فيها يا لعدم  
 الالف بعد ما قبل الاطلاق فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله جعل الله لكم فيما وارزقوه من قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فمنه  
 نافع وابن عامر النساء وفي قراءة ابن طلحة المائدة واصلها فوا قبل الواو يا لانكار ما قبلها وشد الضمير مع استيفاء الشروط في قوله نازا الطبية  
 تنوزوا بالنون والراء المهملة يفتح نوزت والعباس يبارا وكسبها بالضمة قال الحاج انشد ابن جزي يخلطن بالناس النوار قال في شرح الكافية ولم يجمع له  
 نظير المسئلة الثالثة ان نفع الواو في الجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وفتح الواحد ما علمت اي من قبله نحو دارود بار وجهلة بجاء مهله وباء مشاة محتاتبة  
 وجعل ودينه وجم وقيمة وقيمة وقامة وقيمة والاصل دارود وجعل ودينه وجم وقيمة وقيمة وقيمة وقيمة وكان في المفرد معلة قبلها الف في الاولى  
 والاخر وباء فيها يفتح ما ضعف فسلطت الكسرة عليها واستندت من كثرة الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشرط وقوع الالف بعدها كما في دارود  
 خلافا للاردى وسنجا ايضا وشد حاجته وخرج والعباس يجمع لان ما قبلها كسرة والواو اعلمت في الواحد ولما شبيهت بالمعلة وهي الساكنة وشرط التطلب  
 في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كوط وسجا وخرج وخرج وخرج والاصل فيها سوط وخرج وخرج وخرج ولكن لما انكر ما قبل الواو في الجمع وكان في الواو  
 في الواحد ساكنة ضعف فسلطت الكسرة عليها ووقى تسلطها وجود الالف فان فندت الالف صحت الواو نحو زود وكونه وعود ففتح اوله وهو العين المعلة  
 للسمن الابل وهو الجوز في السن البازل والبازل هو الكسرة ليرجع سمن وعوده لانها صحت الالف قبل عمل الملك الخفيف لنطق بالواو بعد الكسرة  
 فصح في الجمع اطلاقها لانها انضم الى عدم الاطلاق في الواو بعد ما من الطرف بسبب التانيث وشد قوتهم جميع ثور في بدل الواو يا والعباس  
 ثور في بدل الواو فاعلم بطلب الواو يا ثم ففت الالف وفتح المبرد انه منضم من فاعلة والاصل ثارة فلماذا اعل ثم نصر بعد ذلك فاعلة ابن الكسرة في  
 المعروف عنه انما قالوا شير يكون التطلب لابل على ان يجمع ثور من الجوز لاجمع ثور من لافط والمضمر انهما قالوا لجمع ثور من الجوز ثيران بطلب الواو يا لسكون  
 وانكنا ما قبلها حلقا شير في جميع حلقه وليس ثور من لافط ما يجمع في التطلبية فاعلة الجاز يردى ويضم الواو في تحرك في الواحد نحو طوبل وطوال  
 شد فيها شاة واستعما لا قوله شير ان الفاء فاعلة وان غراء الرجال طلبها فاعلة الواو يا والعباس طوا لها كما رواه الفاني في شرح واما الطيال جمع طوبل  
 فيمكن ان يجمع من باب جود ويطا كانه جمع طابل من طاله اذا فاعلة في الطول انتهى في الفاء بالمد والضمير قبل ومنه في شد وداطلاق الواو المضمة الصائتة  
 جمع صافته وهي من الجمل التي تقوم على طرف سبلها ورجل وهي من الصفات المحوذة في الجمل لا تكون الالف العرب مخلص بها جميع جود وهو الكسرة يفتح حريم  
 وبطل الكسرة في كسرة وضمها بالصنون وجمود لجمع لها بين الصنفين المحوذين وافتد وجازية بعضا وفت كانت ساكنة مطشنة في موافقها واذا جرت  
 كانت سراقضا فاف جربها وكان الفاس الجود بالضمير لان الواو محركة في الواحد وقبل الجود في الالف ليس يثاذا وانما جميع جيد بفتح الالف لاجمع جود  
 ولما كسل الواو في فتح تحرك في الواحد كطوبل وطوال واعلمت كسرة الواو فاعلة الاول كجمع زيان بنض طشان فعلان من الراء صلد ويا  
 اجتمع فيه الواو يا وفت احداهما الساكن قبل الواو يا وفتح الالف في الالف والثاني كجمع حو بنض طشان وفت الالف في الالف والالف في الالف  
 اسم طلة بالالف في جمعها رولة وجود كرجال بضمير العين وهو الواو والاصل رولى وجود وابتدأ الواو يا وفت الالف في الالف ولا يجوز مع  
 ذلك اطلاق صنفها التثنية الى اطلاق العين بابدائها للكسرة قبلها واصل الالف بابدائها للكسرة قبلها واصل الالف بابدائها للكسرة قبلها  
 طرا بعد الف تاء فركاء ورواء فافض على اطلاق الالف لانها حمل الضمير وكل ما اشبهها ما اعلمت فيه اللام بابدائها في العين وهذا النوع  
 وهو ابدال الالف من الواو واذا وفت منها الى اخره ليس يجرى في خلاصته ولا في غيرها من كتب النظم فاعلمه كل من خلاصته في عوى الفاس في نقل السماع  
 بخالف كلامه في التسهيل المأذ وهو الفاس فان اعاده هناك على الضمير قياسا لان جملة الفاني كلام العرب عادية البناء على الثالث الفاس عليه هو قد  
 اوضح هنا بان كل من ضل من اطلاق المسئلة ان لا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر الى التسهيل بخلاف ذلك لان ما قبل الالف بابدائها بعد كسرة من واو من مصدر الفعل مثل  
 العين ولم يفل قبل الف كما قال في الجمع واخره بذلك دون المصدر فافض ان خلاصته بقاء في الفاس لا تتركه بفتحها ولما في نقل السماع فانه ضم  
 هناك الفاني في كلام العرب بضمير فعل والتاء هو الاطلاق حيث قال في الفعل منه صحيح فالباء في الجمل وجعل في التسهيل الضمير قبلها والالف في الاطلاق حيث  
 قال وقد يجمع ما قبل الاطلاق من ضل صدر او جاعا فاني بعدا المشعر بالتقبل على ما ذكره في الاداء قبل المنقول وقال في شرح الكافية ونسب الضمير ما لونه

تثنية







فَالْأَمْرُ

[illegible]







قَابُ الْأَمْرِ

[illegible]







باب الأبدال

[illegible]

المساواة



ما فضل قطره  
انما كان يبيع







[illegible]



[illegible]















